# وزارة الداخلية العراقية

# ١٩٣٩ – ١٩٥٨

أطروحة تقدم بها

قحطان حميد كاظم العنبكي

الى مجلس كلية التربية –ابن رشد / جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف

الأستاذ الدكتور

نوري عبدالحميد خليل العاني

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م

هدوالنامه كتب

بسم اللّه الرحمن الرحيمِ

# ((نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ))

(يوسف: ٧٦)

ڕۆژنامەی کتێب

بسم الله الرحمن الرحيم

# إقرار المشرف

أشهد ان إعداد هذه الاطروحة جرى بإشرافي في كلية التربية –ابن رشد/ جامعة بغداد ،وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر.

التوقيع:

الاستاذ الدكتور

نوري عبدالحميد خليل العاني

التاريخ: / /٢٠٠٧

هەوالنامەی کتێب

---

## توصية رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الاطروحة للمناقشة

التوقيع:

رئيس قسم التاريخ

التاريخ: / /٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

# إقرار المقوم اللغوي

أشهد ان هذه الاطروحة الموسومة ((وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩-١٩٥٨دراسة تاريخية)) المقدمة من طالب الدكتوراه (قحطان حميد كاظم العنبكي) من قسم التاريخ / كلية التربية-ابن رشد،قد قومتها لغوياً فوجدتها سليمة من الناحية اللغوية.

هەولێر نامەی کتێب

التوقيع:

التاريخ: / /٢٠٠٧

# لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على هذه الرسالة وناقشنا الطالب (علي جعفر سليم) في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ / /٢٠٠٧ وانها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في علوم الحياة- الاحياء المجهرية وبتقدير (  ).

التوقيع:

الاسم:

اللقب العلمي:

رئيساً

التوقيع:

الاسم:

اللقب العلمي:

عضواً

التوقيع:

الاسم:

اللقب العلمي:

عضواً

التوقيع:

الاسم: د.عباس عبود فرحان

اللقب العلمي: أستاذ مساعد

عضواً ومشرفاً

التوقيع:

الاسم: د.غازي منعم عزيز

اللقب العلمي: أستاذ مساعد

عضواً ومشرفاً

مصادقة عمادة كلية التربية

التوقيع:

الاسم:

اللقب العلمي:

هەواڵنامەی کێبڕکێ

# الإهداء

الى روح والدي ... رحمةً

الى والدتي ... براً

الى أخوتي وعائلتي(زوجتي واطفالي).. حناناً

**أهدي ثمرة جهدي هذا**

هدى الناهي كتب

قحطان

# شكر وامتنان

وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد العلمي لايسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير الى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور نوري عبدالحميد العاني،لما أسداه من توجيهات ونصائح سديدة كانت لهـا أكبر الأثر في إخراج الأطروحة بالشكل الذي هي عليه.

وأتقدم بالثناء والعرفان لأساتذتي الأفاضل في السنة التحضيرية وهم الأستاذ الدكتور عماد عبدالسلام رؤوف والأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي والأستاذ الدكتور عبدالاميرهادي العكام والأستاذ الدكتور يقظان سعدون العامر والأستاذ الدكتور طارق نافع الحمداني والأستاذ المساعد الدكتورة فوزية صابر محمد،والى جميع من قدم الي النصح والإرشاد، ولا يسعني إلا أن أسجل شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور صباح مهدي رميض لما قدمه من مساعدة خلال مدة إعداد الأطروحة.

ولعل من دواعي الواجب أن أتقدم بكلمـة شكر وتقدير إلى العاملين كافة في دار الكتب والوثائق ببغداد ولاسّيما السيد إسماعيل في قسم الإعارة، وبكلمات الوفاء مثلها إلى العاملين في المكتبة المركزية بجامعة بغداد وموظفي مكتبة كلية التربية–ابن رشد،والى كل من تحمل معي أعباء هذا الجهد العلمي المتواضع(أسرتي) الكريمة، ودعائي إلى الله العلي القدير أن يجزي الجميع خير الجزاء.. أنه سميع مجيب.

# الرموز والمختصرات المستخدمة في الاطروحة

| | |
|---|---|
| د . ك . و | دار الكتب والوثائق ببغداد |
| و . و . د | وثائق وزارة الداخلية |
| و . و . م | وثائق وزارة المالية |
| م . م . و | ملفات مجلس الوزراء |
| م . م . ن | محاضر جلسات مجلس النواب |
| م . م . ع | محاضر جلسات مجلس الاعيان |
| C . O | Colonial Office |
| د . م | دون ذكر المطبعة او مكان الطبع |
| د . ت | دون ذكر تاريخ الطبع |

هدى النّامي كتب

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| شكر وامتنان | أ |
| الرموز والمختصرات المستخدمة في الاطروحة | ب |
| المحتويات | ج- هـ |
| فهرس الجداول والاشكال والمخططات البيانية المستخدمة في الاطروحة | و- ز |
| المقدمة... نطاق البحث وتحليل المصادر | ح- م |
| الفصل الاول: وزارة الداخلية .. التأسيس ومهام العمل الوظيفـــي ١٩٢٠-١٩٣٩ | ١-٥٣ |
| المبحث الأول : ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥ | ١-١٧ |
| المبحث الثاني : تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنيـة ١٩٢٥-١٩٣٩ | ١٨-٣٦ |
| المبحث الثالث: تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسـات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩ | ٣٧-٤٣ |
| المبحث الرابع : شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩ | ٤٤-٥٣ |
| الفصل الثاني: التطور الإداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨ | ٥٤-١٣٥ |
| المبحث الأول : الشؤون الإدارية والوظيفية ١٩٣٩-١٩٤٥ | |
| المبحث الثاني : التطور الوظيفي ١٩٤٦ – ١٩٥٣ | ٥٤-٧٥ |
| المبحث الثالث: المتغيرات الإدارية والوظيفية ١٩٥٤-١٩٥٨ | ٧٦-٩٦ |
| المبحث الرابع : المتغيرات المالية ١٩٣٩-١٩٥٨ | ٩٧-١١١ |
| | ١١٢-١٢٢ |
| المبحث الخامس: توسع النشاط الخدمي ١٩٣٩-١٩٥٨ | ١٢٣-١٣٥ |


هدى للعلمي كتب

| | |
|---|---|
| الفصل الثالث: موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩ – ١٩٥٢ | ١٣٦-٢١٣ |
| المبحث الأول : موقف الوزارة من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ | ١٣٦-١٦٩ |
| المبحث الثاني : موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية ١٩٤٥ – ١٩٤٧ | ١٧٠-١٨٨ |
| المبحث الثالث: موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية والخارجية ١٩٤٨ –١٩٥٢ | ١٨٩-٢١٣ |
| الفصل الرابع: موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٣-١٩٥٨ | ٢١٤-٢٧٢ |
| المبحث الأول :موقف الوزارة من التطورات و الأحداث الداخلية خلال السنة ١٩٥٣ | ٢١٤-٢٢٦ |
| المبحث الثاني : موقف الوزارة من أحداث سنة ١٩٥٤ | ٢٢٧-٢٤٥ |
| المبحث الثالث: موقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٥-١٩٥٦ | ٢٤٦-٢٦٢ |
| المبحث الرابع: موقف الوزارة من تطور الأحداث الداخلية ١٩٥٧ -١٩٥٨ | ٢٦٣-٢٧٢ |
| الفصل الخامس: وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني ١٩٣٩-١٩٥٨ | ٢٧٣-٣٧٠ |
| المبحث الأول : موقف الوزارة من الأحزاب والجمعيات | ٢٧٣-٢٩٩ |
| المبحث الثاني : موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام | ٣٠٠-٣٤١ |
| المبحث الثالث: علاقة الوزارة بالعشائر العراقية | ٣٤٢-٣٧٠ |


هدى النعيمي كتب

| | |
|---|---|
| الخاتمة | ٣٧١-٣٧٦ |
| الملاحق | ٣٧٧-٣٨٤ |
| قائمة المصادر | ٣٨٥-٤٤٢ |


هەوالنامەی کتێب

قائمة بالخطأ والصواب (الأخطاء الطباعية)
عنوان الأطروحة (وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩ـ ١٩٥٨ / اسم الباحث: قحطان حميد العنبكي)

| رقم الصفحة | السطر | الخطأ | الصواب |
|---|---|---|---|
| د | ٥ | ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ | ١٩٣٩ ـ آذار ١٩٤٥ |
| و | ٧ | مرتبات | رواتب |
| و | ٨ | ومرتبات | ورواتب |
| ٤ | ٣ و ٨ | مرتب | راتب |
| ١٤ | ٤ | الجبهة الوطنية | الجمعية الوطنية |
| ٢١ | ١٥و١٦ | ثورات | حركات |
| ٢٣ | ١ | (فراغ) | في إدارة الشؤون الداخلية للوزارة[١] |
| ٢٣ | هامش رقم (٤) | ضغوط بريطانية | جهود بريطانية وعراقية مشتركة |
| ٢٣ | هامش(٤) السطر(٣) | للفترة | للمدة |
| ٢٤ | السطرين الأول والثاني من الهامش | للفترة | للمدة |
| ٣٤ | ١٧ | مرتبات | رواتب |
| ٣٥ | ١و٢ | تمردات ، التمردات | حركات ، الحركات |
| ٤١ | ٢ | وتمردات | وحركات |
| ٥٨ | هامش(١) سطر(١) | للفترة | للمدة |
| ٧٩ | ٢ | فلا | فلا يتمكن من أداء مهامه بصورة صحيحة وفعالة |
| ٩٠ | هامش(٢) سطر(٢) | الحركات والتمردات العشائرية | الحركات العشائرية |
| ٩٣ | الهامش رقم (٧) السطر (٢) | الفترة ، للفترة | المدة ، للمدة |
| ١٠٦ | الهامش رقم (٧) السطر (٢) | للفترة | للمدة |
| ١٠٨ | ١٦ | من قبل | من |
| واجهة الفصل الثالث | ٥ | ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ | ١٩٣٩ ـ آذار ١٩٤٥ |
| واجهة الفصل الثالث | ٧ | ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧ | نيسان ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧ |
| ١٣٦ | ٣٠ (العنوان) | ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ | ١٩٣٩ ـ آذار ١٩٤٥ |
| ١٤١ | ٢ | نفس اليوم | اليوم نفسه |
| ١٦٢ | ١ | المتعة | الأمتعة |
| ١٦٣ | الأخير | وأمر | وآمر |
| ١٦٨ | ١٠ | في السنة ١٩٤٥ | في آذار سنة ١٩٤٥ |
| ١٧٠ | ٣ (العنوان) | ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧ | نيسان ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧ |
| ٢٣٣ | هامش(٢) سطر(٣) | للفترة | للمدة |

صفحة من كتيب

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٩٨ | هامش (١) سطر (٢) | فترة | مدة |
| ٢٩٩ | ٢ | فرق | خرق |
| ٣٢٠ | ١٧ | تقييم | تقويم |
| ٣٤٥ | هامش(٣) سطر(٢) | المؤلف مجهول ، تقرير | تقرير |
| ٣٤٦ | هامش (١) | الثورات والحركات | الحركات |
| ٣٤٦ | الهامش رقم (١) | الفترة | المدة |
| ٤٤٢ | ٩ | تسلسل المصدر (١٥) | ينقل إلى نهاية المصادر ليصبح التسلسل (١٧) بحسب الحروف الأبجدية. |

هەوالنامەی کتێب

# فهرس الاشكال والمخططات البيانية


| رقم الشكل | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | أعداد موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٣ | ٤٠ |
| ٢ | أعداد موظفي وزارة الداخلية في عهد الملك غازي١٩٣٣-١٩٣٩ | ٤٢ |
| ٣ | العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٢٨ | ٤٧ |
| ٤ | العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٩-١٩٣٢ | ٤٩ |
| ٥ | العجز في ميزانية الوزارة خلال المدة١٩٣٦-١٩٣٨ | ٥١ |
| ٦ | غرفتي العمليات والسيطرة لتنفيذ خطة امن العاصمة خلال السنة ١٩٥٦ | ٢٥٤ |

# فهرس الجداول البيانية


| رقم الجدول | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | مقايسة نسبة الإيرادات والمصروفات والعجز في ميزانية وزارة الداخلية في عهد الملك فيصل ونجله الملك غازي | ٥٢ |
| ٢ | الكادر الوظيفي لديوان الوزارة ومؤسساتها لسنة ١٩٣٩ | ٥٨ |
| ٣ | كبار موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٤٠-١٩٤٥ | ٦٠-٦١ |
| ٤ | أمناء العاصمة للمدة ١٩٤٦-١٩٥٣ | ٨٩ |
| ٥ | كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتها خلل المدة ١٩٤٦-١٩٥٣ | ٩٣-٩٤ |
| ٦ | كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتها ١٩٥٤-١٩٥٨ | ١٠٦-١٠٧ |
| ٧ | رواتب الشرطة حسب الأصناف والدرجات والرتب خلال السنة ١٩٤٣ | ١١٤ |
| ٨ | صنوف ودرجات ورواتب دائرة الشرطة خلال السنة ١٩٥٠ | ١١٩ |


هدى أسامة في كتب

# فهرس الجداول البيانية


| رقم الجدول | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | مقايسة نسبة الإيرادات والمصروفات والعجز في ميزانية وزارة الداخلية في عهد الملك فيصل ونجله الملك غازي | ٥٢ |
| ٢ | الكادر الوظيفي لديوان الوزارة ومؤسساتها لسنة ١٩٣٩ | ٥٨ |
| ٣ | كبار موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٤٠-١٩٤٥ | ٦٠-٦١ |
| ٤ | أمناء العاصمة للمدة ١٩٤٦-١٩٥٣ | ٨٩ |
| ٥ | كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتهـا خلال المدة ١٩٤٦-١٩٥٣ | ٩٣-٩٤ |
| ٦ | كبار موظفي وزارة الداخلية ومؤسساتها ١٩٥٤-١٩٥٨ | ١٠٦-١٠٧ |
| ٧ | رواتب الشرطة حسب الأصناف والدرجات والرتب خلال السنة ١٩٤٣ | ١١٤ |
| ٨ | صنوف ودرجات ورواتب دائرة الشرطة خلال السنة ١٩٥٠ | ١١٩ |


محمد الناصري كتب

| رقم الشكل | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | أعداد موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٣ | ٤٠ |
| ٢ | أعداد موظفي وزارة الداخلية في عهد الملك غازي١٩٣٣-١٩٣٩ | ٤٢ |
| ٣ | العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٢٨ | ٤٧ |
| ٤ | العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٩-١٩٣٢ | ٤٩ |
| ٥ | العجز في ميزانية الوزارة خلال المدة١٩٣٦-١٩٣٨ | ٥١ |
| ٦ | غرفتا العمليات والسيطرة لتنفيذ خطة أمن العاصمة خلال السنة ١٩٥٦ | ٢٥٤ |


هدى النامدى كتب

# المقدمة

# نطاق البحث وتحليل المصادر

صفحة مهداة من مكتبة

تعد وزارة الداخلية من الوزارات الرئيسة (السيادية)في الدولة العراقية الحديثة،وخلال المدة من ١٩٣٩-١٩٥٨ شهد العراق أحداث وتطورات سياسية داخلية وخارجية عديدة انعكست اثارها على الوضع الداخلي، ولاسّيماالجانب الأمني الذي يُعد من صلب مهام هذه الوزارة ومؤسساتها ودوائرها المتشعبة وكانت للوزارة مواقفها إزاء بعض المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العراق خلال المدة المحددة للدراسة.

سجلت لوزارة الداخلية إسهامات وإنجازات لايمكن إغفالها في مختلف الجوانب الإدارية والأمنية والعمرانية والخدمية،وشكلت بذلك حلقة مهمة في متابعة شؤون المواطنين ولاسيما إنها معنية في التعامل مع مختلف مكونات الشعب ومؤسسات الدولة ذات الصلة بعملها المباشر على الصعيد السياسي والأمني والخدمي والنقابي،ومن هنا حظي منصب وزير الداخلية بأهمية استثنائية طوال العهد الملكي وحتى اليوم عند اختياره لتولي هذه المسؤولية.

ولاهمية دور هذه الوزارة في تاريخ العراق في العهد الملكي التي وصفت بأنها الوزارة الأم أو الوزارة الولود إذ انشطرت منها وزارات أُخرى اصبح لها شأن واضح في الهيكل التنظيمي للوزارات العراقية فيما بعد.وقد أُنجزت رسالتا ماجستير عن أهمية دور هذه الوزارة خلال المدة من ١٩٢١ حتى سنة ١٩٣٩ إذ عالجت الأولى المرحلة التاسيسية حتى سنة ١٩٢٤*،واستكملت الثانية للباحث مدة تطور العمل الوظيفي والمؤسساتي لهذه الوزارة حتى سنة ١٩٣٩**.

---

*ماجدة كريم حسن الجنابي،وزارة الداخلية (المرحلة التأسيسية)،دراسة في هيكلها التنظيمي والإداري ومسؤولياتها التخصصية ١٩٢١-١٩٢٤،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/جامعة القادسية،٢٠٠٢.

** قحطان حميد كاظم العنبكي،وزارة الداخلية ،الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي ١٩٣٩ دراسة إحصائية تحليلية مقارنة،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/جامعة ديالى،٢٠٠٣.



لقد جاء اختيار موضوع الأطروحة رغبةً من الباحث في استكمال جهده العلمي والبحثي في تغطية نشاطات وزارة الداخلية حتى نهاية العهد الملكي في ١٤ تموز١٩٥٨ وتوظيف الوثائق

المحفوظة في مكتبته التي صورها وسجل معلوماتها عندما كان يعد رسالته للماجستير للمدة المشار أليها.

استهدفت الأطروحة الكشف عن بيان موقف واستراتيجية وزارة الداخلية العراقية وبرنامج عملها ونظرة الرأي العام اليها،فضلاً عن تقويم أدائها سلباً وايجاباً على وفق رؤية تاريخية موضوعية.

حُددت مدة الدراسة مابين ١٩٣٩-١٩٥٨،لأهمية هذه المدة في تاريخ العراق المعاصر وتباين مواقف الوزارة بشأنها،وحددت بداية الأطروحة في سنة ١٩٣٩،اذ شهد العراق احداثاً مهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي منها فاجعة مقتل الملك غازي في ٤ نيسان ١٩٣٩وتكليف عبدالاله بمهام الوصاية،وفي ايلول من السنة نفسها أعلن قيام الحرب العالمية الثانية التي ألقت بظلالها عل الأوضاع الداخلية في العراق ذات المساس بعمل الوزارة ومؤسساتها. أما تحديد سنة ١٩٥٨ نهاية مدة الدراسة كونه ارتبط بسقوط النظام الملكي في العراق وقد تأثرت الوزارة كمؤسسة من مؤسسات نظام الحكم بهذا التغير وبدأت مرحلةً جديدةً في نشاطها الوظيفي في ضوء متغيرات الوضع السياسي في البلاد ويمكن أن تدرس برسائل واطاريح علمية لاحقة.

واجهت الباحث صعوبات جمة في مقدمتها تعقيدات الوضع الأمني واشكاليات الوصول إلى أماكن البحث والمكتبات فضلاً عن ماهو معروف لاصحاب الشأن من فقدان الكثير من المصادر وضعف الخدمات المكتبية ولكن إصرار الباحث وعزيمته لن تضعف بعد الاتكال على الله إذ عوض بالمكتبات الخاصة لبعض الأساتذة والباحثين والمكتبات الأهلية عن طريق الشراء الأمر الذي حمل الباحث عبئاً مالياً كبيراً.

وزعت مادة الأطروحة على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة،تناول الفصل الأول وزارة الداخلية..التأسيس ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٣٩ دراسةً تمهيدية إذ تضمن أربعة



مباحث،عالج الأول منها ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥،والثاني تابع تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩،واختص المبحث الثالث بتحليل

الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة١٩٢٥-١٩٣٩ في حين أكد المبحث الرابع على شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩.

أما الفصل الثاني ((التطور الإداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية١٩٣٩-١٩٥٨))،توزعت مادته العلمية على خمسة مباحث تناول الأول الشؤون الإدارية والوظيفية أبان الحرب العالمية الثانية وتضمن الثاني التطور الوظيفي لمهام الوزارة للمدة من١٩٤٦-١٩٥٣،أما الثالث فقد كرس لدراسة المتغيرات الإدارية والوظيفية١٩٥٤-١٩٥٨، وجاء المبحث الرابع لمعالجة المتغيرات المالية للمدة١٩٣٩-١٩٥٨كنفقات الوزارة وإيراداتها والعجز في الميزانية والإنفاق على بعض المشروعات الداخلية.وسلط المبحث الخامس الضوء على توسع النشاط الخدمي ١٩٣٩-١٩٥٨.

أما الفصل الثالث فقد تتبع موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩-١٩٥٢وتكون من ثلاثة مباحث،تناول الأول موقف الوزارة من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩-اذار١٩٤٥،وبين الثاني موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية من نيسان١٩٤٥-١٩٤٧وتابع المبحث الثالث موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية والخارجية١٩٤٨-١٩٥٢.

أما الفصل الرابع فقد كرس لبيان موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٣-١٩٥٨ وتضمن أربعة مباحث بين الأول موقف الوزارة من التطورات والأحداث الداخلية خلال سنة١٩٥٣.وتابع الثاني موقف الوزارة من أحداث سنة ١٩٥٤،أما المبحث الثالث فقد اشار لموقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٥-١٩٥٦، وكرس المبحث الرابع لدراسة موقف الوزارة من تطور الأحداث الداخلية١٩٥٧-١٩٥٨.

وحُددت مهام الفصل الخامس لطبيعة العلاقة مابين وزارة الداخلية ومؤسسات المجتمع المدني١٩٣٩-١٩٥٨،وقد تضمن ثلاثة مباحث،بين الأول موقف الوزارة من الأحزاب والجمعيات،والثاني موقفها من الصحافة والرأي العام،وتناول المبحث الثالث علاقة الوزارة بالعشائر العراقية.

اعتمدت الأطروحة على مصادر متنوعة،منها الوثائق العراقية غير المنشورة في أرشيف دار الكتب والوثائق في بغداد كملفات البلاط الملكي،وسجلات وزارة الداخلية،وقد وضفت في كثير من مفاصل الأطروحة،وقدمت الوثائق المنشورة معلومات قيمة محفوظة في دار الكتب والوثائق منها محاضر جلسات مجلس الوزراء للمدة١٩٢٢-١٩٣٩،ودليل المملكة العراقية لسنة١٩٣٦،ومحاضر جلسات مجلسي النواب والأعيان للمدة ١٩٣٩-١٩٥٨،وسجلات وجداول كبار موظفي الدولة للمدة١٩٢٢-١٩٦٢،والتقارير السنوية لمديرية الشرطة العامة للمدة١٩٢٩-١٩٤٨،والتقارير الإدارية للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد للسنوات١٩٤١-١٩٥٥،وتقارير وزارة الداخلية،الإدارات المحلية للسنوات١٩٥٤-١٩٥٨،وتقارير وزارة المالية/الميزانية للسنوات ١٩٣٤-١٩٥٧،كذلك مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات للمدة من ١٩٢١-١٩٥٧.

وضفت وثائق(وزارة المستعمرات البريطانية)(Colonial Office) المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد،في الفصل الأول من الأطروحة اذ تضمنت تقارير عن الجانب الإداري في العراق وشملت دوائر الشرطة والصحة والليفي والواردات والمطابع.

وكانت للرسائل العلمية للماجستير و الدكتوراه أهمية واضحة في رفد الأطروحة بمعلومات قيمة حيناً ،وأرشدت الباحث إلى مواطن المعلومات حيناً آخر،في مقدمتها رسالة الماجستير للباحث نفسه،وأطروحة السيد عباس فرحان الموسوي(الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩-١٩٥٨ تاريخية)إذ أفادت في التعريف على بعض أنشطة الوزارة في الجوانب الخدمية والثقافية،وأطروحة السيد محمد رشيد عباس(مجلس الأعيان العراقي١٩٢٥-١٩٥٨دراسة تاريخية)حيث نبهت إلى كثير من مواقف أعضاء مجلس الأعيان تجاه أعمال وأنشطة وزارة الداخلية خلال مدة الدراسة،وأطروحة السيد كريم حيدر خضير(تاريخ الشرطة العراقية ١٩٣٢-١٩٥٨)حيث أفادت بالتعرف على بعض من مواقف الشرطة تجاه



الأحداث الداخلية وتطور الجهاز الأمني للوزارة .

وكان للدوريات(الصحف والمجلات)موقعها المهم في تعزيز معلومات الأطروحة تأتي في المقدمة منها الصحف كالاستقلال،والشعب،وصوت الأحرار،وصوت الأهالي وصوت الاستقلال ،

والزمان، والوقائع العراقية،وصحف أخرى تفاصيلها في قائمة المصادر.كذلك المجلات كمجلة أمانة العاصمة ومجلة الشرطة ومجلة غرفة تجارة بغداد.

وشكلت البحوث والمقالات مادةً علميةً رصينةً،وفي مقدمتها بحث الأستاذ الدكتور نوري عبدالحميد العاني(اثر الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق)و (ظاهرة الفرهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع والمنشورين في مجلة الحكمة العراقية،وبحث الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي(الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق).

وساهمت الكتب العربية والمعربة والأجنبية برفد الأطروحة بمعلومات غزيرة.وفي مقدمتها مؤلفات السيد عبدالرزاق الحسني (تاريخ الوزارات العراقية الاجزاء١-١٠) و(الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية)،ومؤلفات الأستاذ الدكتور جعفر عباس حميدي(التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣)و(التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨ و(انتفاضة العراق عام١٩٥٦)إذ لاغنى للباحث عنها في دراسته تاريخ العراق خلال هذه الحقبة،وفائز عزيز اسعد(انحراف النظام البرلماني في العراق) ومحمد مهدي كبه(مذكراتي في صميم الاحداث١٩١٨-١٩٥٨)وستار جبار الجابري(سعد صالح ودوره السياسي في العراق).



أما الكتب المترجمة فمنها مؤلف ستيفن همسلي لونكريك(العراق مابين ١٩٠٠-١٩٥٠ الجزء ١ )وهو أحد الموظفين البريطانيين الذين شغلوا وظائف إدارية مهمة في العراق فضلاً عن كتاب جرالد دي غوري(ثلاثة ملوك في بغداد).

وفي طليعة الكتب الأجنبية التي تناولت تاريخ العراق المعاصر هو كتاب المؤلف

**Majid Khadduri, Independent Iraq,1932-1958 Astudy in Iraqi Politics,2nd ed ,(London,1960).**

وكذلك

**Doreen Warriner,Land Reform and Development in the Middle East, 2nded , (London,1962).**

وفي الختام ،أرجو أن يكون هذا الجهد المتواضع الذي أضعه بين أيدي أساتذتي رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل،قد ارتقى إلى القبول والرضا،ولا ادعي الكمال في عملي هذا، فأن أصبت فذاك فضلُ من الله تبارك وتعالى،وان اخطأتُ فمن نفسي،واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

هەولێر نامەی کتێب

# الفصل الاول

## وزارة الداخلية .. التأسيس ومهام العمل الوظيفي

## ١٩٢٠-١٩٣٩

المبحث الأول : ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥

المبحث الثاني : تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩

المبحث الثالث: تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩

المبحث الرابع : شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩

محمد الشامي كتب

# المبحث الأول

## ضرورات التشكيل ومهام العمل الوظيفي ١٩٢٠-١٩٢٥

حسمت ثورة ١٩٢٠ [١]تردد السياسة البريطانية في العراق بين إقامة حكمها المباشر فيه ، أو إلحاقه بالهند لصالح إقامة الحكم الوطني التابع لها.فاعيد السير برسي كوكس(Percy Cox) مندوباً سامياً الى العراق ليعمل على تهدئة الثورة وتشكيل حكومة وطنية مؤقتة تم تشكيلها يوم ٢٥تشرين الأول١٩٢٠ من رئيس وثمانية وزارات كانت في مقدمتها وزارة الداخلية[٢]، التي أصبحت منذ ذلك التاريخ ،القوة المؤثرة في المجتمع العراقي بوصفها ذات التأثير الرباعي:الأمني،والإداري،والخدمي والسياسي. لهذا الأمر عُدت وزارة الداخلية من الوزارات ذات الأهمية الكبرى ووصفت بالوزارة الأصلية تفريقاً لها عن الوزارات الفرعية في مثل هذا الظرف بالذات ،المتعلق بوجود اثار الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ،قائمة في عدة مناطق من العراق[٣].

صدر المرسوم الخاص بتأسيسها بتاريخ٢٥ تشرين الاول١٩٢٠،وشغل طالب النقيب منصب أول وزير للداخلية[٤]،وعهد في بداية الامر الى سنت جون فيلبي (S.J.Philipy) منصب مستشار للوزارة، والذي قام بدوره بأعداد مذكرة حدد بها

---

[١] للمزيد من التفاصيل عن ثورة العشرين انظر:عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى،مطبعة دار الكتب،ط٥، (بيروت،١٩٨٢)؛عبدالله الفياض،الثورة العراقية الكبرى سنة١٩٢٠،(بغداد،١٩٤٩) ؛ ل.ن.كوتلوف،ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق،ترجمة عبد الواحد كرم، دار الفارابي،ط٢، (بيروت،١٩٧٥).

[٢] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،دار الكتب للطباعة،جـ١،ط٤،(بيروت،١٩٧٤)، ص١٢.

[٣] ماجدة كريم حسن الجنابي ،المصدر السابق ،ص ص، ٤٧-٤٨.

[٤] حسن هادي الشلاة،طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث،رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة القاهرة،١٩٧٠، ص ص ،٢-٣٥.

علاقة الوزير بالمستشار والتي عُرفت بـ(لائحة تعليمات الهيئة الإدارية العراقية)[١]، والتي وافق عليها برسي كوكس[٢]، وظلت نافذة المفعول طوال مدة الانتداب حتى حصول العراق على الاستقلال السياسي في٣ تشرين الاول١٩٣٢. واحتوت اللائحة على تعليمات منها تكوين الهيئات الوزارية ومنها وزارة الداخلية ،كما حددت اللائحة وظائف المستشار وعلاقته بالوزير – وهي علاقة استشارية وليست إجرائية وعلى الوزير الاستئناس برأي مستشاره، الذي غالباً ما يكون رأيه نافذاً- وفي الألوية يكون هناك مُشاور بريطاني الى جانب المتصرف للتشاور و أداء المساعدة للمتصرف لأداء المهام الإدارية في اللواء[٣].

كان منصب وزارة الداخلية حساساً بالنسبة للإدارة البريطانية،لذلك وقع الاختيار على طالب النقيب لمزاياهُ المتعددة،فهو بنظر فريق من البريطانيين شخصية قوية،وهو أبرز من يستطيع أشغال المنصب[٤]، وان وزارة الداخلية تُعد مؤسسةً فاعلةً تسدي خدمات جليلة للدولة العراقية وهي حديثة التكوين[٥].

يظهر أنه لم يحصل توافق بين طالب النقيب وزير الداخلية ومستشاره فيلبي ،لذا قدم النقيب استقالته وسحبها بقصد الحصول على حظوة لدى الوطنيين ،ومما يشار اليه هنا ان النقيب قدم مطالب عدة الى مجلس الوزراء منها:عودة السياسيين المنفيين من الخارج ومنح

---

[١] هـ. سنت جون فيلبي،ايام فيلبي في العراق،ترجمة جعفر الخياط،(بيروت،١٩٥٠)،ص ص ٤٦-٤٧؛ جريدة العراق ،العدد (٨٨) في ١٩٢٠/٩/١٣،ص١.

[٢] C.O.Special Report,April 1923-December 1924.(London,1925),p.54

[٣] ماجدة كريم الجنابي،المصدر السابق،ص٤٩.

[٤]عبدالرحمن البزاز،العراق من الاحتلال حتى الاستقلال،مطبعة العاني،ط٣،(بغداد،١٩٦٧)، ص ١١٧؛ حسن هادي الشلاة ،المصدر السابق ، ص ص ٣٣-٣٥.

[٥] سنت جون فيلبي،المصدر السابق، ص٤٦.

**الحرية للوزراء بالعمل[١]،وتعيين عدد من الموظفين بناءً على مقترح من وزير الداخلية وحُددت الأقسام التابعة لوزارة الداخلية كأقسام رئيسة وهي:الإدارة العامة، والشرطة، والضرائب والواردات، والزراعة، والسجون، والبلديات، والمطبوعات[٢].**

**وهكذا جاءت خطوة تأسيس وزارة الداخلية بوصفها ضرورة ملحة من ضرورات تشكيل الحكم الوطني في العراق كسبب رئيس، فضلاً عن كونها مؤسسة أمنية ضرورية تستطيع الحكومة بوساطتها إدارة الشؤون الداخلية والحفاظ على الهدوء وإشاعة الاستقرار السياسي في البلاد[٣]،وتحقيق الوحدة الوطنية المتماسكة[٤].**

**حاولت وزارة عبدالرحمن النقيب الأولى،إصلاح أوضاع العراق الداخلية المتردية، فقامت باستحداث وظائف خدمية وإدارية فضلاً عن طلبها بإرجاع المبعدين السياسيين في هنجام[٥]إلى وطنهم بعد إعطائهم عهوداً مكتوبة تتضمن عدم العبث أو تعكير صفو المناخ**

---

[١]المس بيل ،فصول من تاريخ العراق القريب ١٩١٤-١٩٢٠،ترجمة جعفر الخياط،دار الكشاف للنشر والطباعة،(بيروت،١٩٤٩) ،ص ص ٢٣٤-٢٣٥.

[٢]جريدة الموصل ،العدد(٣١٤)في ١٩٢٠/١٢/٢٧؛ماجدة كريم الجنابي،المصدر السابق،ص٥١.

[٣] عانى العراق خلال العهد الملكي من كثرة الاضطرابات والحركات العشائرية والانقلابات العسكرية مما عرض الوضع الامني للخطر في كثير من الاحيان وزاد من المهام الملقاة على عاتق وزارة الداخلية.وللمزيد عن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق ابان تلك الحقبة انظر: عبدالنافع محمود،ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراقي،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،١٩٧٣، ص ١٠١ ومابعدها.

[٤]قحطان حميد العنبكي، المصدر السابق،ص ٣.

[٥]هنجام:جزيرة في الخليج العربي،قرب مضيق هرمز،كانت مقراً لنفي الوطنيين من العراقيين ولاسيّما المساهمين في أحداث ثورة العشرين التحررية.انظر:محمد حسين الزبيدي،السياسيون العراقيون المنفيون الى جزيرة هنجام سنة ١٩٢٢، دار الحرية للطباعة،ط٢،(بغداد،١٩٨٩)،ص ٦٠ وما بعدها.

السياسي الجديد في العراق[١]، قبل ان يلتئم المجلس التأسيسي الذي سيسن الدستور (القانون الاساسي ) للبلاد[٢].

ومما يدلل على أهمية وزارة الداخلية ووزيرها،هو اقتراح برسي كوكس بجعل راتب وزير الداخلية خمسة آلاف روبية[٣] في الشهر وبقية الوزراء يتقاضون ثلاثة آلاف روبية،بل ان مجلس الوزراء زاد ذلك المبلغ الى ستة آلاف روبية بتاريخ ٢٧ شباط١٩٢١، ويروي خيري امين العمري ان معظم الوزراء لم يكونوا موافقين على مقترح طالب النقيب بداية الأمر،الا ان إصراره وثباته في موقفه اضطر الوزراء الى التراجع عن اتفاقهم وقبلوا في النهاية على راتب وزير الداخلية الذي اقترحه طالب النقيب[٤].

اندفع طالب النقيب–وزير الداخلية– في ممارسة نشاط واسع استهدف معارضة ترشيح الأمير (فيصل)[٥] ملكاً على العراق ،ومضى رجاله وأعوانه يطوفون على الناس

[١]عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث،مطبعة دار الكتب،جـ٣،ط٦،(بيروت،١٩٨٣)، ص٩؛
P.Grave,the life of Sir Percy Cox ,(London,1941),pp.34-38 .

[٢] صدر القانون العراقي(الدستور) في ٢١ اذارسنة ١٩٢٥،وتكون من عشرة أبواب،تضمنت حقوق الشعب،والملك وحقوقه، والسلطة التشريعية،والوزارة،والسلطة القضائية والأمور المالية وتأييد القوانين والأحكام وتبديل أحكام هذا القانون ومواد عمومية أخرى.انظر :عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،جـ١،ص ص،٣١٩-٣٣٤.

[٣]الروبية:عملة هندية استخدمت للتداول في العراق حتى سنة ١٩٣١ عندما أُصدر الدينار العراقي وتوابعه بعد صدور نظام العملة الوطنية رقم (٤٤)،وبعدان شعر المسؤولون ان تداول الروبية الهندية مظهر من مظاهر التبعية للأجنبي،وكانت الروبية تعادل(٧٥) فلس عراقي.وللمزيد عن العملات العراقية انظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم ٣١١/٣٩٠،لائحة قانون العملة العراقية لسنة ١٩٣٠،و٤٩،ص٨٨؛ سعد كاظم حسن ،تاريخ النقود العراقية ١٩٢١-١٩٥٨،دراسة تاريخية،أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ،كلية التربية/ابن رشد،١٩٩٨،ص ص،٨٨-١٠٣؛ناهض عبدالرزاق القيسي،النقود في العراق ،بيت الحكمة،ط١، (بغداد،٢٠٠٢)،ص ص،٤٧٨-٤٨١.

[٤]خيري أمين العمري،حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث،مطبعة دار القادسية،(بغداد،د.ت)ص ص،٤٣-٤٤.

[٥]هو الابن الثالث للشريف حسين بن علي،ولد في مكة سنة ١٨٨٣،من ابرز الشخصيات السياسية العربية المعاصرة،ساهم في الاعداد والتخطيط للثورة العربية الكبرى سنة١٩١٦،وقام بقيادة الجيش الشمالي للثورة،كان له دور سياسي واضح في عرض القضية العربية على مؤتمر الصلح في باريس سنة ١٩١٩=



في البصرة وبغداد بمضابط تدعو الى المطالبة بتعيينه ملكاً عاماً على العراق[١] ،وقام بنفسه بجولة واسعة في اذار ١٩٢١ زار خلالها مدن الكوت والعمارة والناصرية والديوانية والنجف

**والبصرة للنهوض بدعاية سياسية تجمع له الأنصار منتهزاً فرصة غياب برسي كوكس والمس بيل(Gertrude Bell) [٢] لمشاركتهم في مؤتمر القاهرة[٣]، واحيطت جولته تلك بمظاهر التبجيل ورافقه فيها العديد من اعوانه وانصاره منهم معاون مدير شرطة العاصمة (احمد الراوي)[٤]، وفي الكوت قال مخاطباً**

---

=انتخب ملكاً على سوريا سنة ١٩٢٠ ،كان لجهوده الكبيرة في ان يخطو العراق خلال مدةحكمه (١٩٢١-١٩٣٣) خطوات جيدة باتجاه الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة، حتى اعتبر مؤسس الدولة العراقية الحديثة.وللمزيد عن حياته ودوره السياسي في العراق انظر:عبدالمجيد كامل التكريتي،الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣،(بغداد،١٩٩١)؛علاء جاسم محمد ،الملك فيصل الأول،حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣،مكتبة اليقظة العربية، (بغداد،١٩٩٠) ، ص ص،١٣-١٧.

[١]عبدالعزيز القصاب،من ذكرياتي،منشورات عويدات،ط١،(بيروت،١٩٦٢)،ص٢٠٧.

[٢]المس جيرترود لوثيان بيل: وهي السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني في العراق والسياسية البريطانية المشهورة بتاثيرها علىالكثير من الاحداث السياسية التي شهدها العراق ابان السيطرة البريطانية وكانت ترتبط بالعديد من العلاقات مع الساسة العراقيين المؤثرين على مجريات الاحداث بما فيهم الملك فيصل الاول.انظر:محمد يوسف ابراهيم القريشي،المس بيل وأثرها في السياسة العراقية ١٩١٤-١٩٢٣،رسالة ماجستير(غير منشورة ) ، كلية الآداب / جامعة بغداد ، ١٩٩٣ ؛ محمد يوسف ابراهيم القريشي ،علاقة المس بيل بالملك فيصل الاول، مجلة افاق عربية، العدد(٥-٦)،ايار-حزيران١٩٩٨،مطابع دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،١٩٩٨)،ص ص،٤٠-٤٣.

[٣]عقد المؤتمر في القاهرة بتاريخ ١٩٢١/٣/١٢ برئاسة ونستون تشرشل(وزير المستعمرات البريطاني ) وقد شارك فيه عن العراق كل من برسي كوكس والمس بيل وجعفر العسكري (وزير الدفاع) وساسون حسقيل (وزير المالية) والبعض من المستشارين البريطانيين.وفيما يتعلق بالعراق،تداول المؤتمرون في مستقبل علاقة العراق مع بريطانيا،وشكل الحكم في العراق والمرشح لحكمه، وفي نهاية المؤتمر استقر الرأي على ترشيح فيصل ملكاً على العراق. وللمزيد عن المؤتمر وقراراته انظر:رجاء حسين حسني الخطاب،مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق ، د. م،(بغداد ، ٢٠٠١)؛حسين فوزي النجار،الشرق العربي بين حربين، (القاهرة،د.ت)، ص ٥٩.

[٤]خيري أمين العمري،المصدر السبق،ص ٤٩.

**الحاضرين:(( إنَّ جُل مقاصد حكومتنا إسعاد العباد ورقي البلاد وإنها ساهرة على مستقبل الأمة آخذة العدة للذود عن حياضها تؤازرها في الشؤون حكومة بريطانيا العظمى وعما قريب تنشر قوانين الانتخابات وسيلتئم المؤتمر العراقي العام وكل فرد منكم حُر في رأيه**

...))[١].وفي طريق عودته الى بغداد عرج على الناصرية والديوانية والحلة وزار سجن المعتقلين السياسيين وطمأنهم بقرب الإفراج عنهم[٢] .

أقلقت تصرفات طالب النقيب برسي كوكس،وما زاد الطين بله،هو قيامه بتهديد السلطات البريطانية في العراق علناً،عندما أقام مأدبة للمستر برسيفال لاندن (P.Landin) احد محرري جريدة الديلي تلغراف في ١٦نيسان١٩٢١ حيث قال:(( اذا لم تكف السلطات البريطانية عن التدخل والسماح لنا باختيار من نريد فان لدى كل من أمير ربيعة وسالم الخيون أكثر من(٢٠٠٠٠) مسلح، كما ان السيد عبدالرحمن النقيب سوف لا يتردد من أن يبعث شاكياً الى الهند واستانبول وباريس!)). وبعد وصول الخبر الى برسي كوكس والمس بيل اتفق الاثنان على خطة أُعتقل بمقتضاها طالب النقيب ودبرت له بعد تقديم دعوة شاي وجهها اليه برسي كوكس[٣]. وعلى أثر ذلك أُبعد عن بغداد في ١٦نيسان ١٩٢١[٤].وقد جاء في البيان الذي أصدره برسي كوكس بأن أسباب الإبعاد تعود لكون طالب النقيب قد صرح بتصريحات خطيرة تهدد سلامة القوات البريطانية في العراق وتحرض على رفع السلاح ضدها من شخص يشغل منصباً مهماً وخطيراً في الحكومة العراقية وهو بذلك يكون (مقصراً )– على حد تعبير البيان – نحو سكان هذه البلاد والحكومة البريطانية[٥].

[١]جريدة العراق،العدد (٢٢٤) في ١٩٢١/٣/١٦.
[٢]المصدر نفسه،العدد(٢٤٩) في ١٩٢١/٣/٢٤.
[٣]خيري امين العمري،المصدر السابق،ص٥٣.
[٤]جريدة العراق،العدد(٢٧١) في ١٩٢١/٤/١٩.
[٥]خيري امين العمري،المصدر السابق،ص ٥٣.



كما حظيت وزارة الداخلية بنسبة عالية من الموظفين الوطنيين بدلاً من الأجانب ، بعد الأخذ بنظر الاعتبار سعة مهام وزارة الداخلية وتشعب مؤسساتها الوظيفية والخدمية[١].

**حصلت تطورات رئيسة في هيكلية الوزارة وأقسامها للسنوات ١٩٢٠-١٩٢٤،حتى أصبحت تتكون من الهيئة العامة للإدارة المركزية العليا،المتمثلة بالديوان ويشمل المقر الوزاري(ديوان الوزارة)،والإدارة العامة التي تنقسم على قسمين هما: مديرية الإدارة العامة وتشمل الشعب والمديريات الداخلة في تشكيل الوزارة[٢] ومديرية الإدارة العمومية التي تتكون من الدوائر المركزية في بغداد والإدارة الإقليمية والهيئات الإدارية في الألوية العراقية بضمنها لواء بغداد،اما مقر(ديوان الوزارة) فيشمل مكتب الوزير بوصفه أعلى سلطة إدارية في الوزارة ومكتب المستشار ومعاونه[٣]،وبقيت الإدارة العامة تحت هيمنة المندوب السامي البريطاني وموظفيه[٤].**

**أما الإدارة العامة فتتألف من مديرية الإدارة العامة يديرها مدير عام ،ويُقدم مساعدته للوزير في إدارة الشؤون العامة،ويؤدي الأعمال حسبما تخوله القوانين والأنظمة**

---

[١]عبدالرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات،جـ١،ص٢٥.

[٢] د.ك.و ، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية،سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٢٣، مطبعة الحكومة ، (بغداد،١٩٢٣)،ص٨؛مجلة الشرطة،العدد الثاني،السنة ١٩٢٧،ص٤٢.

[٣]شغل منصب مستشار وزارة الداخلية،السياسي البريطاني كينهان كورنواليس (K.Cornwales) (١٨٨٣-١٩٥٩)،للمدة ١٩٢١-١٩٣٥،حيث انهيت خدماته في سنة ١٩٣٥ عندما اصبح رشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي الثانية، عاد الى العراق سنة ١٩٤١ بمنصب سفير بلاده حتى سنة ١٩٤٥. وللمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية الداخلية والخارجية،انظر: عدي محسن غافل الهاشمي،كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية/ابن رشد،جامعة بغداد،٢٠٠٠م، ص ص ٦-١٩٥.

[٤]علي ناصر حسين،الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١،اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،١٩٩١،ص ص ١٤٦-١٤٩؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث،جـ١، ص١٩٧.



**وتوجيهات الوزير،وللمدير معاونان يساعدانه في الإشراف وإدارة شؤون مديرته والدوائر التابعة لها في بغداد والألوية العراقية الأخرى[١].**

**نَفذَتْ وزارة الداخلية الواجبات والمسؤوليات والأوامر التي صدرت عن المندوب السامي البريطاني في بداية تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة[٢]،أو حتى بعد تسلُم وزارة الداخلية**

**المهام الوظيفية من مجلس الوزراء[٣]، وتوسعت صلاحيات وزارة الداخلية بالإشراف العام على قوة الشرطة وجهازها من خلال بيان سنة ١٩٢٠[٤].كما إن مهمة الأشراف على الجنود والجندرمة أُنيطت بوزارة الداخلية ووزيرها بدلاً من الحاكم السياسي العام ،كما أصبحت وزارة الداخلية تشرف على المرور حسبما وضحه بيان السيارات لسنة ١٩٢٠[٥].**

**وأصبحت وزارة الداخلية مسؤولة عن تنفيذ قانون جوازات السفر (الباسبورت العراقي) الصادر في ٦حزيران١٩٢٣[٦]، وتنفيذ قانون الاقامة بالعراق الصادر في**

[١]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،ملفات وزارة الداخلية، ملفة رقم ٣٢٠٥٠/١٢٧٣،شؤون وظيفية، د.ت،و٣، ص٣؛ الحكومة العراقية،وزارة الداخلية ،الدليل الرسمي للمملكة العراقية لسنة ١٩٣٦،مطبعة الياهودنكور،(بغداد،١٩٣٦)، ص ص،١٩٢-١٩٨.

[٢]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،ملفات وزارة الداخلية، ملفة رقم٥٣/أ،البيانات والأوامر والأنظمة الصادرة من الإدارة المدنية لسنة ١٩٢٠،و١،ص ص ،١- ٥.

[٣]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية ،مجموعة البيانات والأنظمة،القسم الثاني،وهي تتعلق بالمحاكم المدنية والشرعية للمدة من ١ /١١/١٩٢٠-٣١ /١٢/ ١٩٢٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٢)،ص ص ،١٢٠-١٢١.

[٤]كريم حيدر خضير،نشأة الشرطة العراقية وتطورها ١٩٢١-١٩٣٢،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،١٩٩٣،ص٤٦.

[٥]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة البيانات والأنظمة المتعلقة بالمحاكم الشرعية العراقية،القسم الأول ١٩١٧-١٩٢١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢١)، ص ص،١٢١-١٢٣.

[٦] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣،قانون الباسبورت العر ١٩٢٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٤)،ص ص ٨٠-٨٦.



**السنة نفسها[١]، وازدادت سلطة وزارة الداخلية بإشرافها على تنفيذ قانون حماية أعضاء المجلس التأسيسي الصادر في ٨ تموز١٩٢٤[٢].**

**ولوزارة الداخلية مهمة متابعة التجمعات والتظاهرات والاعتصام،واتخاذ التحوطات اللازمة لحماية أمن الدولة والمجتمع، والحفاظ على الهدوء والاستقرار السياسي الداخلي[٣] .**

**وأُنيطت مهمة الإشراف على السجون بوزارة الداخلية، فالوزير هو المسؤول الأول عن إدارة السجون والإصلاحيات[٤].وتوجب على وزارة الداخلية،المحافظة على الأمن من خلال**

قانون منع دخول وسائل الدعايات المضرة الصادر سنة ١٩٢٤ ،فتقوم الوزارة بمنع إدخال الصحف والنشرات والأفلام والصور وغيرها من الوسائل الضارة والمخلة بالأخلاق العامة، وتُعاقب المخالفين للقانون بالحبس أو الغرامة المالية وكما تقوم بمصادرة تلك المواد[٥]. لكن يبدو ان تطبيق هذا القانون كان على الرغم من حسناته– في حالة توفر النوايا الحسنة للمسؤولين عن تطبيقه – قد يؤدي الى التضييق على حرية الصحافة والنشر والفكر،من خلال منع بعض الصحف والنشريات التي لا تخدم توجهات الحكومة أو رؤسائها،وهذا ما سنلاحظه في الحقب اللاحقة من الحكم الملكي في العراق.

وأُلزِمت وزارة الداخلية،مهمة متابعة حوادث الحدود بين العراق وسوريا وايران وتركيا ونجد،ووضِعَ تحت تصرف وزارة الداخلية ووزيرها المخصصات السرية في

---

[١] المصدر نفسه ،قانون الاقامة العراقي لسنة ١٩٢٣،ص ٩٠؛الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص ٢١١.

[٢] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣، ص١٠٤.

[٣]ماجدة كريم الجنابي،المصدر السابق،ص ٧١.

[٤]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤،المطبعة العصرية ، (بغداد ،١٩٢٥) ،ص ص ،٦١-٦٢.

[٥]المصدر نفسه، ص ص،١٧٣-١٧٦.



ميزانية الشرطة لهذا الغرض[١]،كما كان من صلاحيات وزير الداخلية ترحيل العشائر أو عزل وتنصيب رئيسها،أو تحديد إقامة الأشخاص ،وكان منصب وزارة الداخلية من أهم المناصب الوزارية واخطرها،وهذه الأهمية مبعثها ارتباط وزارة الداخلية بالعديد من الدوائر المهمة ذات المساس بحياة المواطنين،مثل الشرطة العامة والصحة العامة، ومديرية العشائر العامة ومديرية الإدارة العامة (الداخلية العامة)، كما كانت لها سلطة الإشراف على مقررات وزارة المالية الخاصة بقضايا توزيع الأراضي الأميرية او الاستيلاء عليها، او بيعها، كما كانت تحت تصرف وزير الداخلية،المخصصات السرية، كذلك المخصصات

الموضوعة في ميزانية الشرطة العامة لهذا الغرض ،كما كان لوزير الداخلية سلطات الحاكم الملكي البريطاني العام، التي انتقلت الى الحكومة العراقية عند تشكيلها في ٢٣أب١٩٢١.لذا كان لوزير الداخلية صلاحيات واسعة، مالم يكن لأي وزير أخر،لهذا السبب كان التنافس على منصب وزير الداخلية واضحاً [٢].

ارتبطت بوزارة الداخلية مديريات أصبحت مستقلة وكان على الوزارة المشاورة مع الوزارات الأخرى بالأمور المهمة والحضور بجلسات اللجان المختلفة لكل المجالس[٣].

قَسَمْتْ الحكومة العراقية المؤقتة العراق اداريا الى عشرة ألوية والألوية الى أقضية والأقضية الى نواحٍ،وجَعلت على رأس كل لواء متصرف الى جانبهِ مشاور بريطاني لهُ موظفيه ودائرته المستقلة ،وتولى القائممقام إدارة القضاء،وفي الناحية مدير الناحية[٤]. وقد واجهت التشكيلات الجديدة مصاعب جمة منها : فقدان الثقة بين الموظفين البريطانيين والعراقيين ،والتداخل في المسؤوليات واختلاف دوافع العمل الإداري ، فضلاً

[١]ناجي شوكت،سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، مطبعة الخلود،جـ١،(بغداد،١٩٩٠)، ص ص،١١٦-١١٧.

[٢]المصدر نفسه ص ص، ١١٧-١١٨.

[٣]ماجدة كريم الجنابي،المصدر السابق، ص ص ٧٥-٧٦.

[٤]عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث ،جـ١ ،ص ٢٠٢.



عن طبيعة المناخ السياسي وتنامي الروح الوطنية في العراق[١]،وبعد تتويج فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في٢٣آب١٩٢١،الذي عجز بداية الأمر عن إيجاد موظفين أكفاء مخلصين لممارسة العمل الإداري،ماعدا القليل[٢]،وهذا الأمر أثر في الأوضاع الإدارية في بغداد والألوية الأخرى التي شهدت بدايات محاولات للنمو والتطور.

بلغ عدد الالوية العراقية سنة١٩٢٤(١٣) لواء وعدد الاقضية (٣٠) قضاءً وعدد النواحي (٧٤) ناحيةً[٣].وهذا الأمر يتطلب إعداداً وتهيئة عدد من المتصرفين والقائممقامين ومديري النواحي بقدر عدد التشكيلات الإدارية في الألوية وهذا عبء كبير تحملته وزارة الداخلية في ظروف ومناخات سياسية داخلية صعبة حيث ضرورة التئام

**المجلس التأسيسي والموافقة على المعاهدة العراقية-البريطانية لسنة ١٩٢٢ وسن الدستور للبلاد.**

**ويظهر من خلال تتبع مؤسسات الوزارة المهمة كالشرطة والتفتيش الإداري،أن الوظائف الرئيسة والمهمة قد شغلها البريطانيون،بينما أعطيت الوظائف الثانوية وغير الحساسة للموظفين العراقيين،لكي تُبقي بريطانيا سيطرتها على قمة الجهاز الإداري والأمني في العراق لخدمة مصالحها الحيوية والاستراتيجية في العراق[٤].**

**أما صلاحيات (ناظر المالية) فإنها أُلغيت وأُنيطت مهامها بوزارة الداخلية،وتحددت صلاحيات الوزارة من خلال إقرار قانون الأراضي (الطابو) وإعطاء صلاحيات للمتصرف**

---

[١]رجاء حسين حسني الخطاب،العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧،دراسة في تطور العلاقات العراقية البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٦) ، ص٢٠٠.

[٢]جرالد دي غوري،ثلاثة ملوك في بغداد،ترجمة سليم طه التكريتي،مكتبة المثنى،ط١،(بغداد،١٩٨٣)، ص٣٥.

[٣]جريدة الوقائع العراقية،العدد(٢) في ١٩٢٢/١٢/١٠؛د.ك.و،الحكومة العراقية،قرارات مجلس الوزراء لسنة ١٩٢٢و١٩٢٤،مطبعة الحكومة،١٩٢٣ ،١٩٢٥،ص٣٦،ص٣٨.

[٤]قحطان حميد العنبكي،المصدر السابق،ص٤٦.



**بدلاً من الحاكم السياسي ومنحت صلاحيات أخرى للقائممقام بالقضاء بدلاً من معاون الحاكم السياسي[١].واشتركت وزارة الداخلية بصلاحيات أخرى مهمة مع وزارة المالية، فقد اشتركت مع الوزارة المذكورة في تنفيذ قانون الأراضي الأميرية لسنة ١٩٢١[٢]. كذلك أشرفت الوزارة على تنفيذ قانون الأملاك الصادر سنة ١٩٢٣ والأملاك تشمل البيوت والأراضي والقاعات والحانات والحمامات والعلاوي والاسواق والمصانع ..، وكل الأراضي والأماكن الداخلة في حدود البلدية[٣].**

**أُعطيت لوزارة الداخلية صلاحيات إصدار الإجازات الخاصة بالمشروبات الكحولية ، ممن يعينه وزير الداخلية ووضع الشروط بالاتفاق مع وزارة المالية [٤].ويبدو إن هذا الإجراء هو للحد من انتشار ظاهرة تعاطي المشروبات الكحولية بعد الاحتلال البريطاني وخشية آثار**

ذلك السلبية على المجتمع العراقي المحافظ في عاداتهِ ومبادئه الدينية مما قد يثير الرأي العام ضد الحكومة العراقية الفتية آنذاك.

وأشرفت الوزارة على محلات التصوير ونوادي التسلية ،ونفذت قانون العطل الرسمية الصادر في اذار١٩٢٢[٥]،وفي الوقت نفسه أشرفت الوزارة على تطبيق قانون رسوم الملاهي لسنة ١٩٢٢،الذي يشمل جميع الملاهي والمسارح ودور السينما ودور الرقص والموسيقى والألعاب وميادين السباق،وكل مجالات اللهو الأخرى،عن طريق البلديات وبالتنسيق مع وزارة المالية[٦]وهذا الأمر يُفسر لنا محاولات النظام الملكي للانفتاح على

---

[١]د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية ، مجموعة البيانات و الأنظمة المتعلقة بالمحاكم الشرعية العراقية، ١٩١٧ -١٩٢١ ،ص ص ١٢١-١٢٣.

[٢]المصدر نفسه، ص ص ،١٢٤-١٢٧.

[٣]الحكومة العراقية ،الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص ص، ٢١٣-٢١٤.

[٤]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،الحكومة العراقية ،مجموعة البيانات و الأنظمة،القسم الثاني،تشرين الثاني ١٩٢٠- كانون الاول١٩٢٢،ص ١٢١.

[٥]المصدر نفسه، ص ص ،١٢٤-١٢٧.

[٦]المصدر نفسه، ص ص ،٢٣٥-٢٣٨.



الغرب من خلال السماح بمظاهر الحضارة الغربية ولو الظاهرية والسطحية منها هذا من جهة،ومن جهة أخرى نجد فيه حرص الحكومة العراقية لإبقاء ممارسة تلك الأعمال تحت أنظارها وأشرافها لئلا تطغي على الثقافة المحلية وتُستغل من بعض أصحاب النفوس المريضة لدس السم بالعسل.

أما فيما يتعلق بالانتخابات للمجلس التأسيسي فقد كُلفت وزارة الداخلية مهمة الإشراف والمتابعة الكاملتين لهذه الممارسة الديمقراطية،حيث قامت الوزارة بالإشراف على الدوائر الانتخابية وأقسامها، في ضوء ما جاء به قانون الانتخابات الصادر في٤ ذار١٩٢٢[١]،وتكون الوزارة مسؤولة عن الإشراف على هيئة التفتيش المؤلفة من رؤساء مجالس البلدية،والائمة والقساوسة والحاخامات والمختارين وبعض من الوجوه[٢]، لمتابعة

وتدقيق البطاقات الانتخابية،وبذلت وزارة الداخلية كل الطاقات لإنجاح مهمة الانتخابات كاستخدام المتصرفين والقائممقامين والبلديات والتعاون مع الوزارات والهيئات ذات العلاقة بهذا الجانب[٣].

وتوجب على وزارة الداخلية ، تَنْفيذ قانون تشكيل الجمعيات والأحزاب الصادر في ٢ تموز١٩٢٢، حيث أشرفت الوزارة على منح الأشخاص الراغبين بتأسيس جمعية أو حزب إجازة بذلك ،بعدما يقدم طلباً يوضح فيه اسم الجمعية وماهيتها وأهدافها ومدى تصرفاتها بحدود القانون،كما إن على رؤساء الجمعيات والأحزاب إعلام وزارة الداخلية عند تغيير النظام الداخلي للحزب أو الجمعية أو تعديله[٤]. وَتألَفت خلال عَهْد الانتداب بين ٢٥ نيسان ١٩٢٠ و ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ عدة أحزاب سياسية علنية مارس بعضها العمل الحزبي فعلاً،واكتفى الأخر بالحصول على إجازة التأسيس من دون ممارسة العمل

(١).د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،ملفة رقم ١٦٠٦/٣٢٠٥٠،الانتخابات،١٩٢١-١٩٢٣،و ٧١، ص٨٣.

(٢)محمد مظفر الادهمي،المجلس التأسيسي العراقي ،جـ١،(بغداد،١٩٨٩)، ص ص،١٢٦-١٢٩.

(٣)ماجدة كريم الجنابي،المصدر السابق،ص ٦٥.

(٤)د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين و الأنظمة لسنة ١٩٢٢ ،ص ص،٢٣٢-٢٣٨.



وكانت كلها تهدف الى استقلال العراق ووحدته وإدخاله في عصبة الأمم، وكان أبرز هذه الأحزاب هي: الحزب الوطني العراقي وجمعية النهضة العراقية اللذين أنهى عملهما المندوب السامي البريطاني في العراق،كذلك أحزاب الأمة والحر العراقي وحزب التقدم وحزب الشعب وحزب الجمعية الوطنية وحزب العهد وحزب الاخاء الوطني ...[١]. وقد انتهت معظم هذه الأحزاب بنهاية الانتداب أو بسقوط الحكومة التي كانت تساندها هذه الأحزاب.

أُلقي على عاتق وزارة الداخلية مهمة تنفيذ قانون العقوبات على أفراد الجيش العراقي الصادر في ٢٧تموز ١٩٢٢ فيما يخص محكوميته في السجن المدني وبالتعاون مع وزارة الدفاع[٢]. فضلاً عن إنها اشتركت بتنفيذ قانون صيانة الطرق العامة الصادر في ١٤كانون الاول١٩٢٢[٣]. يضاف الى ذلك شؤونها التي تحددت في إدارة الدوائر الأمنية والخدمية التي ارتبطت بالوزارة كدائرة الشرطة والصحة والبلديات.

**توسعت مسؤوليات وزارة الداخلية من خلال إصدار مجموعة من القوانين والأنظمة الإدارية والقانونية منها: نظام التفتيش الإداري الصادر في٣١ كانون الثاني١٩٢٣ الذي ألغى وظائف المشاورين البريطانيين ومعاونيهم بالألوية ، لتباشر أعمالها المفتشية الإدارية العامة[٤]،وتحددت وظائف المفتشين بالتفتيش ورفع التقارير عن جميع الأمور المتعلقة بالأمن العام ،وتنفيذ القوانين،ومعرفة أسباب الجرائم واقتراحاتهم بشأنها،وتوزيع**

---

[١]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية العراقية،مركز الأبجدية للطباعة والنشر،ط٢،(بيروت،١٩٨٣) ، ص ص،١٢-١٣؛عبد الجبار حسن الجبوري،الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٧)،ص ص،١٢-٩٣؛فاروق صالح العمر،الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢،مطبعة الإرشاد،(بغداد،١٩٧٨)،ص٣٢ وما بعدها.

[٣]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين و الأنظمة لسنة ١٩٢٢ ،القسم الثاني ، ص ص،٣٠١-٣١٢.

[٣] المصدر نفسه ،ص ص،٣١٧-٣٢٢.

[٤] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين و الأنظمة لسنة ١٩٢٣، ص ص ،١٤-١٩.



**الشرطة وضبطها واستخدامهم بالأمور الخارجة عن وظائفهم كالعشائر واستيطانهم وحسم منازعاتهم حسب قانون أصول دعاوي العشائر[١]،والتدقيق في عاداتهم وأطوار مشايخهم ومتابعة السجون و إدارتها و أعمال المجالس الإدارية ومقرراتها،وسجلات إحصاء النفوس، واحتياجات الري ..،ولهم الحق في وضع الإصلاحات الإدارية لتحسين الحالة الإدارية وتوطيد الأمن،وتفتيش الدوائر المالية وخزائن الأموال العمومية والأميرية ، وتخمين الواردات،والجباية والرسوم ..،ورفع التقارير الى وزارة الداخلية مع**
**تفتيش دوائر الدولة،والبلديات عدا المحاكم الجزائية والحقوقية والشرعية الدينية[٢].وهذا هامش بسيط يدل على استقلالية المحاكم جزئياً عن السلطات التنفيذية ،أما سائر دوائر الدولة فهي تحت الإشراف المركزي والمباشر من لدن وزارة الداخلية ومؤسساتها ولاسّيما دائرة التفتيش الإداري ذات الصلاحيات الواسعة .**

**كما إن دائرة الزراعة أصبحت من صلاحيات وزارة الداخلية ووزيرها[٣]. وتعاونت وزارة الداخلية مع وزارة الأشغال والمواصلات في تنفيذ قانون مراقبة أمور الري والسداد الصادر سنة ١٩٢٣[٤].كما اختصت وزارة الداخلية بتنفيذ قانون توريد النبات الصادر سنة ١٩٢٤،واتخذت الإجراءات اللازمة لتنفيذ قانون حماية الأسماك الصادر سنة ١٩٢٤ ايضاً، للحفاظ على الثروة السمكية من الإبادة المتعمدة من الصيادين وغيرهم[٥].**

---

[١]صدر هذا القانون في سنة ١٩١٦ من قبل قوات الاحتلال البريطاني،لحل المشاكل التي تقع بين أفراد العشائر وجرت عليه عدة تعديلات أهمها في سنة ١٩٢٤ ثم في سنة ١٩٣٣ ثم ١٩٥١، حتى تم إلغاءه من قبل حكومة عبدالكريم قاسم سنة ١٩٥٨ .وللمزيد انظر :وزارة الداخلية،نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية وفق تعديلاته الأخيرة،مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٥١).

[٢]ماجدة كريم الجنابي،المصدر السابق، ص٦٨.

[٣]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة البيانات والأنظمة١٩١٧-١٩٢١،ص ص،١٢١-١٢٣

[٤]الحكومة العراقية،الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص ص،٢١٣-٢١٤.

[٥]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤،ص ص،٧١-٧٥.



**كما حُدِّدت صلاحية الوزارة من خلال قانون الأوسمة الأجنبية بمنح الشخص المعني إجازة لحملِه بعد الموافقة الملكية[١].أما بشأن المعارف فقد دخلت وزارة الداخلية طرفاً في تأليف مجالس المعارف بالألوية وفقاً للقانون الصادر في٦ حزيران١٩٢٢ والقاضي بأن يكون لكل لواء مجلس للمعارف تحت رئاسة المتصرف[٢].**

**أما بشأن الأمور الصحية فقد ارتبطت بمديرية الصحة العامة التابعة لوزارة الصحة العراقية من سنة ١٩٢٠ حتى حزيران سنة ١٩٢٢[٣]،ثم ألحقت إدارياً بوزارة الداخلية بعدما ألغيت وزارة الصحة في حزيران ١٩٢٢[٤]،واصبح يرأسها مدير عام تابع لوزارة الداخلية[٥].كما أشرفت الوزارة على ممارسة مهنة الصيدلة،وتم استحداث قسم لهذا الغرض في مديرية الصحة العامة التابعة لها[٦].كما تابعت وزارة الداخلية المسؤولية الصحية من خلال قانون المحلات-الأماكن بصورة عامة -المضرة بالصحة،للقضاء على كل ما يهدد**

**الصحة العامة،فقد قامت بجهود حثيثة لتطهير الأماكن العامة والمضرة بالصحة[٧].وهذا عمل إيجابي يُسجل لمحاسن وزارة الداخلية لأهمية الموضوع الصحي وانعكاساته على الواقع الاجتماعي لبلد في بدايات التكوين السياسي والاقتصادي المعاصر ومكبل بقيود داخلية وخارجية معروفة لا يحسد عليها.**

[١]المصدر نفسه، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٢،القسم الثاني،ص ص،٢٢٩-٢٣١.

[٢]ابراهيم خليل احمد،تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢،(البصرة،١٩٨٢)،ص١٧٢؛ عبدالرزاق الهلالي،تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢،دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد،٢٠٠٠)،ص ٥٠.

[٣]محمد صالح العجيلي،الخدمات الصحية لمدينة بغداد،دراسة في جغرافية المدن،رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية الاداب/جامعة بغداد،١٩٨٩،ص ٢٣.

[٤]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،جـ١،ص ص ٨٠-١٢٥.

[٥]محمد صالح العجيلي ،المصدر السابق،ص ٢٣.

[٦]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣،ص ١٠٤.

[٧]المصدر نفسه، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤، ص ص،٧٩-٨٢؛الوقائع،العدد (٢٦٦) ١٩٢٤/١٠/٥.



**واما فيما يتعلق بمؤسسة البلديات العامة-أمانة العاصمة،فهي مؤسسة خدمية تقدم الخدمات العامة في مناطق معينة ومحددة،ويقوم وزير الداخلية بتعيين مناطق البلديات وإحداثها وإلغائها مع إدارة اللواء ، أما سلطة البلدية فتتمثل بالرئيس،والمجلس البلدي، والموظفين الفنيين والكتبة وغيرهم[١].**

**كذلك أشرفت وزارة الداخلية على دوائر أخرى بداية الحكم الوطني مثل دائرة البيطرة، والإطفائية ومطبعة الحكومة،ودائرة الاستملاك ومديرية النفوس وبدأت هذه الدوائر بالنمو والتطور التدريجي وأخذت تبادر بأعمالها بشكل منتظم بعد صدور القانون الأساسي (الدستور) سنة ١٩٢٥[٢].**

**اما بشأن موقع وزارة الداخلية،فقد حدد موقعها الاول سنة ١٩٢٠ في ساحة الفردوس- على الارجح هي ساحة شارع الكفاح المطلة على سينما الفردوس او انها ساحة السراي**

**في محلة السراي-وانتقلت الوزارة مع بقية وزارات الحكومة العراقية الاخرى سنة١٩٢١ الى السراي في محلة جديد حسن باشا،وكان يقع مبنى وزارة الداخلية امام جامع السراي مباشرة[٣].**

**وهكذا يلاحظ سعة مؤسسات وزارة الداخلية وتعدد أقسامها ومديرياتها،مما جعل عملها الوظيفي متنوعاً ومتشعباً في مختلف مفاصل المجتمع ذات العلاقة بها،مما زاد من أهمية الوزارة في تشكيلة الدولة العراقية الحديثة.**

---

[١] وزارة الداخلية، مديرية البلديات العامة،مجموعة القوانين والأنظمة المتعلقة بأمور البلديات،مطبعة النجاح،(بغداد،١٩٥٠)،ص ص،١-٣٠.

[٢]للمزيد عن هذه الدوائر وموظفيها وأنشطتها انظر: د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،الملفات رقم ٣٢٠٥٠/٢٢٢٨٣، ٣٢٠٥٠/٢٥٤٢ .

[٣] الهيئة العامة للاثار والتراث ،قسم الهندسة والصيانة،سجل الخرائط والمخططات لسنة ١٩٢٠؛ جيرترود لوثيان بيل،العراق في رسائل المس بيل،ترجمة جعفر الخياط،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٧)، ص ٢٢٠.

## المبحث الثاني

## تطور مهام الوزارة الوظيفية والخدمية والأمنية ١٩٢٥-١٩٣٩

### أولاً :- المتغيرات الإدارية والوظيفية:-

شَهِدَتْ تشكيلات وزارة الداخلية بمختلق دوائرها ومؤسساتها وأقسامها تغيرات عديدة مواكبةً لتطور الحياة من جهة،ومحاولة مناهج الوزارات والمسؤولين الذين شغلوا الوزارة لترقية عمل مؤسساتهم، نحو الأفضل،من جهة أخرى،فقد استحدثت خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٩،العديد من الدوائر والمديريات والشعب التابعة لوزارة الداخلية، والأقسام الأخرى منها،أُلغيت أو عُدلت أو وسِعت أو دُمجت مع غيرها من دوائر وشُعب الوزارة، بحسب مقتضيات المصلحة العامة ،وما كان يراهُ مسؤولو الوزارة من مسوغات لمثل هكذا متغيرات،وهذه الحالة أثرت بدورها في موظفي الوزارة سلباً وإيجاباً فهناك من خدمته تلك الفرص لإشغال وظيفة جديدة في الوزارة وتوابعها،وبالمقابل هناك العديد من الموظفين،قد تضرروا بسبب تلك المتغيرات.

بدأت المتغيرات الإدارية والوظيفية في سنة ١٩٢٥،فتشكلت إدارة جديدة باسم(إدارة السفر والإقامة والجنسية ) بعد أن كانت شعبة تابعة لدائرة التحقيقات الجنائية منذ تأسيسها سنة ١٩٢١ [١] .كما باشرت وزارة الداخلية،من خلال مديرية الشرطة العامة في سنة ١٩٢٥ باستحداث قوة من السيارات المسلحة للشرطة في الحدود الجنوبية القريبة من نجد،لتكون نواة لتأسيس القوة السيارة،ومهمتها إجراء الدوريات في الطرق العامة وتعقب المجرمين[٢].

كما تشكلت دائرة النفوس بملاك منتظم ومستقل لأول مرة وأُسندت مديريتهـا

---

[١]عبد الرزاق الهلالي ،معجم العراق،دار الكشاف للنشر والطباعة،جـ٢،(بيروت،١٩٥٦)،ص ص،١٨٢-١٨٣.

[٢]الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص ٢٠٦.

العامة إلى طه الهاشمي[١]،وأسندت المديرية المذكورة أواخر سنة ١٩٢٦ إلى السيد جميل العزاوي،الذي أجرى كادره البسيط محاولة لعملية تسجيل النفوس العام وذلك يوم١ تشرين الاول١٩٢٧،وظهر عدد نفوس العراق بحدود(٢,٩٦٨,٧٥٤) نسمة[٢]. وتم ذلك بعد صدور(قانون تسجيل النفوس)رقم (٥٤) لسنة ١٩٢٧،الذي أوجب على وزارة الداخلية بتشكيل مديرية عامة في مقر الوزارة وفي الملحقات دوائر نفوس وذلك للقيام بتسجيل معاملات النفوس وفقاً للتعليمات التي أصدرها وزير الداخلية[٣].والغاية من تسجيل النفوس العام هي ((معرفة عدد النفوس الساكنة في المملكة العراقية مع تثبيت العمر والمهنة والأوصاف الجسمية))[٤].كما جاء في مسودة سجل النفوس العام.

واستحدثت وزارة الداخلية في مطلع سنة ١٩٢٨،مدرسة المفوضين لتخريج مفوضي الشرطة،وبذل الجهود لتطوير قابليات (الشرطة) من حيث الإعداد والتدريب والتثقيف[٥].

وفي بداية سنة ١٩٢٩ تألفت قوة الشرطة في البادية الجنوبية بدرجة مديرية،وكانت من أهم واجبات تلك القوة المحافظة على الأمن والنظام الداخليين ،ومنع العشائر العراقية من الغزو ، وحسم المنازعات التي تقع بين العشائر[٦].

---

[١]من الضباط العراقيين البارزين،تقلد مناصب عسكرية وادارية عديدة بما في ذلك رئاسة الوزارة. وللمزيد عن سيرته وحياته السياسية والعسكرية انظر:يحيى كاظم المعموري،طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/ابن رشد،١٩٨٩؛ طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي١٩١٩-١٩٤٣، د.م،ط١، (بيروت،١٩٦٧)،ص ص،٥-٩.

[٢]ذنون يونس الطائي،الأوضاع الإدارية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة الموصل،١٩٩٨،ص١٠٤؛جريدة الوقائع ،العدد(٥٧٨) في ١٩٢٧/٩/١١،ص١.

[٣]الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،قانون تسجيل النفوس العام وتعليمات تسجيل النفوس العام رقم (٥٤) لسنة ١٩٢٧، مطبعة الحكومة،١٩٢٧،ص١.

[٤]المصدر نفسه،ص ١٥.

[٥] باقر أمين الورد،حوادث بغداد في اثنتي عشر قرناً ،مطبعة النهضة،ط١،(بغداد،١٩٨٩)،ص٢٨٨.

[٦]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٢٩، مطبعة الحكومة،١٩٣٠،ص ٧٧.

**وتحولت مديرية الأمور الحقوقية المرتبطة سابقاً بمقر الوزارة الى مديرية قضايا العشائر، وذلك بموجب نظام وزارة الداخلية رقم (٢٠) لسنة ١٩٢٩،والتي تقوم بتمييز قضايا العشائر حسب أحكام نظام منازعات العشائر[١].**

**وفي سنة ١٩٣٠،صدر البيان رقم س/٧١٣ من وزارة الداخلية بالغاء عنوان (نائب مفتش الشرطة العام لادارة التحقيقات الجنائية المركزية وادارة السفر والإقامة والجنسية)[٢]، وشهدت السنة ١٩٣٢ توسع في مهام وواجبات قوة شرطة المرور[٣]،**
**وتأسست مديرية شرطة الكمارك في١ آب١٩٣٣ لمتابعة عمليات التهريب والحد منها[٤].**
**كما قامت وزارة الداخلية بدمج مديرية شرطة السكك الحديد بملاك مديرية الشرطة العامة، وتحددت واجباتها بالمحافظة على الأمن والنظام فيما له مساس بسير القطارات على السكك الحديد وفي المحطات، والمحافظة على الاموال والبضائع المشحونة وسلامة الركاب[٥].**

**في أواخر سنة ١٩٣٣ وبداية ١٩٣٤،شهدت مؤسسات الوزارة تطوراً واضحاً في إدارة التحقيقات الجنائية المركزية من خلال إحداث تشكيلات(ضباط الأمن) في مناطق العراق الشمالية والوسطى والجنوبية، وذلك بناءً للحاجــة الماسة لأجل تزويد إدارة**

---

[١]فاضل عوني،شرح نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨،(بغداد،١٩٥٥)،ص ص،١٧-٢١؛ عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢،(بغداد،١٩٧٨)،ص١٣٠.

[٢]وجيه يونس واسماعيل الراشد،المحيط في تشكيلات الشرطة العراقية،د.م،ج٢،(بغداد،١٩٥٤)، ص ٤٣٨؛ الوقائع،العدد(٨٣٦)،في ١٩٣٠/٢/٢٤.

[٣]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٢،مطبعة الحكومة ، (بغداد،١٩٣٣)،ص٣٢.

[٤]المصدر نفسه،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٤)،ص٧٥.

[٥]للمزيد عن السكك الحديد في العراق وتطورها، انظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،البلاط الملكي ، وزارة الاقتصاد والمواصلات، ملفة رقم ص/١٠،السكك الحديدية ١٩٢٤-١٩٣٢؛ علي ناصر حسين،تاريخ السكك الحديد العراق ١٩١٤-١٩٤٥،مطبعة السكك،(بغداد،١٩٨٦) .



**التحقيقات الجنائية المركزية بمعلومات عما يتعلق بواجبها في الألوية[١]،وكانت وظائف هؤلاء الضباط الرئيسة مساعدة الألوية من وجهة التحقيق السري في الجرائم الخطيرة بصورة**

عامة،والتحقيق عن هوية المجرمين الخطرين على وجه التفصيل مع ميزاتهم والطريقة الجنائية التي يرتكبونها ، ومسك سجلات للمجرمين الهاربين في الألوية، والمقبوض عليهم بصورة صحيحة،ودَرس وتَتبع حالات الأجانب والسياح،في منطقتهم ومعرفة حركاتهم واختلاطاتهم وعلاقاتهم بأفراد الشعب، ودرس ومتابعة حوادث واعمال العصابات وتطور أحوالهم والاهتمام باللاجئين والجناة الفارين الأجانب،لاسيما من البلدان المجاورة.وكذلك درس حالة الطرق والمعابر وحالة التهريب للأموال الكمركية، وغير ذلك من الأعمال التي هي اختصاص مديرية إدارة التحقيقات الجنائية[٢].

وخلال السنة ١٩٣٥ أوكلت إدارة(شُعب الاستخبارات) المؤسسة في مديرية شرطة الألوية والتي كانت تحت إدارة ضباط الأمن في الألوية،إلى إدارة مدير شرطة اللواء نفسه،وذلك لتسهيل العمل والسرعة بإنجازه[٣].كما الفت وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٣٥-١٩٣٦ قوة (شرطة الأخلاق)، التي ينحصر عملها في منع كل أمر ينافي الآداب والأخلاق حسب أحكام القوانين النافذة[٤].وشهدت السنة نفسها استحداث قوة ساندة للشرطة عرفت بقوة (الدرك)، نتيجة للأحداث التي وقعت في منطقة الفرات الأوسط والمنتفك (ذي قار)،مثل حركات الرميثة الأولى والرميثة الثانية وسوق الشيوخ، وكذلك حركات المنطقة الشمالية في بارزان[٥] وسنجار وغيرها[٦]،وقد واجهت وزارة ياسين الهاشمي[٧] هذه الحركات العشائرية

(١) د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٤،مطبعة الحكومة،(بغداد ،١٩٣٦)،ص٢٨.

(٢) المصدر نفسه،ص٢٩.

(٣) المصدر نفسه،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة١٩٣٥،مطبعة الحكومة،(بغداد ،١٩٣٦)،ص٢٧.

(٤) عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،جـ٤،ص٢٠٩؛ الحكومة العراقية،وزارة الداخلية، الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص٢٠٨.

(٥) قرية صغيرة تقع شمال الموصل وتنتسب اليها عائلة البارزاني المعروفة ،انظر:عبدالرزاق الحسني ، العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة دار الكتب ، ط ٦ ، (بيروت، ١٩٨٠) ؛جريدة الاستقلال،العدد(٢٦٠٩) في ١٩٣٥/١٠/٣١.

(٦) للمزيد عن أبرز الثورات والإنتفاضات والإنقلابات التي شهدها العراق الملكي انظر: الملحق رقم (٣).

(٧) من كبار رجال الدولة العراقية والمهيمنين في عهد نشأتها،ولد سنة ١٨٨٤ في محلة البارودية من احياء بغداد،شغل وظائف ومناصب مختلفة منها متصرفاً للواء المنتفك سنة ١٩٢٠،اشترك في وزارة عبدالمحسن السعدون وزيراً للمواصلات والاشغال سنة ١٩٢٢-١٩٢٣،انتخب نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي ، فلما انعقد المجلس اخُتير نائباً ثانياً للرئيس في ١٩٢٤/٣/٣١،الف =



بمنتهى الشدة[١]، على اعتبار إنها تهدد الأمن والنظام الداخلي.

كما قامت وزارة الداخلية ببذل الجهود لتوسيع الخدمات الزراعية والبيطرية فأسست مدرسة الزراعة (الكلية الزراعية الملكية)،ومستشفى بيطري في السليمانية[٢].

وزادت الحكومة اهتمامها بالأمور الزراعية وتطويرها لإنعاش الاقتصاد العراقي المتعثر، وكذلك الحال مع البيطرة، ولأجل تحقيق أهدافها تلك شكلت وزارة الري والزراعة بموجب الامر المرقم (٤٠) لسنة ١٩٢٧،ونصت المادة الثانية منه: ((تنقل دوائر الري والمساحة والزراعة والأملاك الأميرية والبيطرة من الوزارات المرتبطة بها .. وتصبح تحت وزارة جديدة تدعى وزارة الري والزراعة))[٣]،وبذلك تقلصت دوائر وزارة الداخلية، بعد دمج دائرتي الزراعة البيطرة في وزارة واحدة وانفكاكهما من وزارة الداخلية.

وفي الجانب الإداري،فقد صدر نظام وزارة الداخلية رقم(٢٠)لسنة١٩٢٩، ويلاحظ من خلال دراسة هذا النظام إلغاء وظيفة السكرتير ومعاون السكرتير وأُستحدث عوضاً عنهما المكتب الخاص الذي كانمختصاً بالوزير وتحت امرته مباشرة[٤]،ومن الدوائر المهمة التي استحدثت في هذا النظام هي مديرية الداخلية العامة التي يرأسها (مدير الداخلية العام) الذي يعاون الوزير

---

= وزارته الاولى في ١٩٢٤/٨/٤وشغل وزارة الدفاع علاوة على رئاسة الوزارة،اسس حزب الشعب في تشرين الثاني ١٩٢٥،عين وزيراً للمالية في وزارة جعفر العسكري الثانية في ١٩٢٦/١١/٢١-١٩٢٨/١/١٤، الف حزب الاخاء الوطني سنة ١٩٣٠،تزعم المعارضة ضد حكومة نوري السعيد والمعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٣٠، الف وزارته الثانية في ١٩٣٥/٣/١٧ وظل في الحكم الى ١٩٣٦/١٠/٢٩ حين اظطر الى الاستقالة على اثر انقلاب بكر صدقي،وللمزيد عن سيرته ودوره في السياسة العراقية،انظر:سامي عبدالحافظ القيسي،ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي١٩٢٢ -١٩٣٦،مطبعة حداد،جـ١-جـ٢، (البصرة،١٩٧٥) ، ص ٢٥ وما بعدها.

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٨٩٥، تقرير رئيس اركان الجيش الى وزير الداخلية،اذار ١٩٣٥،و١١،ص١٣؛سامي عبد الحافظ القيسي،المصدر السابق ،ص ص،٢١٧-٢٣٧.

[٢] الوقائع،العدد(٤٦٣)في ١٩٢٦/٨/١٢،ص٢؛باقر أمين الورد،المصدر السابق،ص٢٨٤.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٧،مطبعة النجاح،(بغداد،١٩٢٧) ، ص١١٣؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث،جـ٣،ص ص،٤٧-٤٨.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،البلاط الملكي،ملفة رقم ٣١١/٣٧٧،نظام وزارة الداخلية رقم (٢٠)لسنة١٩٢٩،و٧٧،ص٨٠



في إدارة الشؤون الداخلية للوزارة[١].

وفي سنة ١٩٣٠ ،وحِّدت أعمال النفوس والتجنيد بدائرة واحدة باسم (مديرية النفوس والتجنيد العامة)،لتسهيل تنفيذ قانون الدفاع الوطني الذي أُزمع تطبيقه وقتذاك[٢].

وخلال السنة نفسها تألفت إدارتان منفصلتان عن نائب مفتش الشرطة العام هما إدارة السفر والإقامة والجنسية،وإدارة التحقيقات الجنائية،التي تشمل( شُعب: الجنائية، الخاصة ،وطبع الأصابع)[٣].

يـُظهر فصل إدارة السفر والإقامة والجنسية عن التحقيقات الجنائية،التطور الحاصل في مؤسسة وزارة الداخلية،بما يؤمن تطور دوائر السفر (الجوازات)،والإقامة ، لاسّيما وان العراق قد تأهل للدخول في عصبة الأمم بعد الوعود البريطانية في موعد أقصاه سنة ١٩٣٢،بموجب معاهدة ٣٠حزيران١٩٣٠[٤].

واجهت وزارة الداخلية في الأول من تموز سنة ١٩٣١ مشكلة اعتداء الشرطة الإيرانية على الحدود العراقية ببنائها مخفراً لها بالقرب من (جيا وسورخ) داخل قضاء خانقين،فأوعز وزير الداخلية مزاحم الباجه جي[٥] الى متصرف لواء ديالى عبد المجيد

---

[١]د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،م.م.و، القرارات الصادرة في نيسان وايار وحزيران ١٩٣٠،ص١٢.

[٢]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣١)، ص١٧.

[٣]وجيه يونس واسماعيل الراشد،المصدر السابق،ص٤٣٨؛الوقائع،العدد(٨٣٦) في١٩٣٠/٢/٢٤.

[٤] عقدت هذه المعاهدة بعد جهود بريطانية وعراقية مشتركة، ولم تختلف عن سابقاتها من المعاهدات العراقية –البريطانية، حيث أبقت النفوذ البريطاني في العراق،وللمزيد عن المعاهدة وبنودها،انظر: عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،مطبعة دار الكتب،ط٥، (بيروت،١٩٨٢)،ص ص،٢٠٥-٢٧٠؛فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٧)،ص ص،٢٤٣-٣٠٩.

[٥] ولد في بغداد سنة١٨٩١ وأنهى دراسته الإعدادية فيها،نال شهادة مدرسة الحقوق ببغداد سنة١٩١٢، من مؤسسي النادي الرياضي العلمي سنة ١٩١٣،عُين محامياً للخزينة في البصرة سنة ١٩١٤،انتخب نائباً عن الحلة في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤،اصبح وزيراً للمواصلات والأشغال للمدة من ١٩٢٤/٨/٤- ١٩٢٥/٦/٢٥،تقلد مهام وزارة العدلية (وكالة) من ١٩٢٥/٣/١٤وحتى استقالة الوزارة،انتخب نائباً عن الحلة سنة ١٩٢٥،شغل منصب وزارة الداخلية (وكالة) في ١٩٣١/٣/٢٥ ثم وزيراً اصيلاً للوزارة نفسها في ١٩٣١/٤/٢٥ وحتى ١٩٣١/١٠/١٩،اصبح رئيساً ووكيلاً لوزارة الخارجية في=



اليعقوبي أن يقوم بهدم المخفر الإيراني. لكن المفتش الإداري جلال بابان[١] حذر الوزارة من مغبة هذا العمل واقترح تشكيل لجنة خاصة بالتحقيق بالموضوع وفعلاً تألفت اللجنة المذكورة وقامت بالتحقيق وثبت ان المخفر يقع داخل الأراضي العراقية ،وتم إبلاغ ذلك الى إيران فاعتذرت وانسحبت شرطتها.[٢] وهذا يدل على عقلية راجحة ونيرة وأفكار صائبة

**مدروسة تصب في خدمة الوطن وتبعد الشرور عنه ،وهذا يسجل لإيجابيات الجهاز الإداري لوزارة الداخلية.**

**وفي تموز سنة ١٩٣٣تشكلت (هيئة التفتيش الإداري) بعد صدور القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣، وهو قانون التفتيش الإداري[٣].**

**وفي حزيران ١٩٣٤،تم إعادة تشكيل مديرية النفوس العامة،لاعادة تسجيل نفوس العراق تمهيداً لتنفيذ قانون التجنيد الإلزامي،وقُدر عدد سكان العراق أواخر سنة ١٩٣٥ بحدود أربعة ملايين نسمة[٤].**

=٦/٢٦/ ١٩٤٨،اشترك في وزارة على جودة الأيوبي الثانية نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية للمدة من ١٩٤٩/١٢/١٠- ١٩٥٠/٢/٥،كان عضواً في مجلس الأعيان للمدة من تموز ١٩٤٨- نيسان ١٩٥٠، أدركه الموت في جنيف سنة ١٩٨٢.وللمزيد عن سيرته ودوره السياسي في العراق ،انظر:عدنان الباجه جي ،مزاحم الباجه جي سيرة سياسية،منشورات مركز الوثائق والدراسات،(لندن،د.ت)؛مير بصري،اعلام السياسة في العراق الحديث،دار الريس للكتب والنشر،(لندن،د.ت)،ص ص، ٢١٥-٢٢٠.

(١) ينتمي الى الأسرة الكردية البابانية المعروفة،ولد في مدينة الكوت سنة١٨٩٢ ،تخرج من مدرسة الهندسة العسكرية في استانبول سنة ١٩١٢برتبة ملازم في سلك المدفعية،عين عضواً في مجلس الأعيان سنة ١٩٣٧وحتى سنة ١٩٤٥،كان له آراء في السياسة والاقتصاد ..،وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي، انظر: رجاء زامل كاظم الموسوي،جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/ابن رشد،جامعة بغداد ،٢٠٠٢،ص٧ وما بعدها.

(٢) طارق عبد الحميد الكنين،محنة الجهاز الإداري العراقي،مطبعة شفيق،(بغداد،٢٠٠٥)،ص٣٣.

(٣) د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،القسم الأول،قانون التفتيش الإداري رقم(٤٢)لسنة١٩٣٣،المواد(١-٣)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٤)،ص٤٦٧.

(٤) الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،الدليل الرسمي لسنة١٩٣٦،ص٢٧١.



**ثم صدر النظام رقم(٢٢) لوزارة الداخلية لسنة ١٩٣٥،حيث تشكلت الوزارة من: الوزير، والمستشار، والمكتب الخاص ، وهيئة التفتيش الإداري، ومديرية الإدارة العامة، ومديرية العشائر العامة،ومديرية البلديات العامة،ومديرية الشرطة العامة،ومديرية الصحة العامة، وهيئة التفتيش الصحي،ومديرية النفوس العامة،ومديرية السجون العامة، ومديرية الدعاية والنشر[١].**

يبدو من النظام المذكور،استحداث هيئة التفتيش الصحي،التي يرأسها مفتش الصحة العام،والذي يقوم بتفتيش دوائر الصحة ومؤسساتها حسبما يأمر به الوزير[٢].وهي تبدو محاولة من الوزارة لمعالجة تردي الأوضاع الصحية في العراق وزيادة فاعلية المؤسسة الصحية لتكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها.

وفي مجال الصحة ايضاً،قامت الوزارة بربط الكلية الطبية الملكية بمديرية الصحة العامة التابعة لوزارة الداخلية من حيث الشؤون الإدارية والوظيفية والإشراف على التدريس فيها[٣].

كما أسست وزارة الداخلية معهد الطب العدلي في سنة ١٩٣٢،تحت إدارة وإشراف مديرية الصحة العامة[٤]. كما أنشأت وزارة الداخلية في سنة ١٩٣٥،العديد من المستشفيات والمستوصفات في ألوية العراق المختلفة لدعم الحالة الصحية وتخليص

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥،القسم الثاني،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٣٦)،المواد(١-٦)،ص ص،٩٠-٩١؛جريدة الوقائع،العدد(١٤٢٩)،في ١٩٣٥/٦/١١،ملحق العدد (نظام وزارة الداخلية)رقم(٢٢)لسنة١٩٣٥،ص٢.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٥،المادة الثانية عشر،ص٩٣.

[٣] موسيس ديرها كوبيان،حالة العراق الصحية في نصف قرن،دار الرشيد للنشر،ط٢،(بغداد،١٩٨١)، ص ص،١٥-١٦.

[٤] عبد الرزاق الهلالي،معجم العراق،جـ٢،ص ٢١٢.



المواطنين من الأمراض الفتاكة التي كانت منتشرة آنذاك[١].

وصدر في سنة ١٩٣٥ نظام مدرسة موظفي الصحة رقم(٤١) لسنة ١٩٣٥وذلك (( لتدريب موظفين للخدمة في مصلحة الصحة بصفة مساعدين للأطباء ومضمدين فنيين ومستحضرين في الصيدلية،ومفتشين صحيين))[٢].

كما اهتمت وزارة الداخلية بأمور القرطاسية والطباعة،فاستحدثت دائرة القرطاسية سنة ١٩٢٦،لكي تقوم بتجهيز دوائر ومؤسسات الدولة بالأمور والحاجات القرطاسية[٣].

كما استحدثت وزارة الداخلية سنة ١٩٢٩ مكتب المطبوعات ليقوم بمراقبة الصحف الداخلية وتزويدها بما يتعلق بسياسة الحكومة فضلاً عن إدارة الجريدة الرسمية ونشر بلاغات الحكومة[٤].

وشُكلت في سنة ١٩٣٠ مديريــة مطبعة الحكومة بعد دمج دائرة القرطاسية بدائرة مطبعة الحكومة بموجب القانون رقم(٣) لسنة ١٩٣٠[٥].

كما استحدث رئيس الوزراء نوري السعيد دائرة بأسم (ملاحظية المطبوعات) في أواخر سنة١٩٣١ جعلها القناة المخولة التي تُخرج الأخبار للصحفيين،الذين مُنع اتصالهم

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم٨٢٠٨/٣٢٠٥٠،كتاب وزارة الداخلية/المحاسبة،رقم ٢٧٩٩٤ في ١٩٣٥/١١/٢٠،الى رئاسة الهيئة التفتيشية للمنطقة الرابعة/ الديوانية،إنشاء مستوصفات في الألوية العراقية،و ٢،ص ٤.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥،نظام رقم(٤١)لسنة ١٩٣٥(نظام مدرسة موظفي الصحة)،المادة الأولى،ص١٨٥؛جريدة الوقائع،العدد(١٤٦٢)في ١٩٣٥/١٠/١٥، ص٤٣٦.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٦،مطبعة النجاح،١٩٢٧، ص١٨٢.

[٤] المصدر نفسه،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٩،القسم الثاني،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٠)، ص٧٤؛ الوقائع،العدد(٨٢٢) في ١٩٣٠/١/٦،ص١.

[٥] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣١،ص١٧؛ د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٠،مطبعة دنكور الحديثة،(بغداد،١٩٣١)،ص٢٣.



بموظفي الدولة ورؤساء دواوينها،وذلك لاجل توجيه ضربات قاسية للمعارضة من خلال التشدد مع الصحف الناطقة بأسمها ، لاسّيما بعد حوادث الاضطرابات في منطقة (بارزان) في الشمال، وإضراب الرسوم البلدية لسنة ١٩٣١ في بغداد ومناطق العراق الأخرى[١].

وضمن توجهات مديرية السجون العامة الى السعي للقضاء على البطالة في السجون،وإفادة المسجونين من بعض الحرف والمهن،قررت في ٥حزيران١٩٣٣،شراء مطبعة صغيرة لتمرين المسجونين الأحداث عليها،وقامت ايضاً بإحداث مكتبة داخل بناية السجن المركزي ببغداد،تحتوي علــى كتب إرشادية واجتماعية وتهذيبية ،لمساعدة

**المسجونين في إصلاح أنفسهم واستقامتهم ليخرجوا عناصر صالحة تعمل في خدمة المجتمع[٢].**

**وظهرت لأول مرة سنة ١٩٣٥،مديرية باسم (مديرية الدعاية والنشر)،يدير أعمالها مدير يرتبط مباشرة بالوزير،ومن أهم واجباته ملاحظة منح الإجازات للصحف والمجلات والمطابع،ومراقبة تطبيق قانون المطبوعات والمطابع،ومراقبة الكتب والمجلات والصحف التي ترد من الخارج،وما يطبع في العراق من الكتب ونشر الجريدة الرسمية وتزويد الصحف بالمعلومات اللازمة ، وتأسيس وكالة الأخبار البرقية وتنمية الشعور الوطني،**

[١] كان سبب الإضراب الذي يسمى ايضاً بـ(ثورة الشعب الصامتة)،هو صدور قانون رسوم البلديات رقم(٨٦) لسنة ١٩٣١،الذي رفع من رسوم بعض المهن والحرف،مما هيج اصحاب تلك المهن،وقامت وزارة الداخلية بجهود كبيرة لحسم الخلاف،وللمزيد عن الموضوع انظر:شهاب احمد الحميد،الثورة الصامتة،إضراب بغداد ١٩٣١،د.م،(بغداد،١٩٨٧)؛صادق قدير الخباز،نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق، د.م، (بغداد، د.ت)،ص٤٢.

[٢] ذنون يونس الطائي،المصدرالسابق،ص١٤٤؛ جريدةالعمال ، العدد (١٢١) في١٩٣٣/١/٢٦؛ جريدة الاحرار،العدد(٩)في١٩٣٣/٦/٢٠؛



**وبث الأخلاق والآداب، والاهتمام بالدعاية للعراق في الخارج..[١].وفي تشرين الأول سنة١٩٣٩، أُلغيت مديرية الدعاية والنشر والإذاعة العامة،وحلت مكانها مديرية بأسم(مديرية الدعاية العامة)،بدعوى تطوير المؤسستين الدعاية والإذاعة وجعلهما تواكبان المؤسسات المناظرة لها في الدول العربية والأجنبية[٢].**

**لكن الباحث يرى إنها كانت متفقة مع سياسة الحكومة العراقية في زيادة سيطرة الحكومة على وسائل الاعلام والدعاية لاسيما وكان العالم يشهد بدايات الصراع الدولي في أحداث الحرب العالمية الثانية وموقف العراق المنقسم بشأن المشاركة في الحرب من عدمها.**

**وفي الحقل الخدمي حدثت تطورات ملحوظة،ففي السنة ١٩٢٩ تشكلت مديرية أمور البلديات،التي تنظر في جميع أمور البلديات التابعة للوزارة ويتبعها مفتشو البلديات[٣].وتم فك ارتباط لجنة إسالة الماء[٤]من وزارة الاقتصاد والمواصلات وإعادة ربطها بوزارة الداخلية بموجب القانون رقم(٣٤) لسنة١٩٣٥[٥].**

---

[١]الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص ص،١٩٢-١٩٤.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،مطبعة الحكومة،القسم الأول،المرسوم رقم(٥٩)لسنة١٩٣٩،(بغداد،١٩٣٩)،ص ص،٢٩٢-٢٩٤.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم٣٧٧/٣١١،و٧٧،ص١٨٢.

[٤] نصبت أمانة العاصمة سنة١٩٢٧ جهاز صغير لتصفية المياه في الكرادة الشرقية،ووضعت برنامجاً لتصفية المياه في الكرخ.وفي سنة١٩٣١ صدر قانون لجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد رقم(١٠٤)لسنة١٩٣١ الذي جعل لها شخصية حكمية ، فتوسعت سنة ١٩٣٢ في تجهيز الكرادة الشرقية بأكملها وازداد عدد المشتركين الى(١٦٠٠٠) في سنة ١٩٣٤ بعد ان كان عددهم في سنة ١٩٢٤(٤٠٠٠) مشترك فقط.وللمزيد عن الموضوع انظر:الدليل الرسمي لسنة ١٩٣٦،ص ص،٢٧٩-٢٨٢؛عماد عبد السلام رؤوف،تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد،مجلة المورد،العدد الرابع،المجلد الثامن،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٩) ، ص ص،١٩٤-١٩٥.



[٥]الوقائع،العدد(١٥٣٠) في ١٩٣٦/٨/١٠،ص٣٤٠.

**وفي أواخر سنة ١٩٣٩،شهدت مؤسسات وزارة الداخلية تغيراً كبيراً ،حيث انتقلت مديريات الصحة العامة،والكلية الطبية الملكية العراقية وهيئة التفتيش الصحي،ومديرية النفوس العامة ومديرية السجون العامة،الى وزارة جديدة تحت اسم (وزارة الشؤون الاجتماعية) وذلك في تشرين الأول من السنة المذكورة [١].**

**خلاصة القول ،إنَّ وزارة الداخلية شهدت تبدلات في دوائرها وشعبها المختلفة،بدواعٍ كثيرة اقتصادية وإدارية وحتى سياسية واجتماعية،تلتقي بهدف واحد،وهو ترقية عمل مؤسسات الوزارة الخدمية والإدارية والأمنية، لما يؤمن أفضل الخدمات للمواطن العراقي ورفع المستوى الاجتماعي بالتخلص من حالات المرض والجهل والتخلف،لبناء مجتمع جديد متطور،ويمكن القول إنَّ تلك المتغيرات التي جاء بعضها شكلياً في مستوى الاستحداث، كما**

هو الحال في إنشاء مصلحة نقل الركاب في العاصمة .كما لا يخفى على المتتبع للحدث العراقي،بعض المواقف المتشددة والصلبة لوزارة الداخلية تجاه الأحداث الداخلية العديدة والمتنوعة،ما يعطي تصوراً ربما يكون متناقضاً عن سلوك ونشاطات الوزارةالمذكورة،فتارةً تكون إجراءاتها منسجمةً مع القانون وتهدف لحفظ الأمن والنظام، وتارة أخرى تكون متعارضةً مع مواد الدستور وبنوده، لاسّيما ما يتعلق منها بالحريات المتنوعة كحرية الصحافة والأحزاب والاجتماع والرأي ..،وهناك قصور واضح قد يكون عفوياً أو متعمدا لبعض وزراء الداخلية ومؤسساتها لاسيّما الأمنية في التعامل مع القضاياً الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٩.

## ثانياً :- المتغيرات الإدارية في الألوية العراقية ١٩٢٥ -١٩٣٩ :-

تمثلت الإدارة المركزية في الألوية(المحافظات)بما فيها بغداد، بكل من المتصرف والقائممقام ومدير الناحية،يضاف إليهم عدد من الموظفينبإمرتهم،ويُعد المتصرف

(١)د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ج/١٨،تسلسل ٣٢٠٥٠/٣٠٠،المرسوم رقم لسنة١٩٣٩،احداث وزارة الشؤون الاجتماعية،و٦٠،ص ص،٤-٦.



الموظف الإجرائي الأكبر في اللواء ويكون مرتبطاً بمدير الداخلية العام أو مدير الإدارة العام حسب تركيبة مقر وزارة الداخلية[١]،ويكون المتصرف مسؤولاً عن إدارة لوائه،وهو نائب لكل وزارة وممثل لها،ومنفذ القوانين داخل لوائه تنفيذاً تاماً،وأن فروع الدوائر المركزية-عدا المحاكم-تابعة لإشرافه[٢].

قبل صدور قانون الألوية رقم(٥٨) لسنة ١٩٢٧،نلاحظ الكثير من التغيرات في الوحدات الإدارية،ولاسّيما الاقضية والنواحي،من استحداث ودمج والغاء،حسب سياقات وزارة الداخلية،وما كانت تمليه عليها ظروف البلد وأحواله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما لا يفوتنا الإشارة إلى أن المشاورين البريطانيين في الألوية،كانوا ينافسون الموظفين الإداريين العراقيين في سلطاتهم،وتعد مدة ما قبل ١٩٢٧، استمراراً لما سبقتها من أوضاع

إدارية على الرغم من محاولات التغيير التي قد يكون أصاب بعضها،لكن القسم الأعظم منها لم تحظ بالنجاح المطلوب،ولاسيما أن تلك الحقبة كان المشروع السياسي فيها يطغى على الجهد الإداري في البلاد،وركزت الدولة على صيغة العلاقة مع بريطانيا ، ومحاولة التخلص من أعباء الانتداب البريطاني مما انشأ الازدواجية في الحكم الإداري في العراق[٣].

وخلال المدة ١٩٢٥-١٩٢٧،كانت الوحدات الإدارية قد تعرضت لتبدلات كثيرة، ومتواصلة ،كان أولها،هو إحداث قضاء الجبايش بلواء المنتفك والغاء قضاء شهربان (المقدادية) في لواء ديالى وجعله ناحية بدعوى قلة سكان القضاء ولمحاولة الاقتصاد في النفقات غير الضرورية،اما استحداث قضاءفي منطقة الجبايش،فهو لأهمية هذه المنطقة،

[١]عبدالرزاق الهلالي،معجم العراق،جـ٢،ص٤٩.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة١٠٦/٣٢٠٥٠، تعيين وتحويل الموظفين،١٩٢٥،و٦،ص٦. ؛ د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧،القسم الأول،قانون إدارة الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧،ص٢٤٢.

[٣]ذنون يونس الطائي،المصدر السابق،ص٢٠٩.



وزيادة سكانها ،ولبعدها عن مركز اللواء[١]،فأرادت بذلك وزارة الداخلية،تقديم الخدمات للمواطن بأقرب ما يمكن من دوائر الدولة.

وفي السنة ١٩٢٥ كان عدد الألوية في العراق (١٤) لواء،كما شهدت السنة ١٩٢٦ إحداث قضاء بأسم الموصل ليضم النواحي المكونة لمركز اللواء[٢]،وفي نهاية السنة ١٩٢٦ تم استحداث (٥) أقضية في مناطق العراق المختلفة و(٣٦)ناحية[٣].وهذا يوضح سعي وزارة الداخلية لتطوير الجهاز الإداري وتوسيعه ليشمل أوسع رقعة من ألوية العراق المختلفة فضلاً عن العوامل المتعلقة بتطوير الإدارة،فان وزارة الداخلية كان لها هدف آخر هو زيادة عدد الموظفين العراقيين وإحلالهم محل الأجانب ولاسّيما البريطانيين بشكل تدريجي،وطبيعي ان إحداث وحدة إدارية أو قسم معين في وزارة الداخلية سيقابلهُ إحداث وظائف جديدة مما يُزيد من ملاك وزارة الداخلية بشكل متسارع.

بموجب قانون إدارة الألوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧ ،فقد خَطَتْ الدولة العراقية خُطوةً متقدمةً باتجاه وضع الأُسس الراسخة لبناء إدارة حكومية ذات أهداف ووظائف واضحة المعالم،فقد إنتقلَ القانون المذكور بالعراق نحو الانضباط والتوسع باتجاه استحداث دوائر جديدة وتطوير الدوائر القديمة بالشكل الذي يجعلها تُلبي حاجات المجتمع[٤].وبموجب هذا القانون تألفت هيئة الموظفين الإدارية في مركز اللواء من المتصرف والمحاسب ومدير التحريرات ومدير الشرطة ومن ممثلي الوزارات والدوائر الأخرى[٥].

---

[١]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،م.م.و،قرارات مجلس الوزراء الصادرة في كانون الثاني وشباط واذار ١٩٢٥ ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٦)،ص٢٨؛الوقائع،العدد(٤٦٢)في ١٩٢٦/٨/٩،ص١.

[٢]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،سجل الحكومة لسنة١٩٢٥،ص ص،١٠٩-١١٠؛سجل الحكومة لسنة ١٩٢٦،ص ص،١١٠-١١١؛م.م.و،القرارات الصادرة في نيسان وايار وحزيران ١٩٢٦،مطبعة الحكومة، ١٩٢٧،ص١٣٨.

[٣] قحطان حميد العنبكي، المصدر السابق،ص٣٩٤.

[٤]ذنون يونس الطائي،المصدر السابق،ص١٠٧.

[٥] انظر قانون ادارة الألوية رقم (٥٨)لسنة ١٩٢٧في جريدة الوقائع،العدد(٥٦٦)في١٩٢٧/٧/٣٠،المادة ا ص١.



لقد حدد القانون المذكور صلاحيات إحداث النواحي والاقضية باقتراح من وزير الداخلية،وموافقة مجلس الوزراء المقترنة بإرادة ملكية،كما مَنحَ القانون المتصرف صلاحيات ومسؤوليات كبيرة،يضاف الى أن تعيينه يتم بإرادة ملكية بناءً على اقتراح من وزير الداخلية[١].

وفي شباط ١٩٢٨ ،مُنح الموظفون من غير الحكام (ومنهم المتصرفون والقائممقامون ومديرو النواحي) صلاحيات قضائية ،كانت في الأساس من اختصاص وزارة العدل[٢] ويُعد هذا الإجراء أحد أنماط التدخل في السلطات القضائية، وهكذا فان وزير الداخلية والمتصرفين والقائممقامين ومديري النواحي أصبحوا حكاماً بدرجات مختلفة،وقد استغلت تلك السلطات للتأثير على الحريات الشخصية، والنشاطات السياسية للأفراد، إذ ان ممارستها تمَّ بشكل تعسفي لتحقيق أغراض شخصية ،ومنفعة ذاتية لجماعة على حساب جماعة أخرى[٣]. ويتضح من ذلك أنَّ السلطات القضائية في العراق،لم تكن تتمتع بالاستقلال ولو

**حتى الظاهري الذي حَدَده القانون العراقي (الدستور)،وكان للحكومة لاسيما وزارة الداخلية الدور الكبير في تسيير شؤون القضاء والعدالة في العراق مما انعكس سلباً على المجتمع العراقي،كما يُظهر ذلكَ عَجز السلطات القضائية عن أداء دورها ومهامها التي رسمها لها القانون،مما جعل العدالة وأمر تحقيقها بأيدي موظفين في الغالب هم جهلاء بطبيعة عمل القضاء.**

**وعندما تشكلت وزارة عبد المحسن السعدون الرابعة في١٩ايلول١٩٢٩[٤]،وضعت**

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٧ ، قانون ادارة الالوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧،ص ص ،٢٣٩-٢٤٠.

[٢]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات ،جـ٢،ص ص،١٦٠-١٦١.

[٣] مُنحَ وزير الداخلية ،المتصرف،القائممقام ومديرو النواحي،صلاحيات إلقاء القبض وتفتيش المنازل واصدار أحكام بالسجن لمدة لا تتجاوز ثلاث سنين.للمزيد انظر :المصدر نفسه، ص ص،١٦١-١٦٢.

[٤] انتهت هذه الوزارة بتاريخ ١٩٢٩/١١/١٣،بعد انتحار رئيسها عبدالمحسن السعدون،الذي تقلد مناصب عديدة ومتنوعة في الدولة العراقية المعاصرة وللمزيد عن حياته وسيرته الإدارية والسياسية،=



**في منهاجها ضرورة انجاز العديد من المسائل المتعلقة بالوضع الداخلي لاسيما الشؤون الادارية.كما أوضح المنهاج تجاوز المفتشين البريطانيين حدود صلاحياتهم وأخذهم مكانة ودور المتصرف ((لقد توغل المفتشون الإداريون في وظائف الإدارة والإجراء،خلاف ما هو مُصرح لهم في قانون التفتيش،واصبحوا يخابرون الدوائر المركزية في قسم عظيم من الوظائف الإجرائية مباشرة))[١].وهذا الأمر أدى بالنتيجة الى شل يد المتصرفين،وسير الشُعب الإدارية في الألوية وفقاً لاراء وتوجيهات ومشورة المفتشين البريطانيين ،مما دفع بوزير الداخلية الى المطالبة بإنهاء هذه الحالة،وفعلاً تم ذلك في السنة ١٩٣٣[٢].**

**كما كان من آثار قانون انضباط موظفي الدولة رقم (٤١)لسنة ١٩٢٩ خلال السنة ١٩٣١-١٩٣٢، انه تم فصل قائممقام الشيخان بلواء الموصل في ٢١حزيران ١٩٣١[٣]، وأعقبه في ٢٣ حزيران عزل (٣٤) موظفاً ادارياً من مناصبهم كانت حصة لواء الموصل منهم(١١) موظف وذلك لاسباب إدارية ووظيفية[٤].**

**لم تحظَ عملية التغيرات في الوحدات الإدارية بالقبول من لدن بعض أعضاء مجلس الأعيان والنواب،فقد عارض العين آصف روفائيل من الموصل في مناقشات مجلس الاعيان سنة ١٩٣١ فصل قضاء سنجار عن ناحية تلعفر معللاً ذلك بان((كثرة التشكيلات في الدولة لا تؤمن المصلحة العامة))[٥]،وقد ايده في وجهة نظره العين محمد فاضل الذي**

= انظر:لطفي جعفر فرج،عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٨).

[١]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٧٠٥١،أنظمة الادارة،تاريخها ١٩٣٥،و٤، ص٤؛لطفي جعفر فرج،المصدر السابق،ص ص،٣٢٣-٣٢٦.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٣،القسم الاول،ص٤٦٧؛ الوقائع ،العدد(١٢٧٤)في ١٩٣٣/٧/١٧،قانون التفتيش الاداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣،ص ٢٩٢.

[٣] ذنون يونس الطائي،المصدر السابق،ص ١١١.

[٤] المصدر نفسه،ص١١١؛الوقائع،العدد(١٤٩١) في ١٩٣٦/٢/٢٧.

[٥]م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي السادس،محضر الجلسة(١١٥)بتاريخ ١٩٣١/١/٢٨،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٣١)، ص٢١.



**قال: ((.. أظن أنَّ ذلك الشيء لا يتفق والمصلحة العامة على حين ان الكثير من تلك الاقضية لا يستحق ان يكون ناحية))[١].**

**ولم تسلم الجهود التي كانت تبذلها وزارة الداخلية لتحسين الجهاز الإداري التابع لها،من النقد من قبل الصحافة العراقية،فقد أشارت جريدة الأحرار إلى ذلك بقولها: ((ان جسم العراق العليل المصاب بأمراض اجتماعية وأسقام بدنية،به حاجة إلى إصلاح جوهري ووقاية وضعه الراهن من الخطر المقبل عليه من سوء الإدارة وسوء التصرف في الأمور))[٢]،وهذه إشارة واضحة الى سلوك مؤسسات الدولة الإدارية التي تمثل دوائر وزارة الداخلية الثقل الكبير فيها،وهي تعبر أيضاً عن رأي المواطنين بأجهزة ودوائر وزارة الداخلية ذات المساس الكبير والمباشر بالمواطنين وحاجاتهم اليومية.**

**استمرت حالة التبدلات الوظيفية في الوحدات الإدارية بعد السنة ١٩٣٣، لكن يلاحظ على تلك التغيرات كانت أخف قياساً بالسنوات السابقة،ومن بين أبرز تلك التغيرات هي:**

**إلغاء قضاء السيبة وإحداث ناحية بدله في لواء البصرة،وتم إعادة قضاء شهربان بلواء ديالى[٣]. وذلك لاعتبارات وأسس إدارية صرفة.**

**ومن الجدير بالذكر أنَّ الإدارة البريطانية في العراق سعت ومنذ سنوات قيام الحكم الوطني في العراق،الى كسب العديد من رؤساء العشائر العربية والشخصيات المعروفة والمؤثرة في المجتمع العراقي[٤]،وتمهيد الطريق لاستخدامهم موظفين إداريين(وبشكل خاص مديري نواحي)،وكانت تدفع لهم رواتب تتراوح بين ١٤.٢٥ الى ٩٥ ديناراً وذلك لكسبهم للتعاون مع القوات البريطانية وتأييد سياستها في العراق ومعارضة السلطة المحلية والوقوف بوجه كل حكومة وطنية صادقة،وهذا ماتم ملاحظته فـــي إحداث**

[١] المصدر نفسه ،ص٢٣.

[٢] جريدة الاحرار،العدد(٥) في ١٩٣٣/٦/١٤.وعن موقف وزارة الداخلية من الصحافة والراي العام،انظر الفصل الخامس،المبحث الثاني.

[٣] الوقائع،العدد(١٢٤٠) في١٩٣٣/٤/١٣؛جريدة العمال،العدد(١٣٠) في ١٩٣٣/٤/٦؛جريدة الطريق، الاعداد: (٣٦، ١٠٨) في ١٩٣٣/٤/١٩،ص٢ وفي ١٩٣٣/٨/٤،ص٢.

[٤] عن العشائر العراقية وعلاقتها مع الحكومة، انظر: المبحث الثالث من الفصل الخامس.



**حركات عشائرية في منطقة الفرات الأوسط وغيرها خلال السنة ١٩٣٥-١٩٣٦[١]،على الرغم من أنَّ المؤرخ عبد الرزاق الحسني يورد أسباب أخرى إلى هذه الحركات أهمها: معارضة التجنيد الإجباري لأبناء هذه العشائر،أو بسبب سياسة الحكومة الرامية إلى تخفيف نشاط خصومها السياسيين من رؤساء العشائر الذي كان البعض منهم لا يميل إلى حكومة ياسين الهاشمي[٢]،ربما لاعتبارات نفعية ومصلحية،أو قد تكون لأسباب تتعلق بسياسة الحكومة في مناطق الفرات الأوسط وعدم إنساجمها مع تطلعات الأهالي لأن يكون لهم دور اكبر في الحكومة العراقية.**

**المهم هنا هو دور وزارة الداخلية،فنلاحظ اتباعها سياسة الشدةمع الحركات العشائرية التي قامت خلال السنة ١٩٣٥-١٩٣٦،وتمَّ إعلان الإدارة العرفية في المناطق الثائرة، التي مَلَّ الناس فيها من تلك الأوضاع حتى قال الشاعر النجفي محمد علي اليعقوبي[٣]:**

قالواْ وِزارتكَم ياسين يرأسها وقائد الجيش طه في الميادين
فيارب طه وياسين بحقهما خلص عبادك من طه وياسين[٤]

شَهِدَتْ الأوضاع الإدارية في سنة ١٩٣٦،نوعاً من الاستقرار النسبي للتحولات في الوحدات الإدارية،بفضل آثار نظام انتقاء الموظفين الإداريين وترفيعهم رقم (١٥) لسنة ١٩٣٥، فقد كان للشروط الجديدة التي وضعها النظام ولاسّيما مسألة التحصيل العلمي والكفاءة والاستقامة[٥]،أثرها في تقليل عدد الموظفين المعينين لصعوبة توافر الشروط

[١]رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١،دار الحرية للطباعة(بغداد،١٩٧٩)، ص١٢٧.

[٢]عبد الرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث،جـ٣،ص ص،١٤٢-١٤٦.

[٣] يعتبر الشيخ اليعقوبي(١٨٩٤-١٩٦٥) الخطيب الأول في النجف الاشرف في زمانه،أسس مع عبد الوهاب الصافي جمعية الرابطة الأدبية في النجف الاشرف سنة ١٩٣٢،له ديوان شعر نفيس هو (الذخائر) مطبوع سنة ١٩٥٠، فضلاً عن ديوانه الثاني(ديوان اليعقوبي) المطبوع سنة ١٩٥٧،وكان يُعد من الثائرين على الأساليب القديمة.انظر: طارق عبدالحميد الكنين،المصدر السابق، ص٦١.

[٤] المصدر نفسه،ص١٤٦.

[٥]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة١٩٣٥،القسم الثاني،نظام انتقاء الموظفين رقم (١٥)لسنة ١٩٣٥، ص،٤٣-٤٤؛الوقائع ،العدد(١٤١١) في ١٩٣٥/٤/١٥،ص٢.



من جهة،وبسبب سياسة وزارة ياسين الهاشمي الصارمة من جهة أخرى[١].

يمكن التوصل إلى بعض الملاحظات،منها أنَّ وزارة الداخلية أجرت تبدلات كثيرة بإحداث أقسام جديدة وتوسيع أقسام سابقة لتكون مديريات،وإلغاء مديريات أخرى،أو تحويلها إلى أقسام، كما إن الحالة الإدارية في الألوية ،شهدت التغيرات السابقة الذكر بدوافع متعددة قد تكون سياسية أو إدارية أو شخصية تتعلق بالموظف المعني نفسه، والشيء المفيد في هذه التغيرات، انها أكدت دوماً على تحسين الحالة الإدارية والوظيفية من جهة ،والسعي لتقليص الموظفين الأجانب في دوائر وزارة الداخلية من جهة أخرى.

[1]صفاء عبدالوهاب المبارك،انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ((ممهداته واحداثه ونتائجه))، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٧٣،ص ص،٧١-٧٧.

# المبحث الثالث

## تحليل الهيكل الإداري والوظيفي لمؤسسات الوزارة ١٩٢٥-١٩٣٩

وصِفَ الجهاز الإداري والوظيفي في العراق خلال مدة حكم الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣) بأنه رصين القواعد، لكن على الرغم من ذلك أتيحت الفرص للعديد من الموظفين ان يصلوا إلى القمة من دون مؤهلات تمكنهم من شغل مراكزهم بشكل أمثل ،من علم ومعرفة، واخلاص، فأساء بعضهم سلطاته،واستغل بعضهم الأخر نفوذه لمصالحه الخاصة،وترك شؤون المجتمع من دون أكتراث.

استمرت الإدارة البريطانية في العراق حتى بعد صدور القانون العراقي (الدستور) سنة١٩٢٥، بتعيين الموظفين الأجانب في الوظائف المهمة في دوائر وزارة الداخلية ولاسيّما البريطانيين منهم، مقابل إعطاء الوظائف الثانوية(غير المهمة) للموظفين العراقيين[١].ويبدو أنَّ اعتماد الدولة على الموظفين الأجانب في إدارة الوظائف المهمة والحساسة،عائد إلى أن الدولة العراقية الحديثة مازالت تحت مقومات التكوين وبناء الكيان السياسي، وكان لابُدَّ لها من الإفادة من خبرة الآخرين الأكثر تطوراً في حقل الإدارة والسياسة ،ولو كانوا بصفة محتلين قبل مدة ليست ببعيدة.

استمر الموظفون الأجانب يشغلون المناصب والوظائف المهمة في وزارة الداخلية، خلال المدة ١٩٢٨-١٩٢٩،ولاسّيما المستشارية ووظائف التفتيش الإداري، كما إن



(١) د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/١٤٣، موظفو وزارة الداخلية ١٩٢٥-١٩٢٧، و٢٩، ص

ضباط تفتيش الشرطة هم جميعاً من الأجانب أيضاً، كذلك استمر عدد الأطباء الأجانب مقارباً لعدد الأطباء والموظفين العراقيين في مديرية الصحة العامة[١]. والجدير بالملاحظة

**خلال المدة ١٩٢٩-١٩٣٣، تناقص العدد الكلي للموظفين الأجانب،وهذا ينسجم واهداف الحكومة العراقية، كما أنَّ أعداد الموظفين العراقيين قد شهد زيادةً يسيرةًوهذا الأمر مردهُ الى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية،التي بدأت تأثيراتها على العراق منذ أواخر سنة ١٩٢٩[٢].**

**وحتى سنة ١٩٣٢ كانت جميع الممرضات في دوائر الصحة من الأجانب[٣]، وهذا**

[١] للمزيد من التفاصيل عن أعداد كبار موظفي وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٢٨-١٩٢٩،انظر: قحطان حميد العنبكي، المصدر السابق ،الجدول (٤٠)،ص ص،٩٠-٩١.

[٢] أُصيب العراق بخسارة مالية كبيرة،بعد ظهور مؤثرات الأزمة الاقتصادية العالمية عليه،بسبب هبوط أسعار المنتجات الزراعية، وكانت الحكومة العراقية قد أعدت تقريراً مفصلاً أوضحت فيه بعض المقترحات لمعالجة ودرء أخطار الأزمةعن العراق ومنها:ضرورة الاقتصاد في نفقات الدولة..، والاقتصار على استخدام العراقيين في المؤسسات التابعة للدولة،حيث ان الأضرار الحاصلة من استخدام الأجانب تكلف الميزانية عبئاً ثقيلاً ..،وللمزيد عن اوضاع العراق خلال الازمة الاقتصادية،انظرذلك تفصيلاً في : د.ك.و، الوحدة الوثائقية،البلاط الملكي،ملفة رقم ٣١١/١٤١٠، تقرير الحالة الاقتصادية العامة،كتاب من وزير المالية ياسين الهاشمي الى رئيس الوزراء ناجي السويدي في١٩٢٩/١١/٢٥، و٢٤،ص٣؛مشتاق طالب حسين الخفاجي، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الكوفة/كلية الاداب،٢٠٠١،ص١٢ ومابعدها؛

C.O,Special Report by H.B-M.S government to the Council of the League of Nations the Progress of Iraq during the period 1920-1931,( London,1931) ,pp.50-52.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،سجل الحكومة العراقية لسنة ١٩٣٢،مل الحكومة،(بغداد،١٩٣٢)،ص ص،٥-١٦.

**يوضح عزوف العراقيات عن التوظف في سلك الصحة آنذاك[١]،للاعتبارات الاجتماعية المعروفة ، ولعدم الرغبة في العمل خارج المدن والقصبات اللأي يَسكُنَ فيها.**

**ومما تقدم يمكن القول،أنَّ مواقف الإدارة البريطانية في العراق المتمثلة بالمعتمد السامي البريطاني وتصلب مستشار وزارة الداخلية بشأن تقليص أعداد الموظفين الأجانب، تعود لأهداف استعمارية،من جهة،لبقاء النفوذ البريطاني في مؤسسات الدولة العراقية كافة وبشكل خاص ذات الأهمية الكبرى،مثل دوائر وزارة الداخلية،وكذلك أهداف اقتصادية لاجل إبقاء اكثر عدد ممكن من الموظفين البريطانيين الذين كانوا يتقاضون رواتب عالية جداً، كما أنَّ هناك سبباً آخر وهو محاولة البريطانيين،عدم امتلاك العراقيين الخبرة اللازمة لادارة شؤون بلادهم ليظلوا به حاجة مستمرة لبريطانيا.**

**ومن الممكن توضيح مسار أعداد موظفي وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٢٥-١٩٣٣ بالشكل الاتي رقم (١).**

---

[1] شهدت الاوضاع الصحية بعض التحسن في عقد الثلاثينات ومابعده،وللمزيد عن احوال العراق الصحية في تلك المدة،انظر:متعب خلف الجابري،تاريخ التطور الصحي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢،رسالة ماجستير(غيرمنشورة)،كلية الاداب،جامعة البصرة،١٩٨٩؛حيدر حميد رشيد، الاوضاع الصحية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥ دراسة تاريخية،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية / ابن رشد،٢٠٠٠.



**الشكل البياني رقم (١)**

**ويظهر الشكل أعلاه ،إن أعداد موظفي وزارة الداخليـة خلال المدة ١٩٢٥ – ١٩٣٣[١]، تزايد بشكل تدريجي حتى السنة ١٩٣٠-١٩٣١،وانخفض قليلاً خلال السنة١٩٣٢-١٩٣٣.وربما يكون ذلك باستمرار سياسة الحكومة بالتقشف وتقليل الإنفاق العام،لبقاء انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على العراق.**

[١] للمزيد عن أعداد موظفي وزارة الداخلية حسب سنوات الخدمة وتاريخ الدخول في الخدمة وحسب الأ
انظر:قحطان حميد العنبكي،المصدر السابق،ص ص ٨٧،٢٧٤-.

**شهدت مدة تولي الملك غازي[١]،تطورات وأحداثاً سياسية مهمة من اضطرابات وحركات عشائرية،وتنافس الساسة المستمر ،على المناصب الإدارية المهمة،انعكست تلك الأوضاع على الجوانب الإدارية والوظيفية،فكانت ظاهرة التبدل في المناصب الوظيفية والإدارية،على أوسع نطاق،كما ان حالات طرد الموظفين وفصلهم كانت شائعة بشكل أكثر مما كانت عليه في عهد والده،ومبعث هذا الأمر ،شدة التنافس بين الساسة والحظوة**

**بالحصول على منصب وزير الداخلية.فكان هذا التنافس أحد أسباب انقلاب سنة ١٩٣٦[٢]،الذي جاء بعد اتفاق بين جماعة الأهالي والعسكريين للإطاحة بوزارة ياسين الهاشمي الثانية وتسلم السلطة[٣].**

---

[١] هو الابن الوحيد للملك فيصل الأول،ولد في مكة سنة ١٩١٢اثناء قيادة والده الأمير فيصل ابن(شريف مكة)الحسين بن علي الحملة العسكرية لتأديب محمد بن علي الإدريسي لخروجه على طاعة الدولة العثمانية في (عسير) لهذا سمي باسم (غازي) تيمناً بتلك الغزوة وبعد وفاة والده الملك فيصل الأول في ١٩٣٣/٩/٨ نصب ملكاً وتزوج عالية ابنة عمه الملك علي-الملك السابق للحجاز-وهو يختلف كثيراً في طبعه وعلاقاته وأسلوب حياته،وكانت له وجهات نظر سياسية مختلفة عن والده،فبدأ في سنوات حكمه الأخيرة يجاهر الإنكليز العداء ويفصح عن مشاعره القومية التي تدعو الى الوحدة العربية..،وللمزيد عن نشأته الأولى ودراسته وسياسته في الحكم على الصعيدين الداخلي والخارجي، انظر :د.ك.و، الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي ،ملفة((تعليم الامير غازي))، لسنة ١٩٢٤،و٢،و١٤؛ملفات البلاط الملكي،ملفة المراسلات الخاصة بالملك غازي،تسلسل الملفة ٣٠٠/٢٠،و١٦-١٨؛ لطفي جعفر فرج،الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي١٩٣٣-١٩٣٩،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٧)،ص ١٧ وما بعدها.

[٢]عبدالرحمن البزاز،المصدر السابق،ص٢٤٤.

[٣]صفاء عبد الوهاب المبارك،المصدر السابق،ص٣٤٩،وللمزيد عن انقلاب بكر صدقي،انظر:محمود شبيب،بكر صدقي وانقلابه العاصف،دار الجماهير للصحافة،(بغداد،١٩٩٢).



**وتتضح التطورات الوظيفية والإدارية في عهد الملك غازي بشكل أوضح من خلال الشكل البياني رقم (٢).**

**الشكل رقم (٢)[١]**

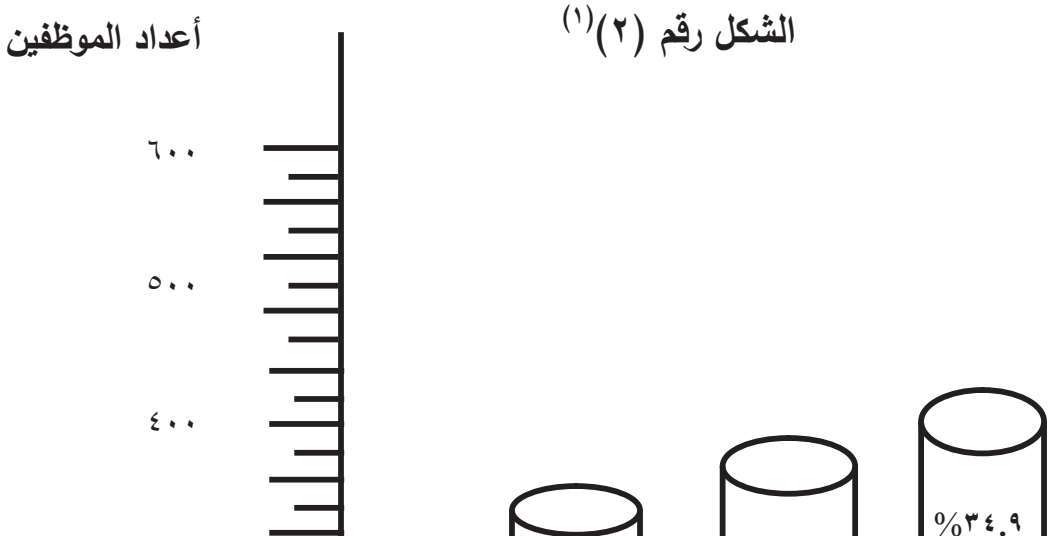

**يظهر الشكل أعلاه هناك زيادة ملحوظة في عدد موظفي وزارة الداخلية وبشكل تدريجي وتتابعي.**

(١) انظر :قحطان حميد العنبكي،المصدر السابق،ص ٣٥٨.وللمزيد عن كوادر موظفي وزارة الداخلية خلال حكم الملك غازي(١٩٣٣-١٩٣٩)، راجع،المصدر نفسه،ص ص،٢٧٥-٣٦٢.



**وفي مقارنة،لاعداد موظفي الوزارة وتطورها الإداري والوظيفي وتبعياتهم،وأعمارهم وسنوات الخدمة ومدتها،وعدد حالات النقل والاستغناء عن الخدمات وشغل الوظائف المتعددة،وتقلد المناصب العليا والدنيا،في عهدي الملك فيصل الأول ونجله الملك غازي،فنجد ان هناك زيادةً في عدد موظفي وزارة الداخلية العراقيين في عهد الملك فيصل على أعدادهم في عهد الملك غازي،بنسبة يسيرة،وانخفضت نسبة أعداد الموظفين الأجانب في عهد الملك غازي كثيراً عن نسبتها في عهد والده فيصل،وتناقصت في أواخر عهد الأول بشكل ملحوظ.**

كما تفوقت نسبة الموظفين من كبار السن- بعمر ٣٠ سنة فما فوق- في عهد الملك فيصل عن نسبتها في عهد الملك غازي، بينما سجلت نسبة الشباب زيادة ملحوظة في عهد الملك غازي، وبخصوص الداخلين في الخدمة لحقبة الملك فيصل زادت نسبتهم على الداخلين في الخدمة في عهد الملك غازي،وكان عدد الذين تقلدوا الوظائف لمدة أقل من سنة وأكثر منها في عهد الملك فيصل قد طغت على أعدادهم في عهد الملك غازي، وشهدت مؤسسات الداخلية الخدمية كالشرطة والبلديات والصحة تطوراً واسعاً في عهد الملك غازي عن عهد والده الملك فيصل،وقل العدد الإجمالي لموظفي الوزارة في عهد الملك غازي عنه في عهد الملك فيصل ،وكذلك تناقصت أعداد الذين شغلوا وظائف متعددة مختلفة ومتشابهة وتقلدوا مناصب عليا او دنيا والذين تعرضوا لحالات الطرد والاستغناء عن الخدمة في عهد الملك غازي عن أعدادها في عهد الملك فيصل[١].

[١] المصدر نفسه،ص٣٦٢.

# المبحث الرابع

## شؤون الوزارة المالية حتى سنة ١٩٣٩

**نظراً لتعدد دوائر وزارة الداخلية وسعة مسؤولياتها وتشعبها،فقد فاقت مخصصاتها ونفقاتها مخصصات ونفقات الوزارات الأخرى فضلاً عن التخصيصات المؤقتة او الطارئة.**

**بتاريخ ٣١ كانون الثاني١٩٢٥،جرت مصادقة الملك فيصل الأول على إصدار قانون منح السلف النقدية تصل الى (٧٥)آلف روبية ،لسد نفقات لجنة الحدود التي أوفدتها عصبة الأمم الى العراق، مطلع سنة ١٩٢٥،لحل مشكلة الموصل[١]،ووضعت وزارة المالية ذلك المبلغ تحت حساب موقوف اختص بلجنة الحدود،وتحت تصرف وزير الداخلية[٢]. كما خصصت الحكومة العراقية سلفاً نقدية بلغ مجموعها(٩١) الف روبية، لتصرفها وزارة الداخلية[٣]،لإعاشة اللاجئين من الاثوريين والأكراد[٤].**

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٧٥٣٣، الحسابات،١٩٢٦،و٧٣،ص١١٩. وللمزيد عن مشكلة الموصل ودور لجنة العصبة،انظر:فاضل حسين،مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الراي العام،ط٣،(بغداد،١٩٧٧).

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٢٥،ص ص،١٨-١٩.

[٣] المصدر نفسه،ص٢٣.

[٤] عانت الدولة العراقية،وبشكل خاص وزارة الداخلية من مشكلة ما يسمى بالنساطرة او التياريين(الاثوريين ) الذين قدموا بعد الحرب العالمية الأولى الى العراق،بإشراف ومساعدة القوات البريطانية،وهم اقوام كانت تسكن مناطق ولاية (وان)في الأناضول الشرقي،وقد اشتركوا في قوات الليفي التي أسسها البريطانيون بداية احتلال العراق،واخذوا يطالبون باقامة وطن قومي لهم في شمال العراق،وقاموا بالعديد من الحركات والتمردات خلال السنوات اللاحقة ،وللمزيد عن اصولهم وحركاتهم واجراءات الحكومة بصددهم انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٢٤٦٣،قضية الاثورين،و١٧،ص١٩؛ رياض رشيد ناجي الحيدري، الاثوريين في العراق١٩١٨-١٩٣٦،رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة القاهرة،١٩٧٣؛جريدة =

وقد تمَّ إضافة مبلغ قدره(٥٠٠٠٠) روبية الى ميزانية وزارة الداخلية للسنة ١٩٢٥ المالية،وذلك لاجل مكافحة الجراد الذي استشرى أمرهُ كثيراً في المناطق الزراعية وأثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي[١].

ظهر خلال الحقبة ١٩٢٥-١٩٢٧،عجز كبير في ميزانية وزارة الداخلية ،وذلك لتفوق المصروفات على الإيرادات بـ(١٤)مرة[٢].مما تطلب من الوزارة بذل جهود حثيثة لزيادة إيراداتها وجعلها منسجمة مع مصروفاتها قدر الإمكان.

ومن الجدير بالإشارة ان رواتب الموظفين الأجانب(البريطانيين) خلال المدة ١٩٢٥-١٩٢٨،وما بعدها، كانت تفوق بكثير رواتب الموظفين العراقيين،فقد كان راتب المستشار لوزارة الداخلية،بحدود(٢٥٠٠-٣٥٠٠) روبية،مع جواز تعدي هذا المعدل،في حالة عدم تمكن الحكومة من الحصول على موظفين من الصنف اللائق الا برواتب اعلى[٣].أما رواتب الدرجة الثانية للموظفين البريطانيين فكان بحدود (١٨٠٠-٢٨٠٠) روبية،وشمل وظائف مفتش عام الشرطة، ومفتش عام الصحة،ومدير الزراعة،ومساعد مستشار وزارة الداخلية،كما تم تحديد راتب الدرجة الثالثة بحدود (١٥٠٠-١٨٠٠-٢٣٠٠) روبية، وشمل كبار المفتشين البريطانيين وكبار مفتشي الشرطة ومفتشي الصحة في بغداد والبصرة ورؤساء الأطباء في الموصل وكركوك[٤].

= الاخاء الوطني،العددين(٤٤٣ في١٩٣٣/٨/٢٩و٤٤٩ في١٩٣٣/٩/٥) ؛جريدة العالم العربي،العدد(٢٨٨١)في١٩٣٣/٨/٣.

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٥٧٣،تحت عنوان اضرار الخزينة من جراء الجراد،١٩٢٦،و٣٦،ص٣٧؛المصدر نفسه،و٣٨،ص٣٩ وكذلك و٣٩،ص٤٠؛م.م.ن،الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٥،الجلسة(٤٢)في١٩٢٥/١٠/١٩،ص ص،١-٢.

[٢] انظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،مجموعة القوانين والانظمة،قوانين الميزانية العامة للسنوات ١٩٢٥-١٩٢٧، الفصل الخاص بوزارة الداخلية.

[٣] عبدالرزاق الحسني،العراق في ظل المعاهدات،ص٥٥.

[٤] المصدر نفسه،ص٥٥؛فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية البريطانية،ص ص،٥١-٥٢.

أما الدرجة الرابعة (قسم أ) وشملت رئيس مفتشي الزراعة والأطباء المأذونين غير الداخلين في الدرجة الثالثة براتب(١٢٠٠-١٨٠٠)روبية[١]،كذلك الدرجة الرابعة (ب) فشملت المفتشين الإداريين الصنف الثاني ومفتشي الصنف الأول من الشرطة وموظفي الزراعة، براتب(٩٠٠-١٢٠٠-١٨٠٠) روبية،اما رواتب الموظفين البريطانيين من الدرجة الخامسة فشملت مفتشي الشرطة صنف ثاني،وأطباء البيطرة وبراتب قدرهُ (٨٠٠-١٣٠٠) روبية[٢]،وقد استمرت هذه الرواتب للسنوات اللاحقة في مختلف الوظائف التي شغلها البريطانيون في مؤسسات ودوائر وزارة الداخلية.

ويظهر الشكل البياني رقم (٣) العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال الحقبة من ١٩٢٥-١٩٢٨،حيث أنَّ مقدار العجز في الميزانية كان مرتفعاً في السنة الاولى ١٩٢٥،وبلغ قمة ارتفاعه في السنة التالية١٩٢٦، لكنهُ انخفض في السنوات اللاحقة ١٩٢٧ ،١٩٢٨ بشكل طفيف،مما جعل ميزانية الوزارة تشهد نقصاً في مدخولاتها، فتطلب الأمر المعالجة السريعة من وزارة المالية التي كانت تسد ذلك العجز من باقي مدخولات الدولة.

[١]رجاء حسين حسني الخطاب،العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧،ص٢٣٢.

[٢]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،جـ١،ص ص ٢٨٤-٢٨٦.



الشكل (٣) يوضح العجز في الميزانية [١]

مقدار العجز بالروبيات

١٤ مليون

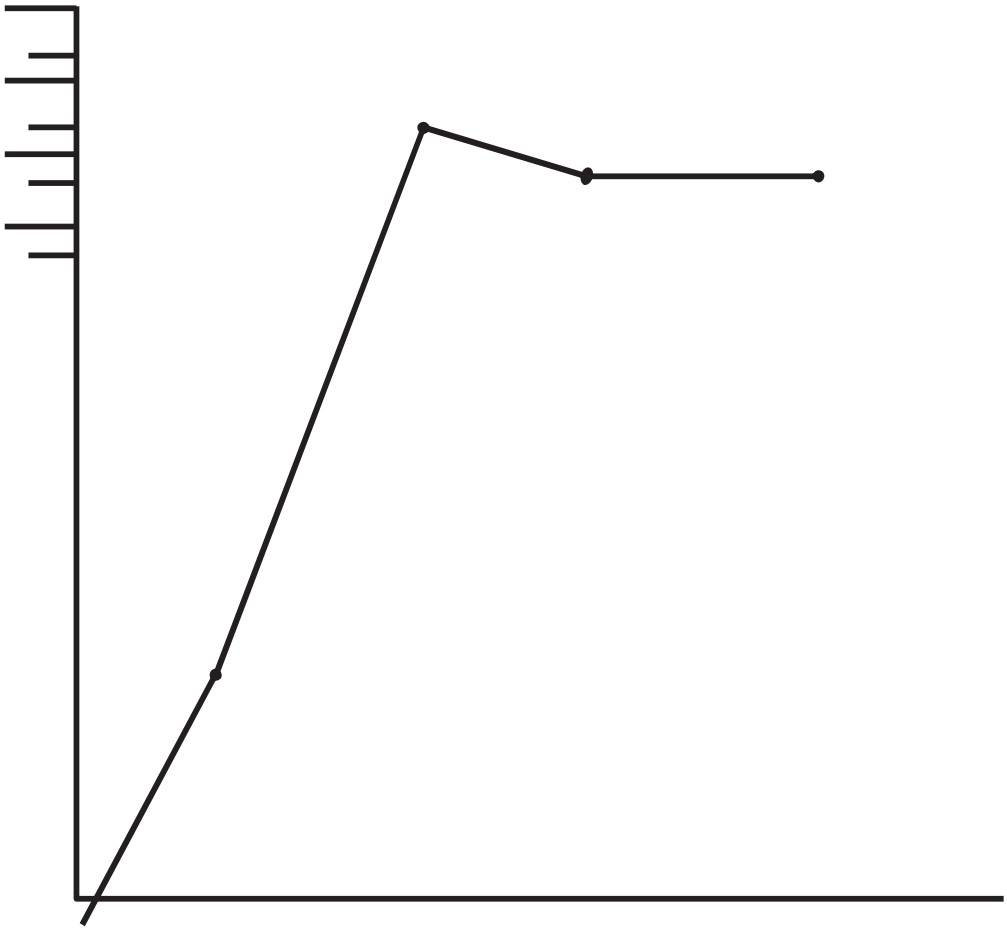

**سعت الحكومة للتقليل من الضائقة الاقتصادية والمالية،التي كانت تشكو منها البلاد بسبب مؤثرات الازمة الاقتصادية العالمية،من خلال تقليل رواتب الموظفين،لذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٠: (( تخفيض رواتب الموظفين ومخصصاتهم بنسبة آنة واحدة ،من كل روبية،عن كل راتب لايتجاوز المائة**



(١) نقلاً عن :قحطان حميد العنبكي،المصدر السابق،ص٤٤٩.

**روبية،وآنة ونصف من كل روبية،عن كل راتب يتراوح بين الـ ١٠٠ الى ٣٠٠ روبية، وآنتين من كل روبيــة عن الرواتب التي تتجاوز الـ٣٠٠ روبية، تخفيضاً للضائقة الاقتصادية))(١)، وصادق المجلس النيابي على اللائحة القانونية الخاصة بالتخفيض لرواتب**

**الموظفين[٢]، لكن وبضغط من المندوب السامي البريطاني لم يوافق الملك على اللائحة، وتمَّ وضع قانون آخر بدله،نصَّ على تخفيض الرواتب والمكافأت التقاعدية بنسبة ٥% للدرجات الوظيفية الأولى و٦% للدرجات الثانية و٨% للدرجات الأخرى، على ان يسري هذا القانون لمدة خمسة اشهر تنتهي في ٣١ اذار ١٩٣١،والا يشمل رواتب الموظفين الأجانب[٣].**

**ويمكن القول إنَّ إجراء الحكومة هذا، على الرغم من إيجابياته،فانه قد انعكس على الجانب الإداري والوظيفي لموظفي الوزارات ومنها الداخلية،مما زاد من سوء الإدارة والفساد الإداري،كما انه شمل الموظفين العراقيين ،ولم يشمل الموظفين البريطانيين والأجانب.**

**ومهما يكن من أمر،فأن ميزانية وزارة الداخلية للمدة ١٩٢٩-١٩٣٢ شهدت استقراراً نسبياً عن المدة السابقة لها،فنلاحظ هناك انخفاضاً تدريجياً ومستمراً في واردات الوزارة للمدة١٩٢٩-١٩٣٢،كما أنَّ المصروفات شهدت عدم الاستقرار والتغير المستمر ولكن بنسب قليلة متقاربة ويُظهر الشكل الآتي رقم (٤) نسبة العجز في ميزانية وزارة الداخلية خلال المدة١٩٢٩-١٩٣٢[٤].**

---

[١]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،م.م.و،القرارات الصادرة في تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول سنة١٩٣٠، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٢)،ص ص،١١-١٥.

[٢] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠،جلسة ٢٧تشرين الثاني١٩٣٠،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣١) ، ص٨٢؛عباس عطية جبار،الحياة البرلمانية في العراق١٩٣٢-١٩٣٩،دراسة تاريخية،رسالة ماجستير(غير منشورة)كلية الآداب/جامعة بغداد،١٩٧٢،ص٢٦١.

[٣]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٣،ص ١٠٣؛جريدة الاخاء الوطني،العدد(٦٥) في١٥/١٠/١٩٣١،

[٤]قحطان حميد العنبكي،المصدر السابق،ص٤٧١.



**الشكل رقم (٤)**

**استمرت حالة تفوق رواتب الموظفين الأجانب على الموظفين العراقيين ،ففي السنة ١٩٣٤-١٩٣٥،كان راتب وزير الداخلية (١٢٠) دينار فقط[١]،بينما كان راتب المستشار البريطاني (٢٦٢,٥٠٠) دينار[٢]. وهذا يعني تفوق راتب المستشار بما**

[١]وضع الدينار العراقي في التداول في بداية السنة المالية في نيسان١٩٣٢.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة المالية،لائحة ميزانية الدولة للسنة ١٩٣٤ المالية،القسم الثاني، الرواتب،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٤)،ص٧٩؛وزراة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة١٩٣٤،قانون=



**يزيد على المرتين على راتب الوزير،مما يدلل على أهمية هذا المركز ودوره في إدارة شؤون الوزارة بصورة فعلية.**

**أما خلاصة مصروفات وإيرادات وزارة الداخلية خلال المدة ١٩٣٣-١٩٣٥،فنلاحظ ان المصروفات كانت بحدود(١٠٢٧٤٢٥)دينار في سنة ١٩٣٣ و(١٠٧٩٣٥٩) دينار في السنة ١٩٣٤ و(١٢٣٢٥٧١) دينار في السنة١٩٣٥ ،اما المدخولات فكانت على التوالي:-( ٣٦٢٢٥، ٥٤٠٦٧ ،٥٩٥٥٠) [١] .**

**ويظهر من الميزانية بأن هناك زيادةً متصاعدةً فـــي المدخولات خلال المدة ١٩٣٣-١٩٣٥ ،مما يعكس جهود الوزارة في زيادة ايراداتها وتقليل الاعتماد على الخزينة العامة للدولة قدر الإمكان،كما ان مصروفات وزارة الداخلية استمرت بالتزايد التدريجي خلال المدة المذكورة،بسبب تعدد مهام ومسؤوليات الوزارة وتشعبها بعد استحداث دوائر وأقسام جديدة، وبذلك يكون العجز مرتفعاً خلال السنة ١٩٣٣ فكانت نسبته ٣١% واستمرت بالارتفاع التدريجي، ففي سنة ١٩٣٤ كانت نسبة العجز ٣٢,١% وفي السنة١٩٣٥ وصلت الـى ٣٦,٨% [٢]،وهذا يدل على الفارق الكبير بين إيرادات الوزارة ومصروفاتها،على الرغم من تزايد الواردات التدريجي،هناك زيادة متصاعدة في المصروفات،مما جعل ميزانية الوزارة تعاني مـن عجز كبير ومستمر خلال المدة المذكورة.**

**وخلال المدة ١٩٣٦-١٩٣٨ نلاحظ ارتفاع تدريجي في إيرادات وزارة الداخلية حتى بلغت في السنة ١٩٣٨بحدود(٧٤٠٥٠)دينار،بينما تأرجحت المصروفات خلال المدة المذكورة فكانت نسبتها (٢٤.٢)% سنة ١٩٣٦ ثم تناقصت إلى(٢٣.٩)% سنة ١٩٣٧ ثـم**

= الميزانية العامة للدولة،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٥)،ص ص،١٩١-١٩٣؛ الوقائع، العدد(١٣٥٢)في ١٩٣٤/٥/١،ص ص،٥-٧.

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/٧١٢،ميزانية وزارة الداخلية،١٩٣٥،و٨، ص ص،٢٣-٢٤؛وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة للسنوات١٩٣٣-١٩٣٥،الميزانية العامة للدولة، الفصل الخاص بوزارة الداخلية.

[٢]للمزيد عن مصروفات الوزارة وايراداتها والعجز الحاصل في الميزانية للسنوات١٩٣٣-١٩٣٥،انظر حميد العنبكي،المصدر السابق،ص ص،٤٧٢-٤٨٩.



**ارتفعت كثيراً الى(٥١.٨)% سنة ١٩٣٨[١].**

**والعجز في ميزانية الوزارة للمدة١٩٣٦-١٩٣٨ يوضحه الشكل البياني رقم (٥)[٢].**

الشكل رقم (٥)

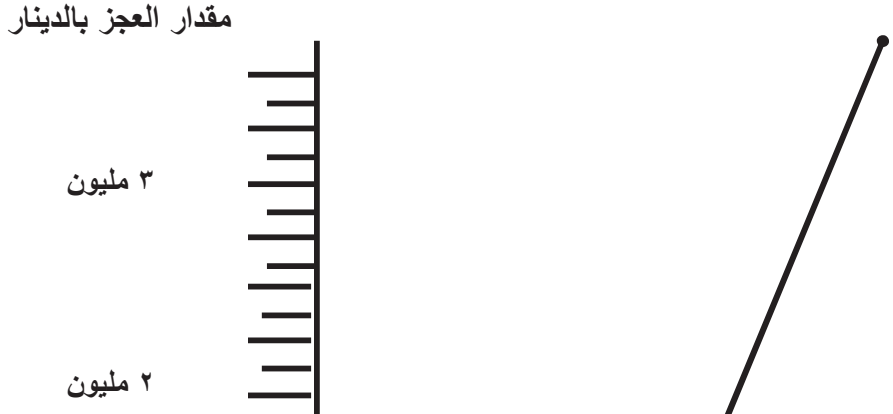

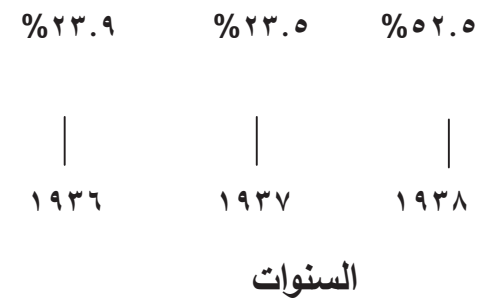


(١) المصدر نفسه،ص ص،٥٠٧- ٥٠٨.

(٢) انظر: المصدر نفسه،ص٥٠٩.



**وبالإمكان مقايسة نسبة الإيرادات والمصروفات والعجز في ميزانية وزارة الداخلية في عهدي الملك فيصل الأول ونجله الملك غازي. ويوضح ذلك الجدول رقم (١).**

جدول رقم(١)[١]

| المفردات | في عهد الملك فيصل الاول | في عهد الملك غازي |
|---|---|---|
| الايرادات | ١٢١٥٧٢٥٢ روبية<br>١١٥٤٩.٣٨٨ دينار | ٣٥٩٥٣٩.٧٦ دينار |

| | | |
|---|---|---|
| المصروفات | ٢٤٢٣١٣٤٣ روبية<br>٢٣٠١٩.٧٧٥ دينار | ٨٤٩٣٦٦٦.٦ دينار |
| الفيض | لا يوجد | لا يوجد |
| العجز | ١٢٠٧٤٠٩١ روبية<br>١١٤٧٠.٣٨٦ دينار | ٨١٣٤١٢٦.٩ دينار |

**ويبدو من الجدول أعلاه ،أنَّ إيرادات وزارة الداخلية خلال مدة حكم الملك فيصل الأول كانت أقل من مدخولات وزارة الداخلية في عهد الملك غازي التي فاقت الأولى بعشرات المرات،وكانت مصروفات وزارة الداخلية في عهد الملك غازي تفوق مصروفات الوزارة في عهد الملك فيصل الأول بفارق كبير للغاية،مما يعكس مدى التطور الحاصل في الكادر الوظيفي لمؤسسات الوزارة وتشكيلاتها العديدة المستحدثة، أما بشأن العجز في الميزانية فكان في عهد الملك فيصل الأول اقل بكثير منه في عهد الملك غازي،إذ ارتفع بشكل كبير جراء تفوق المصروفات بنسبة عالية على الإيرادات.**

---

[1]استخلص الباحث الجدول أعلاه من ميزانيات وزارة الداخلية ١٩٢٥-١٩٣٩،وهي نتائج تقريبية،قد تكون قابلة للزيادة او النقصان بنسب متفاوتة لكنها على العموم،تقترب من الواقع المالي لوزارة الداخلية،وتوخى الباحث الدقة في استخراج النتائج قدر الإمكان.وللمزيد عن الموضوع انظر:قحطان حميد العنبكي،المصدر السابق، ص،٤٢٨-٥١٠.



**أما بشأن رواتب موظفي الوزارة فقد كانت في عهد الملك فيصل الأول قد تراوحت بين(٤) دنانير إلى (٢٦٢.٥٠٠) دينار،موزعة حسب الدرجات الوظيفية للموظفين،من أدنى درجة، حتى الدرجات العليا،بينما تراوحت رواتب موظفي الداخلية في عهد الملك غازي بين (١٠) دنانير إلى (٣٠٠) دينار،كان راتب الوزير فيها(١٢٠)دينار،والمستشار (٣٠٠)دينار.**

**وهكذا تابعت وزارة الداخلية أعمالها وأنشطتها وفعاليتها ذات المفاصل الأربع: السياسي والأمني والخدمي والإداري، واستمرت بمواكبة التطورات الداخلية،وربما الخارجية في بعض**

الأحيان – بعد انعكاسها على الوضع الداخلي – وهذا ما ستوضحه الصفحات اللاحقة من الأطروحة.

# الفصل الثاني

## التطور الإداري والوظيفي والخدمي لمؤسسات وزارة الداخلية ١٩٣٩-١٩٥٨

المبحث الأول : الشؤون الإدارية والوظيفية ١٩٣٩-١٩٤٥

المبحث الثاني : التطور الوظيفي ١٩٤٦ -١٩٥٣.

المبحث الثالث: المتغيرات الإدارية والوظيفية ١٩٥٤-١٩٥٨.

المبحث الرابع : المتغيرات المالية ١٩٣٩-١٩٥٨.

المبحث الخامس: توسع النشاط الخدمي ١٩٣٩-١٩٥٨ .

# الفصل الثالث

## موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩ – ١٩٥٢

المبحث الأول : موقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩ – آذار ١٩٤٥

المبحث الثاني : موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية نيسان ١٩٤٥– ١٩٤٧

المبحث الثالث: موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية والخارجية ١٩٤٨ –١٩٥٢

# المبحث الأول

# موقف الوزارة من التطورات والأحداث السياسية الداخلية والخارجية ١٩٣٩ –آذار ١٩٤٥

شَهِد العراق خلال المدة ١٩٣٩–١٩٤٥ العديد من الأحداث الداخلية والخارجية التي انعكست تطوراتها على الوضع الداخلي في البلاد،ولاسيما الوضع الأمني،الذي تتحمل أعباءه ونتائجه وزارة الداخلية ومؤسساتها ولاسّيما الأمنية منها،يزاد على ذلك الدور المباشر والأساسي لوزير الداخلية الذي يمثل رأس الجهاز الأمني المسؤول عن استتباب الأمن والنظام وتطبيق سُلطة القانون وسيادته على الجميع،في ظل ظروف ومناخات قد لا تكون ملائمة لتنفيذ خطط وطموحات وزارة الداخلية التي هي بالأساس خطط وطموحات الحكومة العراقية آنذاك.

## أولاً: إجراءات وموقف الوزارة من حادثة مقتل الملك غازي :-

من أولى الأحداث الداخلية والمهمة خلال السنة ١٩٣٩،هي حادثة مقتل الملك غازي في ٤ نيسان١٩٣٩،في حادثة اصطدام سيارتهولاسيّما بعمود الكهرباء عندما كان قادماً من قصر الزهور قاصداً قصر الحارثية وذلك في الساعة الحادية عشر والنصف من يوم الاثنين،وفارق الحياة في الدقيقة(٤٠) من يوم الثلاثاء ٤نيسان ١٩٣٩ حسبما ورد في الرواية الرسمية[١].

---

(١) عبد الرزاق محمد اسود،موسوعة العراق السياسية،الدار العربية للموسوعات المجلد (٣)، ص ص، ٢٧٥–٣٠٧؛نجدة فتحي صفوة،العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب،ط١،(بيروت،١٩٦٩) ، ص ص،١٣٥–١٣٦؛طالب مشتاق،أوراق أيامي،بغداد والعراق والوطن العربي١٩٠٠–١٩٥٨، دار واسط للدراسات والنشر جـ١،ط٢،(بغداد،١٩٨٩)،ص ص،٣١٤–٣٢٥.

**وكان وزير الداخلية ناجي شوكت مستغرقاً في نومه حتى أيقظتهُ رفيقته قائلةً:((إنَّ أحد مفوضي شرطة العلوية يود مقابلتك لأمر مهم))،وبعد ان عرف الوزير بخبر اصطدام سيارة الملك غازي،توجه إلى القصر الملكي،ووجد ان علامات الارتياح بادية على وجــه رشيد عالي،وطه الهاشمي ورستم حيدر[١]وقد رفض الجميع اقتراح ناجي شوكت(وزير الداخلية) وجوب دعوة مولود مخلص رئيس مجلس النواب ورؤساء الوزراء السابقين، وهذا ما زاد من وساوسه حول الحادث، واستمع ناجي شوكت مع الوزراء الآخرين إلى إفادات عبد الاله وأخته زوجة الملك، ويقول ناجي شوكت بأنه (( تكون عندي شعور خفي بأن الوفاة لم تكن طبيعية،وإن الشعب سيكون لديه الشعور نفسه))[٢].**

**إستصوب وزير الداخلية،نقل جثمان الملك غازي في غسق الليل إلى البلاط الملكي ليجري التشييع إلى المقبرة الملكية القريبة منه وذلك لتجنب ما قد يحدث ويخل بالسكينة والأمن العام،وقد استحسن الحاضرون ذلك الإجراء[٣].**

---

[١]ولد في بعلبك بلبنان سنة ١٨٨٩،تثقف ثقافة عصرية واسعة،التحق بالثورة العربية الكبرى سنة ٩١٦ ،واتخذه الأمير فيصل مستشاراً له ،من مؤيدي الإقطاع في العراق،شغل منصب وزير المالية في وزارة نوري السعيد الثالثة وعند مصرعه كان يشغل المنصب نفسه في وزارة نوري السعيد الخامسة.وللمزيد عن سيرته وحياته الأولى وتدرجه في الحياة الوظيفية والسياسية في العراق انظر: عباس فرحان ظاهر الزاملي،رستم حيدر ودوره السياسي،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/ابن رشد،جامعة بغداد،١٩٩٧،ص٦ وما بعدها.

[٢] ناجي شوكت،المصدر السابق،جـ١،ص ص،٣٥٦–٣٥٧.

[٣]المصدر نفسه،ص٣٥٧.

**كما وقام الوزير بنفسه بتفقد مكان الحادث،وقال معللاً أسبابه:((..والمعروف عن غازي انه كان مولعاً بقضاء الليالي الحمراء .. وقد دفعه ذلك إلى أن يقود سيارته بسرعة جنونية،فلما وصل القنطرة بهره الضوء الكهربائي، مما أدى إلى ضعف الرؤيا،فكانت النتيجة المؤلمة،ولكن الذي أخاله ... ان النداء الهاتفي المفاجيء كان مفتعلاً،وان يداً خفية لعبت بالسيارة خلال المدة التي كان غازي قد استعد لنزع ثيابه ثم عاد فلبسها فأوجدت فيها خللاً غير منظور مما مهد الخلل في مقودها إلى انقلابها بعد إقلاعها بمدة قصيرة،ولا يستبعد ان يكون كل ذلك قد تم بتدبير من نوري وعبد الإله،واتفاق مع السفارة البريطانية في بغداد..))[٢].**

**اتخذت وزارة الداخلية مجموعة من التدابير للمحافظة على الهدوء وحماية أرواح بعض الناس وأرواح بعض المسؤولين،ومنها تكفل وزير الداخلية بإيصال السفير البريطاني هوستون بوزويل ( Houstoun Boswall ) إلى دار السفارة عن طريق الاعظمية-الكاظمية[٣]. كما قامت وزارة الداخلية بالمحافظة على الهيئة الدبلوماسية**

---

[١]المصدر نفسه، ص ص،٣٥٧-٣٥٨.وللمزيدعن الآراء الأخرى بشأن مقتل الملك غازي،انظر: رجاء حسين حسني الخطاب،المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي،مطبعة الاديب البغدادية المحدودة، (بغداد،١٩٨٥)،ص ص،٣٩-٥٣؛لطفي جعفر فرج، الملك غازي، ص ص،٢٦٨-٢٧٦.

[٢]في ١٩٣٩/٣/٢٠ترك السفير البريطاني موريس بيترسون(M.Peterson) العراق إلى منصبه الجديد في أسبانيا فقام بوزويل باعماله.انظر:عبدالرزاق محمد اسود،المصدر السابق،ص٢٧٩؛فاروق صالح العمر،حادث مقتل الملك غازي في ضوء الوثائق البريطانية، مجلة ((آداب المستنصرية))،=

**التي حضرت التشييع في المقبرة الملكية والتي أُخرت لمدة ساعة ،ثم سُمح لها بمغادرة المكان من الشوارع الفرعية ،وأُغلقت الجسور لوقف تدفق الجماهير إلى منطقة المقبرة من المناطق الأخرى لبغداد[١]،كما أعلنت الحكومة الأحكام العرفية التي بقيت نافذة المفعول لغاية آب١٩٣٩[٢]،واشتركت وزارة الداخلية من خلال مدير الشرطة العام بإجراء الكشف الموضعي لمكان الحادث بالاشتراك مع قضاة التحقيق في الرصافة والكرخ[٣]،كما تعاملت الوزارة بهدوء مع عشرات الألوف من المتظاهرين العائدين من تشييع الجنازة، وقد أمر وزير الداخلية الشرطة بعدم التدخل في أمور الأهالي،بحيث تمت مراسيم الدفن وتقديم التعازي من دون أن يحصل ما يكدر الأمن[٤].**

**وتماشياً مع توجهات نوري السعيد الرامية إلى توطيد العلاقة مع بريطانيا،وعدم تعكير صفو تلك العلاقة،لاسيما بعد حادثة مقتل القنصل البريطاني في الموصل، المستر مونك ميسن (M.Meesen) . بعد حادثة الملك غازي،أعلنت مديرية الدعاية والنشر والإذاعة إحدى تشكيلات وزارة الداخلية بياناً استنكرت فيه هذا العمل وأشارت إلى ((القبض على القاتل والمحرضين،وسينالون ما يستحقون من العقاب الصارم))وان وزارة الداخلية((ستنفذ خطةً محكمةً في الموصل وبقية مدن العراق،وعدم فسح المجال لأي كان لتعكير صفو العلاقة القائمة بين العراق وبين حليفته بريطانيا العظمى))[٥].**

---

= بغداد،١٩٨٤،ص ص،٥٥٣-٥٦٥؛عبدالجبار العمر،حكم الانقلاب امام المجلس العرفي العسكري.القضية بين الثأر لمقتل جعفر العسكري وحادثة اغتيال الملك غازي،مجلة افاق عربية،العدد(١٢) في آب١٩٧٦، ص ص،١١٨-١٥٩.

[١]معن حمدان علي،مصرع ملك العراق غازي الأول،مجلة(البلاغ)،العدد(٥)،(بغداد،١٩٧٦)، ص ص٤٣-٥٠.

[٢]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٩٣٩/٤/٤،ملفة رقم ج/٢/٤،و١٨.

[٣]انظر محضر الكشف على محل الحادث والمنشور في طالب مشتاق،المصدر السابق، ص ص،٣١٧-٣١٩.

[٤]ناجي شوكت،المصدر السابق،ص٣٦١.

[٥] انظر نص البيانين الذين نشرتهما مديرية الدعاية العامة بخصوص مقتل القنصل البريطاني في الموصل، في: عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥، ص ص،٨٧-٨٨.

وسافر مستشار وزارة الداخلية الميجر ادموندس (Admonds)إلى الموصل للإشراف على التحقيقات الجارية بشان الموضوع والتأكد من سيرها بشكل سليم ويخدم التحقيق في الحادث المذكور. وبناءً على اقتراح وزير الداخلية،قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٤نيسان ١٩٣٩إعلان الأحكام العرفية في مدينة الموصل وفي المناطق المجاورة لها،وان تكون الإدارة الملكية فيها إدارة عسكرية صرفة،وان يكون قائد القوات العسكرية،المرجع الأعلى لجميع الإدارات،داخل المنطقة المنوه عنها،وله حق توزيع الأعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة[١].وبذلك توقف تطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها في المنطقة المشار اليها ومنها:قانون إدارة الألوية، وقانون الجمعيات والاجتماعات،وقانون دعاوى العشائر،وقانون المطبوعات..،والقوانين الأخرى بقدر مالها من مساس بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية في المنطقة المذكورة.

وطبقاً للتقاليد الدستورية قدم نوري السعيد استقالة وزارته في اليوم نفسه الذي تمَّ فيه تنصيب عبد الإله وصياً على العرش.وألف نوري السعيد وزارته الرابعة في٦نيسان١٩٣٩ولم يجرِ نوري السعيد في البداية أي تغيير على تشكيلة وزارته السابقة،لكنه بعد مدة أجرى بعض التغييرات الأساسية على وزارته الجديدة،أرتبط أولها باستقالة وزير الداخلية ناجي شوكت الذي كان في تركيا بمهمة رسمية وفي أثناء غيابه،لجأ نوري السعيد إلى تنقلات إدارية شملت أمين خالص متصرف بغداد،وكيل مدير السجون العام، لعدم ارتياحه منه بسبب ما ابداه من مساعدات لحكمت سليمان[٢]في السجن بحكم علاقتهما .

[١] المصدر نفسه،ص ص،٨٨-٨٩.

[٢] وهو حكمت بك بن سليمان فائق بن طالب كهية القفقاسي الأصل،ولد في بغداد سنة ١٨٨٩ وتخرج من مدرستها الإعدادية الملكية سنة ١٩٠٧،دخل مدرسة المشاة وتخرج ضابطاً احتياطياً في سنة ١٩١١،قدم إلى بغداد سنة ١٩١٤ فعين قائممقاماً لمركز بغداد،عين مديراً عاماً للبريد سنة ١٩٢٢،انتخب نائباً عن ديالى سنة ١٩٢٥،وعين وزيراً للمعارف في ١٩٢٥/٦/٢٦ ووزيراً للداخلية في ١٩٢٥/٧/٢٥،انتخب رئيساً لمجلس النواب من ١٩٢٦/٥/٢٠-نهاية تشرين الأول ١٩٢٦،عين وزيراً للداخلية في وزارتي رشيد عالي الكيلاني الأولى والثانية(١٩٣٣)،شكل وزارة الانقلاب في١٩٣٦/١٠/٢٩ ونهض بأعباء وزارة الداخلية فضلاً عن=



السابقة[١].

جاء ردّ ناجي شوكت على تصرفات نوري السعيد قوياً إذ بعث له برقية من انقرة،أكّد فيها((أنه قد أصبح من المستحيل عليَّ مؤازرتكم))[٢]،وفي اليوم نفسه الذي تسلّم فيه نوري السعيد برقية وزير داخليته استصدر إرادة ملكية اسند بموجبها منصب وزارة الداخلية إلى نفسه وكالةً[٣].وفي ٢٠ايلول ١٩٣٩أجرى نوري السعيد تغيير آخر على وزارته الرابعة بأن عهد وزارة الداخلية إلى عمر نظمي وزير الاقتصاد في وزارته السابقة[٤].

## ثانياً: موقف الوزارة من الأحداث والتطورات السياسية الناجمة عن قيام الحرب العالمية الثانية :-

حاولت بريطانيا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول ١٩٣٩ استغلال موارد العراق وموقعه الإستراتيجي لخدمة المجهود الحربي للحلفاء استناداً إلى نصوص معاهدة سنة ١٩٣٠التي منحتها امتيازات واسعة[٥].

استجابت الحكومة العراقية للطلبات البريطانية فبادر نوري السعيد، وعلى الفور،لقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا،وسعى إلى جر العراق للقتال إلى جانبها، وإرسال قوات عسكرية إلى الحدود الليبية،لكن سياسة السعيد جوبهت

---

= رئاسة الوزراء.وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق،انظر:مير بصري،المصدر السابق،ص ص،١٨١-١٨٦؛ كامل الجادرجي،من أوراق كامل الجادرجي،دار الطليعة،(بيروت،١٩٧١)،ص ص،٧٩-٨٤.

[١]لطفي جعفر فرج،الملك غازي،ص٧٣.

[٢] عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص ص،٧٩-٨٠.

[٣]سعاد رؤوف شير محمد،نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية١٩٣٢-١٩٤٥،مكتبة اليقظة العربية،ط١، (بغداد،١٩٨٨)،ص٧٥.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،قانون وزارة الاقتصاد رقم (٣٤)لسنة ١٩٣٩،ص ص،١٣٢-١٣٨.

[٥]جريدة الأمة،الأعداد الصادرة في كانون الثاني وشباط١٩٥٢؛جريدة النبأ،الأعداد(٩٩٣-١٠٤٢) الصادرة في كانون الثاني وشباط١٩٥٢.



بمعارضة شديدة من الحركة الوطنية في العراق،التي دعت إلى وقوف العراق على الحياد في الصراع الدولي،والالتزام بمعاهدة سنة ١٩٣٠[١].

**كان من الطبيعي ان تنعكس على وزارة الداخلية العراقية التطورات والأحداث التي نجمت عن قيام الحرب وان تدخل مهماتها حيزاً جديداً ينسجم مع ما يحدث على الساحة السياسية العراقية من تغيير الوزارات ومن صراع بين الآراء والمواقف السياسية،فاتخذت الوزارة الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة جهاز الشرطة(الجهاز الأمني)فضلاً عن الاهتمام بالواجبات التي كانت مناطه به عبر المرحلة السابقة[٢].**

**بدأت وزارة الداخلية،بالاهتمام بعملية ترميم المواقع التي تحرس السدود المائية،مثل سدة الهندية والكوت وناظم الغراف وتخصيص قوة كافية من الشرطة لحمايتها،وقد سوغت وزارة الداخلية أسباب هذا الاهتمام بهذه السدود إلى إنها((تعدان من المواقع المهمة المستهدفة لأخطار الغارات الجوية))[٣]ويجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لحمايتها، حتى أنَّ متصرفية لواء الحلة طلبت لأن يتم تجهيز القوة المكلفة بحماية سدة الهندية بمدفعين من المدافع المضادة للطائرات[٤].**

**كما أولت الوزارة اهتمامها بتوافر الحماية اللازمة للحدود العراقية،فأوعزت إلى مديرية الشرطة العامة لأجل تعزيز إجراءاتها الحدودية ،فشددت على الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة التهريب ولاسّيما منع دخول الأجانب إلى العراق، وكان ذلك يجري**

---

[١]طه الهاشمي،المصدر السابق،ص٣١٦؛محمود الدرة،الحرب العراقية البريطانية١٩٤١،(بغداد،١٩٨٨)، ص١٠٧؛ رجاء حسين حسني الخطاب،تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، ص ص،٢١٨–٢٢٥.

[٢] كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة العراقية١٩٣٢–١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية التربية/ ابن رشد،٢٠٠٠م،ص٧٨.

[٣]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم٣٢٠٥٠/٢٥، كتاب من وزارة الداخلية إلى مديرية الشرطة العامة برقم٢١٣٩ في١٩٣٩/١٢/٢٤،و٣٣،ص٣٢.

[٤]المصدر نفسه،و٣٤–٣٥،ص٣٣.



**بالتعاون والتنسيق المتبادل مع وزارة الدفاع،وتمَّ طرد عدد من منتسبي الشرطة في مخفر المنذرية الحدودي مع إيران وذلك لعدم قيامهم بواجباتهم بالشكل المطلوب،كما أجرت وزارة الداخلية من خلال مديرية الشرطة العامة،الكثير من التنقلات لاسيّما من الألوية الشمالية**

لأسباب تتعلق بعدم قيام البعض من ضباطها بواجبات التعقيب ومكافحة التهريب وعدم إتقانهم للغة المحلية[١].

وفي خطوة غير مسبوقة،اقترحت الوزارة تدريب منتسبيها ولاسّيما قوة الشرطة وفي مختلف مناطق العراق على استعمال الرشاشات والبنادق ضد الطائرات،وتمَّ فتح دورة ولاسيّما بإشراف الوزارة لتدريب أفراد الشرطة في مدرسة الشرطة ولمدة ثلاثة أسابيع، ثم يُعمم التدريب بعد ذلك ليشمل أفراد الشرطة كافة،وذلك بالتنسيق والتعاون مع وزارة الدفاع لإجراء هذا النوع من التدريب الذي عُرف بـ(الدفاع الإيجابي ضد الخطر الجوي)[٢].

كما تحملت وزارة الداخلية أعباء أخرى أفرزتها الحرب في المجتمع العراقي ولاسّيما الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب على الأوضاع الداخلية في العراق،وكان للوزارة مساهمة فاعلة في إجراءات الحكومة الاقتصادية التي هدفت إلى السيطرة على الوضع الاقتصادي فصدر في العاشر من ايلول١٩٣٩(مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية)،استعداداً

---

(١) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٥٧/ق/١،كتاب من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية برقم س/٥٢/وش/١٢١/٤٥ في شباط١٩٤٠،و٤٨،ص٣٧؛المصدر نفسه،كتاب من وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء السليمانية رقم٢٣٢٣ في ١٩٤٠/٤/١٨،و٧٦،ص٣٢-٣٣.

(٢) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم (٣٥)،كتاب من مديرية الشرطة العامة إلى تشكيلاتها رقم١٨٩٦ في١٩٤٠/١/١٥،و١٨٨،ص٣٨؛المصدر نفسه،و١٧٥،ص٤٧؛الملفة رقم٣٧/٥،تسلسل ٣٢٠٥٠/٩٥٤٨،الدفاع ضد الخطر الجوي والوقاية من الغازات الخانقة،١٩٣٦-١٩٤٦،و٣،ص٢-٩.



للطوارئ ومنع الاستغلال غير المشروع،فوضع المرسوم الأسس الأولى لسلطة التموين وتشكيلاتها.إذ انه خوّل الحكومة- ومنها مؤسسات وزارة الداخلية-سلطات واسعة للإشراف على التجارة واتخاذ التدابير لخزن وتوزيع السلع الضرورية مثل السكر والشاي والقهوة والصابون والمواد الإنشائية والورق وغيرها وإحصاء ومراقبة الكميات المخزونة منها

**،وتحديد الأسعار والأجور.وخول المرسوم مجلس الوزراء تأليف لجنة مركزية برئاسة أحد الوزراء لتنفيذ ذلك،وفرض العقوبات على المخالفين[١].**

**وطبقاً لهذا المرسوم تشكلت لجنة التموين المركزية من سبعة أعضاء برئاسة وزير المالية رستم حيدر،وضمت فيها أمين العاصمة ارشد العمري[٢]،وتمَّ تشكيل لجان فرعية في الألوية (المحافظات) الأخرى[٣].**

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الأزمة الدولية رقم(٥٨)لسنة ١٩٣٩،ص ص،٢٩١–٢٩٢؛الوقائع،العدد(١٧٣٤) في ١٩٣٩/٩/١١.

[٢] ينتمي إلى الأسرة العمرية في الموصل،ولد في الموصل سنة ١٨٨٨ وتخرج من مدرسة المهندسين في استانبول سنة١٩١٢،انتخب نائباً عن الموصل سنة ١٩٢٥،عين مديراً عاماً للبريد والبرق في ١٩٢٥/١٢/١٥، فأميناً للعاصمة في ١٩٣١/١١/٢٥،فمديراً عاماً للري والمساحة في تشرين الأول١٩٣٣،اشترك في وزارة علي جودة الأيوبي وزيراً للاقتصاد والمواصلات (١٩٣٤/٨/٢٧–١٩٣٥/٣/٤)، كان من مؤسسي جمعية الهلال الأحمر العراقية في كانون الثاني١٩٣٢وتولى رئاستها نحواً من ربع قرن،عين مديراً عاماً للبلديات في١٩٣٦/٦/١،فأميناً للعاصمة للمرة الثانية في ١٩٣٦/١١/١١،تولى رئاسة لجنة الأمن الداخلي بعد لجوء أعضاء حكومة الدفاع الوطني إلى إيران،عين وزيراً للخارجية ووكيلاً لوزير التموين في حزيران١٩٤٤،شكل وزارته الأولى في١٩٤٦/٦/١ وتولى وكالة وزارة الداخلية علاوة على رئاسة الوزارة في ١٩٤٦/٨/٢٦حتى استقال في ١٩٤٦/١١/٢١،اصبح وزيراً للدفاع من١٩٤٨/١/٢٩–١٩٤٨/٦/٢٦،عين نائباً لرئيس مجلس الإعمار في١٩٥٠/١١/١ وحتى ١٩٥٣/٧/٥،شكل الوزارة للمرة الثانية في ١٩٥٤/٤/٢٩–١٩٥٤/٨/٣، وافاه الأجل في بغداد سنة ١٩٧٨ .وللمزيد انظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،جدأول كبار موظفي الدولة للسنوات ١٩٣١–١٩٥٤؛مير بصري،المصدر السابق،ص ص،٢٠٥–٢٠٨.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم٥/٥٨،تسلسل ٣٢٠٥٠/٧٣٩٦، تشكيلات التموين١٩٤٣–١٩٤٨، و٣،ص٢–٧.



**لم تكن لهذه اللجنة خبرات سابقة،ولم تتجاوز إجراءاتها السيطرة على التصدير فمنعت تصدير السلع الضرورية المستوردة مثل السكر والشاي والقهوة والصابون والشخاط والأسمنت والأحذية والمصابيح الكهربائية والأدوية والمستحضرات الطبية والحبوب ولاسّيما الحنطة والطحين إلا في الحالات القصوى ، وسمحت بتصدير الجلود والأصباغ والورق والغزول والمعادن والشعير والرز ومشتقات النفط وغيرها بإجازة[١].**

وكان المرسوم قد خوّل اللجنة صلاحية تسجيل كميات وأوصاف المواد التي بحوزة التجار، وإجراء التفتيش وفرض العقوبات اللازمة لأجل حصر المواد الاقتصادية ومنع احتكارها، وإشراف الدولة على توزيعها وبيعها[٢].

وعلى أية حال، ما كانت هذه الإجراءات كافيةً لإعادة الاستقرار إلى الاقتصاد أو ثبات الأسعار عند مستوى معين،لكنها لم تصل إلى مرحلة تهدد بأخطار جدية إلا بعد فشل حركة السنة ١٩٤١،وتوالي وصول القوات البريطانية بأعداد كبيرة،مما ترتب على ذلك زيادة الطلب على المواد الغذائية فضلاً عن المواد الإنشائية مثل السمنت والحديد والطابوق، ووضعت بريطانيا سيطرتها على المرافق العامة بما في ذلك مؤسسات الأمن والشرطة والرقابةولاسيّما بعد أن قررت سدّ احتياجات قواتها في العراق وتجهيزاتها محلياً[٣].

وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة العراقية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعاشية،فقد ازدادت معاناة السكان بسبب تصاعد الأسعار الذي بلغ ذروته في سنة ١٩٤٣ التي شهدت اشتداد المعارك وامتداد ساحتها،وتناقص المخزون من السلع المستوردة مع شحة المواد المنتجة محلياً ،بسبب الأضرار التي أحدثها فيضان سنة ١٩٤٢، فانتشر الجوع على نطاق واسع وازدادت نسبة الوفيات .وسعت حكومة نوري

---

[١] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،ص٢٠٣.

[٢] نوري عبدالحميد العاني،اثر الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق،مجلة الحكمة،العدد (٢) في ايار١٩٩٨،ص٨٧.

[٣] عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات،ج٦،ص ص،٢٠١–٢٠٣.



السعيد السابعة لإيجاد مخرج للازمة والعمل على تخفيف آثار مشكلة التموين فقررت متابعة تنفيذ القوانين والتشريعات الصادرة بالاستعانة بالشرطة وشكلت شرطة لأعمال التموين[١]،لكن إجراءات الحكومة لم تنجح بسبب استشراء السوق السوداء والفساد الإداري ولاسيّما بين الأجهزة المسؤولة عن التموين[٢]،بل إن الأجهزة الأمنية تصدت إلى التظاهرات التي كانت تطالب بالطعام والعلاج وكانت الشرطة تفرق المتظاهرين بالقسوة تارةً وبرش الماء عليهم من خراطيم المياه تارةً أخرى[٣].

وبلغ تدخل الحكومة في شؤون التجارة أقصى الحدود فمنعت بيع الحبوب من دون إجازة وأوجبت على المنتجين تسجيل اسم وعنوان المشتري والكمية المباعة وتاريخ البيع وتمَّ حصر إجازات البيع بالمفرد للحبوب بمديريات التموين ورؤساء أمانة العاصمة في بغداد والبلديات في الألوية الأخرى[٤].واستحدثت الحكومة العراقية مديرية عامة للاستيراد تضم كلاً من كرايس (Krice) مساعد مستشار وزارة الداخلية والنقيب جي.بي موفاث(J.B.Mofath) والرائد بيج(Beeg) والنقيب تي.أي بيرد(T.E.Beard) والنقيب ت.جي ويلش(T.J.Welsh)والملازم ماسترز(Masters) وداود خضوري وصالح مهدي حيدر واميل بزوعي والسيدة كوبر(Koper) ونعيم بشو[٥]،لكن إجراءات الحكومة لم تطبق تطبيقاً دقيقاً اذ أفسدتها الرشوة والمحسوبية، فكان الموظفون البريطانيون يمنحون التجار اليهود إجازات الاستيراد ويحجبونها عن بقية التجار[٦].

---

[١] زهير علي احمد النحاس،المصدر السابق،ص ص،١٦٣-١٦٥.

[٢]مظفر حسين جميل،سياسة العراق التجارية،د.م،(القاهرة،١٩٤٩)،ص ص،٤٧٦-٤٩٤.

[٣] جعفر عباس حميدي ،التطورات السياسية في العراق،١٩٤١-١٩٥٣،مطبعة النعمان،(النجف،١٩٧٦)، ص١٣١.

[٤]زهير علي احمد النحاس،المصدر السابق،ص ص،١٦٨-١٧١.

[٥]مجلة غرفة تجارة بغداد،الأعداد(١-٣)في كانون الثاني-اذار ١٩٤٤،ص٨٨.

[٦] نوري عبدالحميد العاني،اثر الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق،ص١٠٠.



وهكذا كان لمشكلة التموين آثار على عدم الاستقرار السياسي وحصول تذمر شعبي أدى إلى وقوع مصادمات بين الأهالي والشرطة وتسببت في استقالة وزارة نوري السعيد في الثالث من تشرين الأول١٩٤٢ إذ جاء في كتاب الاستقالة((نشوء بعض الخلافات في وجهات النظر حول بعض الأمور المهمة كقضايا التموين))[١].

ونتيجة لاستمرار موجة الاحتجاجات والتظاهرات والمصادمات بين الأهالي والشرطة استحدثت الحكومة في ايار١٩٤٤ وزارة التموين[٢]،للسيطرة على الشؤون الاقتصادية وتنظيم التموين وذلك بمحاربة التهريب-بالتنسيق مع مؤسسات وزارة الداخلية ذات الصلة-

**وتخصيص مكافآت للذين يساعدون على اكتشاف مثل هذه الحالات وتخصيص ٥٠% مما يتم تحصيله من الغرامات وبيع الأموال المصادرة[٣].**

**ونظراً لتقلص مهام وزارة التموين بسبب رفع قيود السيطرة والمراقبة على معظم مواد التموين قررت الحكومة إلغاء اكثر من(٨٠) وظيفة،وطلبت من المتصرفيات تقليص عدد موظفي التموين والمستخدمين لديها إلى الثلث،وإيقاف التعيينات الجديدة[٤]، وعلى**

---

[١] المصدر نفسه،ص١٠٢.

[٢] أُلغيت هذه الوزارة سنة ١٩٤٨ ،بناءً على مطالبة أعضاء مجلس النواب والانتقادات التي وجهتها الصحافة المحلية للحكومة بضرورة إلغاء وزارة التموين لانتفاء الحاجة اليها ونظراً لرفع قيود التموين عن معظم المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية وبسبب فشل الوزارة في أداء مهامها التموينية،فقرر مجلس الوزراء الموافقة على لائحة إلغاء الوزارة بجلسته المنعقدة بتاريخ١٩٤٨/٦/٨ وتم مصادقة مجلس الأمة عليها وألغيت بصورة فعلية في ١٩٤٨/١٠/١١.وللمزيد عن الموضوع انظر :د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،البلاط الملكي،ملفة رقم٦٠٠، مقررات مجلس الوزراء،و٦،ص١٢؛م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨،الجلسة(١٦)،ص٢١٩؛ م.م.ن، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨،ص٧٦.

[٣] محمد عويد الدليمي،الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩–١٩٤٥،رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية التربية–ابن رشد،جامعة بغداد،١٩٨٨،ص١٢٧.

[٤] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧،ص٩٨؛جريدة صوت الأحرار ،العدد(٣٥٩) في١٩٤٧/٩/١٦.



**اثر ذلك،قررت وزارة الداخلية إلغاء شرطة التموين بسبب تقلص أعمال التموين ورفع السيطرة عن معظم مواد التموين،التي كان لشرطة التموين دور مهم وكبير في متابعة شؤون التموين والمتلاعبين بالمواد الأساسية والإشراف على خزن تلك المواد وغير ذلك من الواجبات التي هي من اختصاصها.وتمَّ إلغاؤها في ١٠ايلول١٩٤٧ وتوزيع أفرادها على الشرطة المحلية في بغداد وباقي الألوية[١].**

**إنَّ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق،والعدوان البريطاني عليه وإعادة احتلاله خلال الحرب،وخضوع الحكومات العراقية إلى السيطرة البريطانية الفعالة،قد أضعفت كثيراً من هيبة الحكومة،ودفعت الناس إلى عدم احترام الأنظمة والقوانين– التي كان الكثير منها ينفذ**

من وزارة الداخلية ومؤسساتها المتشعبة– بل شجعتهم على معاكستها، الأمر الذي أثر بصورة واضحة على حدوث الكثير من القضايا التي لها مساس بالضبط الاجتماعي مثل حوادث القتل والسلب والسرقة والاغتصاب والتسول والتشرد والغش والاحتكار وانتشار ظاهرة الرشوة والاختلاس وتدهور الأوضاع الصحية والتعليمية والمعيشية للمواطنين[٢].وفي حالات كثيرة نلاحظ تلكؤ أجهزة الأمن المسؤولة عن متابعة بعض الظواهر الاجتماعية الشاذة في المجتمع ولاسّيما خلال مدة الحرب ولم تكن وزارة الداخلية ومؤسساتها بمنأى عن الاتهامات والانتقادات التي وجهتها بعض الصحف العراقية حول انتشار حوادث الاختلاس والسرقة من دوائر الدولة[٣].وتقاعست مؤسسات الوزارة الأمنية عن تقليل جرائم السرقة والاغتصاب والقتل خلال مدة الحرب[٤] .

[١]جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٧٨)في١٠/٩/١٩٤٧؛ جريدة صوت الأحرار،العدد(٣٥٤) في١٠/٩/١٩٤٧.

[٢]جعفر عباس حميدي،الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق،مجلة الحكمة،العدد(٢)في ايار١٩٩٨، ص ص،٧٠–٨٣.

[٣] انظر:جريدة العراق،العدد(٦٣٣٦)في١٢/٣/١٩٤٣؛جريدة الرأي العام،العدد(٩٥٦)في ١٠/٣/ ١٩٤٤؛ جريدة الشعب،العدد(١٧٢)في٧/٩/١٩٤٤؛المصدر نفسه،العدد(١٧٨)في١٥/٩/١٩٤٤؛العدد(١٨٥)،في ٢٢/٩/١٩٤٤العدد(١٩٦) في٤/١٠/١٩٤٤.

[٤] جريدة الشعب،الأعداد(١٧٠– ١٧٦)الصادرة في ٥–١١/٩/١٩٤٤.



ولم تخلو إجراءات الشرطة من النجاح للحد من حالات السلب والقتل،والقبض على الجناة وإحالتهم إلى القضاء،فقد تمكنت قوات الأمن من إلقاء القبض على عصابة حاولت قتل أحد سواق سيارات الأجرة بعد استئجار سيارته من بغداد إلى قرية (جديدة الشط) التابعة لقضاء الخالص[١] وسلب نقوده البالغة (٢٥٠)ديناراً،وقد تمكنت قوات الأمن من إلقاء القبض عليهم وهم يفككون السيارة ويقومون بسرقة أدواتها[٢].

كما وجهت انتقادات لاذعة في مجلس الأمة للحكومة العراقية لتقاعسها عن معالجة تدني الأخلاق العامة وانتشار الأفعال الضارة،فطالب الأعضاء من النواب والأعيان الحكومة بمكافحة الملاهي ومنع الرقص الخليع الذي يزيد الفسق والفجور وتفشي الرذيلة على حد قول العين عبد المحسن شلاش[٣].

**ثالثاً: وزارة الداخلية و اغتيال وزير المالية (رستم حيدر) :-**

**أصيبت الوزارة السعيدية بضربة قاصمة في ١٨كانون الثاني١٩٤٠،باغتيال وزير المالية رستم حيدر من مفوض الشرطة حسين فوزي[٤].وقد كان تأثير الحادث قوياً على نوري السعيد،الذي عَدّه موجهاً بصورة أساسية ضده[٥].ما أدى به إلى الاستقالة في ١٨شباط ١٩٤٠،وأعاد تشكيل الوزارة مرةً أخرى في ٢٢ شباط من السنة نفسها[٦].**

---

[١] يُعد الخالص من اغنى اقضية لواء ديإلى،ويمتاز بمياهه العذبة وتربته الصالحة للزراعة...وتعتبر الزراعة المهنة الاساسية لسكان القضاء..،وللمزيد عن أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ابان العهد الملكي.انظر:رشيد عبد علي الحاج حسين،الخالص من تاريخ الخالص،مطبعة الايمان،(بغداد،١٩٧٢)،ص٩٧ومابعدها.

[٢] جريدة الرأي العام،العدد(٩٦٦)في ٣/٢٠/ ١٩٤٤.

[٣] م.م.ع،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩،ص ص،٣١-٣٢؛جعفر عباس حميدي،الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية،ص٨٣.

[٤] كان حسين فوزي شرطياً متقاعداً وقت الحادث،وكان قد طرد من الخدمة سنة ١٩٣٥ لعدم قيامه بواجباته. وكان يروم العودة إلى الخدمة لكن رستم حيدر حال من دون ذلك.وللمزيد عن الموضوع انظر: احمد فوزي ، اشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي،مطبعة الديواني،ط١،(بغداد،١٩٨٧)،ص١٩٨.

[٥] طه الهاشمي،المصدر السابق،ص٣٢١.

[٦] عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص١٢٥.



**كانت محاكمة قتلة رستم حيدر الشغل الشاغل للوزارة الجديدة وللرأي العام معاً،وقد تبين لوزارة الداخلية بأن المتهم حسين فوزي قد اعترف بالجريمة بشكل صريح ومن دون ضغط أو إكراه وأنه هو الذي قام بقتل رستم حيدر بمفرده ومن دون وجود أي شريك له في العملية[١].إلا ان ناجي شوكت يروي أن نوري السعيد قد اختلى بالقاتل في مركز الشرطة، ثم أمر بالقبض على جماعة بينهم إبراهيم كمال،وعارف قفطان،وصبيح نجيب، وشفيق نوري السعيدي،مما أدى إلى اختلاف الوزراء فيما بينهم[٢]،واستقال وزير الشؤون الاجتماعية صالح جبر الذي قُبلت استقالته في ١٧اذار١٩٤٠وقد أشار صالح جبر إلى أسباب الاستقالة في الكتاب الذي رفعه إلى رئيس الوزراء بهذا الخصوص بالآتي((إن من أهم الأهداف التي رميتم إليها في خطة وزارتكم الحاضرة،هي مكافحة الإجرام السياسي،..إذا لم تتخذ تدابير ناجحة لمكافحته،واستئصال جراثيمه،قبل أن يستفحل،وتتعذر معالجته. تعود**

البلاد إلى الانحلال))[٣].ثم يشير إلى عدم قدرة الحكومة على القيام بذلك ((هذا وبما اني أرى أن حكومة فخامتكم غير عازمة على اتخاذ هذه التدابير..، يؤسفني جداً ان أجد نفسي غير قادر على الاستمرار بالعمل، لذا ارفع استقالتي ..))[٤].

ويبدو من النص أعلاه،أنَّ أحد أسباب الاستقالة هو انتشار الجريمة السياسية[٥]،وعدم جدية الحكومة لوضع معالجات موضوعية بشأن الموضوع.

من المحتمل،أنَّ عملية اغتيال رستم حيدر قد تمت بعلم وإيعاز من نوري السعيد ولعل ما يرجح هذا الرأي هو النداءات والصيحات التي أطلقها حسين فوزي في الفجر من يوم

---

[١]عباس فرحان ظاهر الزاملي،رستم حيدر..،ص٢٤٢؛جميل الأورفه لي،لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، دار مكتبة الحياة،ط١،(بيروت،١٩٧١)،ص ص،٥٤–٥٥.

[٢]ناجي شوكت،المصدر السابق،جـ١،ص٣٨٢.

[٣] عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص ص،١٣٢–١٣٣.

[٤]المصدر نفسه،ص١٣٣.

[٥]للمزيد عن الجرائم السياسية واشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي،انظر:احمد فوزي،اشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي،ص١٥ ومابعدها.



تنفيذ حكم الإعدام به بعد إقرار ذلك من المجلس العرفي الذي شُكل للمحاكمة لقاتل رستم حيدر حيث كان يصرخ بأعلى صوته وهو يقاد نحو المشنقة وأمام حشد كبير من المواطنين ((ان نوري السعيد هو السبب.. نوري السعيد هو اللي ورطني..))[١].

وهذه إشارة واضحة توجه أصابع الاتهام لنوري السعيد الذي كان يعدّ رستم حيدر منافساً حقيقياً له على رئاسة الحكومة آنذاك.

على كل حال،صدر حكم الإعدام على حسين فوزي في ٢٠اذار١٩٤٠،وعلى صبيح نجيب بالسجن لمدة سنة،كما برأ المجلس كل من إبراهيم كمال وصالح الجعفري وعارف قفطان أما البقية فتمَّ إطلاق سراحهم خلال مرحلة التحقيق[٢].لكن يسجل الباحث بأن هناك قصوراً في إجراءات وزارة الداخلية في حادثة مهمة كهذه،حيث أنّ إجراءاتها اتصفت بالروتينية والمسلكية البحتة.

**رابعاً: موقف وزارة الداخلية من أحداث نيسان–ايار١٩٤١ :-**

**شَرعَ رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارته الثالثة في ٣١ اذار ١٩٤٠ وقد تضمن منهاجها في المجال الداخلي((صيانة الحريات على أساس الدستور والتقيد بأحكامه))[٣]، فعملت الوزارة على إلغاء الإدارة العرفية في معسكر الرشيد والتي كانت وزارة نوري السعيد قد فرضتها بسبب تأزم الموقف بين كتلة رشيد عالي وحسين فوزي وأمين العمري من جهة بعد محاولة نوري السعيد إحالة الأخيرين إلى التقاعد وبين كتلة طه الهاشمي والضباط الأربعة المؤيدة لسياسة نوري السعيد من جهة أخرى[٤]،وأُحيل إلى مجلس النواب في عهدها مرسوم(صيانة الأمن العام وسلامة الدولة) ، وقد حظي هذا المرسوم بموافقة مجلس**

[١]صلاح الدين الصباغ ، مذكرات صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق ، دار الحرية للطباعة، ط٢،(بغداد،١٩٨٣) ، ص١٥٢.

[٢]د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ١١٧/١٥٢٨،ملفة التحقيق في مقتل رستم حيدر ،و٣–٧،ص٩.

[٣]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص١٣٨.

[٤]جريدة العراق،العدد(٥٢٦٤)في٤/٤/١٩٤٠؛العدد(٥٢٦٥)في٥/٤/١٩٤٠؛جريدة الاستقلال،العدد(٣٦٢١) في ٤/٤/١٩٤٠.



**النواب بالاجتماع في يوم ١٣تشرين الثاني١٩٤٠[١]،لكن المرسوم المذكور قد جمد في مجلس الأعيان خمس سنوات وأربعة أشهر وعشرين يوماً إذ قرر رفضه في جلسة ٢١اذار١٩٤٦[٢].**

**وعلى الرغم من تجميد مجلس الأعيان للمرسوم رقم(٥٦) لسنة ١٩٤٠،فانه بقي نافذ المفعول زهاء ست سنوات على الرغم من عدم مشروعيته وشعور مجلس الأعيان بمخالفة المرسوم لأحكام القانون الأساسي[٣].**

**الشيء المهم في هذا المرسوم،قد جاء في المادة الخامسة من الباب الثاني فيه حيث وسع من صلاحيات وزير الداخلية،ومنحهُ الحق في تخويل تلك الصلاحيات إلى المتصرفين كُلاً أو قسماً،أو بناءً على اقتراح وزير الدفاع،إلى أمراء الألوية فما فوق،ومن ابرز تلك الصلاحيات التي تخص الجانب الأمني هي:-[٤]**

**أ-مراقبة الرسائل البريدية والبرقية والتليفونية وجميع وسائط المخابرات السلكية واللاسلكية ومنع أو تقييد استخدامها.**

**ب-مراقبة الصحف والنشريات،والكتب،وجميع المطبوعات الأخرى،والتصأوير والرموز التي من شأنها إثارة الفتن،أو الإخلال بالأمن أو النظام العام.**

**جـ- منع المرور في ساعات معينة من النهار أو الليل،أو في أي حي من الأحياء أو الطرق العامة الا بإذن خاص من السلطات المخولة.**

---

(١) م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠،الجلسة المشتركة،ص٣٢.

(٢) م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٥-١٩٤٦،الجلسة (٢٠)،ص ص،٣٢٢-٣٢٣.

(٣) المصدر نفسه،ص٣٢٣.

(٤)عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص ص،١٥٥-١٥٧.وللمزيد عن المرسوم ومواده والصلاحيات التي حددها لوزير الداخلية،انظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠،مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم(٥٦)لسنة ١٩٤٠،ص ص،٣٤٣-٣٤٦؛الوقائع،العدد(٤٠٩٩) ١٩٤٠/٦/١.



**ء-إخلاء بعض المناطق من السكان ومنع أو تقييد المواصلات بين مناطق مختلفة.مع الأخذ بنظر الاعتبار ،العودة إلى وزير الداخلية بمثابة المرجع القانوني للإجراءات المتخذة من قبل من خولهم السلطات على وفق المادة الخامسة،وأشارت المادة السابعة من المرسوم إلى العقوبات وتحديدها(( يعاقب بالحبس مدةً لا تزيد على الثلاث سنوات،أو بالغرامة،أو بهما،كل من قاوم،أو مانع،أو خالف الأوامر والإجراءات الصادرة أو المتخذة وفقاً للمادة الخامسة))(١).**

**شهدت المرحلة التي أعقبت استقالة الوزارة الكلاينية الثالثة في ٣١ كانون الثاني١٩٤١، تدخل الجيش في السياسة ولاسّيما الضباط الأربعة صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب،وتشكلت وزارة برئاسة طه الهاشمي في التاريخ نفسه وذلك لتجاوز الأزمة التي نجمت عن هروب الوصي عبد الإله إلى الديوانية(٢)،**

**واستقالة رشيد عالي الكيلاني[٣]. على العكس من ذلك نجد ان وزارة الداخلية استمرت بممارسة واجباتها ومهامها بشكل طبيعي،ولم يقتصر عملها على الواجبات الاعتيادية والروتينية، فقد قامت بمهام إضافية أخرى منها مساعدة المنكوبين والمتضررين من فيضان نهر دجلة الذي حدث في شباط سنة ١٩٤١،مما أضرَّ بالكثير من البيوت والمزارع وأدى إلى توقف حركة القطارات بين بغداد وكركوك وبينهما وبين البصرة،وبذلت وزارة الداخلية جهوداً**

---

[١] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم(٥٦)لسنة ١٩٤٠، ص٣٤٦.

[٢] هرب الوصي إلى الديوانية بعد تفاقم الخلافات بينه وبين رئيس الحكومة رشيد عالي الكيلاني واستقالة العديد من الوزراء، كما انتقد رشيد عالي من بعض أعضاء البرلمان الذي حأول حله وإجراء انتخابات جديدة،وقام الوصي من الديوانية بالاتصال بمتصرفي البصرة صالح جبر والموصل تحسين علي والناصرية يوسف ضياء والعمارة ماجد مصطفى،كما اتصل بقائد قوات كركوك قاسم مقصود وطلب اليهم قطع علاقاتهم بحكومة بغداد. للمزيد انظر:محمد حمدي الجعفري،بريطانيا والعراق حقبة من الصراع١٩١٤–١٩٥٨،دار الشؤون الثقافية، (بغداد،٢٠٠٠)،ص ص،١٠٠–١٠٣.

[٣]زكي صالح،مقدمة في دراسة العراق المعاصر،مطبعة الرابطة،(بغداد،١٩٥٣)،ص ص،١١٠–١١٢.



**كبيرة لحصر الأضرار في أضيق نطاق[١].**

**بعد تأزم الوضع السياسي الداخلي في العراق وهروب الوصي عبد الإله إلى الحبانية ثم البصرة ثم فلسطين،تمَّ تشكيل حكومة(الدفاع الوطني)[٢]برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ العراق المعاصر كان لوزارة الداخلية ولبعض رجالاتها دور مهم فيها،حيث لم يتورع جهاز الشرطة عن محاسبة أي فرد من أفراد الشرطة وقف ضد الاتجاه الوطني وحاول خيانة واجبه وخيانة الوطن[٣].**

**على الرغم من جهود وزارة الداخلية التي كان يشغلها رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني في وزارته الرابعة التي تشكلت في ١٢نيسان١٩٤١،إلا ان هناك انتقادات وجهت إلى قوة الشرطة ولاسّيما في لواء البصرة حيث أشار تقرير وزارة الدفاع العراقية عن ذلك:((أنَّ الشرطة وضعها العام مرضٍ مع الجيش ولكن لا يصح الاعتماد عليها تمام الاعتماد))[٤]، لكن ذلك لا يقلل من دور وزارة الداخلية في المحافظة على الوضع الأمني الداخلي، ولاسيما خلال اجتماعات مجلس الأمة لانتخاب وصي جديد للعراق،وكانت الشرطة**

---

[١]احمد نسيم سوسة،فيضانات بغداد في التاريخ،مطبعة الاديب،جـ٢،(بغداد،١٩٦٥)،ص ص،٥٣٢–٥٤٢؛ عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص٢٢.

[٢] شُكلت هذه الحكومة في١٩٤١/٤/٣،بقرار من الكتلة العسكرية في بغداد،وهي بمثابة حكومة عسكرية،يكون رئيسها رشيد عالي الكيلاني واعدت منشوراً بأسم(رئيس أركان الجيش)وضح فيه أهداف هذه الحكومة واسباب تكوينها والتي أهمها صيانة البلاد من العبث في استقرارها،ولاستتباب الأمن والنظام فيها.. وللمزيد عن هذه الحكومة وابرز أعمالها،انظر :عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات،جـ٥،ص ص،٢٣٢–٢٥٥.

[٣]كريم حيدر خضير ،تاريخ الشرطة العراقية،ص٩٢.

[٤]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم٣٢٠٥٠/٣٧،برقية من الرئيس الركن محمد الطريحي إلى قائد الفرقة الثالثة في ١٩٤١/٤/١٠،والمرفقة نسخة منه إلى مديرية الشرطة العامة ،و٤،ص ص،١٥–١٦.



**((يقظة في كل مكان))[١] لذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن يثني رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكالةً على دور المخلصين لواجباتهم من رجال الشرطة في أول خطاب له مع إخوانهم رجال الجيش العراقي،إذ قال((..وجدت من حولي الموظفين كافة يقومون بواجباتهم الرسمية بحماسة والشرطة تعين الجيش في حفظ الأمن وحراسة النظام والشعب..شكري للجيش ورجاله المتفانين في خدمة الوطن..وتقديري لقوى البلاد المسلحة من جيش وشرطة.. المخلصين لواجبهم..))[٢].**

**وعندما فشلت حركة آيار وغادر قادتها إلى إيران تحملت وزارة الداخلية ممثلةً ، بمؤسساتها الأمنية مسؤولية كبيرة في (لجنة الأمن الداخلي)[٣]التي تألفت من متصرف بغداد، وأمين العاصمة،مدير الشرطة العام،وممثل من الجيش،وترأس اللجنة أمين العاصمة أرشد العمري حتى نهاية أعمالها[٤] بعد توقيع هدنة وقف القتال بين القوات البريطانية والعراقية في ٣١ايار١٩٤١،والتي كان لجهود رئيس اللجنة دور كبير في سير المفاوضات مع البريطانيين بعد أن رأت اللجنة إن لابُ دَّ من وقف القتال فوراً،والدخول في المفاوضات مــع السفير البريطاني في العراق لعقد هدنةيصان فيها شرف الجيش العراقي، ويُحافظ على استقلال البلاد[٥].**

[1]جريدة البلاد العدد(١٦٧٦) في١٩٤١/٤/١١.

[2]جريدة الاستقلال العدد(٤٠١٣) في١٩٤١/٤/١٣.

[3]تشكلت (لجنة الأمن الداخلي)بموجب كتاب مجلس الوزراء المرقم(٢٢٠٥)في١٩٤١/٥/٢٨ لتأمين سلامة الأهالي وممتلكاتهم،وتنظيم حياتهم خلال الطوارئ،في حال الانسحاب من بغداد،وألقيت المسؤولية على وزارة الداخلية ممثلة بمديرية شرطة بغداد ويزاد على ذلك الانضباط العسكري.انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية،ملفة رقم٥/٥٢،كتاب من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية المرقم ح/ش/٤٦٣١ في١٩٤١/٥/٢٨،و ٣١.

[4]للمزيد عن تشكيلات اللجنة واعمالها،انظر:عبدالرزاق الحسني،الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية ، مركز الأبجدية،ط٥،(بيروت،١٩٨٢)،ص ص،٣٠٥-٣٢٦.

[5]Majid Kbadduri;The Army Officer :His Role in Middle Eastern Politics ;Social Forces in Middle East,ed,Sydney Nettleton Fisher,(New York,1955),P277.



**وتجدر الإشارة إلى أنَّ موقف وزارة الداخلية ووزيرها رشيد عالي الكيلاني تجاه منظمة كتائب الشباب[1]كان سلبياً ،على الرغم من دورها المهم في حماية مؤخرة الجيش وضبط الأمن ومراقبة المشبوهين،فقد كان موقف وزير الداخلية متردداً بسبب تأثير دوائر الأمن عليه من خلال إثارة العراقيل أمام تلك المنظمة وتجسيم هفواتها وتكبير أخطائها على نحو يثير القلق،ولعل سبب تردد وزير الداخلية في إسناد منظمــة كتائب الشباب لا يكمن فقط في تقارير دوائر الأمن ومحاولة عدد من الوزراء التأثير فيه لعدم فسح المجال أمام تلك المنظمة فحسب،بل يكمن في قلقه من الصلة الوثيقة التي تربط يونس السبعاوي[2] بتلك المنظمة وما يحظى به في صفوفها من زعامة قوية قد تدفعه إلى استخدامها لتحقيق طموحه السياسي وسيلةً يستعين بها أو يلّوح،مما كان يرقبهُ رشيد عالي بحذر وترقب شديدين[3].لكن عبد الرزاق الحسني يذكر بان الحكومة قد رحبت بفكرة**

[1]منظمة لتنظيم أعمال الشباب العراقي في حالتي الحرب والسلم،تشكلت بعد اصطدام الجيش العراقي والبريطاني صباح اليوم الثاني من أيار في الحبانية من عدد من الشباب المثقف في بغداد، ولاسيما طلاب المدارس العالية،للمساهمة مع الحكومة المحلية في العمل على توطيد النظام العام،ومواساة الجرحى، ومساعدة أُسر المنكوبين،ونحو ذلك من الأعمال الإنسانية الجليلة،لكنها منيت بالإخفاق،وهي في إبان تكوينها، فكانت كالجنين

الـذي يقتـل فـي بطـن أمـه قبـل ان يبصـر النـور،على حـد تعبيـر عبـدالرزاق الحسـني. انظـر: عبـدالرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٢٩٣–٢٩٥.

(٢)ولد محمد يونس السبعأوي سنة ١٩١٠م،في حي من احياء الموصل الشعبية القديمة يسمى محلة(عبدوخوب)، وهو ينتسب إلى عشيرة(طيء)العربية،شغل منصب وزير الاقتصاد في حكومة رشيد عالي عند اندلاع الحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١،وللمزيد عن سيرته ودوره في أحداث العراق الداخلية وحركة ايار انظر: خيري العمري، يونس السبعأوي نسيرة سياسي عصامي،دار الرشيد للنشر،ط٢،(بغداد،١٩٨٠)،ص١٣ومابعدها.

(٣)المصدر نفسه،ص ص،٨٧–٨٨.



**تأسيس كتائب الشباب،ووافقت على تكوينها بشكل شفوي،لان الوقت لم يتسع لتدقيق منهاجها لتوافق على ذلك بصورة تحريرية،ومنحت مجلس إدارة الكتائب مبلغ مئة دينار لتنفق في بعض شؤونها،كما أمدته بعدد كبير من البنادق،والعتاد،وشرعت الكتائب بمساعدة رجال الأمن بالمحافظة على الهدوء والسكينة وحفر الخنادق لاتقاء أذى الغارات الجوية، ومساعدة الجرحى والمنكوبين ..، ولما أحتلَّ الجيش البريطاني بغداد في ٢حزيران١٩٤١،اعتقلت الشرطة عدداً كبيراً من المنتمين لكتائب الشباب وأوقفتهم لمدد طويلة، وسفّرت غير العراقيين إلى بلدانهم(١).**

**وتحدد واجب وزارة الداخلية بان ينسحب الجيش من العاصمة،بعد أن أصدر متصرف لواء بغداد أمراً بمنع التجوال داخل العاصمة خلال مدة الانسحاب،ويتحتم على السكان الإقامة في بيوتهم،واستمرار الحراسات على السفارة البريطانية والمفوضية الأمريكية، تحت إمرة معاون شرطة ومفوضين اثنين،على أن يتم التعاون مع الانضباط العسكري، لمنع التعدي على موظفي الهيئة الدبلوماسية(٢).**

**ولغرض الإشراف على الأمن واستتبابه تقرر تقسيم مدينة بغداد على ثلاث مناطق هي منطقة الكرخ التي وضعت تحت إشراف مدير الإدارة إبراهيم الشاوي ومنطقة العبخانة والكرادة تحت إشراف مفتش الشرطة درويش لطفي،ومنطقة السراي والاعظمية تحت إشراف مدير الحركات عبد الله عوني(٣).**

**وقررت وزارة الداخلية أن يقوم مدير شرطة بغداد،بالاتفاق مع أمر الانضباط العسكري، بتأسيس نقاط ثابتة في الميادين العامة والشوارع الرئيسة والجسور وفـي مداخل**

(١) عبدالرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٢٩٤–٢٩٥.

(٢)د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٥/٥٢،كتاب سري للغاية ومستعجل من سكرتير مجلس الوزراء إلى مدير الشرطة العام رقم٣/٥/١٣٦٠ في١٩٤١/٥/٢٩،و٢٩،ملفات وزارة الداخلية،الملفة نفسها، مديرية الشرطة العامة،شعبة إدارة التحقيقات الجنائية المركزية،كتاب سري للغاية موجه إلى وزير الداخلية رقم١١٧٤ في١٩٤١/٦/٢٤.

(٣)كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص٩٦.



**العاصمة الخارجية،لمنع التجمهر،ومنع دخول أفراد العشائر،وغيرهم إلى داخل العاصمة(١)، وأن يقوم مدير الشرطة بتوزيع الدوريات من خيالة،ومشاة،والحراس في الشوارع الرئيسة والأزقة لحفظ النظام،ومنع عملية الإخلال بالأمن واستمرار الحراسات الموجودة في المؤسسات الحكومية،والكهرباء والماء،والأماكن التجارية الرئيسة،وتخويل مدير الشرطة بتقويتها عند الضرورة(٢).**

**في صباح يوم الثلاثين من ايار١٩٤١ اجتاز عدد من المسؤولين العراقيين الحدود العراقية من خانقين إلى إيران وهم الشريف شرف ورشيد عالي الكيلاني وعلي محمود والفريق أمين زكي والعقداء الأربعة وغيرهم(٣)،وتبعهم في مساء اليوم نفسه يونس السبعاوي، الأمر الذي أدى إلى بقاء المملكة العراقية من دون حكومة تتولى إدارتها، لذلك أخذت (لجنة الأمن الداخلي) على عاتقها إعادة الحياة الدستورية مع المحافظة على شرف المملكة وسيادتها التامة وعدم المس بأية صورة كانت باستقلالها وكيانها(٤).**

**تجدر الإشارة إلى أنَّ الدور الذي أسهمت به وزارة الداخلية مع وزارة الدفاع جعل مدة حكومة الدفاع الوطني مدةً خاليةً من الاضطرابات على الرغم من حراجتها،ومضايقتها من بريطانيا وبعض ساسة العراق(٥)،ممن اصبحوا متضررين من الأوضاع التي أوجدتها حركة نيسان–ايّار،مما جعلهم يُعجلون بمجيء البريطانيين مرةً أخرى إلى العراق للرجوع إلى المناصب والوظائف التي فقدوها.**

---

(١)د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم(٥/٥٢)،المصدر السابق،و٣٢.

(٢)المصدر نفسه،ملفة رقم(٣٣)،السنة١٩٤١، و٢٩–٣٠، ص٥٥.

(٣)عبدالرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٣١٢–٣١٧.

(٤) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم٥/٢٥،بلاغ رسمي رقم(٤)من رئيس لجنة الأمن الداخلي في ١٩٤١/٥/٣١،وكتاب صادر من وزارة الداخلية إلى وزارة الدفاع،و٢٧.

(٥) توفيق السويدي،مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،دار الكاتب العربي،(بيروت،١٩٦٩)، ص٣٥٤.



**وعندما دخلت القوات البريطانية مدينة البصرة،دافع أفراد الشرطة في منطقة العشار ببسالة عن مدينتهم يشاركهم في ذلك قسم كبير من أهالي المدينة والعشائر وكان مدير شرطة البصرة مزاحم ماهر يدير القتال من مركز شرطة العشار،وينظم المقأومة،وجرت معركة دلت نتائجها على قوة إيمان المدافعين بوطنيتهم وأحقيتهم بالدفاع عن وطنهم،مما أسفر عن تكبد القوات البريطانية زهاء مئة إصابة من دون أن يفقد المدافعون شخصاً واحداً، ولما شعر البريطانيون بعظم الخسارة التي حلّت بقواتهم يسروا لجنودهم كسر بعض الحوانيت في سوق العشار لحمل العشائر على نهب أموالها،والانشغال عن مقاتلة الجيش، كما أن بعض اليهود فتحوا دورهم ومكنوا الجنود البريطانيين من نصب رشاشاتهم فوق سطوحها لقهر المدافعين،فعمد أفراد العشائر إلى كسر حوانيت اليهود من دون أن يعتدوا على أحد منهم(١).**

**إزاء تطور الأحداث في العشار لصالح الشرطة والقوات الشعبية التي انضمت اليها، قصفت القوات البريطانية(محلة ام البروم) ومركز شرطة العشار بخمس قنابر قضت واحدة منها على أسرة برمتها،وكانت أضرار الأربعة الباقية طفيفة،وبعد رفض مدير شرطة البصرة الاستسلام ،وجه القائد البريطاني فريزر(Frezer)إلى وكيل المتصرف صالح حمام أن يأمر استسلام الشرطة،بعد موافقته على طلب الأخير بالأمان لكل من يستسلم،فأوعز وكيل المتصرف إلى مدير الشرطة أن يرسل معاونه خالد مع (١٢) شرطياً إلى مقر المتصرفية فما كاد هؤلاء يقتربون من مكان المتصرفية ،حتى أطلق الجند النار عليهم،فقتل ثلاثة منهم،وفر الآخرون،واحتلت القوات البريطانية بناية المتصرفية،وبعد نفاذ العتاد في مركز شرطة العشار،انتقلت الشرطة ومديرها الذي اصدر بياناً يدعو فيه الضباط والمفوضين وأفراد**

الشرطة للحاق به إلى القرنة،فلبى هذا النداء فريق وتجاهله آخرون،ولم يحظ هذا الموقف بموافقة وكيل المتصرف الذي اجتمع مع رؤساء الدوائر في بناية البلدية موضحاً لهم بأن ذلك العمل غير قانوني،وأنَّ مدير الشرطة تجاوز صلاحية

(١) عبدالرزاق الحسني،الاسرار الخفية،ص ص،٢٤١-٢٤٢.



وظيفته بإصدار مثل ذلك الأمر،الذي هو من صلاحية وزير الداخلية،ودعا ضباط الشرطة وأفرادها لعدم تلبية نداء مدير الشرطة[١].

والظاهر أنَّ دوائر استخبارات الجيش البريطاني تلقت تقارير مضللة عن وجود فكرة لدى البصريين لنجدة أهل العشار أو مقاومة احتلال المدينة،الأمر الذي أدى إلى انتقال حركة النهب والتخريب من العشار إلى البصرة،أما إجراءات وزارة الداخلية في المناطق الأخرى فكانت روتينية،واقتصر دور الشرطة في تلك المناطق-التي لم تشهد قتالاً مع البريطانيين- بما فيها المنطقة الشمالية على اتخاذ التدابير اللازمة من خطر الغارات الجوية بالتعاون مع السلطات الإدارية والعسكرية في المنطقة،إذ لم يكن من خطر الهجوم البري عليها ،عدا الغارات الجوية[٢].

تحملت وزارة الداخلية ممثلة بمديرية الشرطة العامة،أعباء كبيرة بسبب الأحداث التي وقعت في بغداد يومي الأول والثاني من حزيران ١٩٤١،ففي اليوم الأول حصلت مشادة كلامية بين يهودي وعراقي مسلم أسفرت عن وفـاة واحد وجرح ستة عشر آخرين من اليهود، وقامت الشرطة بالقبض على الفاعلين وُعُد ذلك حدثاً عادياً[٣].لكن حصلت مناوشات كلامية بين الطرفين عند انسحاب الجيش العراقي من ميادين القتال وبعد أن حأول بعض اليهود بث كلمات لا تليق بالجيش العراقي عند انسحابه من القتال،وتطور الموضوع إلى اقتتال لم ينته إلا بتدخل سيارات الشرطة المسلحة التي استطاعت الوصول إلى مكان الحادث وإعادة الأمن إلى نصابه وتهدئة الموقف[٤].

وفي صباح اليوم الآتي تكرر الحادث عند انسحاب بعض القطعات العراقية من معسكر الوشاش في جانب الكرخ إلى معسكر الرصافة فتكررت استفزازات اليهود لها،فأثار ذلك

[١]المصدر نفسه،ص ص،٢٤٢–٢٤٤.

[٢] المصدر نفسه،ص٢٤٥ ،٢٨٦.

[٣]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥، ص٣١٠.

[٤]المصدر نفسه،ص٣١١.



**بعض الشباب المسلمين فحدث اصطدام بين الطرفين وتطور فيما بعد إلى مصادمات دامية ثم تحول إلى عمليات سلب ونهب وقتل في شوارع العاصمة بغداد[١].**

**ومما يؤسف له إن الكثير من عمليات السلب والنهب كانت تجري تحت أنظار رجال الشرطة،يزاد على ذلك أنَّ قسماً من أفراد الشرطة والمفوضين قد اشتركوا في النهب والسلب والقتل،((إن متصرف بغداد كان يتجول في شارع الأمين ومعهُ مدير شرطة بغداد،فصادف بعض أفراد الجنود ومعهم رشاشاً وكانوا يطلقون النار على دور اليهود))[٢] وانه أمر الشرطة لإطلاق النار في الهواء لتخويف الجنود إلا أنَّ الأخيرين ((ردوا على المتصرف ومدير الشرطة بصورة مباشرة فلاذا خلف جدار هناك..))[٣].وهذا الأمر يثير الكثير من الاستفهامات حول نزاهة وحيادية الشرطة العراقية،ويبدو أنها لم تكن قادرة على كبت شعورها ضد اليهود على اعتبار أنَّ الشرطي هو عراقي ووطني قبل أن يكون موظف في الحكومة،لكن على الرغم من ذلك كان من الأفضل للشرطة ان تحافظ على سلامة المواطنين وممتلكاتهم وأرواحهم بصرف النظر عن الديانة أو الطائفة أو العرق.وهذا قد يشير إلى الروح الوطنية لرجال الشرطة لكنه يُعدّ تقصيراً في واجباتهم ومهامهم التي في مقدمتها حفظ الأمن والنظام وسيادة القانون.**

**وكان بعض أفراد الشرطة يَبِيعُون البيوت ويطلبون من أهلها أجراً مقابل الحفاظ عليهم بينما كان فريق آخر منهم يساعدون الأهالي على السلب والنهب ويشاركهم في ذلك بعض طلبة المدرسة الثانوية العسكرية[٤].وكان مدير شرطة بغداد يعتقد أنَّ بعض الجنود هم الذين يقومون بالاعتداء بينما كان وكيل أمر الفرقة الأولى يدعي أنَّ أفراد الشرطة هم الذين يقومون بذلك فاتفق الاثنان على الذهاب إلى شارع الأمين ومعهم متصرف بغداد**

[١] عبد الرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص٣٢٩.

[٢] عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥، ص ص٣١٠–٣١١.

[٣]المصدر نفسه،ص٣١١.

[٤] نوري عبدالحميد العاني،،(ظاهرة الفرهود)دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتـ الحكمة،العدد(٣٤)،ايلول٢٠٠٣،ص٢٧.



**ولما وصلوا إلى هناك وجدوا السيارات قد ذهبت بما فيها من الأمتعة وان بعض أفراد الجيش كانوا يخرجون من البيوت ومعهم الأموال المنهوبة.وبعد ذلك أخذت الجماهير تكسر الحوانيت وتنهب ما فيها والشرطة لا تتدخل بحجة نفاذ عتادها وانه لا يوجد آمر بإطلاق النار على المعتدي[١].**

**ومن الجدير بالذكر أنَّ حوادث النهب لم تكن قاصرة على بغداد والمناطق المجاورة لها وإنما شملت مدن أخرى مثل البصرة والفلوجة بعد نزول القوات البريطانية في المدينتين اثر أحداث نيسان –أيار .وتشير بعض الروايات إلى أن القوات البريطانية وبعد تكبدها خسائر كبيرة من الجيش العراقي والأهالي الذين انظم إليهم أفراد من شرطة العشار في البصرة أخذت تيسر لجنودها((كسر بعض الحوانيت في سوق العشار لحمل العشائر على نهب أموالها وإشغالهم عن قتال البريطانيين.كما أنَّ بعض اليهود فتحوا دورهم ومكنوا الجنود البريطانيين من كسر حوانيت اليهود من دون أن يعتدوا على احد منهم))[٢]علماً بأنه سبق لليهود ان استقبلوا القوات الغازية التي أخذت تتدفق على البلاد بالزغاريد وأرسلوا لهم الهدايا من فواكه وغيرها بعدّهم جاؤوا محررين لهم[٣].**

**وانتقلت أعمال النهب والسلب من العشار إلى البصرة فعمت الفوضى الأسواق ودخلت المدينة عناصر الهدم والتخريب.وقد ساعد على انتشار هذه الفوضى انتقال أفراد شرطة البصرة إلى بيوتهم بعد سماعهم بانسحاب مدير الشرطة إلى القرنة وبادر بعض وجوه البصرة وأعيانها بالطلب من الحاكم العسكري للعشار لويد (Loaed) تسليمهم السلاح ومبلغ من أموال بلدية المدينة ليتولوا أمر حراسة المدينة وحفظ الأمن فيها،لكن الجانب البريطاني لم يلبِ الطلب[٤].**

[١]عبد الرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٣٣٣–٣٤٤.

[٢] المصدر نفسه،ص ٢٤٢.

[٣]إبراهيم الراوي،من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث،(بيروت،١٩٧٨)،ص٢٨٨.

[٤] نوري عبدالحميد العاني ،(ظاهرة الفرهود)،ص٢٣.



**وفي يوم ١٧ أيار قرر المجلس البلدي للمدينة تشكيل لجنة من بعض أعيان المدينة ووجوها عرفت باسم لجنة الأمن في البصرة لتتولى حماية الأمن والمحافظة على أرواح الناس وإدارة المستشفيات والسجون وظل الحال كذلك حتى عودة الحكومة العراقية إلى المدينة ورفع العلم العراقي على بناية المتصرفية يوم ٢٦ آيار واستأنف الموظفون الدوام وعاد الهدوء إلى المدينة[١].**

**عانت مدينة الفلوجةما عانته البصرةمن نهب وسلب.ففي أثناء تقدم القوات البريطانية من الحبانية إلى بغداد استولت على الفلوجة يوم ١٩ ايار وكانت قوات الليفي الاثورية تشارك الجيش البريطاني فقاموا بأعمال انتقامية في المدينة وصفت بأنها تقشعر لهولها الأبدان حيث نهبت البيوت ودمرت الممتلكات من دون تمييز بين فئة أو أخرى. وفي ذلك يقول الكاتب اليهودي كوهين((في مدينة،الفلوجة نهبت حوانيت ودور اليهود من قوات الاثوريين.. وسلبت البيوت والحوانيت.ومع انها لم تميز بين ممتلكات اليهود وغيرهم فقد عُدّ هذا العمل انتقاماً من العرب بسبب أحداث سنة ١٩٣٣ عندما قتل الجنودُ العراقيون عدداً من الاثوريين ولذلك لا يمكن عَدّ سلّب ممتلكات اليهود في الفلوجة نشاطاً موجهاً ضد اليهود))[٢].**

**على أثر حوادث بغداد يومي ١و٢ حزيران١٩٤١ تألفت لجنة للتحقيق بتلك الحوادث بقرار من مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٧حزيران١٩٤١،من السادة: محمد توفيق النائب رئيساً،وعضوية كلّ من ممثل وزارة الداخلية عبد الله القصاب،وممثل وزارة المالية سعدي صالح[٣]،وأجرت اللجنة اثنتي عشرة جلسةً للتحقيق عن الحوادث التي وقعت في يومي ١و٢ حزيران،وأوصت اللجنة بسحب يد كل من مدير الشرطة العام حسام الدين جمعة،ومتصرف بغداد خالد الزهاوي ومديري الشرطة: إبراهيم الشاوي،وعبد الله عوني،ودرويش لطفي،وعبد الرزاق فتاح،والعقيد حميد رأفت،وآمر الانضباط مظفر إبراهيم،**

[١] عبدالرزاق الحسني،الاسرار الخفية،ص ص،٢٤٨–٢٥٤.

[٢]حاييم .ي .كوهين،النشاط الصهيوني في العراق،ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية،(بغداد،١٩٧٣)، ص١٥٦.

(٣)وليد محمد سعيد الاعظمي،انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية–البريطانية١٩٤١،دار واسط للدراسات والنشر،(بغداد،١٩٨٧)،ص١٢٧.

**ومعاونه،والضباط كافة،وأفراد الانضباط الذين كانوا تحت أمرته وقت الحوادث وسوقهم إلى المجلس العرفي العسكري(١).**

**تطورت أعمال السلب والنهب وأخذت السيارات والعجلات تمر وهي محملة بأنواع مختلفة من الأثاث والأمتعة وكلما كانت الشرطة تهجم على قسم من هؤلاء وتسترد الأشياء المنهوبة منه وتقبض عليه وتزجه في التوقيف كانت تأتي أفواج أخرى تجرف أمامها أفراد الشرطة من دون مبالاة بدوي الرصاص الذي كان يطلق فوق رؤوسهم وبين أرجلهم(٢).**

**ومما يلاحظ أنَّ أفراد الشرطة والجنود كانوا يتهاونون في إطلاق الرصاص أو القبض عليهم(٣).وكان مدير الشرطة العام حسام الدين جمعة–عضو لجنة الأمن الداخلي–برر تهاون الشرطة إزاء أعمال السلب والنهب بأن ذلك يتطلب استعمال القوة،وان متصرف لواء بغداد(خالد الزهاوي)غير موجود في مكتبه ليعطي الأمر اللازم باستعمال القوة بحسب السلطة القانونية المخولة له.وكان لامين العاصمة أرشد العمري دور ملحوظ في إشعار الوصي عبد الإله بخطورة الموقف وحراجته(٤).**

**وإزاء تطور الأحداث تلقت متصرفية بغداد في الثاني من حزيران ١٩٤١ أمراً تحريرياً من الوصي عبد الإله،يقضي بمنع التظاهرات وضرب كل من يشترك بها،بقوة السلاح اذا تطلب الأمر ذلك،فنزلت قوات كبيرة من لواء الخيالة والمشاة والسيارات المصفحة إلى مداخل وشوارع العاصمة الرئيسة،وأطلقت النار في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً على الناس فقُتل اكثر من مئة شخص وجرح العشرات منهم(٥).**

(١) عبدالرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٣٣٩–٣٤٠.

(٢)المصدر نفسه،ص٣٤٠.

(٣) نوري عبدالحميد العاني،(ظاهرة الفرهود)..،ص٢٨.

(٤) عبدالرزاق الحسني،الاسرار الخفية،ص٣٣٠.

(٥) للمزيد عن أعداد القتلى والجرحى وحوادث حزيران١٩٤١ انظر:عبدالرزاق الحسني،الأسرار الخفية، ص٣٣١ ومابعدها؛ حاييم.ي.كوهين،المصدر السابق،ص ١٥٤؛ صادق حسن السوداني،المصدر السابق، ص ص،١١٣–١٣٥؛توفيق السويدي،المصدر السابق،ص٣٨٨.

أما معأونوا الشرطة،ومأمورو المراكز،والمفوضون وأفراد الشرطة،فالذين قاموا بالنهب والسلب والقتل منهم،فقد أوقف قسم منهم وأجريت التعقيبات بحقهم،والذين لم يظهر بحقهم شيء من هذا القبيل فأن اللجنة لم توجه أي مسؤولية على أحد منهم،وقد ثبت للجنة التحقيق بأن مديريهم هم الذين أوعزوا إليهم بعدم إطلاق النار على المتجهمرين بصورة مباشرة،ولأجل إظهار المجرمين منهم،اقترحت اللجنة تبديل جميع المعاونين، والمفوضين والأفراد الذين كانوا موجودين في بغداد في اليومين الأول والثاني من حزيران ١٩٤١ إذ((لابد من وجود من اشترك في هذه الحوادث من هؤلاء وبقي أمره مكتوماً ،وان كثيراً من المعتدى عليهم يحجمون عن الأخبار خشية نفوذهم،ولأنهم لا يقومون بالتحقيقات بصورة جدية لئلا تظهر جرائمهم،أو لئلا يوشي بهم من يقبض عليهم من شركائهم بالجرائم عند التحقيق معهم))[١].

وهذه إشارة واضحة توجه أصابع الاتهام بها إلى مؤسسة الشرطة حول التقصير وربما الاشتراك في حوادث السلب والنهب والقتل لليهود.

لكن الباحث،وعلى الرغم من كل المقدمات والمعطيات لحوادث حزيران يرى أنَّ هناك جهة تعمل في الخفاء لتمرير مخططاتها وأهدافها وهي بريطانيا وذلك للتغطية عن نزول قواتها في الأراضي العراقية وإعادة احتلال العراق مرةً ثانيةً،ولئلا تتشكل حركة مقاومة شعبية ضد الاحتلال الجديد،في ظل ظروف انهيار الجيش العراقي وتركه ساحات القتال وبذلك أرادت بريطانيا شغل العراقيين بعمليات السلب والنهب والفوضى لتحقيق هدفها الرئيس وهو إعادة احتلال بغداد وإرجاع الوصي عبد الإله إلى سدة الحكم لكي تستمر سياستها الاستعمارية في العراق.

على أية حال،فقد فشلت حركة نيسان – ايار في تحقيق أهدافها،وفي ظل حالة من الفوضى الضاربة أطنابها بكل مكان من البلاد،تشكلت الوزارة المدفعية الخامسة في الثاني من حزيران ١٩٤١[٢]،وشغل منصب وزير الداخلية في هذه الوزارة مصطفـى

---

[١] عبد الرزاق الحسني ، الأسرار الخفية . . ،ص٣٤٠.

[٢] تألفت هذه الوزارة من جميل المدفعي رئيساً ،وعلي جودة الأيوبي وزيراً للخارجية ونظيف الشأوي وزيراً =

**العمري،وكانت باكورة أعمال هذه الوزارة أنها قررت إعلان الأحكام العرفية في مركز لواء بغداد،وفي المناطق المجاورة لها،وتوقيف تنفيذقانون أصول المحاكمات الجزائية، وقوانين إدارة الألوية،والجمعيات،والاجتماعات والتجمعات،ودعاوي العشائر، والمطبوعات، وانضباط موظفي الدولة والخدمة المدنية،والقوانين الأخرى بقدر مالها من المساس بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المنطقة المذكورة وحسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة،الذي يكون المرجع الأعلى لجميع الإدارات داخل المناطق المطبق فيها الأحكام العرفية[١]،وأشارت الإرادة الملكية الصادرة في الثالث من حزيران١٩٤١ إلى مسؤولية وزيري الداخلية والدفاع في تنفيذ الأحكام العرفية في بغداد وبقية مناطق العراق الأخرى[٢].**

**كانت الحالة العامة في بغداد تستدعي وجود متصرف حازم على رأس متصرفية اللواء فاستدعت وزارة الداخلية عبد الحميد عبد المجيد[٣]لشغل هذا المنصب وكان قبل ذلك يشغل متصرفية لواء ديالى،فشرعت السلطات الأمنية التابعة لوزارة الداخليــة تعتقل**

---

= للدفاع وابراهيم كمال وزيراً للمالية ووكيلاً للعدلية وجلال بابان وزيراً للمواصلات والأشغال ونصرت الفارسي وزيراً للاقتصاد ووكيلاً للشؤون الاجتماعية ومحمد رضا الشبيبي وزيراً للمعارف ومصطفى العمري وزيراً للداخلية.وللمزيد عن هذه الوزارة واعمالها انظر :عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات، جـ٦، ص ص،٦-١٥.

[١] د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجوعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤١، ص ص،٩٨-١٠٤.

[٢] الوقائع ،العدد(١٩١٨) في١٩٤١/٦/٣.

[٣] من كبار الموظفين الإداريين في وزارة الداخلية ، ولد سنة ١٨٩٢،شغل العديد من الوظائف الإدارية منها: متصرف لواء الديوانية(محافظة القادسية) سنة ١٩٣٣،ومتصرف لواء ديالى سنة ١٩٣٨،ومتصرف لواء المنتفك سنة ١٩٣٩، ومتصرف لواء السليمانية سنة ١٩٤٠،ثم متصرفية لواء ديالى سنة ١٩٤١،ومتصرفية البصرة أواخر السنة ١٩٤١ حتى سنة١٩٤٣،انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية،جدأول كبار الموظفين للسنوات(١٩٣٤ ،١٩٣٨-١٩٤٢)،الصفحات: (٧، ١١، ١٢ ،١٠، ١٠، ١١).



**(( المشتبه في سلوكهم السياسي،والمتهمين بحوادث السلب والنهب والفوضى وإقلاق الراحة العامة،وكذلك الذين كانوا يجاهرون في انتقاد الوضع الجديد،أو يعلنون تأييدهم للوضع**

السابق،حتى تجاوز عدد الموقوفين عشرين ألفاً،ولما لم تكن السجون والمواقف كافية لاستيعاب هذا العدد الضخم،حشروا في المساجد ،والجوامع،ومراكز الشرطة ونحوها))[١].

ثم عالجت متصرفية لواء بغداد الوضع العام بإصدار العديد من البيانات،منعت بموجبها التجمهر في الأزقة والشوارع العامة في العاصمة وضواحيها اكثر من أربعة أشخاص، و هددت المواطنين بأن الشرطة ستستعمل السلاح وتطلق النار على المخالفين، كما منعت المتصرفية التجوال في العاصمة وضواحيها من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة الخامسة صباحاً وإلى إشعارٍ آخر، وطالبت تلك البيانات من المواطنين الذين لديهم أموال منهوبة تسليمها إلى اقرب مخفر للشرطة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ صدور البيان[٢]،كما يمنع حمل السلاح،على اختلاف أنواعه ضمن منطقة العاصمة وضواحيها،بما فيها ناحية الكرادة الشرقية،الاعظمية والكاظمية،وكرادة مريم[٣].

واجهت وزارة الداخلية صعوبات كبيرة لإعادة الأموال والمواد المنهوبة،فأمرت الشرطة بتحري البيوت والمحلات المشبوهة وكان اليهود خلال هذه التحريات يَدعون بملكيات بعض الأشياء التي لا تعود إليهمفكانت سلطات الأمن تُلاقي صعوبات جمة في إحقاق الحق وفي إعادة الأموال إلى أصحابها الشرعيين[٤].

بعد استقالة وزارة جميل المدفعي،عَهِد الوصي إلى نوري السعيد الذي أُستدعي من القاهرة حيث كان وزيراً مفوضاً للعراق هناك،بتأليف الوزارة الجديدة في ٩ تشرين الأول ١٩٤١،وقد استمر نوري السعيد في الحكم حتى ٣ حزيران ١٩٤٤،وفي خلال هذه المدة

---

[١]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٦،ص١٠.

[٢]جريدة الزمان،العدد(١١٢٩)،في١٩٤٢/٦/٦.

[٣]المصدر نفسه،العدد(١١٣٠)،في١٩٤٢/٦/٧.

[٤]عبدالرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٣٦٨-٣٦٩.



الطويلة أعاد السعيد تأليف الوزارة مرتين الأولى في ٨ تشرين الأول١٩٤٢،والثانية في ٢٥ كانون الأول١٩٤٣.وضمت وزارة السعيد السادسة[١] بعض الوزراء ممن عرفوا بتعاطفهم مع الإنكليز أمثال صالح جبر الذي ساند الوصي في أحداث نيسان وايار، واصبح وزيراً للداخلية

**ووكيلاً لوزير الخارجية حتى شباط١٩٤٢ عندما اصبح عبد الله الدملوجي وزيراً للخارجية[٢].**

**استعملت هذه الوزارة الشدة والقسوة بحق من إتُهموا بتعاونهم وتعاطفهم مع رشيد عالي،كما واجهت هذه الوزارة على الصعيد الداخلي استمرار الحركات الكردية في الشمال، وبذلك نلاحظ أنَّ وزارة الداخلية،ولاسّيما المؤسسات الأمنية قد لقيت عناية خاصةً بعدّها قوات موالية للحكومة،وصرفت عليها المبالغ الطائلة وزاد عدد أفرادها زيادةً مطردةً حتى بلغ عددها في آذار سنة١٩٤٥ بحدود(١٩) ألف شرطي،كما جندت الحكومة (( نحو خمسة آلاف شخص للعمل في الشرطة السرية،التي كان من أهم واجباتها هي مراقبة المواطنين وتعقبهم في المدارس والكليات والمقاهي ودور السينما ومحلات اللهو،وترصد حركاتهم وتسجل أقوالهم، وأسماء الصحف التي يقرؤونها والكتب التي يطالعونها))[٣].وكانت الشرطة تبعث بهذه التقارير إلى المدارس والكليات والشركات والدوائر الحكومية ليسير رؤساء هذه المؤسسات في ضوئها في معاملة الأشخاص المعنيين بهذه التقارير،ويفصل الذين ترى الشرطة السرية بأن سلوكهم يخالطه شعور**

---

[١]تألفت هذه الوزارة من نوري السعيد رئيساً ووزيراً للدفاع،وصالح جبر وزيراً للداخلية،وعلي ممتاز للمالية، وصادق البصام للعدلية،وتحسين علي للمعارف،ومحمد امين زكي للمواصلات والأشغال، وجمال بابان للشؤون الاجتماعية،والسيد عبدالمهدي للاقتصاد.انظر :مؤيد شاكر كاظم، المصدر السابق،ص ص،٩٧–١٤٠؛ عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات ،جـ٦،ص ص،٥٠–٥١.

[٢]جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية..،ص١٠٤.

[٣]المصدر نفسه،ص ص،١٠٧–١٠٩؛غائب طعمة فرمان،الحكم الأسود في العراق،دار الفكر للطباعة والنشر، (القاهرة،١٩٥٧)،ص٥٠.



**معادٍ لنظام الحكم أو يداخله إحساس بعدم الارتياح إلى الوضع القائم[١].**

**فضلاً عن ذلك ، فان لوزارة الداخلية دور كبير في التصدي لحركات بارزان الثانية ١٩٤٣ بالاشتراك مع الجيش العراقي،حيث كانت هناك عدة أفواج للشرطة تشارك في**

**العمليات العسكرية مع الجيش التي استمرت إلى مطلع سنة١٩٤٤ عندما سلم الملا مصطفى نفسه للسلطات الحكومية[٢].**

**وهكذا استمرت وزارة الداخلية بتنفيذ خططها الأمنية وبالتنسيق مع وزارة الدفاع في أوقات عدة،وبما تتطلبه ضرورات استتباب الأمن الداخلي في أثناء الحرب العالمية الثانية،وما أفرزته الحوادث الداخلية التي شهدتها المملكة أبان تلك الحقبة.**

---

[١] غائب طعمة فرمان،المصدر السابق،ص٥٠.

[٢]بعد انتهاء حركات بارزان الأولى سنة ١٩٣٣،أبعدت وزارة الداخلية كل من الشيخ احمد واخوته مع عوائلهم وبعض اتباعهم عن منطقة بارزان واسكانهم في مناطق الناصرية ومن ثم في الحلة وكانوا يعيشون هناك بحرية ولكن تحت رقابة الشرطة ،وبعد عدة سنوات وبعد استرحام الشيخ احمد وجماعته وافقت الحكومة العراقية على نقلهم إلى السليمانية وبعد استتباب الأمن في منطقة بارزان أهملت الشرطة في مراقبتها لهم في السليمانية،فانتهز الملا مصطفى الفرصة وهرب من السليمانية ليلة١٣/١٢ تموز١٩٤٣ مع بعض اتباعه وتمكن من الوصول إلى منطقة بارزان واخذ يدعو اتباعه للالتحاق به وصار يهاجم مخافر الشرطة لإسقاطها الواحد بعد الآخر وتعأونت وزارة الداخلية مع وزارة الدفاع لمواجهة الموقف الجديد وبعد اشتداد الضغط عليه من الجيش والشرطة وتكبده خسائر كبيرة عرض الملا مصطفى الطاعة على الحكومة فقبلت. وفي١٩٤٤/١/٧ سلم نفسه إلى حامية (مركه سور) بعد ان تعهدت الحكومة بالعفو عنه ووافقت على تلبية طلباته التي كانت تتلخص في إعادة أخيه احمد مع اتباعه إلى بارزان وتزويد سكان المنطقة بالمواد الغذائية والأقمشة وتحسين الإدارة المدنية في المنطقة المذكورة وان يسلم أفراد الجيش والشرطة الفارين الذين التحقوا به وان يعيد البنادق والرشاشات والعتاد والتجهيزات التي كان قد استولى عليها من المخافر .وللمزيد عن حركات بارزان الثانية ١٩٤٣ انظر: حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢–١٩٤٧،دار آفاق عربية،(بغداد،١٩٨٣)،ص ص،٥٥–٦٣؛فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف،مطبعة خه بات،جـ١،ط٢،(دهوك،٢٠٠٢)،ص ص،١٥٨–١٦١.

# المبحث الثاني

# موقف الوزارة من الأحداث و التطورات السياسيـــــة الداخلية

# نيسان ١٩٤٥ - ١٩٤٧

## أولاً: حركات بارزان الثالثة ١٩٤٥ وإجراءات وزارة الداخلية بصددها :-

لاشك أنَّ سلسلة الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة في معالجة قضية الملا مصطفى منذ هروبه من السليمانية في تموز ١٩٤٣ وحتى التحاق الضباط الأكراد به أواخر سنة١٩٤٤ هي التي مهدت الطريق لحركات بارزان الثالثة في خريف سنة ١٩٤٥.وقد قام الملا مصطفى بجولات واسعة النطاق لم تقتصر على منطقة القبائل البارزانية أو القبائل المجاورة لها فحسب بل شملت أيضاً معظم المناطق الكردية في شمال العراق بدءً من أواخر سنة ١٩٤٤ وحتى آب عندما بدأت الحركات سنة ١٩٤٥[١].

وفضلاً عن قوة الشرطة المشاركة في العمليات الحربية مع الجيش،تم تأليف قوة من الشرطة غير النظامية من سكان المناطق الشمالية وذلك لقابليتهم الكبيرة في القتال في مثل هكذا مناطق،وتمكنت السلطات الإدارية من استمالة بعض رجال وشيوخ القبائل الكردية مثل قبائل الريكان،والزيباري وبعض رؤساء القبائل البرادوستية وتألفت قوة الشرطة غير النظامية بأكثر من (٤٥٠) عنصراً كان لهم دور مهم في القتال إلى جانب القوات الحكومية النظامية[٢].

لقد تمت هذه العمليات بعد فرض الأحكام العرفية في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة لها ثم وسِعت الإدارة العرفية لتشمل أقضية راوندوز، والعمادية، ودهوك، وعقرة،ومركز لواء أربيل[٣].

كان لوزير الداخلية مصطفى العمري دور كبيرفي تجنيد الأهاليمن المناطق الشمالية ولاسيّما من الزيباريين لقتال البارزانيين بعد ان مونهم بالمال والسلاح والعتاد وقد [١] حسن

---

مصطفى،المصدر السابق، ص ص،٦٤-٦٦.

[٢]المصدر نفسه،ص ص،١٣٤-١٤١.

[٣] الوقائع،العدد(٢٣٠٣) في١٩٤٥/٩/٣.

أسهمت هذه القوة اسهاماً كبيراً في دحر البارزانيين وإلحاق الأذى بهم[١].وقد تناولت العديد من الصحف العراقية سير الحركات العسكرية في بارزان والمناطق المجاورة لها أبرزها صحيفة الزمان وحتى انتهاء الحركات في ١٣تشرين الأول ١٩٤٥ بعدهروب الشيخ أحمد البارزاني،والملا مصطفى مع فلولهم المتبقية إلى الأراضي الإيرانية[٢].

ومما يذكر بهذه الحادثة أنَّ المجلس العرفي العسكري في أربيل أصدر في الأول من كانون الأول١٩٤٥ حكم الإعدام غيابياً بحق(٣٥)متهماً بينهم الملا مصطفى وشقيقه الشيخ احمد و(٧)من ضباط الجيش العراقي الذين التحقوا بهم،كما حكم على (٧٠) آخرين بالاشغال الشاقة المؤبدة[٣].

**ثانياً: إضراب عمال السكك وغلق نقابتهم :-**

ساءت حالة عمال السكك نتيجة الاضطراب في مشروع التموين الذي تقوم به السكك لتموين موظفيها وعمالها وأصبح مستوى الأجور لا يتناسب مع الارتفاع في الأسعار[٤]،فأضرب عمال الشالجية عن العمل الإضافي في يوم ١٠نيسان١٩٤٥،كما أضرب عمال السكك في السماوة يوم ١٥ نيسان وعمال البصرة في ١٨ نيسان،وعمال الموصل في ١٩ نيسان[٥].وكانت إجراءات الحكومة اتسمت بالشدة وعدم التساهل مع العمال المضربين،فبعد قرار غلق نقابة السكك،أظهرت وزارة الداخلية،موجةً من الأساليب الإرهابية لإرغام العمال على العودة إلى العمل فاعتقل عدد كبير منهم مما أدى إلى استنكار واسع من عمال العراق فقدمت مذكرات احتجاج من نقابات العمال للمهن الأخرى (الميكانيك والبنائين والنجارين والكهرباء والمطابع،..)، وقدموا مذكرةً تحوي مطاليب مطبوعة بينوا فيها(( بأن الطرائق التي اتبعتها الشرطة تجاه العمال المضربين وعوائلهم

[١]جريدة النداء،العدد(٣٢١) في١٩٤٥/٩/٢١.

[٢]انظر:جريدة الزمان،الاعداد ٢٤٣٩، ٢٤٤٢، ٢٤٤٤، ٢٤٤٦ والصادرة على التوالي في ١٩٤٥/١٠/١، ١٩٤٥/١٠/٥، ١٩٤٥/١٠/٧، ١٩٤٥/١٠/٩.

[٣]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٦،ص٣٣٢.

[٤] جريدة الراي العام،العدد(١٠٤٧) في١٩٤٤/٧/٣.

[٥]جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية ،ص ص،١٥٤–١٥٥.

**بقطع الماء عن بيوتهم وهدم قسم منها،وتجاوز أفراد الشرطة على العمال المضربين وعوائلهم يؤسف له،والوفد يحتج على ذلك بالنيابة عن العمال العراقيين كافة))[١]، وطالبت المذكرة بإطلاق سراح رئيس نقابة السكك والنسيج والأعضاء الآخرين وفتح نقابة عمال السكك.**

**ومما يؤكد قسوة الشرطة في تعاملها مع العمال،ما جاء في العرائض التي قدمت من عوائل العمال الموقوفين إلى رئيس الوزراء ورئيسي مجلس النواب والأعيان حيث تشير إلى احتجاج وسخط هذه العوائل على الشرطة ومديرية السكك الحديدية((إننا زوجات وأمهات وأخوات وقريبات عمال السكك في الشالجية والمحطات نخرج بجموعنا هذه محتجات معلنات سخطنا على سوء معاملة مديرية السكك والشرطة لأولادنا وازواجنا))[٢] وجاء ايضاً إطلاق سراح الموقوفين من أعضاء النقابة وإيقاف إرهاب الشرطة ومطاردتها العمال. واستمرت الشرطة في الاعتداء على العمال،وساقتهم مكرهين إلى محلات عملهم، فباشر معظم العمال وبذلك كسرت الشرطة الإضراب وعُدَّ منتهياً من دون استجابة لمطاليب العمال[٣].وهذا يدلل على الدور الكبير الذي تضطلع به وزارة الداخلية لسيادة سلطة القانون وإحلال النظام والقضاء على الفوضى،على الرغم من الانتقادات التي قد توجه إليها بسبب اتباعها أساليب القوة والقسوة في بعض الأوقات، لأجل تنفيذ سياستها المرسومة ولاسّيما ما يتعلق منها بالحفاظ على الأمن الداخلي والاستقرار السياسي وسلامة النظام وسيادة القانون.**

[١]المصدر نفسه،ص١٥٦.

[٢]المصدر نفسه، ص ص،١٥٦–١٥٧.

[٢] للمزيد عن الطبقة العاملة في العراق ونشاتها ودورها في تاريخ العراق في العهد الملكي انظر:كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية،التكون وبدايات التحرك،دار الرشيد للنشر،(بغداد،١٩٨١)؛ أميرة حسين محمود الكريمي، الحركة العمالية في العراق١٩٣٢–١٩٤٥،مطبعة اسعد،(بغداد،١٩٩٠)؛عبدالرزاق مطلك الفهد، تاريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢–١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،جامعة القاهرة،١٩٧٧؛ رزاق [illegible] حسن،تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الإضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨–١٩٦٨، (بيروت،١٩٧٦[illegible]



**ثالثاً: الموقف من التظاهرات الطلابية في آيار ١٩٤٥ :–**

**عندما تعرضت سوريا ولبنان إلى الاعتداء من فرنسا[١]،قام طلاب المتوسطة الغربية بتظاهرة سلمية في صباح ٢٢ ايار ١٩٤٥،واتجه المتظاهرون إلى الإعدادية المركزية لتحريض طلابها على الاشتراك معهم،فاستعملت الشرطة القسوة في تفريقهم، ولكنهم اجتمعوا ثانيةً في شارع الرشيد وانظم اليهم طلاب متوسطتي الكرخ والرصافة وطافوا في شارع الرشيد وهم ينددون بالاستعمار وينادون باستقلال سوريا ولبنان فهاجمتهم الشرطة وفرقتهم[٢].**

**أثارت هذه التظاهرة المسؤولين في وزارة الداخلية بعدّها أول تظاهرة طلابية منظمة في أعقاب الحرب،وأوعزت وزارة الداخلية بأشراف وزيرها مصطفى العمري إلى متصرفية بغداد باتخاذ إجراءات شديدة لمنع الطلاب من إقامة أية تظاهرة في المستقبل وأمرت بوضع حرس من أفراد الشرطة على أبواب المدارس لمنع الطلاب من التظاهر أو الخروج بصورة مجتمعة.كما قامت الشرطة بمراقبة الطلاب بعد ورود أخبار عن قيام تظاهرة كبيرة داخل المعاهد العالية في يوم ٢تشرين الثاني١٩٤٥ بمناسبة ذكرى وعد بلفور وشددت وزارتي الداخلية والمعارف من إجراءاتهما للحيلولة من دون قيام تظاهرات**

---

[١] على اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية في الميادين الأوربية،قررت الحكومة الفرنسية ان تنزل قوات عسكرية جديدة في سوريا ولبنان بحجة تيسير الحرب ضد اليابان،لحملها على الاستسلام للحلفاء كما استسلمت ألمانيا من،واستمرت فرنسا بإنزال قواتها في ميناء بيروت،من دون اكتراث باحتجاج الحكومتين السورية واللبنانية، وأبى الشعب اللبناني ان يستكين للاستعمار فاخذ الإضراب الشامل يعم مدينة بيروت منذ يوم١٩ ايار،وفي دمشق تطورت الاحتجاجات إلى اصطدام مع الوحدات السنغالية الفرنسية أدت إلى وقوع عدة إصابات في المدنيين،ولجأت فرنسا إلى القوة والعنف لفرض سياستها في البلدين العربيين وقد لاقت هذه التصرفات استنكار واحتجاج مجلسي النواب والأعيان العراقيين . وللمزيد انظر:م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤–١٩٤٥، ص٤٤٤؛م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي التاسع عشر،ص١٨٨.

[٢]جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،١٦١–١٦٢.

طلابية الا ان ذلك لم يمنع من قيام تظاهرات طلابية متفرقة استعملت الشرطة القوة في تفريقها[١].

**رابعاً: نشاط وزارة الداخلية في وزارة توفيق السويدي شباط-ايار ١٩٤٦ :-**

في وزارة توفيق السويدي المؤلفة في ٢٣ شباط ١٩٤٦ والتي استمرت إلى الثلاثين من ايار من السنة نفسها،شغل وزارة الداخلية سعد صالح الذي كان وجوده في الوزارة عامل اطمئنان ومبعث ثقة وأمل في تلبية المطالب الشعبية،ولاسيما أن وزير الداخلية- سعد صالح- قد عُرف بالنزاهة والوطنية الصادقة[٢]،ويصفه الدكتور كمال مظهر بأنه من(( القادة البارزين المعادين للاستعمار))[٣].

ما أن باشر سعد صالح في وزارة الداخلية،إلا وبادر إلى إلغاء المراسيم الاستثنائية، التي فرضت بموجبها الرقابة على الصحف والمراسلات مدة تربو على الخمس سنوات، فأصدر في اليوم الثاني من آذار سنة١٩٤٦،أمراً بوقف تطبيق أحكام المرسوم رقم(٥٦) لسنة ١٩٤٠[٤]،وأبلغ إلى جميع الألوية((أنَّ الحكومة عازمة على اتخاذ ما يلزم لإلغاء مرسوم (صيانة الأمن العام وسلامة الدولة) رقم(٥٦) لسنة ١٩٤٠،فنرجو من ألان الكف عن تطبيق أحكامه في لوائكم ريثما يتم أمر إلغائه))[٥].وبعد قرار مجلس الأعيان في ٢١اذار١٩٤٦ بعدّ المرسوم مرفوضاً ،أُلغي المرسوم اعتباراً من ٨ نيسان١٩٤٦[٦].

[١]المصدر نفسه،ص ص،١٦٢-١٦٣.

[٢]زكي صالح،المصدر السابق،ص١٢٢.

[٣]كمال مظهر احمد،صفحات من تاريخ العراق المعاصر،دار الشؤون الثقافية،(بغداد،١٩٨٧)،ص ص، ١٣٥-١٣٦.

[٤]صدر هذا المرسوم في عهد الوزارة الكيلانية الثالثة في١٩٤٠/٥/٣٠،انظر:ص ص،١٥١-١٥٣ من هذا الفصل.

[٥]علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية١٩٢٠-١٩٥٠،مطبعة الراية،(بغداد،١٩٨٩)،ص ١٣٩.

[٦]م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦،الجلسة(٢٠)،ص٩٣.



كما قرر وزير الداخلية إلغاء المعتقل الذي أقيم في بغداد على أثر مرسوم صيانة الأمن العام السابق الذكر،والإفراج عن المعتقلين،فأصدر وزير الداخلية سعد صالح بياناً جاء

**فيه:((لقد قرر معالي وزير الداخلية الإفراج عن المعتقلين،المدونة أسمائهم أدناه–وكان عددهم(١٣)معتقلاً –مع إلغاء المعتقل وسد أبوابه نهائياً))[١].**

**كما صدرت الإرادة الملكية المرقمة(١١٤)والتي أُلغيت بموجبها الأحكام العرفية في مركز لواء بغداد والمناطق المجاورةله والمعلنة منذ ٣حزيران١٩٤١،وكان مجلس الوزراء قد أقرَّ ذلك بعد الإيضاحات التي أدلى بها سعد صالح –وزير الداخلية– وبيانه استتباب الأمن وعدم مشروعية هذه الأحكام–الأحكام العرفية– في جلسته المنعقدة بتاريخ٢٨شباط١٩٤٦[٢].**

**كما قرر مجلس الوزراء انتهاء حالة ظهور خطر الحرب،وصدرت الإرادة الملكية بذلك في ٢ آذار ١٩٤٦ كما أُلغي مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم(٥١) لسنة ١٩٤٢ وتعديله[٣]،وفي ٣٠ آذار ١٩٤٦ أقرَّ مجلس الوزراء لائحة قانون العفو العام عن القائمين بتنفيذ الأحكام العرفية[٤]،كما أقرَّ المجلس مقترحات وزير الداخلية الخاصة باتخاذ التدابير اللازمة في حالة عودة الأكراد البارزانيين إلى العراق.ووافق مجلس الوزراء على لائحة نظام الإدارة الخاصة بالبادية كما اقترحها وزير الداخلية[٥].**

[١]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص١٠.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم ٣١١/٥٧٢،مقررات مجلس الوزراء،الجلسة (١٦)، في١٩٤٦/٢/٢٨،و٣،ص٨.

[٣]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦،الارادات الملكية،ص ص،٢–٣.

[٤]صدرت الأحكام العرفية على اثر فشل حركة نيسان–ايار ١٩٤١ في ٣حزيران واستمرت إلى اذار سنة ١٩٤٦ وقد استغلت بشكل غير إيجابي من الوزارات المتعاقبة،وبموجب القانون المذكور تم العفو عن القائمين بتنفيذه ولاسيّما من العسكريين الذين يكونون المرجع الأعلى لجميع الإدارات في المنطقة التي ينفذ فيها قانون الأحكام العرفية بعد ترك العمل بالقوانين المدنية. انظر:المصدر نفسه، الارادات، ص١؛ الوقائع،العدد(٢٣٤٦) في١٩٤٦/٣/٤.

[٥]ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص ص،١٢٧–١٢٨.



**كان وزير الداخلية سعد صالح يتابع بشكل جدي ودقيق تنفيذ كل هذه الإجراءات، ويذكر عبد الجبار الراوي–مدير الشرطة العام آنذاك– أنَّ سعد صالح قد طلب منه ان يرافقه**

في جولة في الألوية الشمالية عند حلول شهر نيسان لدراسة الوضع هناك خشية تسلل البارزاني من خارج الحدود بعد ذوبان الثلوج وانفتاح الطرائق[١].

وعلى الرغم من كل ما يقال عن قانون الانتخابات لسنة ١٩٤٦،فأن لوزير الداخلية سعد صالح بصمات واضحة على القانون المذكور،على الرغم من انه لم يأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر،فقد كان وزير الداخلية من اكثر دعاة تقليص الدوائر الانتخابية أثناء مناقشة المجلس النيابي للقانون،وعَدّ ذلك يحقق عدالةً أكبر بالنسبة للمرشحين[٢]، وعند مناقشة موضوع نواب الأقليات قال وزير الداخلية: (( أنا من الذين لا يرغبون ان يقال إنَّ في العراق أقليات أو أكثريات،إننا أخوان نعيش في بلد واحد ونتأثر بمؤثرات واحدة إن كانت حسنة أو غير حسنة ولا فرق بيننا))[٣].وهذا دليل على الوطنية العالية التي اتصف بها سعد صالح –وزير الداخلية– وهو بذلك استحق شغل هذا المنصب الحساس لأنه سعى بكل جهده لخدمة وطنه ومواطنيه.

كما كان سعد صالح –وزير الداخلية – يرغب في تقوية الحياة التشريعية وتقليل نفوذ الحكومة في الانتخابات[٤]،واهتم بإحياء لائحة قانون نظام تأليف قوات الدرك للقيام بأعمال مطاردة المجرمين والقضاء على الفتن الداخلية،وأدخل عليها بعض التعديلات لكي تفصل هذه القوات عن مديرية الشرطة العامة وتكون مرتبطة بوزير الداخليــة

---

[١] عبدالجبار الراوي،مذكرات عبد الجبار الراوي،مطبعة الراية،(بغداد،١٩٩٤)،ص١٩١.

[٢] م.م.ن،الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥،الجلسة (٣٦)،في١٩٤٦/٣/١٣،ص٣٦٥.

[٣] المصدر نفسه،ص٣٦٦.

[٤] المصدر نفسه،ص٣٦٧.



مباشرةً،وان تشكيل هذه القوات سيمكن وزارة الداخلية من حفظ النظام في أية بقعة من البلاد من دون تدخل أفراد الجيش،كما أن هذه القوات ستتمكن من مساعدة قوات الجيش العراقي عند وقوع اعتداء خارجي على كيان العراق[١].

**ومما كان يعرف عن سعد صالح –وزير الداخلية – أنه كان يعمل في الليل والنهار، ويشتغل في تصريف الأعمال ست عشرة ساعةً في اليوم،رغبةً منه في أن يدرس الأمور دراسةً وافيةً ويحيط بها إحاطةً تامةً حتى إذا انتهى إلى أمر وأطمأن إليه بادر إلى إبرامه في غير أناة ولا تردد[٢].**

**يبدو للمتتبع لنشاط سعد صالح أنه كان هو المهيمن على وزارة توفيق السويدي فكان الصوت العالي لها في المجلس النيابي والمدافع عن سياستها،وكان من الممكن تسميتها بوزارة سعد صالح لأن اتجاهات هذه الوزارة كانت هي اتجاهات سعد صالح.. وإن كانت لتلك الوزارة حسنة فهي لسعد وليس لغيره كما يقول عبد الوهاب محمود[٣].**

**لم يقتصر نشاط وزير الداخلية على السياسة الداخلية،وانما كان له دور واضح في السياسة الخارجية لحكومة السويدي،فقد تألفت لجنة وزارية قوامها أربعة أعضاء للمفاوضة مع الجانب البريطاني لتعديل المعاهدة العراقية–البريطانية لسنة ١٩٣٠ كان وزير الداخلية سعد صالح عضواً فيها وقد اقترحت اللجنة في ختام تقريرها الذي وضعته عدم الأخذ بمبدأ التعديل،والقيام بعقد معاهدة صداقة جديدة مع بريطانيا تحل محل معاهدة ١٩٣٠.لكن سقوط الوزارة حال من دون تنفيذ خططها لتعديل المعاهدة[٤].**

**وهكذا تميز وزير الداخلية سعد صالح بنشاطه على الصعيدين الداخلي والخارجي.**

[١] جريدة صوت الأحرار،العدد(١٨)في١٩٤٦/٥/١٩؛ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص١٣٠.

[٢] مكي الجميل،سعد صالح هكذا عرفته،جريدة الحياد،العدد(٤٦)في ١٩٥٤/٢/١٧.

[٣]عبد الوهاب محمود،سعد في مجده الشعبي،جريدة الحارس،العدد(٦٥)في١٩٥٤/٢/٢٠؛ ستار جبار الجابري، المصدر السابق،ص١٣٣.

[٤] فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية–البريطانية،ص ص،٣٨٧–٣٨٨.



## خامساً: الوزارة و تظاهرات ٢٨ حزيران ١٩٤٦ :–

**رافقت (أزمة الخبز)[١] التي ازدادت حدةً سنة ١٩٤٦،ضعف في إجراءات الحكومة، مما زاد من الغليان الشعبي الذي تجاوز حدود السكوت والسكينة والترقب، وتحول إلى انفجار بوجه الحكومة،وتزامن ذلك مع المظالم الجارية ضد الشعب الفلسطيني ورداً على**

**زيارة اللجنة الانكلو-أمريكية الخاصة بتقرير مصير القضية الفلسطينية إلى بغداد،فخرج أبناء الشعب العراقي في تظاهرات صاخبة في بغداد في ٢٨ حزيران ١٩٤٦ احتجاجاً على الأو ضاع السائدة في فلسطين وعَبرتْ جموع المتظاهرين من جانب الرصافة إلى جانب الكرخ[٢].**

**وبادرت وزارة الداخلية إلى إصدار أوامرها إلى مديرية الشرطة العامة بالتصدي للمتظاهرين، فاصطدمت الشرطة بهم وأطلقوا النار عليهم فسقط خمسة قتلى وعدد من الجرحى[٣]. وهذا الإجراء السلبي كان له أثره على الحكومة ويبدو أنه كان السبب في تعجيل سقوط وزارة أرشد العمري في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦[٤]وكذلك تبديل مدير الشرطة العام عبد الجبار الراوي وتعيين اللواء علوان حسين بديلاً عنه[٥].**

---

[١]انظر ص ص،١٨٧-١٨٨، من هذا الفصل.

[٢]عبدالرزاق مطلك الفهد،المصدرالسابق،ص ص،٤٤٤-٤٤٦.

[٣]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص ص،١١٨-١٢٢.

[٤] تألفت هذه الوزارة بعد سقوط وزارة السويدي في ١٩٤٦/٥/٣٠، وصدرت إرادة ملكية بتأليفها في الأول من حزيران ١٩٤٦ برئاسة ارشد العمري المعروف بالعنف وسيطرته الشخصية على جماعته،وتعرضه للحريات السياسية تعرضاً غريباً ..،ومن عبدالله القصاب وزيراً للداخلية ،ومحمد حسن كبه وزيراً للعدلية ، وسعيد حقي وزيراً للدفاع، وفاضل الجمالي وزيراً للخارجية ،ويوسف غنيمة، وزيراً للمالية ووكيلاً للتموين، وعبدالهادي الجلبي وزيراً للمواصلات والأشغال، وعلي الشيخ محمود وزيراً للاقتصاد، ونوري القاضي وزيراً للمعارف، وعبد الهادي الباجه جي وزيراً للشؤون الاجتماعية.وللمزيد عن الوزارة وبرنامجها واعمالها. انظر:عبدالرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص ص،٩٨-١٤٠.

[٥]المصدر نفسه،ص ص،١٢٢-١٤٠.



## سادساً: موقف وزارة الداخلية من أحداث إضراب كاوور باغي[١] :-

**يعود السبب الرئيس للإضراب إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العمال نتيجة لقلة أجورهم .وحدث الإضراب يوم ١٢ تموز ١٩٤٦ وقبل قيامه بوقت قريب قامت وزارة الداخلية بفتح مركز شرطة في شركة النفط في كركوك وذلك لتلافي ما قد يحصل من العمال بعد التهديدات بالإضراب،وكانت الشرطة منذ تجمع العمال في حديقة كاوورباغي،**

**تراقب المتظاهرين وأطلقت النار عليهم في ١٢ تموز مما أدى إلى سقوط ستة قتلى وأربعة عشر جريحاً[٢].**

**في اثر ذلك أرسلت وزارة الداخلية لجنة للتحقيق في الحادث والتي ضمت المفتش الإداري في وزارة الداخلية سعيد قزاز ومفتش الشرطة محمد صالح حمام ومدير مكتب العمال بوزارة الشؤون الاجتماعية وقد وضعت اللجنة تقريراً مسهباً عن تطور الحوادث في كركوك حتى نهاية الإضراب[٣]،وجهت فيه لوماً شديداً إلى مدير الشرطة لعدم قيادته القوة بنفسه وقدمت عدة مقترحات بشأن تعويض المتضررين من الحادث ومعاقبة المحرضين عليه ونقل المعاونين والمفوضين الذين اشتركوا في الحادثة[٤].**

**اقتنعت وزارة الداخلية بتقصير المسؤولين الإداريين في الحادث فطلبت من مديرية الشرطة العامة سحب يد مدير شرطة كركوك عبد الرزاق فتاح والمعاونين سعيد عبدالغني وهاشم محمد أمين.إلا أنّ متصرفية كركوك برئاسة وفيق حبيب أوضحت لوزارة الداخلية أن سحب يدّ مدير الشرطة ومعاونيه أمر يشجع العمال ويبعث فيهم روح النشاط لإعادة ما ارتكبوه.ويبدو أنَّ السلطات العليا لم تكن راغبةً في معاقبة المسؤولين عن الحادث**

(١) كاوور بلغة أهالي كركوك الدارجة،تعني المسيحي،والباغ يعني بستان أي(بستان المسيحي)، انظر: طارق عبد الحميد الكنين،المصدر السابق،ص٣٧.

(٢) جريدة صوت الأحرار،العدد(٦٨) في١٩٤٦/٧/١٥.

(٣)جريدة لواء الاستقلال،العدد(٤٧) في١٩٤٦/١٠/٤.

(٤)إسماعيل احمد ياغي،تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١–١٩٥٢،مطبعة الإرشاد،(بغداد،١٩٧٩، ص١٤٢.



**وأهملت القضية فقدم وزير الداخلية عبد الله القصاب استقالته من الوزارة في ١٧ آب١٩٤٦[١]،بعد أن هزهُ هول الفاجعة، ولاسّيما أنَّ تقارير المفتش العدلي الذي أرسلته وزارة العدلية للتحقيق بالموضوع أكدت بان اجتماع العمال((لم يكن يخشى منه على الأمن، والعمال كانوا عُزلاً من السلاح وأن القتلى والجرحى أصيبوا بطلقات نارية نافذة من ظهورهم، وان الشرطة جاوزت الحد المعقول في أمر تفريق المجتمعين وان الإدارة أوقفت**

أشخاصاً ليس لديهم يد في التحريض على الإضراب))[٢].وهذا انصاف للعمال وإشارةً واضحةً إلى تقصير الإدارة والشرطة التابعتين لوزارة الداخلية.

ويبدو أنَّ تطور الأحداث الداخلية بعد كاوورباغي جعلت وزارة الداخلية تسعى لتطوير قدراتها الأمنية والفنية لتدارك الوضع الجديد ولاسّيما بعد ظهور بوادر أزمات وإضرابات أخرى في مختلف مناطق العراق،مما جعل الوزارة تقرر تجهيز مديرية الشرطة العامة بأجهزة لاسلكية لتقوم الأخيرة بتوزيعها إلى مراكز الشرطة الرئيسة في بغداد وجميع الألوية الأخرى،فضلاً عن المخافر الحدودية وذلك ليتسنَ للجهات المختصة الوقوف على الأعمال والحركات الطارئة كافة ولإصدار الأوامر والتعليمات من مديرية الشرطة العامة[٣].

وسعت وزارة الداخلية إلى تفعيل دور قوة الشرطة السيارة وتطوير قدراتها القتالية، فقررت في حزيران١٩٤٧ تزويد جميع قوات الشرطة السيارة بأحدث الأسلحة الحربية المستعملة في الخارج وتدريبها على احدث الطرائق الحربية والفنية لتتمكن من القيام بالأعمال والمهام التي تناط بها،وخصصت المبالغ المالية اللازمة لجعل القوة السيارة اثنى عشر فوجاً خلال السنة١٩٤٧ بضمنها بعض الأفواج الآلية[٤].

[١]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم ٣٠/٣٠،تسلسل٣١١/٤٤٩٢،قضية كأوور باغي، ١٩٤٦–١٩٤٩،و ٢–٤،ص ص،٣–١٢؛جعفرعباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،٤٤٢–٤٤٣.

[٢] طارق عبدالحميد الكنين،المصدر السابق،ص٣٨.

[٣]جريدة صوت الاحرار،العدد(٢٥٦)في١٩٤٧/٥/٥.

[٤]المصدر نفسه،العدد(٢٩٠)،في١٩٤٧/٦/٢٣.



## سابعاً: دور وزارة الداخلية في الانتخابات النيابية لسنة ١٩٤٧ :-

إذاكان دستورسنة ١٩٢٥ العراقي،قد نصَّ على أنَّ مجلس النواب يتألف بالانتخاب، وفقاً لقانون انتخاب خاص[١]،وإذا كانت السلطة التنفيذية–في مقدمتها وزارة الداخلية– قد قامت بإجراء الانتخابات لتكوين المجالس النيابية كافة التي عرفها النظام البرلماني في العراق،فان هذا لم يكن إلا عملاً شكلياً وظاهرياً،لإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية تكوين مجلس النواب[٢].

**كانت تدخلات وزارة الداخلية ومؤسساتها الإدارية واضحاً في انتخاب أعضاء مجلس النواب طيلة العهد الملكي منذ بدأت الحياة النيابية في سنة١٩٢٥[٣]،ولأن عمليات التزوير كانت تتم في طول العراق وعرضه ومن قبل أجهزة لا حصر لها،وكانت تتم أحياناً على مشهد من الناس،من دون محاولة للتخفي فيها[٤].وما يؤكد تدخل الحكومة في الانتخابات وتعيينها للنواب وعدم إمكانية أي شخص من الوصول إلى البرلمان لولا جهود الإدارة**

[١] صدرت خلال العهد الملكي،اربعة قوانين لتنظيم عملية انتخاب النواب وهي: قانون انتخاب النواب الصادر سنة ١٩٢٤ والذي استمر نافذاً إلى سنة ١٩٤٦ حيث حل محله قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦، ثم أعقبه مرسوم انتخاب النواب رقم(٦) لسنة ١٩٥٢ الذي حول عام ١٩٥٦ إلى قانون انتخاب النواب رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٦ وظل نافذاً لحين سقوط النظام الملكي سنة ١٩٥٨.وللمزيد عن النظام البرلماني في العراق انظر:فائز عزيز اسعد،انحراف النظام البرلماني في العراق،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٥)، ص١٧٩ ومابعدها ؛ حسين جميل،الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥–١٩٤٦،موقف جماعة الأهالي منها،مكتبة المثنى،(بغداد،١٩٨٣)،ص٥٥ وما بعدها.

[٢]فائز عزيز اسعد،المصدر السابق،ص ص،١٧٩–١٨٠.

[٣] يقول توفيق السويدي في مذكراته عن انتخابات المجلس النيابي لسنة ١٩٢٥ : (( الانتخابات انتهت بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم الملك ووزير الداخلية ومن ورائه المستشار البريطاني ورئيس الوزراء..)). توفيق السويدي،المصدر السابق،ص ص،١٠٤–١٠٥.



[٤] حسين جميل،المصدر السابق، ص ص،٦٢–٦٣.

**والحكومة وهذا ما أشار إليه نوري السعيد في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٥ كانون الثاني١٩٤٤ حيث قال:((.. ولكن بالنظر إلى قانون الانتخابات الموجود بأيدينا هل بالإمكان – أناشدكم الله– أن يخرج أحد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأت الحكومة وترشحه..))[١]،وكان نوري السعيد بهذا يقول للنواب الذين يعارضون سياسته((بأنكم مدينون لي بنيابتكم ذلك أني أنا الذي وضعت أسماءكم في قائمة الحكومة وأخرجكم المتصرفون نواباً واني أتحدى كل واحد منكم وسواكم أن يفوز بالنيابة ما لم تضع الحكومة اسمه في قائمتها))[٢].**

**وكانت الوزارة تقوم بأعمال التزوير للانتخابات،وهذا يعود إلى أسلوب الانتخاب ولاسيما بجعله درجتين واتباع نظام القوائم بانتخاب عدد كبير من النواب عن كل دائرة انتخابية[٣]. وكان على المرشحين للانتخابات كسب التأييد لانتخاباتهم ليس عن طريق الجمهور فقط وانما بالتقرب إلى وزير الداخلية[٤].واستمرت تدخلات وزارة الداخلية والحكومة في الانتخابات حتى بعد صدور قانون الانتخابات رقم(١١) لسنة ١٩٤٦[٥].**

[١]م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤،جلسة يوم١٩٤٤/١/٥،ص٢١.

[٢] حسين جميل،المصدر السابق، ص٧٠.

[٣]حدد قانون الانتخابات لسنة ١٩٢٤ والذي ظل ساري المفعول حتى سنة ١٩٤٦،الناخبين بأنهم هم الذكور فقط ممن اتم العشرين سنة من عمره،بينما الُمنتَخَب الثاني ان يكون قد اتم الخامسة والعشرين،ويكون لكل(٢٥٠) ناخباً منتخباً ثانياً واحداً ،والمنتخبون الثانوون هم الذين ينتخبون النواب،كما حدد القانون المذكور الدائرة الانتخابية بانها هـي اللواء،ويكون لكل عشرين الف من عدد الذكور في اللواء نائب واحد.انظر:المصدر نفسه،ص ص،٥٥–٥٦.

[٤]عبد المجيد كامل التكريتي،مجلس الامة العراقي(البرلمان)الأعيان والنواب١٩٤٥–١٩٥٣،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،٢٠٠٢)،ص٧٠.

[٥]م.م.ن،الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٧)، يوم١٩٤٦/٥/١١،ص٣٥١.



**وتجدر الإشارة إلى ان قانون السنة ١٩٤٦ قد غير بعض أحكام قانون السنة١٩٢٤ ومنها أنه أصبح لكل مئة ناخب مُنتخَب ثاني واحد بدلاً من المئتين والخمسين في القانون السابق،وأصبح القضاء هو الدائرة الانتخابية بدلاً من اللواء في القانون السابق لكنه أبقى الانتخاب غير المباشر[١].**

**ونصت المادة السادسة من القانون المذكور بان تعيين المناطق الانتخابية حسب نفوسها وتعيين عدد النواب الذين يجب انتخابهم في كل منها يقع على عاتق وزير الداخلية،الذي يتوجب عليه جلب جداول مصدقة من مديرية النفوس العامة تحتوي على عدد الذكور المسجلين في كل قضاء وناحية ومحلة[٢]،وكان على وزير الداخلية ايضاً تقديم**

**هذه الجدأول إلى رئيس مجلس النواب مقرونةً مع آرائه حول كيفية تقسيم المناطق الانتخابية في العراق وعدد نفوسها بحيث يكون مجموع النواب قدر الإمكان بنسبة نائب واحد لكل عشرين ألفاً من الذكور العراقيين المسجلين في العراق لا في الخارج[٣].**

**كما ان القانون المذكور فضلاً عن من يقوم بالواجبات الانتخابية القضائية والإدارية أوجد لجنةً تفتيشيةً في كل منطقة انتخابية واجبها الإشراف العام على سير الانتخابات في تلك المنطقة الانتخابية،ويتراوح عدد أعضاء هذه اللجنة بين ٧–١٥ عضواً وبحسب عدد السكان في كل منطقة انتخابية،والمهم في هذا الأمر هو كيفية تشكيل هذه اللجنة،حيث يتم ذلك بإشراف الموظف الإداري المختص التابع لوزارة الداخلية[٤]. وهذا يفسر لنا إمكانية وسلطات وزارة الداخلية للتدخل في سير العملية الانتخابية.**

---

[١]د.ك.و،الوحدة الوثلثقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة١٩٤٦،قانون الانتخابات رقم(١١) لسنة ١٩٤٦،ص ص،٢٢–٤٣.

[٢]صادق مهدي السعيد ،محاضرات في قانون الانتخابات النيابية رقم(١١) لسنة ١٩٤٦،مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٤٦)،ص ص،٢٣–٢٤.

[٣]المصدر نفسه،ص٢٤؛الوقائع العدد(٢٣٧٧) في١٩٤٦/٦/٨؛جريدة الأهالي،العدد(١٢) في١٩٥٢/٦/١٣.

[٤]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،قانون رقم(١١) لسنة١٩٤٦،ص ص،٢٧–٢٨؛ الوقائع،العدد(٧) في١٩٤٦/٦/٨.



**على الرغم من التعديلات التي أحدثها القانون رقم(١١) لسنة ١٩٤٦،الإ ان الانتخابات في الريف استمرت على ما كانت عليه سابقاً وبذلك أمكن تأمين فوز عدد غير قليل من المثقفين محسوبين على مناطق ريفية،ولو تركت الحكومة الانتخابات حرة في الريف لفاز رؤساء العشائر بالمقاعد النيابية،وهناك عامل آخر مهم يبرر إشراف الحكومة على الانتخابات وتوجيهها((لان ترك الحرية في المناطق الريفية يؤدي حتماً إلى النزاع المسلح إذ إن حرية الانتخاب وفوز الفائز يشير إلى قوته وضعف خصمه الأمر الذي لا يتقبله الخاسرون بروح رياضية،فإشراف الحكومة يمنع إراقة الدماء ويساعد الخاسر على تلقي الصدمة من دون استفزاز ومن ثَّم يؤمن استتباب الأمن))[١].**

**وكانت الحكومة تضغط بوساطة موظفيها المحليين من اجل فوز مرشحيها مستغلين في ذلك جهل الغالبية العظمى من السكان القراءة والكتابة، وكان الموظفون هم الذين**

**يملؤون الأوراق الانتخابية.وفي ذلك يقول احمد مختار بابان[٢] الذي هو أحد رجال ذلك العهد البارزين(( إنَّ كل رئيس وزراء يجري انتخابات يتفاهم مع البلاط ويتفق على الأسماء،ان هذه هي طريقة الانتخابات التي كانت سائدة منذ البداية))[٣].ويضيف توفيق السويدي إلى ذلك قوله ((استمرت عملية الانتخابات واستمر الضجيج والتشاحن حولها حتى انتهت بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم الملك ووزير الداخلية..،وكانت قائمة الترشيح تبقى مكتومة حتى يوم الانتخابات إذ تبلغ بالتليفون إلى المتصرفين ويطلب**

---

[١] خليل كنه،المصدر السابق،ص٨٠.

[٢]وهو احمد مختار بن حسن بك بن فتاح بك،وهو ينتمي إلى إحدى اشهر الأسر الكردية في العراق وهي الأسرة البابانية،ولد في بغداد سنة ١٩٠٠ وشغل مناصب متنوعة في العهد الملكي أخرها رئيس آخر وزارة في ذلك العهد.وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي في العراق الملكي انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط، ملفة رقم(٣١١/٢٩٠٩)،شؤون خاصة بأحمد مختار بابان،تاريخها ١٩٥١؛مأمون شاكر إسماعيل، احمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية ابن رشد،جامعة بغداد،١٩٩٩، ص٧ وما بعدها؛مير بصري،المصدر السابق،ص ص،٢٣٦-٢٣٧.

[٣]وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٤،( بغداد،٩ ص٣٩٠.



**منهم ان يبذلوا جهدهم لإنجاحها..وقد وقع أكثر من مرة أن طُلب من المرشح أن يعطي تعهداً خطياً يحفظ لدى رئيس الوزراء بأنه إذا انتخب نائباً كمرشح من الحكومة أن يؤازر الحكومة))[١].**

**وفضلاً عن هذه التجاوزات كان الشيوخ والملاكون يحضرون قوائم المنتخبين الأولين-الانتخابات غير المباشرة-ويعطون أرقاماً غير صحيحة عن عدد أفراد عشائرهم. وبالطبع فأن أبناء تلك العشائر ومعظمهم من الفلاحين لم يكن بمقدورهم التصويت لغير شيوخهم.وكانت الهيئة المشرفة على الانتخابات تسلم أحياناً عدة أوراق لشخص واحد أو تعطي أوراق الانتخاب لأشخاص لم يبلغوا السن القانونية للانتخابات.كما كانت الأوراق في صناديق الاقتراع تتجاوز العدد الحقيقي للمقترعين.ذلك أنّ الشيوخ سعياً منهم لتعظيم أنفسهم وتقوية مكانتهم كانوا يقدمون إحصائيات مبالغ فيها عن عدد أفراد العشائر التابعة لهم[٢].وفي واقع الأمر صارت النيابة واسطة للانتفاع الشخصي،إذ إنها كانت تعني وارداً مضموناً،واكثر من ذلك، جاذبيةً وجاهاً عريضاً،وفرصةً سانحةً لنيل احترام الشعب فضلاً عن الحظوة عند الحكومة[٣].**

أجرت وزارة نوري السعيد التاسعة المؤلفة في ٢١ تشرين الأول١٩٤٦ الانتخابات التي انتهت منها في آذار ١٩٤٧،وزعم نوري السعيد قبل البدء في الانتخابات والذي كان يشغل منصب وزير الداخلية وكالةً بأنه تسلّم مهام وزارة الداخلية ليشرف بنفسه على سير الانتخابات بكل نزاهة وحياد وأنه وضع خطةً لسير الانتخابات تقوم على أسس أهمها منع التزوير ومنع كل حركة تهديد أو اعتداء فيها ،وأن الحكومة لن تستعمل نفوذها الإداري لتفضيل أحد على آخر[٤].

لم تخلو حقبة الانتخابات من حملات واسعة لوزارة الداخلية لاعتقال بعض العناصر المعارضة لسياسةنوري السعيد وإغلاق الصحف المعارضة الأمر الذي أدى إلى المصادمات بين رجال الشرطة والمواطنين أدت إلى جرح العديد من المواطنين واعتقال آخرين[٥].

---

[١] توفيق السويدي،المصدر السابق،ص٣٠٤؛ ستيفن همسلي لونكريكك ،المصدر السابق،جـ٢،ص٣٧١.

[٢] نوري عبدالحميد العاني،التجربة الديمقراطية في العراق في عهد الانتداب١٩٢١-١٩٣٢،مجلة الحكمة،العدد (٣٨)، كانون الأول/٢٠٠٤،ص ص،١٢-١٣.

[٣] المصدر نفسه،ص١٣.

[٤] جريدة الزمان،العدد(٢٧٧٢) في١٩٤٦/١١/٢٣.

[٥] جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،٤٥٥-٤٥٦.



وجهت الأحزاب السياسية[١] انتقادات لاذعة إلى الانتخابات المذكورة واتهمت السلطات الإدارية -مؤسسات وزارة الداخلية- بالتدخل في الانتخابات ووقوفها بجانب مرشحين ضد آخرين،مستخدمةً وسائل التزوير ضد مرشحي بعض الأحزاب للحيلولة من دون نجاح أي منهم،كما لجأت الجهات الإدارية إلى إقناع بعض المرشحين بالانسحاب لصالح مرشحين آخرين تريد السلطات فوزهم،وفي سامراء اعتقل رؤساء المدينة لأنهم يؤيدون قائمة فائق السامرائي،وتعرضوا إلى التهديد من متصرف بغداد مظهر أحمد[٢].

دافعت وزارة الداخلية عن الاتهامات التي أسندت إلى دوائرها وموظفيها بالتدخل بالانتخابات((وان النواب المنتخبين يتمتعون بثقة الناخبين،ولا دخل لكل ما زعم في انتخابهم..))[٣] لكن ذلك لم يقنع المواطنين ولاسيّما الأحزاب السياسية المعارضة التي استمرت باتهام الأجهزة الإدارية بالتدخل الفاضح في العملية الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة[٤].

**وكان نوري السعيد قد أعدَّ خطةً محكمةً لاختيار مؤيديه،وقد تمثلت في احتفاظه بمنصب وزير الداخلية فضلاً عن رئاسته لمجلس الوزراء،كيما يستطيع أن يوجه الانتخابات.وهو الذي صرح قبيل البدء فيها بقوله(( اني رسمت خطة لإجراء الانتخابات**

---

(١)أصدرت الأحزاب السياسية الخمسة وهي:الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الأحرار وحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب بياناً شديد اللهجة حملت فيه الحكومة سوء العملية الانتخابية التي اعتبرتها غير شرعية ولاتمثل الشعب.وللمزيد انظر:عادل غفوري خليل،أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦–١٩٥٤،مطبعة الانتصار،(بغداد،١٩٨٤)،ص ص،٢٢٠–٢٢٥؛جريدة صوت الأهالي،العدد(١٣٧٥) في١٩٤٧/٤/٧.

(٢)محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص ص،٢٢٢–٢٢٣.

(٣)الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية التوجيه والاذاعة العامة،الانتخابات النيابية في العراق،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٦)،ص٢.

(٤) مما يثير الاستغراب،ان موقف السفارة البريطانية بشأن نتائج وإجراء الانتخابات كان الترحيب بحرارة عما أسفرت عنه الانتخابات وذكرت بأنها جرت بحرية واعتبرت نتائج الانتخابات بمثابة انتصار كبير لاصدقائها الأوفياء وممثليهم.محمد حمدي الجعفري،انقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢، مطبعة أسفار، ط٢،(بغداد،٢٠٠١)،ص ص،٥٣–٥٤.



**واني كوزير للداخلية سأكون مسؤولاً عن إجراء الانتخابات))(١)، كما تمثلت في امتناعه عن فتح فروع الأحزاب،لكي يشل نشاطها السياسي والانتخابي في جميع أنحاء العراق. وما أن انتهت الانتخابات الثانوية في ١٠اذار١٩٤٧ حتى توضح ما خطط له السعيد من تزوير وتدخل،واستطاع ان ينجح خطته في أبعاد نواب الشعب المعارضين من ممثلي الأحزاب(٢).**

**ثامناً:أزمة الخبز سنة ١٩٤٧ وموقف وزارة الداخلية منها :-**

**كانت سنة ١٩٤٦–١٩٤٧ أسوء سنة عرفها العراق في تاريخه الزراعي الحديث. فقد قلَّ المطُر،وكَثُر الجرادُ ومُنيت المزروعات بأضرار منوعة،وتضاعفت الرغبة في تصدير الحنطة والشعير إمعاناً في الإثراء السريع من دون أن يُلتفت إلى حاجة البلاد واستهلاكها المحلي، فلم يدخل شهر أيلول سنة ١٩٤٧ الا والبلاد تشكو أزمةً حادةً في الخبز(٣)، وعاد ذلك المنظر المؤلم الذي ألفه الناس أيام الحرب العالمية الثانية،يوم كان الرجال والنساء والأطفال يتجمهرون على المخابز والأفران،ويتدافعون بالمناكب والسكاكين ليحصلوا على القليل من الخبز(٤).**

ولما اشتدت الأزمة قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة من مدير الداخلية العام،ومتصرف لواء بغداد وأمين العاصمة لبيان أفضل الطرائق لتوافر الخبز ومعرفة أسباب قلته.فكان من جملة مقترحات هذه اللجنة هو تكليف مدير السجون العام ليقوم بعمل إعداد المسجونين للقيام بمهمة إعداد الخبز،وان يسارع المزارعون لتسديد حصة الحكومة من حاصلات الحنطة والشعير،في وقت((لم يكن في البلاد حنطة ولا شعير،إلا الشعير الذي ادخره المتنفذون لتأمين أموال السحت لهم))[٥]. وقد تكلل عمل المسجونين بالنجاح وقامت مديرية السجون بعمل اكثر من (٢٥.٠٠٠) صمونة في كل يوم لسد حاجة المسجونين في بغداد

[١]جريدة الزمان،العدد(٢٧٧٨) في١٩٤٦/١١/٢٩.
[٢]محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص٢٢٣.
[٣] جريدة الرأي العام،العدد(٩٥) في١٩٤٧/٦/٣.
[٤]المصدر نفسه،العدد(١٨٦) في١٩٤٧/١٠/٣؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزرات،جـ٧،ص٢٢٧.
[٥]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزرات،جـ٧،ص ص،٢٢٧–٢٢٨.



والألوية الأخرى[١].لكن ذلك لم يبعد أصابع الاتهام إلى الإدارة وتقصيرها في هذا الموضوع لاسيّ ما إنها تحوم حولها شكوك الفساد[٢].

كما أشار التقرير الذي أعده اثنا عشر نائباً إلى مجلس النواب إلى أن البلاد تواجه أزمة خبز مستحكمة الحلقات لم تجابه مثلها في تاريخها الحديث وارتفعت أسعار الحنطة والشعير بشكل عالٍ جداً يتعذر معه على عامة الناس الحصول على الحبوب أو الخبز لغلائه الفاحش[٣].

وهذا ما زاد من تذمر الناس من الحكومة ،ومما عجل بالانفجار الشعبي بوجه الحكومة ،التي لم تعطِ للموضوع الأهمية اللازمة بل العكس من ذلك أنَّ رئيس الحكومة صالح جبر عَدَّ الأزمة شيء ثانوي وأنها أزمة عابرة وذلك واضح في تصريحاته عندما زعم أنَّ الوضع مطمئن وأنَّ الحنطة موفورة ولا داعي للخوف من أزمة الخبز[٤]، وما زاد في تذمر الرأي العام منه حينما رفض مناقشة أزمة الخبز في جلسات مجلس النواب ووصفها بأنها أزمة تافهة[٥].

**مما جعل رئيس الحكومة مكروهاً من الشعب نتيجة تدهور الحالة المعاشية بعد ارتفاع أزمة البطالة وانتشار العوز والفقر بين معظم فئات الشعب[٦]،وذلك عجل من سقوط الحكومة فيما بعد[٧].**

[١]كريم حيدر خضير ،تاريخ الشرطة،ص ١٢٤.

[٢] ستيفن همسلي لونكريكك ،المصدر السابق،جـ٢،ص ص،٥٥٩–٥٦٠ ؛جرالد دي غوري،المصدر السابق، ص ص،٢٤٢–٢٤٧.

[٣] للمزيد عن الأزمة واسبابها،انظر: م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، مطبعة الحكومة،١٩٤٨،الصفحات ٥، ١٢، ١٥، ٤٨، ٦١، ٣٢٥؛ جريدة الزمان،العدد(٣١٢٨) في١٩٤٨/١/٢٩.

[٤] Majid Khadduri, Independent Iraq,1932-1958 Astudy in Iraqi Politics, 2nd ed , (London,1960),pp,122-125.

[٥] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، ص١١٤.

[٦]جريدة الهدى،العدد(٤٠) في١٩٤٧/٨/١٩؛جرالد دي غوري،المصدر السابق،ص٢٤٢.

[٧]استقالت الوزارة في١٩٤٨/١/٢٧ اثر أحداث وثبة كانون الثاني.

# المبحث الثالث

# موقف الوزارة من الأحداث و التطورات السياسية الداخلية والخارجية ١٩٤٨ -١٩٥٣

## أولاً: موقف وإجراءات الوزارة من أحداث وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ :-

عندما عقدت معاهدة بورتسموث بين الحكومتين العراقية والبريطانية ونشرت موادها يوم ١٦كانون الثاني١٩٤٨،خرجت تظاهرات صاخبة منددة بوزارة صالح جبر ونوري السعيد[١]،وتجددت هذه التظاهرات يوم ١٩ كانون الثاني وتصدت لها الشرطة مما أدى إلى مقتل أحد المتظاهرين تبعه مصرع ثلاثة آخرين وعدد من الجرحى في اليوم نفسه.ومما يذكر بهذه المناسبة ان الشرطة كان موقفها سلبياً وقمعياً تجاه الشعب على الرغم من إنها أداة تنفيذ بيد السلطة،حيث داهمت ردهات المستشفى الملكي وأطلقت الرصاص على المستشفى التعليمي فسقط عدد من القتلى والجرحى من طلاب الكليات المتجمهرين في الكلية الطبية لتشييع زملائهم[٢].

استمرت التظاهرات الاحتجاجية الساخطة بعد يوم ١٩كانون الثاني١٩٤٨،وفي ٢٦ كانون الثاني،أحرقت الجماهير الغاضبة سيارات الشرطة مع دراجتين بخاريتين،كما هاجموا مركز الاستعلامات الأمريكية ومطبعة التايمس في شارع الرشيد،وشددت الشرطة من إجراءاتها وحاولت جاهدةً السيطرة على الوضع لكن من دون جدوى[٣]،بل ازداد الأمر سوءً صبيحة يوم الثلاثاء ٢٧كانون الثاني١٩٤٨ بعد محاولة المتظاهرين عبور جسر الملك غازي(جسر الشهداء) من جانبي الرصافة والكرخ، فصدرت التعليمات من وزير الداخلية

---

[١] تألفت هذه الوزارة في١٩٤٧/٣/٢٩ واستمرت إلى سقوطها في ١٩٤٨/١/٢٧ وشغل صالح جبر فيها منصب وزير الداخلية وكالة إلى ١٩٤٨/١/٥ ثم اسند إلى توفيق النائب الذي استمر بإشغاله حتى سقوط الوزارة. عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص٢٣٦.

[٢]كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٢٧.

[٣] جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،٥٣٥-٥٣٦.

**توفيق النائب[١]إلى مدير الشرطة العام بتهيئة قوة كافية من الشرطة وتجهيزها بالأسلحة الرشاشة وتوزيعها فوق البنايات والمنارات والجوامع[٢]،وعندما حاول المتظاهرون عبور الجسر من كلا الجانبين أطلقت الشرطة النار عليهم فسقط العديد من القتلى والجرحى[٣].**

**ولم يقتصر موقف وزارة الداخلية ومؤسسة الشرطة التابعة لها في بغداد فحسب،وانما كانت الإجراءات قاسية ومتشددة في جميع مناطق العراق التي شهدت تظاهرات ضد المعاهدة ووزارة صالح جبر،فقد خرجت تظاهرات كبيرة في كل من النجف الاشرف وكربلاء والسليمانية وفي الموصل وكركوك وغيرها من المدن العراقية،وعلى أثر تدهور الأوضاع الأمنية واحتقان الشارع العراقي ومعارضة الأحزاب و الصحافة لإجراءات الحكومة، كذلك استقالة رئيس مجلس النواب عبدالعزيز القصاب[٤] وحراجة موقف الوصي الذي من**

[١]من كبار موظفي وزارة الداخلية،ولد سنة ١٨٩٧ ودخل في سلك الوظيفة سنة ١٩٢٦،شغل العديد من الوظائف الإدارية منها:متصرفاً للواء الديوانية سنة ١٩٤٣ وبقي في منصبه حتى سنة ١٩٤٧،شغل منصب وزارة الداخلية في وزارة صالح جبر( ١٩٤٧/٣/٣٠-١٩٤٨/١/٢٧ )وذلك في ١٩٤٨/١/٥ وحتى سقوط الوزارة،وعين وزيراً للداخلية للمرة الثانية في ١٩٤٩/٣/١٧ وحتى ايلول من السنة نفسها بعد تعديل الوزارة حيث شغل منصب وزير الداخلية بالوكالة عمر نظمي في عهد وزارة نوري السعيد المشكلة في١٩٤٩/١/٦. انظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،الحكومة العراقية،جدأول كبار موظفي الدولة للسنوات١٩٤٣-١٩٤٩؛نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق،ص١٨٩،ص ص،١٩٢-١٩٣.

[٢]جريدة الساعة،الأعداد(٩٦١-٩٦٢)في٢٧-١٩٤٨/١/٢٨؛جريدة الزمان،الأعداد(٣١٢٦-٣١٢٧) في٢٧-١٩٤٨/١/٢٨.

[٣] المؤلف مجهول،سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر-بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها،مطبعة الأهالي، (بغداد،١٩٦٠)،ص ص،٨١-٨٣.

[٤] ولد عبد العزيز القصاب في بغداد سنة ١٨٨٨م،وشغل عدة وظائف إدارية منها قائممقام سامراء سنة ١٩٠٧ ثم قائممقام السمأوة سنة ١٩٠٨ وقائممقام الصويرة سنة ١٩١٠ ومتصرفاً للواء كربلاء سنة ١٩٢٢ ومتصرفاً للواء المنتفك سنة ١٩٢٣.،ثم مناصب وزارية أبرزها وزير الري والزراعة ورئيساً للتفتيش الإداري ووزيراً للداخلية ورئيساً للمجلس النيابي عندما عقدت معاهدة بورتسموث.. وللمزيد عن سيرتـه =

**الممكن قراءته من تصريح كامل الجادرجي[١] رئيس الحزب الوطني الديمقراطي:((.. ففي كل مكان من العراق تمرد وتجمع ومقاومة،والكل مجمع على وجوب الحيلولة من دون تنفيذ معاهدة جبر-بيفن)) [٢].**

**أصبحت استقالة صالح جبر مقبولةً للجميع،وتمَّ تأليف وزارة جديدة برئاسة السيد محمد الصدر[٣] الذي تردد في بادئ الأمر في قبول رئاسة الوزارة،ويقول عبد العزيز القصاب في مذكراته انه في اليوم الثاني من استقالة صالح جبر((زارني أحد رؤساء العشائر وكان قادماً**

---

= ونشاطه الإداري والسياسي والنيابي انظر:عبدالعزيز القصاب،المصدر السابق،ص١٠ومابعدها.

[١]ولد كامل الجادرجي في بغداد في١٨٩٧/٤/٤ من أسرة عراقية،دخل حزب الإخاء الوطني الذي يرأسه ياسين الهاشمي سنة ١٩٣٠وفي سنة ١٩٣٣ ترك كامل الجادرجي حزب الإخاء الوطني وانظم إلى جماعة الأهالي، وأسس مع عدد من الساسة العراقيين الحزب الوطني الديمقراطي سنة ١٩٤٦، وللمزيد عن نشأته ودوره في تاريخ الحركة الوطنية العراقية،انظر:محمد عويد الدليمي ، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧ – ١٩٦٨ ، مطبعة الأديب البغدادية، (بغداد ١٩٩٧) ، ص ٨ وما بعدها ؛ كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، منشورات الجمل،ط٢،(ألمانيا،٢٠٠٢)؛فاضل حسين ،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨،مطبعة الشعب،(بغداد،١٩٦٣)،ص٢٩ وما بعدها.

[٢] المؤلف مجهول ، سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر-بيفن ،المصدر السابق،ص٨١.

[٣]من رجال الدين والسياسة في العراق،ولد في الكاظمية في ١٨٨٣/١٠/٣٠ ونشا في كنف والده السيد حسن الصدر(١٨٥٦-١٩٣٥) الذي كان مرجعاً من مراجع الدين في عصره،كان من زعماء الحركة الوطنية والقائمين بالاجتماعات والتظاهرات من اجل الاستقلال واشترك في تأسيس حزب حرس الاستقلال السري وتولى رئاسته، وكان من المشاركين في أحداث ثورة العشرين في دلتأوه(الخالص) ثم الفرات الأوسط.وعين عضواً في مجلس الأعيان من سنة ١٩٢٥ إلى يوم وفاته كما انتخب رئيساً لمجلس الأعيان للمدة١٩٢٩-شباط١٩٣٧ ثم من ١٩٣٧/١٢/٢٣ إلى كانون الأول١٩٤٣ وكان رئيساً للوزراء في سنة ١٩٤٨ ثم رئيساً لمجلس الاعيان من ٧شباط١٩٥٣ إلى اخر تشرين الثاني ١٩٥٥،وتولى رئاسة هيئة النيابة مراراً متعددة في غياب الملك والوصي على العرش عن العراق وادركته الوفاة في بغداد في١٩٥٦/٤/٣وامتدحه النواب وكذلك الشعراء والصحافة العراقية باعتباره من العناصر الرزينة المعتدلة في التفكير والعمل.وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق المعاصر .انظر:ميربصري،المصدر السابق،ص ص،١١٠-١١٣.

**من الكاظمية وأخبرني..بأن الناس هناك ضد استقالة صالح جبر ويدعون بأنه اجبر على الاستقالة لأنه شيعي..))[١].ويبدو أنَّ قبول الصدر للوزارة جاء لتلافي المضاعفات التي قد تنجم عن استقالة صالح جبر،على اعتبار ان الصدر من العوائل الشيعية ذات السمعة الطيبة في بغداد وبقية المدن العراقية ومن الممكن قبوله من جميع الأطراف لذلك نلاحظ رؤساء الأحزاب يوافقون على وزارة يؤلفها السيد محمد الصدر[٢].**

**وبذلك أصبحت شخصية الصدر ((هي الشخصية التي أُلقي على عاتقها مهمة تهدئة الشارع وامتصاص ردود فعل وثبة كانون الثاني١٩٤٨،حتى إذا تمَّ ذلك،وترك الوزارة بعد أربعة شهور ونصف لشهر)) [٣].**

**على كل حال انتهت الوثبة،وشكلت لجنة تحقيقية لمعرفة المسؤولين عن الحوادث المؤلمة،اشترك فيها من وزارة الداخلية كل من عمر حفظي مفتش الإدارة في وزارة الداخلية وعبد الحليم السنوي مدير الحقوق بوزارة الداخلية،واتهمت اللجنة مدير شرطة بغداد (مزاحم ماهر) لقيامه بإصدار أوامر إطلاق النار على المتظاهرين بعد موافقة وزير الداخلية توفيق النائب،وأُغلق التحقيق بناءً على توجيهات الوصي عبد الإله[٤].وقد أشار التقرير الذي رفعته اللجنة المذكورة إلى تقصير الحكومة واتهامها باستغلال ذلك الأمـر**

---

[١] عبد العزيز القصاب،المصدر السابق،٣١٨.

[٢] المصدر نفسه،ص٣٢٠.وقد تألفت الوزارة من السيد محمد الصدر رئيساً وجميل المدفعي وزيراً للداخلية، حمدي الباجه جي وزيراً للخارجية،ارشد العمري وزيراً للدفاع،عمر نظمي وزيراً للعدلية،مصطفى العمري وزيراً للاقتصاد،محمد رضا الشبيبي وزيراً للمعارف،نجيب الرأوي وزيراً للشؤون الاجتماعية، صادق البصام وزيراً للمالية، محمد مهدي كبه وزيراً للتموين،جلال بابان وزيراً للمواصلات والأشغال،نصرت الفارسي ودأود الحيدري ومحمد الحبيب وزراء بلا وزارة.انظر :عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات، جـ٧ ،ص٣١٤.

[٣]حسن العلوي،الشيعة والدولة القومية في العراق١٩١٤-١٩٩٠،دار الثقافة للطباعة والنشر،ط٢،(قم،١٩٩٠)، ص ص،٢٠٠-٢٠١.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم بلا،تسلسل ٣١١/٤٤١٢،وثبة ١٩٤٨،و٣،ص٢-٥.

**لأغراض سياسية وحمل الحكومة مسؤولية تدخلها في أمر التظاهرات وعدّه مخالفاً لأحكام القانون((..وعلى هذا فان تدخلها-أي الوزارة-في أمر التظاهرات على الوجه الذي وقع كان مخالفاً لأحكام القانون مما يدلل على أنَّ غرضها من هذا التدخل كان لدافع سياسي الا وهو الدفاع عن معاهدة(بورتسموث)وقمع أي حركة ترمي إلى الاحتجاج عليها أو معارضتها،هذا ما تظاهر للجنة من سير التحقيق في مسؤولية الوزارة نكتفي بتسجيله))[١].**

**ثانياً: دور الوزارة في الانتخابات النيابية لسنة ١٩٤٨ :-**

**في ٢٢ شباط١٩٤٨ أصدرت وزارة السيد محمد الصدر قراراً بحلّ المجلس النيابي والدعوة لإجراء انتخابات جديدة،ووصفت الانتخابات بأنها معركة وصراع بين الأحزاب السياسية الثلاثة(الأحرار والوطني الديمقراطي والاستقلال) وبين كتلة(نوري السعيد وصالح جبر) [٢].وهذه الكتلة الأخيرة اعتمدت على العشائرفي الانتخابات،وأخذت الحركات العشائرية تتصاعد في الكوت والسليمانية وبغداد الكرخ وراح ضحية هذه الأعمال أربعة رجال وامرأة من القتلى وعدد كبير من الجرحى،وقد ظهر أنَّ هذه العمليات قد جرت في أماكن قريبة من مراكز الشرطة والبعض الآخر في المستشفيات[٣]، وهذا الأمر يعد تقصيراً من مؤسسات وزارة الداخلية ذات التخصص الأمني،بل يعكس ربما تقصيراً متعمداً من بعض أفراد هذه المؤسسة ولاسيّما أنَّ حركات العشائر كانت موالية لنوري السعيد وصالح جبر ذوا النفوذ الواسع في المؤسسة الحكومية ومنها دوائر وزارة الداخلية المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام.**

**ثم جاء اشتراك الجيش العراقي في الحرب الفلسطينية[٤]لتعلن الحكومة الأحكام العرفية**

[١]طارق عبدالحميد الكنين،المصدر السابق،ص٤٠.

[٢]جريدة الحوادث،العدد(١٦٤٤) في١٩٤٨/٣/٨.

[٣] جريدة العصور،العدد(١٩) في١٩٤٨/٥/١٤

[٤] لقد كانت القضية الفلسطينية تهم الشعب العراقي لاسباب وطنية وقومية ودينية،وحأولت بريطانيا إعاقة الحكومة العراقية من إرسال الجيش العراقي إلى فلسطين،لكن الأحداث المتسارعة في فلسطين وقيام الهجانة والقوات الصهيونية بالهجوم على المدن الفلسطينية والمذابح الوحشية التي تعرض لها العرب في فلسطين قد استفزت مشاعر العرب فأجبر القادة العرب على إرسال جيوشهم لامتصاص النقمة الشعبية الغاضبة.وللمزيد =

**في ١٥ ايار ١٩٤٨ في جميع أنحاء العراق بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي، وأخذت وزارة الداخلية تستغل هذا الموضوع لتنفيذ سياستها،فحدثت توقيفات كثيرة كان باعثها هو موضوع الانتخابات،واستغلال الأحكام العرفية لمصلحة مرشحي الحكومة[١]، مما جعل وزير التموين محمد مهدي كبه-ممثل حزب الاستقلال في الحكومة- يستقيل من الوزارة قبل أيام قليلة من انتهاء الانتخابات وذلك في٧حزيران١٩٤٨[٢]،وقد جاء في كتاب استقالته:((ان اتجاه الانتخابات بدأ ينحرف عن الخطة السوية التي اجمعنا على انتهاجها ..، وإذا بالشكاوى تتوارد من بعض المناطق الانتخابية.. وحين أُعلنت الأحكام العرفية وتكشف الوضع عن تدخل سافر في كثير من المناطق الانتخابية خارج بعض المدن الكبرى،فقد رفضت تأمينات بعض المرشحين،وأغري آخرون بترشيح أنفسهم على وجه مفاجئ في مناطق لم يسبق لهم أي نشاط انتخابي فيها،بل إننا وجدنا بينهم من ليس لهم صلة بالمناطق التي رشحوا أنفسهم فيها،ورافق ذلك جو من الإرهاب ضاق به الاهلون،فقد أوقف بعض المعنيين بالانتخابات من مرشحين ومنتخبين في مختلف أرجاء العراق.. وان إصراري على المطالبة بالكف عن التدخل بالانتخابات لم يثمر،بل مازال موظفو الإدارة يتلقون الايعازات بإفهام المنتخبين ضرورة انتخاب المرشحين الرسميين .. وان توقيف الأشخاص ما انفك جارياً لأسباب لا صلة لها بمقتضيات الدفاع عن فلسطين،وجو الإرهاب ما فتئ مخيماً على الانتخابات..ومن أجل ذلك كله أبادر إلى رفع استقالتي))[٣].**

= من المعلومات عن القضية الفلسطينية انظر:عباس عطية جبار،العراق والقضية الفلسطينية من عام ١٩٣٢-١٩٤١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،جامعة بغداد،١٩٨٢؛صالح صائب الجبوري،محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية،دار الكتب،(بغداد،١٩٧٠)،ص ص،١٦٩-٢٢٥.

[١] بهاء الدين نوري،مذكرات بهاء الدين نوري ،دار الحكمة،ط١،(لندن،٢٠٠١)،ص٦٢.

[٢] جريدة صوت الاحرار،العدد(٥٧٧) في١٣/٥/١٩٤٨.

[٣]محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص٢٥٣؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص ص٣٥٥-٣٥٦.

**كما استقال داود الحيدري وزير الشؤون الاجتماعية في٢٦ايار١٩٤٨((احتجاجاً على تدخل موظفي الإدارة وتصرفاتهم الكيفية في شؤون الانتخابات))[١].**

**وهذه إشارة واضحة على تدخل وزارة الداخلية في سير العملية الانتخابية لصالح مرشحي الحكومة،أي خروج هذه الوزارة من حيادها الذي كان يجب عليها التمسك به ومعاملة الجميع سواسية.كما استغلت الوزارة المجالس العرفية((في وجهة هي غير الوجهة التي أنشئت هذه المجالس من اجلها ،فقد استغلتها لتوجيه الانتخابات النيابية توجيهاً خاصاً لا يتفق مع حرية الانتخابات ومع المصلحة العامة،بل يخالف الأنظمة والقوانين..))[٢].**

**وقد استغلت وزارة الداخلية،ايضاً ،نظام دعاوى العشائر الذي كان يطبق على نسبة كبيرة من أبناء الشعب العراقي والذي يمنح سلطات واسعة لرؤساء الوحدات الإدارية بحيث يمكنهم من توقيف الأشخاص بشكل جماعي ومن دون ذكر الأسباب[٣]،وقد استغل رؤساء الوحدات الإدارية هذا النظام لتهديد المرشحين والناخبين بتطبيقه عليهم اذا ما خالفوا رغبة الوزارة في انتخاب أشخاص معينين[٤].**

**ويقول النائب نجيب الصائغ عن انتخابات سنة ١٩٤٨ والأساليب التي اتبعتها الحكومة التي حالت دون فوزه في الانتخابات((رشحت نفسي نائباً عن أقليات الموصل.. ومركز قضاء اللواء بأجمعه يشترك في انتخابات الأقليات،وهذا يتألف من أربع مناطق.المنطقة الأولى والثانية في البلدة نفسها .وهاتان المنطقتان ليس بإمكان الإدارة ان تؤثر على أحد فيها،اما المنطقة الثالثة فتتألف من ناحيتي الحمدانية وتلكيف.والمنطقة الرابعة تتألف من ناحيتي الشورة والشرقاط. وكنا نسعى جهدنا على المنطقتين الثالثة والرابعة و أخذنا نعمل مع المنتخبين فيها،ولكن قبل موعد الانتخابات بخمسة أيام أخبرني بعض مؤيدي في هاتين المنطقتين**

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم٨/٢٨،تسلسل٣٢٠٥٠/٧٩١٠، التحقيقات الخاصة عن سير الانتخابات لسنة١٩٤٨،و٢،ص ص ،١-٤؛و٤،ص ص،٢-٧.

[٢]فائز عزيز اسعد،المصدر السابق،ص١٩٨.

[٣]المادة (٤٣) من نظام دعاوى العشائر.

[٤]فائز عزيز اسعد،المصدر السابق،ص١٩٩.

**بان كلا من مديري النواحي في المنطقتين جمع المنتخبين وأخبرهم بان هناك ثلاثة مرشحين حكوميين عن المسيحيين،ووزعوا عليهم أوراقاً مطبوعةً فيها أسماء هؤلاء المرشحين وأفهم المنتخبين بأن الواجب عليهم أن ينتخبوا هؤلاء المرشحين، ومن لم ينتخبهم، أو ينتخب غيرهم،فستسخط عليه الحكومة.ومن تسخط عليه الحكومة يجب أن يعرف أنَّ المجلس العرفي موجود،وأن نظام دعاوى العشائر يخوّل مدير الناحية صلاحيات واسعة.))[١].**

**ولم تكتفِ السلطات الإدارية بذلك،بل اعترضت على نتائج الانتخابات بعد فوزه على أحد مرشحي الحكومة الثلاثة. وبعد إعلان نتائج الانتخابات والقول هنا لنجيب الصائغ (( تقدم مدير ناحية الشورة باعتراض على انتخابي لأسباب تافهة تتضمن أنَّ بعض الناخبين في هذه المنطقة كتبوا أوراقهم بأنفسهم الأمر الذي أدى إلى فوزي وقد ردت محكمة الاستئناف هذا الاعتراض رغم الضغط الشديد عليها من الإدارة.. ولم يقف وزير الداخلية عند هذا الحد بل اتصل بعدد من النواب كي يعترضوا على مضبطتي عند عرضها على المجلس الا ان جميع من اتصل بهم رفض ذلك))[٢]، بل أنَّ وزارة الداخلية ذهبت إلى ابعد من ذلك عندما أخذت تضايق وتلاحق المنتخبين في المناطق المذكورة لمعاقبتهم على انتخابه[٣].**

**وبعد نهاية الانتخابات،أخذت الشكاوى والاحتجاجات تنهال على الحكومة من مختلف المناطق الانتخابية على التدخل فيها،وكان موقف وزير الداخلية إزاء ذلك بأن((الانتخابات حرة،وأنا لا أتدخل فيها،وأنَّ هذه الشكاوى غير صحيحة،وغير واردة.. )).وعندما وصلت أخبار تدخل وزارة الداخلية في الانتخابات إلى رئيس الوزراء السيد محمد الصدر،اتصل الأخير بوزير الداخلية محتجاً على هذا التصرف طالباً منه عدم التدخل وترك الحرية للناخبين لاختيار ممثليهم الشرعيين[٤].**

---

[١] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨،الجلسة (٩) في١٩٤٨/١٢/٣٠،ص ص،١٤٦-١٤٧.

[٢] نجيب الصائغ،من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري١٩٤٧-١٩٦٣،مطبعة الأديب البغدادية المحدودة،(بغداد،١٩٩٠)،ص ص،٣٢-٣٣.

[٣] المصدر نفسه،ص٣٣.

[٤]محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص ص،٢٥٠-٢٥١.

**ويذهب بهاء الدين نوري إلى أنَّ إعلان الإدارة العرفية في أيار ١٩٤٨بحجة حماية مؤخرة الجيش العراقي في فلسطين كانت ذريعة وغطاءً لحرب السلطة في العراق((ضد الحركة الوطنية وخاصة ضد الحزب الشيوعي العراقي..،وقد وضعت المخابرات البريطانية مخططاً متكاملاً للحرب الأخيرة ضد الحركة الشيوعية والوطنية)) فضح الحزب الشيوعي جانباً منها بنشر وثيقة وقعت في أيديه-عن طريق أحد العملاء المزدوجين-وكان تقضي بإثارة الفتن والصراعات القومية والطائفية والدينية بين العراقيين))[١].وهذا تأكيد لاستغلال الحكومة للقضية الفلسطينية لأغراض ضبط الوضع الأمني في العراق ومكافحة الحركة الوطنيةولاسيَ ما الحركة الشيوعية،فضلاً عن استمرار التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للعراق على الرغم من استقلاله الشكلي منذ سنة ١٩٣٢،واتباعهم السياسة الاستعمارية التقليدية(( سياسة فّرق تسُد ))من خلال إثارة الفتن والاضطرابات الداخلية وحتى وقتنا الحاضر.**

**ثالثاً: موقف الوزارة من الأحداث والتطورات الداخلية ١٩٤٩ - ١٩٥١ :-**

**لم تخلُ وزارة الداخلية من المشكلات والخلافات ربما الشخصية بين وزير الداخلية وبعض كبار موظفي الوزارة،ونورد هنا الخلاف مع علي خالد الحجازي[٢] مدير الشرطة العام،الذي أشادت به بعض الصحف العراقية لمواقفه المتميزة وخدماته الجليلة للدولة العراقية فقد نشرت لواء الاستقلال(( أنَّ سلامة المملكة مقترن بوجود السيد علي خالد على رأس هذه**

---

[١] بهاء الدين نوري،المصدر السابق،ص ص،٦٣-٦٤.

[٢] كان احد ضباط الجيش العثماني،تدرج في الوظائف الإدارية،فشغل منصب مدير شرطة لواء السليمانية للمدة ١٩٣٥-١٩٣٨،ثم مدير شرطة لواء الدليم(محافظة الانبار) سنة ١٩٣٩،ومدير شرطة لواء بغداد سنة ١٩٤٢،ثم معاون مدير الشرطة العام سنة ١٩٤٥ وحتى مطلع سنة ١٩٤٨،ومدير الشرطة العام في١٩٤٨/٤/١٣،وقدم خدمات جليلة لوزارة الداخلية والوصي عبدالاله الذي قلده منصب مدير الشرطة العام تقديراً لجهوده وخدماته للمملكة وجهازها الأمني. انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية،جداول كبار موظفي الدولة للمدة١٩٣٥ - ١٩٤٩،ص ص، ١٥-١٦.

**القوة المسلحة))[١]،مما دفع وزير الداخلية صالح جبر بطلب إلى رئيس الوزراء توفيق السويدي بفصل مدير الشرطة العام علي الحجازي من الخدمة ،لكن رئيس الحكومة رفض ذلك الطلب واكتفى بنقله إلى متصرفية لواء السليمانية[٢].**

**على أثر ذلك قاد علي الحجازي القوة السيارة المسلحة وهدد باحتلال بغداد ان لم يقبل طلبه بإقالة وزير الداخلية من منصبه،لكن الوصي وبعض الشخصيات الأخرى تداركت الموقف وأحيل علي الحجازي إلى محكمة الجزاء في التاسع من نيسان ١٩٤٩، وصدر حكمها بسجنه بالأشغال الشاقة المؤبدة حتى تدخل نوري السعيد سنة ١٩٥٠ بإعفائه عما تبقى من مدة محكوميته التي قضى منها تسعة اشهر[٣].**

**وفي ١٠كانون الأول ١٩٤٩ شكل علي جودة الأيوبي الوزارة وأصبح عمر نظمي وزيراً للداخلية فيها ووكيل وزير الدفاع،وكان في مقدمة أعمال هذه الوزارة هي إلغاء الأحكام العرفية ومحاولتها إتباع سياسة التهدئة وجبر الخواطر كما وصفها الحسني[٤].**

**كما أجرت وزارة الداخلية محاولات حثيثة لتطهير مؤسساتها ومؤسسات الوزارات الأخرى من الموظفين المرتشين وسيئي السلوك فأقصت الكثير منهم وأجرت تنقلات واسعة بين كبار ضباط وموظفي الوزارة وشملت تلك الإجراءات أيضاً الموظفين الإداريين في الألوية العراقية الأخرى ولم يقتصر الأمر على العاصمة بغداد[٥].**

**وخلال المدة ١٩٥٠-١٩٥١ نشطت وزارة الداخلية في متابعة وكشف شبكـات**

---

[١] جريدة لواء الاستقلال،العدد(٨٩٥) في١٩٥٠/٢/٧؛العدد(٩٠٢) في١٩٥٠/٢/١٤.

[٢]جريدة صدى الأهالي،العدد(١٢٤) في١٩٥٠/٢/١٥.

[٣]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،١٧٢-١٧٣؛محمود شبيب،قضايا ملتهبة في السياسة العراقية ١٩٥٠-١٩٥٨،مطبعة عشتار،(بغداد،١٩٨٤)،ص ص،٩-١٩.

[٤] تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،١٤٧-١٤٩.

[٥] م.م.ن،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٩،ص٢٧٩؛جريدة الزمان،العدد(٣٧٤٠)في١٩٥٠/١/٣١.

**التجسس اليهودية[١] مثل شبكة(تنوعة) التي كانت تعمل لتخويف اليهود في العراق من خلال استخدام المتفجرات وإشاعة حالة الفزع والرعب بين الناس وتخويف اليهود العراقيين لاجل تهجيرهم إلى فلسطين المحتلة[٢].وتشير الإحصائيات إلى انه منذ أواسط ايار ١٩٥٠ وحتى نهاية السنة هاجر بشتى الطرق(٢٦) ألف يهودي[٣].**

**هذا وقد اكتشفت تحريات التحقيقات الجنائية والشرطة بوجود مخابئ كبيرة للأسلحة في بعض كنائس اليهود في بغداد[٤]،وكذلك العثور على العديد من الآلات الطابعة والخرائط وسجلات بأسماء منظمة إرهابية صهيونية.وقد حظيت مديرية الشرطة العامة وكذلك الضباط وأفراد الشرطة المشتركين بهذه المهمة بالتكريم براتب إضافي وترقيتهم إلى رتبة أعلى وذلك لدورهم في اكتشاف هذه الجرائم[٥].**

**وتجدر الإشارة إلى أن دور وزير الداخلية صالح جبر كان واضحاً عند مناقشة( قانون ذيل قانون إسقاط الجنسية العراقية)-الذي خوّل وزير الداخلية صلاحيات واسعة-في مجلس النواب في الجلسة العاشرة لسنة١٩٥٠،الذي اقترح على المجلس المذاكرة عليه بصورة مستعجلة وأشار الوزير إلى أنّ ((الحكومة مضطرة لإصدار هذا التشريع،بعد أن تفاقمت حركة هرب اليهود من العراق وتطورتمنهروب انفرادي إلى هروب جماعي،تساعدهم**

---

[١] كان لوزارة الداخلية دور كبير في كشف نوايا اليهود وكذلك الجهات الخارجية الأخرى التي كانت تقف وراء هجرة اليهود إلى الخارج للمساعدة في تعزيز وتقوية الكيان الصهيوني ديموغرافياً .وللمزيد عن هجرات اليهود والعوامل والأسباب والظروف المساعدة لذلك،انظر :صادق حسن السوداني،المصدر السابق،ص ص، ١٧٧-٢٤٤.

[٢] المصدر نفسه،ص ص،٢٢٧-٢٣٠.وللمزيد عن أعداد اليهود المهاجرة،انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية ملفة رقم بلا ،تسلسل٣٢٠٥٠/٨٧٤٨،اسماء اليهود الذين تركوا العراق،قائمة(٢)في ١٩٥٠/٨/٢؛ملفة رقم بلا،تسلسل ٣٢٠٥٠/١٠٦٦٠،تهريب اليهود،تاريخها في١٩٤٧/٧/٣-١٩٥٢/١١/٢٣.

[٣]حاييم.ي.كوهين،المصدر السابق ، ص ص،١٩٣-١٩٤.

[٤]جريدة صدى الأهالي،العدد(٥٣٢) في١٩٥١/٦/٢٧.

[٥]كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص ص،١٥٢-١٥٥.

عصابات مهمتها تهريبهم أو تسهيل مهمة الهرب)) ودعا(( أبناء الطائفة اليهودية إلى مساعدة الحكومة والتعاون معها للقضاء على ظاهرة الهرب)).وتحدث صالح جبر وزير الداخلية أيضاً عن مراكز بيع الأثاث استعداداً للتصفية،وبصورة علنية وسافرة((وقد اتصلت الحكومة ببعض عقلاء هذه الطائفة فلم يستطيعوا الحيلولة من دون الهرب المنظم غير القانوني)).لكن اقتراحات وزير الداخلية جوبهت بمعارضة بعض النواب،فقد طلب النائب فائق السامرائي-نائب رئيس حزب الاستقلال-بأن الحكومة تقدم لائحةً مستقلةً ((لاذيل لمرسوم إسقاط الجنسية العراقية،لأني أعتقد أنَّ قضية اليهود يجب أن تعالج معالجةً أساسيةً جذريةً كاملةً سواء أكانت تتعلق بإسقاط الجنسية عنهم أو تجميد أموالهم أو اتخاذ ما ترمي إلى عدم تهريبهم للثروة العراقية))[١] .

هذا وكانت حسابات وزارة توفيق السويدي الثالثة بان عدد اليهود الذين سيستفيدون من هذا القانون فيغادرون العراق إلى (إسرائيل) سوف لا يتجاوز العشرة آلاف يهودي بأي حال من الأحوال. ولكن الدعاية اليهودية المنظمة والمركزة على وجوب الهجرة إلى (ارض الميعاد) قد أتت أُكلها.فغادر العراق في نهاية المطاف مئة وخمسة وعشرون ألف يهودي بعد ان تخلوا عن جنسيتهم العراقية،والأرض التي ولدوا أو عاشوا فيها..!![٢].

لم تكن المؤسسة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية أداة للبطش والردع في كل الأحوال، بل كانت في أحيان كثيرة تأخذ الأمور بحنكة وبدراية آخذة بنظر الاعتبار المحافظة على حياة المواطنين وممتلكاتهم،وتشير وثائق وزارة الداخلية إلى طلب مدير الشرطة العام علوان حسين إلى متصرف الموصل سعيد قزاز بالتعامل بهدوء مع حادث عصيان بعض اليزيدية بقيادة داود الداود في سنجار ضد الحكومة،وفعلاً تمَّ إتباع أسلوب المفاوضات مع المتمردين الذين استسلموا في ٥ اذار ١٩٥١ إلى السلطات الحكومية من دون زهق أرواح

[١] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠،الجلسة(١٠) في ١٩٥٠/٣/٢،ص ص،٨٢-٩٤؛احمد فوزي،المثير من أحداث العراق السياسية،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٨٨)،ص ص،٥٩-٧٣.

[٢] احمد فوزي،المثير من أحداث العراق..،ص٧٣.



أو إراقة دماء[١].

**وعندما تعكر صفو الأمن والنظام في لواء المنتفك بعد الصراع الدائر على أراضى منطقة ابو العجول،بين جماعة الشيخ خيون العبيد رئيس عشائر العبودة من جهة وبين آل علي من العشيرة نفسها من جهة أخرى،قامت وزارة الداخلية بالإيعاز إلى مديرية الشرطة العامة للتحقيق السريع في تلك الحوادث،وأسهمت جهود الشرطة ومتصرف لواء المنتفك عبد الحليم السنوي بإنهاء النزاع وإعلان الصُلح بين الطرفين المتنازعين، وترك الضغائن والعودة إلى المودة والتضامن في سبيل مصلحة الطرفين[٢].**

**رابعاً: موقف الوزارة من القضايا القومية ١٩٤٧ - ١٩٥١ :-**

**ساهمت وزارة الداخلية بدور مهم في جمع الأموال والمساعدات لسكان طرابلس الغرب (ليبيا)،عندما هددتهم المجاعة في سنة ١٩٤٧،وكان دور مؤسسات وزارة الداخلية ولاسّيما الشرطة والمتصرفيات هو حث الناس في مختلف المدن العراقية على التبرع وتقديم المساعدات[٣].وهذا يوضح الشعور القومي وكذلك الإنساني النبيل للشعب العراقي تجاه الآخرين من العرب ويؤكد بأن العراق هو السباق دوماً لتقديم العون للبلدان العربية وغير العربية عندما تحل بها الكوارث الطبيعية والأزمات السياسية حتى وان كان يعاني من أزمة خانقة في الغذاء[٤].**

**وفي الثالث من تشرين الأول ١٩٤٧ وبسبب مشروع تقسيم فلسطين الذي صادقت عليه الأمم المتحدة تم إعلان الإضراب العام في بغداد[٥]،الذي امتاز عن بقيـــة إضرابات**

[١]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم بلا،برقية من مدير الشرطة العام إلى متصرف لواء السليمانية رقم ٦١٢ في١٩٥١/٣/٢.

[٢]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،٢٥٩-٢٦٠.وللمزيد عن علاقة وزارة الداخلية بالعشائر، راجع المبحث الثالث من الفصل الخامس.

[٣]بلغت هذه المساعدات ثلاثة الاف دينار وكان العراق سباقاً في هذا المجال مما شجع بقية الدول العربية لئن تحذو حذوه.كريم حيدر خضير ،تاريخ الشرطة،ص١٤٠.

[٤]انظر: ص ص،١٨٧-١٨٨.

[٥]صباح مهدي رميض،جريدة لواء الاستقلال وموقفها القومي تجاه القضية الفلسطينية(١٩٤٧-١٩٤٨)،بحث مقدم إلى هيئة رعاية العلماء والمبدعين،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،٢٠٠٦،ص٨.

البلاد العربية بالتنظيم والشمول وقوة الاحتجاج وكان لوزارة الداخلية دور بارز في الأعداد والتنظيم وحماية المتظاهرين لاسيّ ما بعد أن حثت الحكومة العراقية أبناء الشعب العراقي لمؤازرة إخوانهم الفلسطينيين[١].

وقد أصدرت وزارة الداخلية بياناً أبدت فيه أسفها العميق واستيائها الشديد من القرار الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة بصدد تقسيم فلسطين،وأنها-أي وزارة الداخلية-ترى من واجبها أن تدعو الشعب العراقي إلى الالتزام بالسكينة والهدوء،وإلى تحاشي كل ما من شانه إحداث القلق والاضطراب والفوضى،مما قد يلحق الإضرار بالقضية الفلسطينية نفسها..[٢].

ويقول عبد الرزاق الحسني((إنَّ تحريض الحكومة لطلاب المدارس على القيام بالتظاهرات من أجل فلسطين شجعهم على القيام بالتظاهرات السياسية ضد معاهدة بورتسموث وضد سياسات الوزارات التي كانت تريد إلحاق العراق بعجلة الاستعمار))[٣]. وهو تبرير أكّد الواقع صحته إذ إنه ساعد على تطور الوعي الوطني والقومي للطلبة،ويزاد على ذلك دور التيارات اليسارية والقومية التي كانت تقف بجانب المعارضة في معظم الأوقات إن لم تكن هي المعارضة نفسها.

ساهمت وزارة الداخلية في حرب ايار١٩٤٨ بين العرب والصهاينة،فقد تطوع عدد كبير من أفراد ومنتسبي وزارة الداخلية ولاسّيما من ضباط الشرطة وأفرادها وذهبوا إلى فلسطين لتحريرها من أيدي الصهاينة،كذلك تولى اللواء إسماعيل صفوت باشا[٤] قيادة قوة المتطوعين الذين كان عدهم(٥٠٠)متطوع إلى جانب قوات الجيش العراقي ودخلوا المعركة بقيادة العقيد عبدالقادر الهمأوندي[٥].وعادت القوات العراقية بما فيها قوات الشرطة

[١]عبدالرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات،جـ ٧،ص ص،٢١٣-٢١٩.

[٢] المصدر نفسه،ص٢١٦.

[٣]المصدر نفسه،ص٢٢٠.

[٤] من كبار ضباط الشرطة العراقية،تدرج في السلم الوظيفي حتى اصبح برتبة لواء سنة ١٩٤٨.

[٥]كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٣٦.

**في ايار ١٩٤٩ إلى مراكزها الدائمة،وقد أشاد مفتي جنين السيد أديب الخالدي بموقف العراق القومي وقواته المسلحة الباسلة[١].**

**وعندما تعرضت سوريا والأردن سنة ١٩٥١ إلى تهديد واعتداء صهيوني أسرعت وزارة الداخلية ووزارة الدفاع إلى إعداد وتهيئه الضباط والمراتب لغرض إرسالهم لنجدة إخوانهم في سوريا والأردن[٢].**

**فضلاً عن موقف وزارة الداخلية عند قيام مشروع الوحدة بين الأردن والعراق أيام الوزارة السويدية الثانية،حيث كان برنامج وزارة الداخلية في مقدمة برامج الوحدة بين المملكتين[٣].**

**خامساً: موقف الوزارة من انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ :-**

**تمثل موقف وزارة الداخلية من انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢[٤]،بأنها كانت متيقظة منذ اليوم الأول لاعتداء بعض الأشخاص المجهولين على طلبة كلية الصيدلة فقامت الوزارة بالمباشرة بإجراء تحقيق أولي بالموضوع،ولكن بعد تطور التظاهرات وخروجها**

---

[١]جريدة الزمان،العدد(٣٥١٢) في١٩٤٩/٥/٢.

[٢] جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٢٥٧) في١٩٥١/٥/١١.

[٣]فشلت محأولات الملك عبدالله والوصي عبدالاله لتوحيد المملكتين العراقية والأردنية بسبب رفض بريطانيا للمشروع ومن ثم مقتل الملك عبدالله في المسجد الأقصى في ٢٠تموز ١٩٥١ حال من دون تحقيق هذا المشروع. وللمزيد انظر:عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،٢٥٢-٢٥٤.

[٤]بدأت الانتفاضة في الوسط الطلابي أول الأمر بعد ان قرر عميد كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد تعديل نظام الكلية الداخلي،بحيث يعيد الطالب الراسب في بعض المقررات كافة المقررات الدراسية،فاعتبر الطلاب ذلك التعديل مجحفاً بحقوقهم،وقرروا الإضراب احتجاجاً عليه يوم١٩٥٢/١٠/٢٦. واتسع الإضراب فشمل كليات أخرى كالطب والحقوق والتجارة وانتهى الإضراب يوم ١٩ /١٩٥٢/١١ بعد إلغاء وزارة الصحة التي تتبعها الكلية التعديل وقام أشخاص مجهولون بالاعتداء على بعض الطلبة مما جعل الآخرين يعلنون الإضراب. وعلى الرغم من استجابة الحكومة لمطاليب الطلاب،وأمرت بإجراء التحقيق وعزل عميد كلية الصيدلة من منصبه،الا ان جميع هذه التدابير فشلت في تهدئة الموقف،فاتسع نطاق الإضراب وشمل كليات ومدارس أخرى وتطور إلى تظاهرات صاخبة امتدت إلى المدن الأخرى وكان من أهم مطالب المتظاهرين تبني شعار الانتخابات=



**عن المألوف اصطدمت قوات الشرطة معها،وسقط الكثير من الجرحى وبعض القتلى.لكن يبدو أنَّ إجراءات الأمن الصارمة التي اتخذتها مؤسسات وزارة الداخلية الأمنية لم تكن بالمسيطرة**

**على زمام الأمور، لذلك نلاحظ سيطرة المتظاهرين على الشوارع واخذوا يطلقون الهتافات الوطنية المطالبة بحكومة وطنية تلبي مصالح ورغبات الأهالي[١].**

**وأصبح موقف وزارة الداخلية أكثر حرجاً بعد توسع التظاهرات وانظمام جماهير غفيرة من الشعب إلى صفوف الطلاب[٢]،وفي ٢٢ تشرين الثاني، بلغت التظاهرات ذروتها فاصطدم المتظاهرون مع الشرطة وسقط بعض القتلى والجرحى[٣].**

**وعلى الرغم من إعلان الحكومة تعطيل الدراسة في الكليات والمعاهد والمدارس كافة اعتباراً من ٢٣ تشرين الثاني،فان الطلاب استأنفوا تظاهرتهم،واشترك معهم هذه المرة العمال والكسبة،وكما كان متوقعاً،حدثت بعض حوادث العنف بين المتظاهرين ورجال الامن وقع فيها قتلى وجرحى[٤].فقد قام المتظاهرون باجتياح مركز شرطة(قنبر علي)،وبحضور بهاء الدين نوري،سكرتير الحزب الشيوعي[٥] قام المتظاهرون بإحراق مركز الاستعلامات**

= المباشرة وهتف المتظاهرون لأول مرة بسقوط النظام الملكي وحياة الجمهورية. وللمزيد عن مقدمات الانتفاضة وعوامل قيامها وكيفية تعامل الحكومة معها ، انظر: مها عبداللطيف حسن،انتفاضة تشرين الثاني في العراق ١٩٥٢،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية القانون والسياسة،جامعة بغداد، ١٩٨٤،ص٢٥ ومابعدها؛جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،٧١١-٧٢٦؛جريدة الاهالي،الاعداد(١٣٨-١٤١)في١٨/١١/١٩٥٢-٢١/١١ /١٩٥٢؛عبدالرزاق محمد اسود،المصدر السابق،ص ص،٧٦-٩٠؛ اسماعيل احمد ياغي، المصدرالسابق،ص ص، ٣١٨-٣٢٨؛ عبدالرزاق الحسني،انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢،مجلة المثقف العربي،العدد(٥)،كانون الثاني ١٩٧٢؛جريدة الزمان،الأعداد،(٤٥٩٠-٤٥٩٣)في٢٣/١١/١٩٥٢-٢٥/١١/١٩٥٢

[١] محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص ص،٣٤٦-٣٤٧؛ محمود شبيب،قضايا ملتهبة في السياسة العراقية،ص ص ، ٦٢-٦٣.

[٢]إسماعيل احمد ياغي،المصدر السابق،ص٣٢٠.

[٣] جريدة الزمان،العدد(٤٥٩٠) في٢٣/١١/١٩٥٢.

[٤]عبدالرزاق الحسني،الجبهة الوطنية،ص٤٣.

[٥]كان للحزب الشيوعي العراقي(السري) دور كبير في الانتفاضة ،والذي كان قد تاسس بعد ان اعلنت في ٣١/٣ جماعة في بغداد منهم عاصم فليح ويوسف اسماعيل و عبد الوهاب محمود وموسى حبيب =



**الأمريكي واضرام النار بالكتب والأثاث،وقاموا أيضاً باحتلال مركز شرطة (باب الشيخ) وأضرموا النار فيه،وقد واجهت الشرطة الموقف بإطلاق النار عليهم، مما أدى إلى مقتل (١٢)شخصاً[١]، وقد قام المتظاهرون بإلقاء القبض على أحد أفراد الشرطة الذي لم يجد وقتاً للهرب وسحلوه في الشارع**

**وأحرقوه حياً[٢].وهذا يشير إلى مدى تردي الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق مما جعل المواطنين يقسون بهذه القسوة مع رجال الأمن على اعتبار انهم يمثلون السلطة المركزية التي ضاق بها الشعب ذرعاً بعد اتساع الهوة بين الطرفين نتيجةً لعدم تحقيق مطاليب الشعب المتعددة ومنها الانتخاب المباشر والحريات السياسية.**

**وكان الطلاب قد أصدروا في تلك الأثناء بياناً هاجموا فيه الفئة الحاكمة-وقد وصفوها بالرجعية- وأعلنوا أنَّ الإضراب سيستمر حتى تستجاب لمطالبهم[٣].**

**لم تستطع الشرطة المحلية السيطرة على التظاهرة وتفريقها،فاتصل وزير الداخلية بأمرية القوة السيارة[٤] لتهيئة قوة كافية لتفريق المتظاهرين،على ان يكون الفوج الأول ناقصاً فصيل**

---

= ووديع طليا ويوسف سلمان يوسف وحميد مجيد..،عن تشكيل منظمة شيوعية واحدة أطلقوا عليها اسم (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) واختارت اللجنة عاصم فليح سكرتيراً لها.وفي سنة ١٩٣٥ أُبدل اسم اللجنة باسم الحزب الشيوعي العراقي وأصدر الحزب في السنة نفسها مجلة شهرية باسم كفاح الشعب.وفي سنة ١٩٤٠ اصدر يوسف سلمان(فهد)جريدة الشرارة.وقد وجهت أجهزة وزارة الداخلية الأمنية ضربات قوية للحزب الشيوعي وظل يمارس العمل السري طيلة العهد الملكي.وللمزيد عن نشاط الحزب الشيوعي العراقي وظروف تأسيسه وموقف الحكومة منه ومواقفه من الأحداث الداخلية والخارجية انظر :حنا بطاطو، العراق،الحزب الشيوعي،مؤسسة الابحاث العربية،الكتاب الثاني،ط٢،(بيروت،١٩٩٦)، ص٩٣ ومابعدها؛فاضل حسين،الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر،(الكويت،١٩٨٤)، ص ص،١٠٥-١٢٢.

[١]مها عبداللطيف حسن ،المصدر السابق،ص٢٠٦.

[٢]حنا بطاطو،المصدر السابق، ص٣٣٢.

[٣] تركزت هذه المطاليب بالآتي:- الأخذ بالانتخاب المباشر،والقيام بإصلاح الأوضاع الداخلية، وصيانة الحريات ومواكبة التطور العالمي،وسقوط مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط.وللمزيد عن مطاليب المتظاهرين وشعاراتهم في انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢،انظر :جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية، ص٧١٣؛ عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات، جـ٨، ص ص،٣٥٠-٣٥٩.

[٤]كانت تتمتع بقابليات قتالية تفوق قوة الشرطة وطالما استخدمتها وزارة الداخلية في تفريق التظاهرات وقمعها واستمرت كذلك حتى ألغيت بعد ثورة ١٤تموز١٩٥٨.محمود شبيب،قضايا ملتهبة في السياسة العراقية،ص٦٠.



**الإسناد بأمرة متصرف لواء بغداد ويتلقى الأوامر منه ويجري توزيع سراياه على معاونية شرطة الكرخ وشرطة السراي وشرطة العبخانة،على أن يتم تسليح أفراد الشرطة بالسلاح مع الخوذ الفولاذية.لكن وزارة الداخلية لم توافق على التسلح بالسلاح وانما طالبت ان يكون التسلح بالعصي والهروات[١].ويبدو أنَّ نية وزارة الداخلية كانت سليمة تجاه التظاهرات والمتظاهرين وانها كانت تسعى لتجنب استخدام السلاح الذي طالما أوقع الكثير من القتلى**

والجرحى في صفوف المواطنين الأبرياء، يزاد على ذلك الانعكاسات السلبية لذلك الأمر على سمعة عمل وزارة الداخلية ودوائرها الأمنية، كما يسجل هذا الموقف إلى وزير الداخلية مصطفى العمري الذي عُرف عنه بأنه من الإداريين الأفذاذ الذين يحسبون لكل أمر حسابه الدقيق.

وبعد جهود حثيثة للقوات الأمنية تمكنت وزارة الداخلية من تفريق التظاهرات في أماكن عدة،بعد استخدامها للغاز المسيل للدموع وبعد أن وقعت إصابات بين الطرفين[٢].

وبعد ان فقدت وزارة الداخلية زمام المبادرة وأصبح الوضع به حاجة إلى تدخل الجيش، لذلك ظهرت مدرعات الجيش في شارع الرشيد وشارع الكفاح والميادين الرئيسية[٣]،ولم تسجل حوادث أو اصطدامات مع المتظاهرين بل العكس كان المواطنون يستقبلون قوات الجيش وهي تسير في الشوارع بالهتاف بحياة الجيش[٤].

وبالمقابل لم يتعرض الجيش للمتظاهرين وسمح لهم بالصعود على المصفحات وإلقاء الخطب والهتافات من فوقها[٥].وقد عُدّ هذا التعاطف من ابرز مظاهر الانتفاضة[٦].

أرعب هذا الوضع الوصي عبد الإله، والخوف من أن يتجاوب الجيش مع الانتفاضة، والقيام بسيطرته على السلطة،فعقد الوصي اجتماع في وزارة الداخلية لبحث الموقف،

---

[١]جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،٧١٣-٧١٤.

[٢] المصدر نفسه،ص ص،٧١٥-٧١٦.

[٣] جريدة اليقظة،العدد(١٥٨١) في١٩٥٢/١١/٢٣.

[٤] جريدة الشعب،العدد(٢٣٨١) في١٩٥٢/١١/٢٥.

[٥]حسين مروة،ثورة العراق،دار الفكر الجديد،(د.م،١٩٥٨)،ص٤١.

[٦]مهاعبداللطيف حسن،المصدر السابق،ص٢٠٩.



حضره رئيس الوزراء المستقيل،مصطفى العمري،ووزير الداخلية وكالة ووزير الدفاع حسام الدين جمعة،ومتصرف لواء بغداد عبد الرسول الخالصي،فضلاً عن رئيس أركان الجيش نور الدين محمود[١] الذي أعلن في الاجتماع((أنَّ من المستحيل المحافظة على الأمن من دون إطلاق النار))[٢].

**بَرزَتْ مشكلة أمام السلطة،وهي من يصدر أمراً للجيش بإطلاق النار على المتظاهرين لقمع الانتفاضة،ومن خلال هذه المشكلة يتضح لنا جلياً ،تنصل رجال الحكم من المسؤولية، فكانت الشخصيات الرئيسة في الحكومة تريد تخليص نفسها من تلك المسؤولية.فأعلن متصرف لواء بغداد،عندما طلب منه الوصي إصدار هذا الأمر،بأنه بحسب قانون اللواء لا يستطيع إصداره،بوجود رئيسه وزير الداخلية،وبما أن وزير الداخلية كان مستقيلاً ،رفض الأخير أن يصدر أمر إطلاق النار محتجاً بأن ذلك من اختصاص رئيس الوزراء أو الوصي في حالة استقالة الوزارة[٣].وبذلك عهد الوصي، الذي أراد التخلص من الأمر،إلى رئيس أركان الجيش نور الدين محمود،صلاحية إصدار أمر إطلاق النار،وقد أبدى رئيس أركان الجيش استعداده لقمع الانتفاضة في حال تزويده بالسلطة[٤].**

**اعترض رئيس الوزراء مصطفى العمري على قرار الوصي،وأعلن بعدم إمكان تزويد رئيس الأركان سلطات ينص القانون على إيداعها لوزير الداخلية،وأوضح للوصي ان الوسيلة الوحيدة لمنح رئيس أركان الجيش هذه السلطة يجب ان يعهد إليه برئاسة الوزارة ووزارة الداخلية وكالة ليستطيع قانوناً النهوض بواجباته،فقدم رئيس الوزراء مصطفى العمري استقالته في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢،وعهد الوصي، رئاسة الوزارة إلى**

[١] من كبار ضباط الجيش العراقي،ولد في الموصل سنة ١٨٩٩،تخرج من المدرسة العسكرية في استانبول سنة ١٩١٧ وانتمى إلى الجيش العراقي في ١٩٢١/١١/١٦ وتدرج في مناصبه العسكرية،عين في تشرين الأول ١٩٤٨ قائداً للقوات العراقية المشتركة في حرب فلسطين،وتولى القيادة العامة للجيوش العربية في ساحتها،عين رئيس لأركان الجيش في ١٩٥١/٧/٢٣،وقد وُصفَ بانه(( رجل مخلص..وجندي شريف وقائد متمالك لاعصابه وقت الشدائد)).انظر:مير بصري، المصدر السابق،ص ص،٢٣٢-٢٣٣.

[٢] مهاعبداللطيف حسن،المصدر السابق،،ص٢١٠.

[٣] المصدر نفسه،ص٢١١.

[٤] خليل كنه،المصدر السابق،ص١٥٤.



**نور الدين محمود الذي شغل منصب وزارة الداخلية وكالةً[١]،واستمر في منصبه حتى تبدل الوزارة في كانون الثاني سنة ١٩٥٣[٢].ويبدو مما ذكر،تنصل وزير الداخلية والمتصرف عن تحمل المسؤولية لمواجهة أحداث الانتفاضة،وهذا الأمر أحد الأسباب الرئيسة لإسناد الوزارة إلى الجيش[٣]،على الرغم من مخاوف الوصي من تكرار ما حصل في نيسان-أيار سنة ١٩٤١[٤].**

**كانت حصيلة التظاهرات[٥] والاصطدامات التي حدثت بين العشرين من تشرين الثاني ١٩٥٢، والرابع والعشرين من الشهر نفسه،مقتل (٢٧) شخصاً بينهم أربعة من أفراد الشرطة، وجرح عدد كبير من المواطنين،وحرق عدة سيارات للشرطة[٦].**

---

[١] توفيق السويدي،المصدر السابق،ص٥١٤.

[٢] عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص،٣٦١، ٣٨٠.

[٣]يذكر عبدالرزاق الحسني رأياً اخر،حيث يقول بان فكرة إسناد رئاسة الوزراء إلى رئيس أركان الجيش،لم تكن وليدة ساعتها،وانما كانت مختمرة في ذهن الوصي منذ صيف سنة ١٩٥٢،عندما اخبر فاضل الجمالي في لندن،بانه اذا استقالت وزارة مصطفى العمري،فانه سيكلف رئيس أركان الجيش بتأليف الوزارة الجديدة. انظر: عبدالرزاق الحسني،انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢،ص١٤.

[٤] مها عبداللطيف حسن ،المصدر السابق ،ص ص، ٢١٠-٢١٢.

[٥]كان من بين المطاليب التي بينها المتظاهرون في الأيام الأخيرة من الانتفاضة:- إلغاء الأجور الدراسية،وتأييد مذكرات الأحزاب السياسية-كانت تدعوا إلى تغيير الحكومة وتأليف حكومة وطنية وإصلاح أوضاع البلاد الفاسدة..- وتأييد مذكرة لانصار السلام كانوا رفعوها إلى البلاط الملكي من.وللمزيد من التفاصيل عن هذه المطاليب ومذكرات الأحزاب السياسية،انظر: عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،٣٢١-٣٥٦؛ عبدالامير هادي العكام، المصدر السابق، ص ص،٢٥٤-٢٦٥؛جريدة الاهالي،العدد(١٢١)في١٩٥٢/١٠/٢٩؛ فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،ص ص،٢٩٣-٢٩٧.

[٦] عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص٣٥٦.



**شرعت حكومة نور الدين محمود إلى إعلان الأحكام العرفية،وحلّ الأحزاب السياسية، وتعطيل الصحف اليومية[١]،واعتقال أكثر من (٢٢٠) من المنتمين إلى الأحزاب السياسية. أما الذين قُبض عليهم بسبب التظاهرات وأحيلوا إلى المجالس العرفية فقد كان(٢٩٩٩) معتقلاً، يذكر الحسني أنّ رئيس الحكومة رفض إحالة قادة الأحزاب السياسيين والصحفيين المعارضين إلى المجالس العرفية((.معتذراً بأن واجب وزارته محدد باستعادة الأمن))[٢].**

وتجدر الإشارة،إلى أنّ من بين المعتقلين بعد أحداث ١٩٥٢،ثمانية أعضاء في حزب توده الإيراني(الحزب الشيوعي)،الأمر الذي يشير إلى مدى امتداد الأحداث في إيران إلى العراق ولاسيَما تأميم النفط الإيراني[٣].

وتشير وثائق الشرطة إلى أنّ أحداث الانتفاضة في بغداد وجدت مدى لها في مدن عديدة من الألوية المختلفة، ولاسَيما بالنجف،فيذكر تقرير لجنة الحزب الشيوعي في النجف والمرسل إلى مركز الحزب في بغداد بتاريخ ١٦شباط١٩٥٣،بأن ((البلد كان في قبضة أزمة ثورية..،..أن الجماهير دخلت نطاق الفعل في بغداد وشعرنا أن على تنظيمنا أن يشارك))[٤].

وتأثرت الألوية بإجراءات الشدة نفسها كما حصل في بغداد،لكن هذا الحل، وغيره من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العسكرية،لم يكد يمس من قريب أو بعيد جوهر العلة الاجتماعية العراقية، خشية تكرار ذلك[٥].

---

[١]جريدة الوقائع،العدد(٣١٨٧)في١٩٥٢/١١/٢٤.

[٢] عبدالرزاق الحسني،الجبهة الوطنية،ص٤٤.

[٣]فيبي مار،تاريخ العراق المعاصر،العهد الملكي،ترجمة مصطفى نعمان احمد،المكتبة العصرية،ط١، (بغداد،٢٠٠٦)،ص١٦٣.

[٤] تقريرمن لجنة النجف الفرعية إلى مركز الحزب بتاريخ١٩٥٣/٢/١٦،عنوانه (( تنظيمنا خلال الانتفاضة الاخيرة))، محفوظ في حافظة الشرطة المؤلفة من تسعة مجلدات والمحتوية على أوراق بهاء الدين نوري.نقلاً عن:حنا بطاطو،العراق،الحزب الشيوعي،الكتاب الثاني،ص٣٣٣.

[٥]المصدر نفسه،ص٣٣٣.



شرعت الوزارة في تنفيذ بعض الإصلاحات التي وعدت بها،فخفضت الضرائب والرسوم وجعلت التعليم العالي مجاناً[١]،وبذلك تمكنت الحكومة من السيطرة على الوضع، وقررت إلغاء منع التجوال في١١ كانون الأول١٩٥٢[٢]وسحب الجيش من العاصمة في ١٣كانون الأول من العام نفسه[٣].

وهكذا تمكنت وزارة نور الدين محمود من إعادة الهدوء والأمن إلى نصابهما،وقدم رئيس الوزراء استقالته في ٢٣كانون الثاني١٩٥٣-بعد حكم دام الشهرين-بعد أن ألمح له الوصي(( بالانسحاب وهو مشكور)) على حد تعبير الحسني[٤].

**سادساً: موقف الوزارة من انتخابات السنة ١٩٥٣ النيابية :-**

في السابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٢ صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب[٥].وعلى أثر مطالبة الأحزاب السياسية بالأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر وقرارها القاضي بمقاطعة الانتخابات[٦]،أصدر رئيس الوزراء بياناً في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢ وافق بموجبه على قبول مبدأ الانتخاب المباشر،ولتحقيق هذا المبدأ وسن قانون يكفل تحقيقه بصورة صحيحة،فان مجلس الوزراء قرر تأليف لجنة من كبار رجال القانون والإدارة وممثلي الأحزاب لتقوم بإنجاز لائحة هذا القانون[٧].

على كل حال، وبعد انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢صدر المرسوم الخاص بجعل الانتخابات مباشرة[٨]وبدأت وزارة نور الدين محمود بالتحضير للانتخابات أواخر سنة

[١] جريدة الوقائع،الاعداد(٣١٩٣-٣١٩٤) في٧ -١٢/٨/ ١٩٥٢.

[٢]جريدة الزمان،العدد(٤٦٠٧) في١٩٥٢/١٢/١٢؛ جريدة الشعب،العدد(٢٣٩٦) في١٩٥٢/١٢/١٢.

[٣]المصدر نفسه،العدد(٤٦١١) في١٩٥٢/١٢/١٦؛ جريدة الشعب،العدد (٢٤٠٠) في ١٩٥٢/١٢/١٦.

[٤]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزرات،جـ٨،ص ٣٨٠.

[٥]محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص ص،٢٥٠-٢٥١.

[٦]جريدة الوقائع،العدد(٣١٨٧) في١٩٥٢/١١/٢٤.

[٧] عبدالامير هادي العكام،المصدر السابق،ص٢٥٩؛جريدة الزمان،العدد(٤٥٨٧) في١٩٥٢/١١/١٧.

[٨]صدر المرسوم في١٩٥٢/١٢/١٦ وللمزيد عنه انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ج/٦/١، قرارات مجلس الوزراء،القرار المرقم٢٤٩٨ في١٩٥٢/١٢/١٦،مرسوم انتخاب النواب رقم(٦) لسنة ١٩٥٢.



١٩٥٢ وانتهت الانتخابات في ١٧كانون الثاني١٩٥٣ على أساس الانتخاب المباشر[١]، وظهر تدخل الحكومة منذ اللحظة الأولى،فقد استخدمت وسائل التهديد والوعيد ضد المرشحين غير المرغوب فيهم،لتثنيتهم عن الترشيح،كما استدعت وزارة الداخلية متصرفي الألوية إلى بغداد لتزويدهم بقوائم مرشحيها[٢].

وأكدَّ صالح جبر رئيس حزب الأمة بأن هؤلاء المتصرفين ما إن عادوا إلى ألويتهم حتى أعلنوا عن استلامهم لهذه القوائم.وقد طالبوا مرشحي حزب الأمة الانسحاب من الانتخابات،فكان هناك خياران أمام مرشحي الحزب،أما الاصطدام بالحكومة أو الانسحاب من الانتخابات،فاضطروا لاختيار الحلّ الأخير[٣].

كان محمد مهدي كبه من مؤيدي الحرية التامة للانتخابات في المدن الكبرى وبإشراف وزارة الداخلية عليها في المناطق القبلية والريفية،لاعتقاده((بأن البلاط وباقي الطبقة الحاكمة، بما لهم من نفوذ وسلطان على رجال الإدارة،وعلى وزارة الداخلية..، سيتدخلون فيها حتماً لصالحهم وصالح اتباعهم،فتعود إلى المجلس نفس العناصر،التي دأبت الطبقة الحاكمة على حشرها في المجالس النيابية))،كما يشير محمد مهدي كبه إلى ان وزير الداخلية – مصطفى العمري-كان مع ترك الانتخابات حرة من دون تدخل وتوجيه، بحجة ((ان ذلك هو ما تطلبه الأحزاب والمنظمات الوطنية))،وهي كلمة حق أريد بها باطل على حد تعبير كبه[٤].فقد بدأت السلطات الإدارية ومنذ اللحظة الأولى التي باشرت فيها الانتخابات تتدخل فيها، وكلما راجعت الأحزاب وزارة الداخلية لتقديم الشكاوى ضد التدخل في الانتخابات أجابها الوزير((الانتخابات حرة،.. وأنَّ هذه الشكاوى غير صحيحة..))[٥].

[١]جريدة صوت الأهالي،العدد(٤٥) في١٩٥٢/١١/٢٧؛جريدة البلد،العدد(٤٣٥) في١٩٥٢/١١/٢٥.

[٢]م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣،ص١١.

[٣]المصدر نفسه،ص١١٧.

[٤] محمد مهدي كبه، المصدر السابق،ص ص،٢٤٩-٢٥٠.

[٥]المصدر نفسه،ص٢٥٠.



استمرت السلطات الإدارية بإشرافها الواسع على الانتخابات على الرغم من صدور مرسوم الانتخاب رقم(٦) لسنة ١٩٥٢،وظل دور المختارين في انتخاب لجان التفتيش كبيراً،على الرغم من إشراك أعضاء المجلس البلدي والأعضاء المنتخبين في المجلس الإداري في تكوين لجان التفتيش،إذ أن المختارين يشتركون في ترشيح أعضاء الهيئة التي منها تنتخب لجنة التفتيش[١].فهؤلاء المختارون،بحكم تبعيتهم للإدارة،يضطرون إلى الخضوع

لتوجيهاتها وأوامرها ضماناً لبقائهم في مراكزهم.ولهذا يعمدون إلى ترشيح أشخاص ممن اختارتهم الإدارة لعضوية لجان التفتيش[٢].

دافع رئيس الحكومة نور الدين محمود عن سير الانتخابات،وعدّها حياديةً ونفى أن تكون هناك أية ضغوط ضد المرشحين أو إنها كانت مزيفةً،وأكدَّ بأنها جرت في ظل سيادة القانون[٣].

وأكدَّ جميل المدفعي بان بعض الانتخابات التي جرت في ظل القانون السابق التي كانت تجري على مرحلتين،أفضل من الانتخابات المباشرة التي جرت وفقاً للقانون الجديد[٤]. ففي لواء الموصل حاول متصرف اللواء أحمد زكي المدرس وقائممقام المركز صبحي علي وبعض المتنفذين التدخل في سير الانتخابات والتأثير على مرشح الجبهة الشعبية عبد الجبار الجومرد[٥] لمنعه من الفوز في الانتخابات[٦].

أسفرت نتائج الانتخابات عن تحقيق الفوز للحزب الدستوري-حزب نوري السعيد- فقد فاز (٧٦) نائباً بالتزكية و(٥٩) نائباً بالتصويت،وحصل مرشحو حزب نوري السعيد على(٦٧) مقعداً من مجموع(١٣٥) مقعداً ، ونال المستقــلون وأغلبهم يؤيدون نوري السعيـد

(١)منذر الشأوي،القانون الدستوري،مطبعة شفيق،جـ١،(بغداد،١٩٦٧)،ص١٢٦.

(٢) فائز عزيز اسعد،المصدر السابق،ص ص،١٩٤-١٩٥.

(٣)م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣ ،ص١٣١.

(٤)المصدر نفسه،ص١٣٢.

(٥) ولد في الموصل سنة ١٩٠٩، تخرج من دار المعلمين ببغداد سنة ١٩٢٩، حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة باريس سنة ١٩٤٥ ، عضو في مجلس النواب في العهد الملكي للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٠، ١٩٥٤،عين وزيراً لخارجية العراق في ١٤تموز ١٩٥٨ إلى ٩ شباط ١٩٥٩ ، ألف العديد من الكتب منها : الأصمعي حياته وآثاره ، توفي سنة ١٩٧١.وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي والثقافي انظر:عدنان سامي نذير،عبدالجبار الجومرد،نشاطه الثقافي ودوره السياسي،شركة المعرفة للنشر،(بغداد،١٩٩١).

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٠١.



على (٤٨) مقعداً،كما فاز حزب الجبهة الشعبية بـ(١١) مقعداً،وحصل الأعضاء الذين انشقوا من حزب الأمة الاشتراكي على (٨) مقاعد،وحصل على المقعد الأخير إسماعيل الغانم الذي كان قد استقال من حزب الاستقلال[١].

مما تقدم يظهر أنَّ هناك اتهامات وجهت إلى الأجهزة المشرفة على الانتخابات ومنها مؤسسات وزارة الداخلية ولاسّيما الموظفين الإداريين،كما أن عدم مشاركة الأحزاب السياسية المعارضة في الانتخابات يعود إلى إجراءات وزارة الداخلية من خلال توقيف أعداد كبيرة من

قادة الأحزاب والمواطنين الآخرين وزجهم في المعتقلات والسجون في ظل استمرار الأحكام العرفية التي قيدت الحريات السياسية وجمدت نشاط الأحزاب السياسية[٢]، مما انعكس سلباً على عمل ونشاط وزارة الداخلية.

وهكذا كانت المهام والواجبات الملقاة على وزارة الداخلية ومؤسساتها واسعةً ومتشعبةً وحساسةً في الوقت نفسه،خلال مدة حرجة من تاريخ العراق المعاصر(١٩٣٩-١٩٥٢)، حاولت فيها وزارة الداخلية جاهدةً تطبيق سلطة القانون وفرض النظام، حتى وان كان ذلك على حساب الحقوق والحريات السياسية والعامة للمواطنين،ويسجل الباحث بعض المواقف الإيجابية لوزارة الداخلية والتي اتصف بعضها بالشجاعة والوطنية العالية تجاه بعض الحوادث الداخلية والخارجية حيث تركت وزارة الداخلية بصمات واضحة تجاهها.

---

[١] عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص٣٧٦.

[٢]انظر:الفصل الخامس،ص ص،٢٨٩ — ٢٩٠.

# الفصل الرابع

## موقف وزارة الداخلية من التطورات والأحداث السياسية الداخليــة ١٩٥٣-١٩٥٨

المبحث الأول : موقف الوزارة مـن التطورات و الأحداث الداخلية خلال السنة ١٩٥٣

المبحث الثاني : موقف الوزارة من أحداث سنة ١٩٥٤

المبحث الثالث: موقف الوزارة من الأحداث السياسيـة الداخليـة ١٩٥٥-١٩٥٦

المبحث الرابع: موقف الوزارة من تطور الأحداث الداخليــة ١٩٥٧ - ١٩٥٨

# المبحث الأول

## موقف الوزارة من التطورات والأحداث الداخلية خلال السنة ١٩٥٣

في أثر استقالة وزارة نور الدين محمود في٢٣ كانون الثاني١٩٥٣،وقبولها في التاسع والعشرين منه،عهد الوصي عبد الإله إلى جميل المدفعي بتأليف الوزارة، والتي شغل فيها حسام الدين جمعة منصب وزير الداخلية[١].وأعلنت هذه الوزارة في برنامجها أن هدفها في الداخل هو ((المحافظة على الأمن والقضاء على الفساد حتى يستتب الاستقرار وتطمئن النفوس في البلاد)) وأكدت أيضاً((تحكيم القانون وتوطيد أركان العدل في جميع الأمور))[٢]،وهذا يفسر لنا الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية ووزيرها حسام الدين جمعة الذي شرع في تنظيم المؤسسة الأمنية لوزارته، ولاسّيما وان الأحكام العرفية مازالت قائمةً في البلاد، واتخذت وزارة الداخلية الاستعدادات لإطلاق الحريات ولاسّيما حرية الصحافة[٣]،التي تراجعت إلى الوراء في حكومة نور الدين محمود[٤].

وخلال مدة عمل حسام الدين جمعة على رأس وزارة الداخلية،وقعت حوادث وإضرابات عديدة عمالية وطلابية واسعة،فقد اضرب عمال السكاير في بغداد في ١٦شباط مطالبين بإعادة العمال الذين فصلوا في أحداث انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢.كما اضرب طلاب دار المعلمين الابتدائية في بغداد في ١٢اذار بعد فصل أحد الطلاب لأسباب

---

[١] تألفت هذه الوزارة من:جميل المدفعي رئيساً ،وعلي جودة الأيوبي نائباً للرئيس،نوري السعيد وزيراً للدفاع، توفيق السويدي وزيراً للخارجية،علي ممتاز الدفتري وزيراً للمالية،احمد مختار بابان وزيراً للعدلية، ماجد مصطفى وزيراً للشؤون الاجتماعية،ضياء جعفر وزيراً للاقتصاد،حسام الدين جمعة وزيراً للداخلية،خليل كنه وزيراً للمعارف،عبد الرحمن جودة وزيراً للزراعة،محمد حسن سلمان وزيراً للصحة،عبد الوهاب مرجان وزيراً للمواصلات والأشغال.عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات، جـ٩،ص٧.

[٢] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣،مطبعة الحكومة ،(بغداد،١٩٥٣)،ص٨.

[٣] انظر الفصل الخامس،المبحث الثاني.

[٤] عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص٩.

انضباطية فاستغل الموضوع لطرح موضوعات سياسية تدعو إلى إلغاء الأحكام العرفية، والمطالبة بتنفيذ الحريات الديمقراطية،وإعادة الطلاب الذين فصلوا في أعقاب انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢،وحدثت إضرابات تضامنية شملت معظم كليات ومعاهد بغداد وكان المتظاهرون يهتفون بسقوط الحكومة((البوليسية الدكتاتورية)) ورفع الأحكام العرفية وتهيئة الخبز والدعوة للسلام.وتصدت الشرطة لتلك الأعمال بالقوة وفرقت المتظاهرين[١].

كما واجهت وزارة الداخلية انتفاضةً فلاحيةً عارمةً في قرى أربيل في٢٢ نيسان طالب فيها الفلاحون بتوزيع الأراضي عليهم مما جعل الشرطة توقف بعض الفلاحين والمحرضين على الانتفاضة التي استمرت عدة أشهر[٢].

وفي الأول من حزيران أعلم وزير الداخلية رئيس الوزراء بضرورة الإسراع بإنهاء الأحكام العرفية،وأن تسرع المحكمة العسكرية بإنجاز القضايا المهمة التي سبق وان وضعت يدها عليها،لكن حدوث تظاهرات في سجن بغداد بتاريخ١٨ حزيران والاعتداء على رجال الشرطة في السجن قد أزّم الموقف ولاسّيما بعد مقتل شرطي وجرح آخرين، وذلك عندما سعت الحكومة لنقل السجناء من سجن بغداد إلى سجن بعقوبة الذي أُعد لهم خصيصاً لكون هؤلاء السجناء السياسيين،من حملة الأفكار الشيوعية[٣]، وسبق أن كانوا موقوفين في سجن نقرة السلمان،وقد أمرت الحكومة بنقلهم من سجن بغداد المركزي وذلك لإحداثهم أعمال الشغب والتمرد في داخل السجن((مخالفين نظام السجون بصورة مستمرة))على حد تعبير بيان الحكومة[٤].

---

[١]جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨،(بيروت،١٩٨٠)، ص ص،٣٩-٤٠.

[٢]المصدر نفسه،ص٤٠.

[٣] من بين هؤلاء السجناء أثنى وعشرين يهودياً .جريدة الدفاع،العدد(٢١٨) في١٩٥٣/٦/٢٠.

[٤]جريدة لواء الجهاد،العدد(٢١)في١٩٥٣/٦/٢١.



وقد بُلغوا بأمر النقل قبل موعده بيوم واحد.وفي يوم ١٨حزيران تمردوا ضد القائمين بتنفيذ أمر النقل،وقاموا بتظاهرات داخل السجن استعملوا فيها عبارات القذف ضد

الحكومة،وإزاء تطور الموقف حضر كل من وكيل متصرف لواء بغداد داود سلمان ومدير السجون العام،وابلغوا المتظاهرين بلزوم الانصياع للأمر،ونصحوهم بتجنب إحداث الشغب،والتوقف عن التمرد،إلا أنهم قابلوا ذلك بالعنف،وقاموا برمي رجال الأمن بالحجارة، والقناني،والقضبان الحديدية..،مما أدى إلى جرح(٧٣)شرطياً وسجاناً بضمنهم (١٦) معاوناً ومفوضاً[١].وقابلتهم الشرطة بالمثل لردعهم،فأطلقت عليهم العيارات النارية حدث بسببها إصابات أدت إلى وفاة(٧)من السجناء،وجرح(٢٣)منهم،وقد نقل السجناء الباقون، والبالغ عددهم(١٢٣) سجيناً ،إلى سجن بعقوبة[٢].

بعد هذه الحوادث الأليمة،لم يتوان وزير الداخلية من إجراء تحقيق سريع وعادل في ملابساتها،وأمر بتشكيل لجنتين تحقيقيتين ،الأولى إدارية برئاسة يوسف ضياء المفتش الإداري بوزارة الداخلية،والثانية قضائية برئاسة حاكم التحقيق نصرة الأورفلي[٣].

وقعت حادثة أخرى مُشابهة لما جرى في سجن بغداد،وتمثلت هذه المرة في سجن الكوت،عندما أضرب السجناء السياسيون عن الطعام وترديدهم شعارات معادية للحكومة، وذلك في الثالث من أيلول ١٩٥٣،عندما عارض السجناء تسفير خمسة عشر سجيناً من اليهود الشيوعيين،ومانعوا في إخراجهم من بينهم،فأعلنوا عصيانهم،وهاجموا قوات الشرطة والسجانين بالحجارة والآلات الجارحة المتوافرة لديهم،واستخدم الشرطة الأسلحة النارية وغيرها مما أوقع العديد من الإصابات بين قتلى وجرحى من السجناء[٤].

ويروي محمد علي الصوري رأياً مناقضاً لادعاءات الحكومة إذ يقول (( قدم السجناء

---

[١] عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،ج٩،ص ص،٤٤-٤٥.

[٢] جريدة لواء الجهاد،العدد(٢١)في ١٩٥٣/٦/٢١.

[٣] جريدة الدفاع،العدد(٢٣٦) في ١٩٥٣/٦/٢٠.

[٤] جريدة الحوادث،العدد(٣١٩٨)في ١٩٥٣/٩/١٠؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص ص،٥٠-٥٣.



السياسيون في سجن الكوت احتجاجهم[١].ولقد عملت إدارة السجن على نقل بعض هؤلاء السجناء إلى سجن نقرة السلمان وبدأت تستفز الباقين منهم وتضييق الخناق والحصار

عليهم. وبدأ المشرفون على السجن يشدون على السجناء وأشاعوا في مدينة الكوت ان السجناء عصوا سجانيهم وخرجوا على أوامر السجن وأعلنوا العصيان وانهم تمردوا على الحكومة.. كل ذلك لأجل ان يهيئوا أذهان الناس ويعذروهم حين يقومون بهجوم مسلح على السجن.ولكن هذه الحيلة الزائفة كشفتها عوائل المسجونين أنفسهم عندما سمح لبعضهم بزيارة أقاربهم من المسجونين ،فأفهموهم الحقيقة..))[٢]، وفي ((اليوم الثاني من شهر آب من السنة نفسها ..كسرت شرطة السجن خزان المياه الخارجي. وامتنعت إدارة السجن عن تقديم الطعام المخصص لهم.واستمر الحصار شهراً ويومين عاش السجناء خلاله على تقتير شديد في الطعام الذي وصلهم من ذويهم قبل بدء الحصار. وبعد ستة أيام من الحصار أخذوا يصنعون الخبز من النخالة ودقيق العدس والحمص،ثم من قشور الباقلاء،وكان الماء المخزون قليلاً،على الرغم من الحر الشديد ،لهذا قرر السجناء حفر بئر في السجن بالأدوات اليسيرة التي عندهم ولكن الشرطة منعتهم عن ذلك وهددتهم بالقتل إذا قاموا به.. ولم يبالوا بتهديد الشرطة واستمروا على الحفر حتى وصلوا إلى عمق أربعة أمتار حيث بلغوا الماء.، ولاشك بأن هذا كان نصراً رائعاً للسجناء على شرطة السجن وإدارته وجعلهم يقومون بهجوم شامل كاسح..))[٣]. ويبدو من ذلك أنَّ شرطة السجن وإدارته هي التي استفزت السجناء وضيقت عليهم في المآكل والمشرب باعتبارهم (مجرمين خطرين)وان البادئ هم شرطة السجن وان السجناء لم يقوموا بالإضراب والتهجم على الشرطة والحكومة إلا بعد المعاملة الخشنة القاسية والإهانات المتكررة لهم،فضلاً عن قسوة السجانين وبُعدهم عن التعامل الإنساني والأخلاقي،ولاسّيما محاصرة سجناء عزل ومنع الماء والأكل عنهم،مما

---

[١] قُدم الاحتجاج إلى متصرف لواء الكوت(طاهر القيسي)،استنكروا فيه مذبحة سجن بغداد وطالبوا بمعاقبة الفاعلين.

[٢] محمد علي الصُوري،الإقطاع في لواء الكوت،مطبعة اسعد،(بغداد،١٩٥٨)،ص ص،٢١٤-٢١٥.

[٣] المصدر نفسه،ص٢١٥.



يثير الكثير من الاستفهامات حول السجون في العراق وخرقها لأبسط حقوق الإنسان أبان العهد الملكي.

تعرضت وزارة الداخلية إلى الانتقاد من الأحزاب السياسية ولاسّيما حزب الاستقلال بسبب هذه الحوادث،وسوء تعامل الشرطة معها[١]،لكن لا نجانب الحقيقية إذا قُلنا بان الشرطة كانت تنفذ واجباتها الموكلة إليها وحسب الضوابط والتعليمات التي تنظم عملها من الجهات العليا على الرغم من ان بعض نشاطات وربما تصرفات أفراد الشرطة وبقية مؤسسات وزارة الداخلية قد لا تلقى الرضا والترحيب من الأحزاب والصحف المعارضة، وهذا مؤشر جيد على وجود هامش من الحريات والديمقراطية في العراق الملكي حتى وان قست الحكومة وضيقت في الكثير من الأحيان على الأحزاب والصحافة والرأي العام[٢]، إلا ان ذلك لا يمكن لأي باحث موضوعي ان يتجاهله أوِ ُغمض عينيه عنه.

ويبدو أنَّ هذه الحوادث قد زعزعت الثقة بوزارة جميل المدفعي السادسة،مما اضطره إلى تقديم استقالته في ١٧ايلول ١٩٥٣ إلى الملك فيصل الثاني[٣].

لم يقتصر عمل وزارة الداخلية،على أداء المهام والواجبات الأمنية والإدارية والخدمية وإنما تعدى ذلك المشاركة في درء أخطار الكوارث الطبيعية ومنها الفيضانات، فخلال ربيع السنة ١٩٥٣،ارتفعت مياه نهر دجلة ارتفاعاً مفاجئاً فسبب غرق منطقة سلمان باك جنوبي بغداد،وتشريد سكانها،وقد أسرعت وزارة الداخلية إلى إغاثة المنكوبين واسعاف

(١) عبدالامير هادي العكام،المصدر السابق،ص٢٨١.

(٢) انظر:الفصل الخامس،المبحثين الأول والثاني.

(٣) ولد فيصل الثاني في ١٩٣٥/٥/٢ ببغداد،وعندما توفي والده الملك غازي في حادثة السيارة المعروفة في ١٩٣٩/٤/٤،أعلن مجلس الوزراء فيصل ملكاً على العراق باسم فيصل الثاني ولما كان الملك الجديد في سن الرابعة من عمره،ولان المادة(٢٢)من الدستور العراقي نصت على انه في حالة انتقال العرش إلى شخص لم يبلغ السن القانونية(الثامنة عشرة)فيجب ان يمارس امتياز التاج وصُي حتى يبلـغ سن الرشد القانونية=



المتضررين،وتحكيم السدود لحصر الخطر والضرر في أضيق مقياس[١]، وذلك جهد ساند ومشارك لجهود الدوائر والمؤسسات الأخرى التي اشتركت في تلافي مضاعفات ذلك الفيضان، وهذا الأمر من النشاطات الإيجابية لصالح وزارة الداخلية.

**نتيجة تزايد السخط الشعبي،أتجه البلاط الملكي إلى ما يبدو إحداث بعض التغيير السياسي في الحكومة لإظهار عهد الملك فيصل الثاني الذي توج في ٢ايار١٩٥٣ بمظهر جديد، فعهد إلى محمد فاضل الجمالي بتأليف وزارة جديدة في١٧ايلول ١٩٥٣[٢] خلفاً**

= وهذا يعني انه كان ملكاً من دون سلطات لمدة أربعة عشرة سنة،وتم اختيار الأمير عبدالاله بن الملك علي وصياً على الملك فيصل الثاني واستمرت وصايته حتى١٩٥٣/٥/٢ عندما اكمل الملك فيصل الثاني السنة الثامنة عشرة من عمره،فانتهت الوصاية حسب القانون،واُعلَن ذلك اليوم عيداً رسمياً لتولي الملك سلطاته الدستورية. وقد استمر فيصل الثاني يحكم المملكة العراقية حتى قيام ثورة ١٤تموز١٩٥٨.وللمزيد عن سيرته ونشأته وثقافته ودوره في تاريخ العراق الملكي،انظر:لطفي جعفر فرج،الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق،الدار العربية للموسوعات،ط١،(بيروت،٢٠٠١)،ص٧٣ وما بعدها؛ محمد حمدي الجعفري،بريطانيا والعراق حقبة من الصراع،ص ٢٠٧ وما بعدها؛ جرالد دي غوري،المصدر السابق ،ص٢٧٧ وما بعدها.

[١] عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص١١.

[٢] تألفت هذه الوزارة من(١٧) وزير،ضمت عدداً من العناصر الشابة والمثقفة ،منهم احد عشر وزيراً جديداً وخمسة وزراء لم يكونوا أعضاء في مجلس الأمة وكالآتي : محمد فاضل الجمالي رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية وكالةً ، ومحمد علي محمود نائباً لرئيس الوزراء، وعلي حيدر سليمان وزيراً للإعمار، وعبدالكريم الآزري وزيراً للمالية، وجميل الأورفلي وزيرا للعدلية ، وعبدالمجيد القصاب وزيراً للمعارف، وعبدالله بكر وزيراً للخارجية ، وحسين مكي خماس وزيراً للدفاع ، وعبدالمجيد عباس وزيراً للمواصلات ، وعبدالرحمن الجليلي وزيراً للإقتصاد ، وحسن عبدالرحمن وزيراً للشؤون الإجتماعية ، وعبدالأميرعلاًوي وزيراً للصحة ، وعبدالغني الدللي وزيراً للزراعة ، وأركان عبادي وصادق كمونة ومحمد شفيق العاني وروفائيل بطي ، وزراء بلا وزارة . وللمزيد عن الوزارة واعمالها،انظر: المصدر نفسه ،ص ص،٦١-٧٢؛جريدة الشعب،العدد(٢٦٢٨) في١٩٥٣/٩/١٨.



**لوزارة جميل المدفعي السابعة،وبداية الأمر شغل الجمالي وزارة الداخلية وكالة حتى ١٩ أيلول حيث صدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الداخلية إلى سعيد قزاز[١]. ويبدو ان تشكيل هذه الوزارة من الشباب والوزراء الجدد تعد مرحلةً جديدةً في تاريخ العراق،فالشباب يتسمون بالحزم،وهم أكثر ميلاً للعمل الجاد واقل فساداً واعمق اهتماماً بالإصلاح[٢].**

كان في مقدمة أعمال سعيد قزاز ضمن برنامج وزارة الجمالي إلغاء الأحكام العرفية ، وقد أُلغيت في الخامس من تشرين الأول سنة١٩٥٣[٣]،كما جرى الاهتمام بالمؤسسة الأمنية (الشرطة والدوائر الأخرى)من حيث الكفاءة والتنظيم[٤]،للحفاظ على النظام والحد من النشاطات المعادية للحكومة.

كما عممت وزارة الداخلية منشوراً على متصرفي الألوية والمديرين العامين التابعين لها لتقديم تقارير عن مصادر ثرواتهم خلال مدة لا تتجأوز الأسبوع من تاريخ التبليغ[٥].

ويبدو ان هذه الخطوة احترازية استساغها وزير الداخلية للتقليل من حالات الاستغلال الوظيفي والفساد الإداري في مؤسسات وزارة الداخلية وهي خطوة حسنة ،اذا لم تستغل في أغراض شخصية ومنافع ذاتية تتناقض والمصلحة والهدف العام الذين كانا السبب وراء هكذا قرار من وزير الداخلية.

لم تَخلُ مدة حكم وزارة الجمالي من مشكلات داخلية ولاسّيما الملف الأمني،فاستمرت حركة الإضرابات في بغداد وبعض المدن الأخرى،ففي بغداد كان هناك إضراب لعمـال

---

[١]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص٦٢.

[٢] رحيم كاظم محمد الهاشمي،المصدر السابق،ص١٧١.

[٣]جريدة صوت الأهالي،العدد(١) في١٩٥٣/١٠/٦.

[٤]محمد فاضل الجمالي،العراق بين أمس واليوم،د.م،(بغداد،١٩٥٤)،ص١٤.

[٥]جريدة الجريدة،العدد(٢٧)في١٩٥٣/١٠/٢٧.



السكاير منذ ١٤ ايلول١٩٥٣ لكن الحكومة عالجته بحكمة وانتهى في العشرين من ايلول١٩٥٣ بعد وعود بإصلاح أوضاع العمال،لكنه تجدد في٢٤ من الشهر نفسه لعدم تحقيق تلك الوعود[١]،ووصلت التظاهرة إلى مقر وزارة الشؤون الاجتماعية ثم عادوا إلى الاعتصام في المعمل فطوقت الشرطة المعتصمين بأعداد كبيـرة،وقطعت عنهم التيار الكهربائي، فحدثت مناوشات مع الشرطة أصيب فيها جماعة من العمال نتيجة قذف الشرطة لهم بالحجارة[٢].

وفي صباح ٣٠ تشرين الثاني١٩٥٣،اضرب عمال شركة دخان الرافدين للمطالبة بزيادة الأجور وشمل الإضراب جميع عمال السكاير في بغداد،واستخدمت السلطة القوة لكسر الإضراب،فأرسلت قوةً من الشرطة لاحتلال مقر نقابة السكاير وبنايات المعامل وللقبض على العمال المحرضين على الإضراب.وتمَّ القبض على (١٨)عاملاً وانتهى الإضراب العمالي في بغداد يوم١٦ كانون الأول١٩٥٣ حين استأنف أغلب العمال عملهم من دون تلبية مطالبهم[٣].

لم تقتصر حركة الإضرابات والاحتجاجات على العمال في بغداد وانما تعدت ذلك إلى مدن أخرى،ففي تشرين الأول ١٩٥٣،اضرب عمال مصلحة نقل الركاب في البصرة لمدة ثلاثة أيام،وفي١٧ تشرين الثاني من السنة نفسها أضرب عمال اللاسلكي في ميناء البصرة لمدة تسعة أيام،وعمال ميناء الفاو في ٢١ تشرين الثاني بسبب قلة أجورهم وحرمانهم من ممارسة العمل النقابي والطرد الكيفي[٤]،ونتيجة الظروف التي ترتبت على

[١] من تلك الوعود والقرارات هي: حق العمال في المطالبة بإرجاع المفصولين،والسعي بجميع الوسائل الممكنة إلى تحسين العلاقات بين أرباب العمل والعمال،ووضع قواعد واصول لترفيع العمال وتحديد مستوى الأجور ومستوى تكاليف المعيشة،وتعهدت الحكومة بإعادة حق التنظيم النقابي.. وللمزيد عن هذه القرارات والمطاليب العمالية انظر:جريدة الشعب،العدد(٢٦٥٠)في ١٩٥٣/١٠/١٥؛ المصدر نفسه،العدد(٢٦٥٨)، في ١٩٥٣/١٠/٢٥.

[٢]جريدة صوت الأهالي،العدد(١٧) في١٩٥٣/١٠/٢٥.

[٣]جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ص،٦٥-٦٦.

[٤] جريدة صوت الأهالي،العدد(٤٥) في١٩٥٣/١١/٢٧.



تلك الأحداث سافر وزير الداخلية سعيد قزاز إلى البصرة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٣، بعد ان كان قد سبقه وزير الشؤون الاجتماعية حسن عبد الرحمن.وكان لجهودهما الأثر الواضح في السيطرة على الأحداث وإنهاء الإضراب،بعد تحقيق مطاليب العمال واتباع سياسة اللين معهم[١].وأشارت بعض الصحف العراقية إلى جهود وزير الداخلية في المحافظة على الأمن وعودة العمال إلى العمل[٢].

كان لنجاح إضراب عمال الميناء وتحقيق مطالبهم أثرهفي تشجيع العمال على الإضراب في البصرة،ففي الخامس من كانون الأول ١٩٥٣،أعلن عمال شركة نفط البصرة الإضراب

عن العمل[٣]،وعلى الرغم من زيارة وزير الشؤون الاجتماعية حسن عبد الرحمن إلى البصرة ولقائه ممثلي العمال والشركة وموافقة الشركة على كافة مطاليب العمال عدا زيادة الأجور الذي وعدت الشركة بدراسته[٤]،إلا ان العمال استمروا بإضرابهم بفعل تحريض بعض الجماعات التي كانت تعمل من وراء الستار كما وصفها وزير الداخلية سعيد قزاز متهماً إياها بأنها (أيدي الشيوعيين)[٥].ولهذا نلاحظ ان التظاهرات التي تحول

---

[١] عبدالرحمن البياتي،المصدر السابق،ص٩٣.وللمزيدعن أعداد العمال المضربين ومطاليبهم وإجراءات الحكومة بصددها انظر:عبدالرزاق مطلك الفهد،المصدر السابق،ص ص،٥٤٥-٥٤٧.

[٢] جريدة الأسرار،العدد(٢٣١)في١٩٥٣/١١/٢٩.

[٣] تعود أسباب الإضراب إلى اختلاف العمال مع الشركة حول المطاليب التي كانوا يطالبون بها وهي: تقليل ساعات العمل،زيادة الأجور،حرية ممارسة التنظيم النقابي،توفير وسائط النقل،ومنع الطرد الكيفي،وإعادة العمال المفصولين وغير ذلك من المطاليب.وللمزيد عن الموضوع،انظر:سعدي العبيدي،سلام عادل والحزب الشيوعي العراقي،مجلة الثقافة الجديدة،العدد(٥٨)في اذار ١٩٥٨،ص١٧؛عبدالرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق،ص ص،٥٤٧-٥٤٨.

[٤] جريدة صوت الأهالي،العدد(٦٢) في١٩٥٣/١٢/١٧.

[٥] عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص٧٩ ؛جريدة الزمان،العدد(٤٩١١)في١٩٥٣/١٢/١٦.



إليها الإضراب هتفت بحياة (اتحاد العمال العالمي)و(السلام العالمي) و(اتحاد الطلبة العالمي)[١].وهي واجهات شيوعية عالمية،وإزاء تطور الأحداث في البصرة فقد أسرع وزير الداخلية سعيد قزاز إلى المدينة في ١٤كانون الأول١٩٥٣ لإنهاء الإضراب بعد ان دخل يومهُ العاشر،وقد جُوبه وصوله بحملة إعلامية مضادة،فقد شنت جريدة الجريدة حملةً ضد القزاز محذرةً من اندفاعه..وانه يميل إلى الشدة،مؤكدةً حق العمال في اللجوء إلى الإضراب[٢].

على كل حال،فقد اجتمع القزاز مع مدير شرطة البصرة في مساء يوم١٤ كانون الأول وأمر بتفريق أي تجمهر يزيد على خمسة أشخاص بكافة الوسائل القانونية.وذلك لحماية العمال الراغبين بالاشتغال وإنهاء الحالة التي تهدد الأمن[٣].والتقى وزير الداخلية بوفود

من العمال والمضربين لمحاولة معالجة مشكلاتهم وأسباب الإضراب،كما أمر باتخاذ التدابير الأمنية المشددة،فالقي القبض على عدد من قادة العمال وبعض رجال الحركة في البصرة،بتهمة التحريض على الإضراب والإخلال بالأمن العام[٤].

لكن تلك الإجراءات لم تُنهِ الإضراب بل العكس،وقع صِدام بين الشرطة والمضربين تخلله إطلاق عيارات نارية على المتظاهرين،فأصيب بعضهم وتوفي أحدهم متأثراً بجراحِه، وسادت موجةٌ من الإرهاب[٥]،ولاسّيما بعد انضمام أكثر من ألف عامل من محلة الجمهورية مما زاد من معنويات المضربين وأوقع ارتباكاً في صفوف قوات الأمن.كما لاقت هذه الحركة مساندة ودعم عمال بعض الألوية والمناطق العراقية مثل النجف

[١] عبدالرزاق مطلك الفهد،المصدر السابق..،ص ٥٤٩.
[٢]جريدة الجريدة،العدد(٦٤) في١٩٥٣/١٢/١٤.
[٣]عبدالرحمن البياتي،المصدر السابق،ص٩٥.
[٤] محمد عويد الدليمي،كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية . .، ص١٧٥.
[٥] جريدة صوت الأهالي،العدد(٦١) في١٩٥٣/١٢/١٦.



الاشرف[١].

لم تكن قوات وزارة الداخلية الأمنية كافية لحماية الناس والمحافظة على الأمن والهدوء في البصرة،مما جعل السلطات الإدارية في المدينة تستعين بقوات الجيش للسيطرة على الموقف وتفريق المتظاهرين[٢].كما ان وزير الداخلية سعيد قزاز لم يكن مطمئناً من الموقف وطالب عند عودته إلى بغداد في الخامس عشر من كانون الأول ١٩٥٣،بإعلان الأحكام العرفية وأصرَّ على ذلك،بعد محاولة رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي إقناعه بعدم ضرورة أو جدوى الأحكام العرفية،وفعلاً تمَّ ذلك وأعلن في الصحف المحلية[٣].مما جعل الشاهد عامر عبدالله يُحمل القزاز وشرطته مسؤولية الحوادث التي وقعت في البصرة

**بعد مهاجمة الشرطة المدججة بالسلاح للعمال العُزل مما أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى[٤].وهذا يدل على تشدد سعيد قزاز واندفاعه في معالجة الأمور بشدة .**

**قامت وزارة الداخلية بتعطيل العديد من الصحف والجرائد لتصرفاتها غير المنسجمة مع سياسة الحكومة ومحاولتها إثارة واستفزاز الطلبة والعمال وحثهم على الإضراب[٥].**

**ومن الجدير بالذكر ان موقف وزير الداخلية من إضراب البصرة ولاسّيما بعد إعلان الأحكام العرفية قد واجه اعتراضات من العديد من نواب البرلمان العراقي،فقد تكلم النائب عبد الرزاق الشيخلي-نائب بغداد- فقال((لسنا بلهاء إلى الحد الذي يتصوره رئيس**

(١) عبدالرزاق مطلك الفهد، المصدر السابق ،ص ص،٥٥٠-٥٥٦.

(٢) جريدة صوت الأهالي،العدد(٦١) في١٩٥٣/١٢/١٦؛ جريدة الزمان،العدد(٤٩١١) في١٩٥٣/١٢/١٦.

(٣) جريدة صوت الأهالي،العدد(٦٢) في١٩٥٣/١٢/١٧.

(٤) وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،ج٣، الجلسة الخامسة والعشرين،١٩٥٨/٩/٢٢،ص١٠٦٩.

(٥) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،البلاط الملكي،ملفة رقم ٣١١/٦٦٥،قرارات مجلس الوزراء حول تعطيل الصحف، القرار الصادر في١٩٥٣/١٢/١٦،و٣٤،ص٦٠.وبشأن موقف وزارة الداخلية من الصحافة فسيتم تناوله في م لاحق من الأطروحة.



**الوزراء فيحاول تغطية الحقائق بغطاء شفاف يرى ما تحققه حتى العميان.ولسنا جبناء، يستطيع رئيس الوزراء ان يخيفنا بقوله(هدامون أو مخربون أو فوضويون) هذه التعابير المبتذلة التي صارت سلاحاً بيد المسؤولين يتذرعون به لإسدال الستار على كل حادث يروع البلد،ويمس حقوق المواطنين))ثم قال(( إنَّ خلافات الرأي والمبدأ لاتُحل بالرصاص، وان الإرهاب لايؤدي إلا إلى المقاومة حيثما كان))،ثم قال النائب عبد الحميد الهلالي ((ليس من المنطق أن تتوسع الأحكام العرفية لكل حادث،لأنها أصبحت الشكل المميز لنظام الحكم في العراق))[١].لكن وزير الداخلية دافع بقوة عن موقفه ذلك حيث أشار إلى انه ليس من((عُشاق الأحكام العرفية وله قلبُ رحيم يشفق على الفقراء..))[٢]. وفي ردّه هذا، يتضح انه لم يكن ميالاً في داخله لاستعمال الأحكام العرفيـة إلا عند الحاجة أو الضرورة القصوى.**

ولنا أن نذكر أنَّ القزاز بصفته وزيراً للداخلية أمر بوضع خطة أمن بغداد في نهاية سنة ١٩٥٣،والتي جرت عليها عدة تعديلات،لشعوره بضرورة المحافظة على أرواح الناس وممتلكاتهم،ومن أهدافها: تأمين استتباب الأمن في بغداد وضواحيها في أثناء وقوع الاضطرابات وتنظيم وتوحيد العمل للسيطرة على الوضع حسب تطوره وتوزيع المهام على قطاعات الأمن في العاصمة،وكانت الخطة مقسمة على ثلاثة مراحل،لكل مرحلة رمز معين وأسلحة واستعدادات خاصة تختلف عن المرحلة التي تليها وكالأتي:

١- المرحلة الأولى-واسمها الرمزي(حكيم)- توضع فيها قوات الشرطة كافة في الإنذار التام،وتوزع الأسلحة ووسائل تفريق التظاهرات ومحافظة الأمن على أفرادها،مع وضع محطة لاسلكية ثابتة في مقر كل قاطع[١].

٢- المرحلة الثانية- واسمها الرمزي(رشيد)- تُنفذ عندما يرى المتصرف ظهور بوادر اضطرابات مهمة تخل بالأمن العام وتؤثر في السلامة العامة.وعندها توزع القوات في أماكنها المخصصة.وتعزز الحراسات وتضاعف الدوريات في الأماكن الحيوية.وينتقل متصرف بغداد إلى مقر القيادة-هو غرفة السيطرة في مديرية شرطة بغداد التي جهزت بعدة هواتف وخرائط توزيع القوات-لتوجيه العمل وإصدار الأوامر المقتضية لمعالجة الوضع إذا اقتضى الأمر.

٣- المرحلة الثالثة-واسمها الرمزي(سعد)- تُنفذ بأمر المتصرف عندما يضطرب الأمن ويحدث تصادم مع الشرطة،حيث توضع قوات الشرطة جميعها،مع طلاب مدارس الشرطة في حالة إنذار،ويتصل المتصرف عند تنفيذ هذه المرحلة بأمر موقع بغداد العسكري ويحيطه علماً ليتخذ الإجراءات اللازمة بشان المعونة التي يقدمها الجيش للشرطة عند الضرورة،مع

---

[١] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣،الجلسة(٥)،١٩٥٣/١٢/٢٢،ص ص،٨٤-٨٥؛ أحمد فوزي، المثير من أحداث العراق، ص ص،١٣٩-١٤٧.

[٢] للمزيد عن المطارحات والاراء التي تناولها بعض اعضاء المجلس النيابي والردود التي اجابها القزاز ولاسّيما فرض الاحكام العرفية في البصرة،انظر:م.م.ن،الدورة الانتخابية الثالثة عشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣،الجلسات(٥، ٨)،١٩٥٣/١٢/٢٢-١٩٥٣/١٢/٣٠، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٤)، ص١م ص،١٢٥-١٢٦.

**استمرار الاتصال لاطلاعه على الموقف بين حين واخر.ويطلب المتصرف ارسال ضابط ارتباط من الجيش إلى مقره[٢].**

**سعت وزارة الداخلية لإلغاء الأحكام العرفية،وفعلاً أُلغيت باقتراح من وزير الداخلية،بعد مرور ذكرى وثبة ١٩٤٨ وذلك في٢٨كانون الثاني١٩٥٤،واستقالت وزارة الجمالي الأولى في ٢٧شباط[٣]،وقُبلت في ١٨اذار١٩٥٤وهو اليوم الذي أُعيد فيه تكليف محمد فاضل الجمالي لتأليف الوزارة الجديدة،والتي احتفظ القزاز بمنصب وزير الداخلية فيها[٤].**

---

[١]جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص١٦٠.

[٢] عبدالرزاق محمد اسود،المصدر السابق،المجلد الثالث،ص ص،١١٩-١٢٠.

[٣]تعود اسباب استقالة الوزارة إلى نص الفقرة الثانية من المادة(٦٤)من القانون الاساسي العراقي: (( والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين، لا يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر،مالم يعين عضواً في مجلس الأعيان، أو ينتخب لمجلس النواب،قبل ختام المدة المذكورة)).ولما انتهت المدة لم يفلح البعض من أعضاء الحكومة في نيل العضوية في احد المجلسين المذكورين،اضطر الرئيس الجمالي ان يقدم استقالته، انظر: عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص٨٩.

[٤] المصدر نفسه،ص ص،٩٠-٩٢.

# المبحث الثاني

## موقف الوزارة من أحداث سنة ١٩٥٤

### أولاً: دور الوزارة في السيطرة على فيضان سنة ١٩٥٤

أُستهلت السنة ١٩٥٤ بهطول أمطار غزيرة في الثالث من كانون الثاني،في المنطقة الشمالية من العراق مع سقوط كميات من الثلوج قرب الحدود الإيرانية،مما أدى إلى ارتفاع مناسيب نهر دجلة[١]،وكانت الدلائل تشير إلى طغيان المياه في الربيع القادم[٢]، وتعالت أصوات النواب،وتساءلت الصحافة العراقية عن إجراءات الحكومة بعدما تجأوز مستوى المياه يومي ٢٢ و٢٣ آذار حد منسوب الفيضان الخطر[٣].

سعت الحكومة في زيادة استعداداتها لمعالجة هذه المشكلة،وتقرر إحداث فتحات (كسرات)في نهري دجلة وديالى[٤]،لكن تلك الإجراءات لم تكن فعالة مقايسة بالخطر القادم، مما أدى بقوات الشرطة والجيش للتدخل لمساعدة أبناء الشعب والدوائر المختصة لحراسة السدود ،وتمَّ ترحيل سكان الصرائف الذين يقطنون خلف السدة الشرقية لمدينة بغداد إلى أراضي السباق القديم(بغداد الجديدة الحالية)[٥].

تميزت جهود وزير الداخلية الذي كان يعمل بكل جد وإخلاص لمعالجة الموقف(( فكان يتنقل فـي ساعة الشدة وفـي لحظة الأزمة بين السداد وبين مقره فـي وزارة

---

[١]جريدة الزمان،العدد(٤٩٢٩) في١٩٥٤/١/٦.

[٢]جريدة الأسرار،العدد(٢٦٣) في١٩٥٤/١/٥.

[٣]احمد سوسة،المصدر السابق،جـ٢،ص٥٧٣.

[٤]د.ك.و،الوحدة الوثائقية ،وزارة الداخلية،ملفة رقم٣/١/٤،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٥٥٧٨،فيضان سنة ١٩٥٤، الإغاثة، و ٤،ص٧؛فخري الفخري،المصدر السابق،ص١٦٣.

[٥]احمد سوسة،المصدر السابق،ص٥٧٤؛ جريدة الزمان،العدد(٤٩٩٧) في١٩٥٤/٣/٢٧.



الداخلية))[١]،مشيداً بعزيمة الرجال العاملين على حماية السدود[٢].وتذكر بعض الصحف ان

وزير الداخلية((.. كان يبقى حتى الساعة الثالثة أو الرابعة بعد منتصف الليل يشرف بنفسه على أعمال المكافحة والإنقاذ))[٣]،وقد استطاع من خلال عمله المستمر إنقاذ موظفي الزراعة في الزعفرانية الذين كادت المياه ان تبتلعهم لولا الهمة التي قام بها وزير الداخلية من خلال إرساله الزوارق البخارية على وجه السرعة لانتشالهم[٤].

كانت ليلة التاسع والعشرين من آذار،أسوء واخطر ليلة عاشتها مدينة بغداد،عندما اخذ الخطر يهددها من نهر دجلة ومن المياه التي تجمعت خلف السداد المحيطة بها من الشرق والجنوب ،وفي مساء يوم ٢٩اذار فُتحت ثغرات في السداد المحيطة بمدينة(بغداد الجديدة)، للتخفيف من ضغط المياه على السداد الشرقية[٥].لكن يبدو إن تلك الإجراءات كانت غير ذات فائدةلاسيّ ما أنَّ المياه تسربت إلى الكثير من الدوائر والبيوت والمحال التجارية وغيرها[٦].

ومهما يكن من أمر،حاولت الحكومة في مساء تلك الليلة الخروج بقرار جريء ينقذ المواطنين وبغداد من الكارثة المرتقبة،وتمَّ اتخاذ قرار يقضي بإخلاء سكان الرصافة إلى جانب الكرخ وهذا القرار خطير جداً إذا ما عرفنا ان سكان الرصافة كانوا اكثر من(٧٥٠) ألف نسمة[٧]،وربما يحدث عبورهم وتدافعهم عبر الجسور إلى كوارث لا يمكن حصرها، لكن الموقف الجريء والمسؤول كان قد أعلنه سعيد قزاز وزير الداخلية بأنه يعارض هذا القرار

[١]عبد الرحمن البياتي ،المصدر السابق،ص ١٠٤؛ جريدة الأيام،العدد(٣٥) في١٩٥٤/٤/٢.

[٢] جريدة الأيام،العدد(٣٥)في١٩٥٤/٤/٢.

[٣]المصدر نفسه،العدد(٣٩) في١٩٥٤/٤/٨.

[٤] المصدر نفسه، العدد(٣٥) في١٩٥٤/٤/٢

[٥]فخري الفخري،المصدر السابق،ص١٦٣.

[٦]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص٩٥.

[٧]المصدر نفسه،ص٩٥؛ احمد سوسة،المصدر السابق،ص٥٨٠.



لما يولده تنفيذه من ارتباك قد يؤدي إلى تهلكة الناس، ضارباً بعرض الحائط إجابة مهندس الري البريطاني اف.أس.هاردي(F.S.Hardi) على سؤال وجهه له وزير الداخلية عن درجة الخطر المحدق بالعاصمة والذي كان قد أجابه بان درجة الخطر قد تبلغ ٩٥%[١].ويبدو أنَّ

اختلاف وزير الداخلية مع بقية مسؤولي الحكومة حول إخلاء الرصافة من عدمه،لم يكن قراراً اعتباطياً أو ارتجالياً وإنما لأسباب موضوعية قد يكون في مقدمتها تجنب حدوث أعمال السلب والنهب فيما لو نفذت خطة الإخلاء،كما أنَّ الإهمال سيكون حاصلاً من دون أدنى شك،لأن المحافظين على السدود سينسحبون هم أيضاً بينما المواجهة هي الأجدر والأسلم مع احتمال فشل التخلية،يزاد على ذلك صعوبة إنجاز الإخلاء في مدة قصيرة،وذلك لوجود جسرين قديمين صالحين للعبور قد يتعطلان في أي لحظة من جراء الفوضى التي تحدث عند إعلان قرار الإخلاء، فضلاً عن حوادث المرور التي ستقع في أثناء الإخلاء[٢].

وبعد مناقشات مطولة استقر الرأي على عدم إخلاء الرصافة وزيادة الجهود للعناية بالسداد واتخاذ سلسلة من الإجراءات لدرء خطر الفيضان[٣] وكان من بين القوات المشاركة في المحافظة على بغداد من الفيضان اللواء التاسع عشر الذي كان بأمرة الزعيم عبد الكريم قاسم[٤].

وهكذا تحمل وزير الداخلية المسؤولية عن خطر تدمير بغداد لو تمكن الفيضان من كسر السداد، لكن يبدو إن العناية الإلهية وجهود الخيرين من الجيش والشرطة و بقية مؤسسات الحكومة وأبناء الشعب قد حالت من دون مداهمة الفيضان للعاصمة بغداد، وبذلك

[١] فخري الفخري،المصدر السابق،ص ص،١٥٨-١٧٠.

[٢] عبدالرحمن البياتي،المصدر السابق،ص١٠٦.

[٣] فخري الفخري،المصدر السابق،ص١٧٢.

[٤] خليل ابراهيم حسين،اللغز المحير-عبدالكريم قاسم بدايات الصعود،موسوعة ١٤تموز،دار الحرية للطباعة، جـ٦،(بغداد،١٩٨٩)،ص٩٥.



استحق وزير الداخلية(سعيد قزاز)ثناء بعض النواب لجهوده العظيمة وشجاعته الكبيرة في مواجهة الأخطار الداخلية التي تحيق بعاصمة المملكة العراقية بغداد[١].

أما خسائر العراق من جراء هذا الفيضان فقد قدرتها وزارة الداخليـة بما لا يقل عن عشرين مليون دينار،ولم يقتصر الأمر على لواء بغداد،وإنما شملت الأضرار باقي الألوية المتضررة مثل لواء البصرة ولواء الكوت ولواء العمارة ولواء ديالى ولواء المنتفك، وإزاء ذلك

ولتلافي النتائج السلبية على المواطنين تم تأليف لجان مختصة لتقدير الأضرار وتعويض المتضررين مُثلت وزارة الداخلية فيها تمثيلاً كبيراً[٢].

**ثانياً : موقف الوزارة من تدهور الأمن في مدينة الحي بلواء الكوت :-**

في ايار سنة ١٩٥٤ اضطرب الأمن في منطقة الحي-التابعة للواء الكوت- بعد حدوث شجار بين جماعة من آل ياسين وبين أحد الباعة في هذه المدينة،تطور إلى اصطدام بين الطرفين،ففي يوم ٢١ أيار هجم نحو مائة من أفراد العشائر من آل ياسين على (السراجين والصياغ في سوق الحي)واستعملت الأسلحة والمكأوير مما أوقع (١٥) جريحاً بين أهالي السوق توفي أحدهم في مستشفى الكوت من جراء أصابته،و(٢) من العشائر.

بعد ذلك اشترك الناس بمختلف طبقاتهم ومعهم طلاب المدارس ونساء المدينة ويقدر عددهم (٢٠٠٠) شخص،وقاموا بتظاهرة واسعة اتجهت إلى دائرة البريد فحطموا بابها، وقطعوا أسلاكها،ثم قصدوا نادي الموظفين وحرقوا أثاثه ورشقوا دوائر البلدية والقائممقامية بالحجارة، واعتدوا على منزلي القاضي والطبيب ايضاً ،فتوجه متصرف الكوت (حسن الطالباني) إلى الحي على رأس قوة أعادت الأمن إلى نصابه،وقبضت الشرطة على(٧٤)من الأهالي، أفرجت المحكمة عن(٥٢)منهم،وجرت محاكمة الباقين[٣].

[١]للمزيد عن هذا الموضوع،انظر: م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤،الجلسة(٢٩)في١٩٥٤/٤/٢٠، ص٦٣٨؛المصدر نفسه،الدورة الانتخابية الخامسة عشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٤-١٩٥٥،الجلسة(١٠)في١٩٥٥/١/١،ص١٧٦؛جريدة اليقظة،العدد(١٩٤٧)في١٩٥٤/٧/١٤.

[٢] م.م.ن،الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،ص١٧٦.

[٣] جريدة الأخبار،العدد(٦٨) في١٩٥٤/٦/٩.



إلا إن سكان الحي ازدادوا تمسكاً بحريتهم،فعم الإضراب مدينة الحي وأغلقت الأسواق والمحلات، مما جعل رئيس الوزراء نوري السعيد يجتمع مع وزير داخليته(سعيد قزاز) لوضع خطة لإنهاء الإضراب وإعادة الأمن والنظام إلى المدينة،فأرسل أحد الضباط في دائرة الاستخبارات العسكرية لإجراء كشف عام على المدينة ووضع مخطط للشوارع والأبنية الرئيسة والأسواق،وقامت الشرطة بأعمال استفزازية بتفتيش بعض مساكن الحيليلاً وإزعاج المواطنين وإرهابهم،فكان ذلك (عمل النار في الحطب)،وذهبت الشرطة إلى أكثر من ذلك بان قامت

بإرغام الأهالي المضربين على فتح محلاتهم لكن من دون جدوى،وقامت الشرطة باعتقال عدد من الأهالي مما أغاض هذا التصرف جماهير الحي التي خرجت بتظاهرة عارمة طافت حول المدينة[١].

عززت وزارة الداخلية قوات الشرطة في الحي،فأرسلت قوات من شرطة الألوية المجاورة مع رشاشات وسيارات مسلحة وست مدافع هأون مع سيارات إسعاف للشرطة. أما سكان الحي فتصرفوا بحكمة وقابل وفد منهم متصرف اللواء لإنهاء الإضراب العام،لكن المتصرف طلب منهم تسليم أربعين شخصاً من أهالي المدينة البارزين فلم يجبه الأهالي لطلبه،وتقدمت قوات الشرطة والأمن وبدأت بقصف مدفعي ثم نار حامية من رشاشات يحملها(١٥٠٠)شرطي واستمرت محاصرة المدينة ستة أيام قاوم الأهالي القوات الأمنية مقاومةً باسلةً،ولسان حالهم يقول(هيهات فالعزة أقوى من النار والحديد وإنها لتأبى الذل والهوان)ودخلت الشرطة إلى الدور والمحلات لتفتيشها بحثاً عن السلاح،ومما يثير الدهشة والاستغراب.سلوك الإقطاعيين من آل ياسين الذين كانوا يقيمون ((ولائم الفرح لمتصرف اللواء وبطانته من الموظفين احتفالاً (بالانتصار العظيم)))[٢].

وبعد نهاية الأحداث،ساقت الشرطة العشرات من الأهالي إلى المجلس العرفي العسكري، فحكم بالسجن خمس سنين بالأشغال الشاقة على ستة عشر مواطناً،وحكم بالسجن مدة عشر سنوات على ستة مواطنين،وبأحكام متفرقة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات،

[١] محمد علي الصوري، المصدر السابق،ص٢٢٣.

[٢]جريدة الأخبار،العدد(٦٨) في ١٩٥٤/٦/٩.



وحكم على كل من (علي الشيخ حمود وعطا مهدي الدباس)بالإعدام شنقاً بعد ان اعتبرتهم الشرطة الرأس المفكر والمدبر لتلك التظاهرات التي نادت بسقوط الاستعمار والإقطاع.

ومما يشار له بالبنان الموقف الصلب والشجاع لعلي الشيخ حمود عندما جيء به إلى حبل المشنقة لينفذ به حكم الإعدام في الساحة العامة في مدينة الحي،فقد ترنم بأنشودة الشعب وهو يمسك بحبل المشنقة[١]:

الشعبُ ما ماتَ يوماً ... وانه لن َيموتـا
إن فاتهُ اليومَ نَصر ... ففي غدٍ لَن َيفوتـا

## ثالثاً : دور الوزارة في انتخابات السنة ١٩٥٤ النيابية :

عندما تألفت وزارة ارشد العمري في ٢٩نيسان ١٩٥٤ ،أعلنت هذه الوزارة في منهاجها بأن هدفها هو حلّ المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة بحرية وحياد، وقوبل تشكيل الوزارة بردود فعل سلبية من الأحزاب والمنظمات السياسية متهمة هذه الوزارة بأنها غير مؤهلة لإجراء انتخابات حرة وذلك نظراً إلى ماضي رئيسها وأقطابها الزاخر بالأعمال التعسفية والاستفزازية الموجهة ضد الشعب وحرياته[٢].

تمَّ تحديد يوم ٩حزيران ١٩٥٤ موعداً لإجراء الانتخابات النيابية[٣]،فدب النشاط في أوساط الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات رغم تشكيكها في مقدرة وزارة أرشد العمري على تهيئة الشروط الملائمة لإجراء الانتخابات الحرة،واعتقادها بأنها ستلاقي مقاومةً عنيفةً من أجهزة وموظفي وزارة الداخلية[٤].

سعياً من القوى الوطنية لكسب الانتخابات جرى تشكيل جبهة انتخابية ضمت أحزاب

[١] محمد علي الصوري، المصدر السابق،ص ص،٢٢٥-٢٢٦.

[٢] جريدة الوقائع،العدد(٣٣٩٠) في ١٩٥٤/٤/٩.

[٣] جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٨٦٤) في ١٩٥٤/٤/٣٠.

[٤] المصدر نفسه،العدد(١٨٦٩) في ١٩٥٤/٥/٥؛جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية ص٨٦.



الاستقلال والوطني الديمقراطي والشيوعي ومنظمة أنصار السلام وبعض المستقلين باسم(الجبهة الوطنية)[١].

وقفت الحكومة-بواسطة أجهزة وزارة الداخلية-بشدة لمقاومة مرشحي الجبهة الوطنية في مختلف مناطق العراق، حيث هاجمت قوات الشرطة الاجتماعات الانتخابية للجبهة الوطنية في مناطق الحلة والنجف والسليمانية، مما أدى إلى مقتل أحد المتظاهرين في النجف،وألقت الشرطة القبض على العديد من منظمي هذه التظاهرات والاجتماعات منهم الشيخ محمد رضا الشبيبي[٢] وابراهيم احمد وعمر مصطفى وغيرهم والبعض منهم ظل معتقلاً ولم يطلق سراحه إلا بعد انتهاء الانتخابات[٣].وكانت وزارة الداخلية والحكومة تدعي بان الاجتماعات الانتخابية أدت إلى الإخلال بالأمن واصفةًإياها بأنها ذريعة يُحتج بها للحد من الحركة الشعبية التي تجلت في تأييد مرشحيها[٤].

اتخذت وزارة الداخلية إجراءات شديدة للمحافظة على الأمن في يوم الانتخابات، وخولت الشرطة ردع التظاهرات والحركات المخلة بالأمن التي قد يقوم بها الوطنيون والعناصر الأخرى المؤيدة للجبهة الوطنية،ومنع حمل الأسلحة النارية، وفحص المراكز الانتخابية وما يجاورها فجر يوم الانتخابات وتشديد الحراسة عليها،والمحافظة على الصناديق والأوراق الانتخابية،وأعلن وزير الداخلية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتفادي الاضطرابات[٥].

على الرغم من محاولات وزارة الداخلية لإنجاز الانتخابات بأقل حوادث واضطرابات، إلا إن هناك احتكاكات عديدة وقعت بين أنصار المرشحين في الكاظمية أدت إلى مقتل أحد الأشخاص، وفي مناطق أخرى من أقضية الهنديـة وعنه وطوزخرماتو لكن تدخل الشرطة حال دون توسعها[٦].

(١) سعاد خيري،من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨،مطبعة الاديب البغدادية،جـ١، (بغداد،د.ت)،ص٢١٩؛فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،ص٣٥٢.

(٢) من أبرز أعلام السياسة والفكر والأدب في العراق ، شغل مكانه بجدارة أينما حل نائباً كان أو وزيراً أو مؤيداً أو معارضا ، لم يؤمن بالعنف لحل مشكلات المجتمع العراقي وانما ركز على الوسائل التربوية والإصلاحية ، انتخب عضواً في مجلس النواب للمدة من ١٩٢٥/٧/١٦ – ١٩٣٠/٧/١، وللمدة من ١٩٣٣/٣/٨ – ١٩٣٥/٣/١١ ثم للمدة من ١٩٤٧/٣/١٧ – ١٩٥٤/٤/٢٨ ، وشغل منصب وزير المعارف للسنوات ١٩٢٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٨ ، وللمزيد من التفاصيل انظر : علي عبد شناوه ، الشبيبي في شبابه السياسي . محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى عام ١٩٣٢ ، دار كوفان للنشر ، (لندن ، ١٩٩٥ ) ؛ علي عبد شنأوه ، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي ١٩٣٢ – ١٩٦٥ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب / جامعة بغداد ٢٠٠٢.

(٣)جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص٩١.

(٤)المصدر نفسه،ص٩٢.

(٥)د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم١٤/ن/١،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٩٥٤١،الانتخابات النيابية ١٩٥٤-١٩٥٨ ص،٩-١٢.

(٦)جريدة اليقظة ،العدد(١٩١٤)في١٩٥٤/٦/١٠.



وجِهت انتقادات واسعة لوزارة الداخلية والحكومة من بعض الأحزاب والشخصيات التي اشتركت في التنافس على الفوز بالانتخابات النيابية،وقد تركزت مواطن التزوير في أماكن ثلاثة هـي:الهيئة التفتيشية،والشُعب الانتخابية،وقوائم الناخبين، وعملية الانتخاب نفسها. وهذا الأمر ظهر بشكل واضح في انتخابات منطقة القرنة في لواء البصرة حيث لوحظ تحيز أجهزة وزارة الداخلية لصالح احمد النقيب وحميد الحمود مرشحي الحكومة وعضوي حزب الاتحاد الدستوري ضد نوري جعفر[١].

ويشير نجيب الصائغ إلى تدخل الجهاز الإداري لوزارة الداخلية في انتخابات لواء الموصل لاسيّ ما مناطق القرى والأرياف(( ليس للحكومة إمكانية المداخلة والتأثير على أصوات الناخبين

**في منطقتي بلدة الموصل، إلا أنها تتدخل بصورة سافرة في المنطقة الثالثة وهي نواحي وقرى الموصل والتي تشترك أيضاً في انتخاب النواب المسيحيين وقبل موعد إجراء الانتخابات التكميلية وبينما كنت أتجول في القرى اتصل بي بعض الناخبين واخبروني بأن الموظفين الإداريين طلبوا منهم عدم انتخاب مرشحي الجبهة الوطنية[٢] وانتخاب مرشحي الحكومة..))[٣]،ويظهر من ذلك أن تدخل الموظفين الإداريين أقل في مراكز المدن وهذا شيء طبيعي لأن المدن تكون أكثر وعياً ولأن أكثر أعضاء الأحزاب هم من المدن ويعملون فيها مما قد يسبب حراجة أكثر لموقف الموظفين الإداريين المشرفين على الانتخابات بينما يكون ذلك أقل في ضواحي المدن ونواحيها**

[١]نوري جعفر،وقائع تزوير الانتخابات في القورنة لمصلحة السيدين احمد النقيب وحميد الحمود،مطبعة دار القدسي،(بغداد،١٩٥٤)،ص ص،١٢-١٨؛جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٨٩٧) في١٠/٦/١٩٥٤؛ جريدة صوت الأهالي،العدد(٢٠٥)في١١/٦/١٩٥٤.

[٢] كان نجيب الصائغ عضواً في حزب الجبهة الشعبية بزعامة طه الهاشمي،لذلك لم يكن مرشحاً عن الجبهة الوطنية وانما عن حزبه.نجيب الصائغ،المصدر السابق،ص ص،٧٦-٧٧،وللمزيد عن دور الجبهة الوطنية في الانتخابات،انظر:عبدالرزاق الحسني،الجبهة الوطنية..،ص ص،٤٦-٤٨.

[٣] نجيب الصائغ،المصدر السابق،ص ٧٨.



**وقراها حيث يطبق نظام دعاوى العشائر أكثر من تطبيق القوانين الأخرى،مما يعطي سلطة وتأثير للموظفين الإداريين في تلك المناطق بشكل واسع من ممثليهم في مراكز المدن والألوية.**

**وتدخلت السلطات الإدارية في انتخابات مناطق بغداد وبأساليب أخرى، فقد((أخذ الموظفون الإداريون يتدخلون في أمر لجان التفتيش،بل في أمر اختيارية المحلات نفسها،فلقد استدعى متصرف لواء بغداد[١] بعض المختارين إلى ديوانه الرسمي وأخذ منهم أختامهم وتركهم ينتظرون واخذ يوقع بأختامهم على قوائم الاثنينات والأعضاء الخمسة عشر من كل محلة كما يحلو له))[٢].**

**ويقول عبد المجيد الجميلي المرشح عن منطقة الفلوجة ((رشحت في منطقة الفلوجة**

سنة ١٩٥٤،وقد قامت السلطات الإدارية بتوقيف المؤيدين بموجب المادة(٤٣) من نظام دعأوي العشائر..وان المتصرف[٣] استدعاني وهددني وانــه مستعد لتوقيف أبناء الفلوجة كافة، وقال..ولا تعتقد بانــي أو الحكومة تسمح لغير خليل كنــه وعبدالعزيز عريم أن يفوز بالانتخابات))[٤].ويقول أيضاً((إنَّ الأوراق التي كانت تحمل اسمي واسم غيري أفرغت.. وملئت الصناديق بأوراق تحمل اسم خليل كنه وعبد العزيز عريم))ويضيف هذا المرشح، ان الإذاعة أعلنت نبأ فوز هذين المرشحين الحكوميين في الساعة السادسة والنصف مساءً مع إن نتائج الانتخابات لايمكن معرفتها قبل الساعة الثانية عشرة ليلاً[٥].

---

[١] كان متصرف لواء بغداد(عبدالجبار فهمي).د.ك.و،الوحدة الوثائقية،الحكومة العراقية،جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٥٤،ص١٣.

[٢] فائز عزيز اسعد،المصدر السابق،ص١٩٦.

[٣] كان متصرف لواء الدليم هو اكرم احمد.انظر: جدول كبار موظفي الدولة لسنة١٩٥٤،ص١٣.

[٤] وزارة الدفـاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ١١ ،١٩٦٠، ص ص،٣٢٣-٣٢٤.

[٥] المصدر نفسه، ص ص،٣٢٩-٣٣٠.



إلا إن أكثر الأساليب تزويراً للانتخابات هو تبديل أوراق الانتخاب،فبعد أن يكون الناخبون قد مارسوا حقهم الانتخابي وأفصحوا عن أرادتهم،تعمد الجهة المشرفة على الانتخابات إلى إتلاف أوراقهم الانتخابية،ووضع أوراق أخرى بدلها في صناديق الاقتراع تحوي أسماء مرشحي السلطة التنفيذية،بما يخالف إرادة الناخبين[١].

وقد لجأت وزارة نوري السعيد إلى استصدار مراسيم مقيدة للحرية مهدت بها الأجواء اللازمة لضمان انتخاب مرشحيها،فقد أصدرت مراسيم عديدة مقيدة للحرية قبل مباشرة الانتخابات باثني عشر يوماً.إذ((نشرت الحكومة تعديلات لقانون العقوبات،وسعت في سلطاتها لمكافحة الشيوعيين واليساريين الآخرين،كما وضِع أنصار السلام والشبيبة الديمقراطية بنفس درجة الشيوعية التي كانت محرمة.وزُود مجلس الوزراء بصلاحيات نزع الجنسية عن أي عراقي يوصم بالشيوعية أو يقوم بفعاليات لها علاقة بالشيوعية، وبنفيه من البلاد.وكذلك

خوّل مجلس الوزراء بسلطة إغلاق أي جمعية أو نقابة،مؤقتاً أو بصورة دائمية إذا كانت فعاليات تلك الجمعية أو النقابة مما يؤثر تأثيراً سيئاً في الأمن العام، وهذه الإجراءات..ثبطت عزم المعارضة،ومهدت الطريق إلى انتصار نوري السعيد (الكبير)[٢] في الانتخابات))[٣].

وأشار كامل الجادرجي في مذكراته إلى عمليات تزوير الانتخابات في بغداد((.. دخل التزوير في كل المناطق تقريباً –عدا المنطقة الثالثة)) وقد بلغ التزوير شكلاً علنياً بحيث (( ان تعقب وقائعه من الأمور التي لا فائدة منها لوضوح التزوير وعلانيته..)).وفي المناطق خارج المدن والريف أجرت(( السلطات(عملية الانتخاب)في الليل ولما حل يوم الانتخاب لم يجد الناخبون صناديق الاقتراع فقد كانت ممتلئة وأرسلت لتصنيف الأصوات))[٤].

[١] فائز عزيز اسعد،المصدر السابق،ص٢٠٣.

[٢] وردت في النص(الكاسح).

[٣]ولد مار كولمن،عراق نوري السعيد،مؤسسة الإنتاج الطباعي،(بيروت،١٩٦٥)،ص٢٢.

[٤] كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص٥٦١.



ويقول علي الشرقي–الوزير بلا وزارة في وزارة أرشد العمري الثانية– في كتابه (الأحلام) ((إن أرشد العمري كان باندفاع،يشبه الهستريا،يدير الانتخابات في الظاهر بصفة حيادية، ولكن معمل الترشيح في غرفة الديوان الملكي،احمد مختار بابان،وكانت المحاولة المجيء بأكثرية بلاطية..حتى أتم الانتخابات بحسب الخطة المرسومة،وفاجأ الناس بالهزيمة إلى الأستانة))[١].

نتيجة لعملية تدخل وزارة الداخلية في الانتخابات لم يفز من مرشحي الجبهة الوطنية الـ(٣٧) سوى عشرة[٢]،من بينهم(٤) من مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي وهم : كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل (بالتزكية) وجعفر البدر،من بين (١٣٥) نائباً مجموع النواب[٣].

وبهذا لم تختلف انتخابات حزيران ١٩٥٤ النيابية عن سابقتها من حيث تدخل السلطة التنفيذية فيها بشكل مباشر أو غير مباشر لصالح مرشحي الحكومة متبعة شتى أساليب التلاعب والتدخل والتزوير.

وبعد أن أجرى أرشد العمري الانتخابات قدم استقالته في ١٧ حزيران ١٩٥٤[٤]، وفي ٢٦تموز ١٩٥٤ اجتمع مجلس النواب واستمع إلى خطاب العرش ثم عُطل المجلس اعتباراً

**من ٢٧ تموز إلى نهاية شهر تشرين الثاني[٥]،وعندما بدأ بتشكيل الوزارة نوري السعيد في٣ آب ١٩٥٤ اشترط عدة شروط منها حلّ المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة[٦].**

---

[١] علي الشرقي،الاحلام،شركة الطبع والنشر الاهلية،(بغداد،١٩٦٣)،ص١٧٢.

[٢] يذكر عبدالرزاق الحسني بان عددهم كان(١١) نائب. عبدالرزاق الحسني،الجبهة الوطنية،ص٤٨.

[٣] كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص٥٦١.

[٤]جريدة الوقائع،العدد(٣٤٣٧) في١٩٥٤/٧/٢٦.

[٥]م.م.ن،الدورة الانخابية الرابعة عشرة،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٥٤،ص١؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارت، جـ٩،ص١٤٦.

[٦] جريدة الوقائع،العدد(٣٤٥٤)في١٩٥٤/٨/٣؛ فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،ص ص، ٣٥٦-٣٥٧.



**حُدد يوم١٢ ايلول١٩٥٤ موعداً لإجراء الانتخابات الجديدة في أنحاء العراق كافة[١]. ونظراً للإجراءات التعسفية التي اتبعتها الحكومة في سياستها الداخلية،فقد قاطعت بعض الأحزاب الوطنية الانتخابات الجديدة،واشترك في هذه الانتخابات حزب الاستقلال وبعض أعضاء حزب الجبهة الشعبية[٢] بعد انشقاقه وتجميد أعماله[٣].**

**لم تمر هذه الانتخابات من دون اعتراضات من الحركة الوطنية وكذلك حدوث بعض الاضطرابات في مناطق مختلفة من العراق[٤]،فحدث إضراب عام في السليمانية في ١٣ أيلول ١٩٥٤ احتجاجاً على طريقة سير الانتخابات في اللواء،وتجدد الإضراب يوم١٦ أيلول مما أدى إلى تدخل أجهزة وزارة الداخلية الأمنية لمنع التظاهرات[٥] ووقع عدد من القتلى والجرحى من الجانبين،وتمَّ إلقاء القبض على ستة من المتظاهرين سيقوا إلى المحاكم بعد استتباب الوضع العام[٦].**

**ويقول فريد مخلوف(صحفي لبناني) بأنه كان قد زار السليمانية أبان انتخابات ارشد العمري سنة١٩٥٤ فرأى استعدادات الشرطة وأخبره مدير الشرطة آنذاك ما نصه:((إن صدري غير منشرح للوضع.إن التعليمات تَرِدُني من بغداد،والأمر بإنشاء مخافر جديدة**

---

[١]جريدة اليقظة،العدد(١٩٧٢) في١٩٥٤/٨/١٧.

(٢) تأسس هذا الحزب بعد إجازته من وزارة الداخلية في ١٩٥١/٥/٢٦،عقد مؤتمره الأول في١٩٥١/٦/٨ وانتخب طه الهاشمي رئيساً للحزب وصادق البصام اميناً لسر الحزب والشيخ محمد رضا الشبيبي رئيساً للجنة السياسية، شارك في وزارة محمد فاضل الجمالي(ايلول١٩٥٣-نيسان١٩٥٤)وضم عناصر ذات اتجاهات فكرية متباينة اجتمعت على معارضة السلطة بغية المشاركة بالحكم.انظر: عبد الجبار عبد مصطفى،تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨)،ص١٧٧؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية،ص ص،٢٥٣-٢٦٣.

(٣)جريدة الزمان،العدد(٥١١٦) في١٩٥٤/٨/٢٢.

(٤)د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ١٤/أ/١،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٩٥٦٨،الانتخابات النيابية للواء بغداد ١٩٥٤-١٩٥٨،و٣،ص ص،٢-٤.

(٥) جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٩٧٧) في١٩٥٤/٩/٢٠.

(٦)جريدة الحوادث،العدد(٣٥٠٤) في١٩٥٤/٩/٢١.



**في المدينة ذات أقبية واستحكامات،والأسلحة والذخائر الوفيرة التي جاءتني تدل على إنني في جهة حرب)).وأشار الصحفي إلى إن السلطة كانت قد اعتقلت جميع مرشحي المعارضة في الألوية الشمالية أربيل والموصل وكركوك لضمان فوز مرشحيها.(١)**

**وكثيراً ما كان المسؤولون الحكوميون يحضرون الانتخابات لإجبار الناس على انتخاب الأشخاص الموالين للسلطة. فيقول الشاهد سهيل الحاج علي(مختار محلة حاج فتحي في بغداد) وشقيقه كاظم علي بأن عبد الجبار فهمي متصرف لواء بغداد ومعه مديرو الشرطة والتحقيقات الجنائية والشعبة الخاصة كانوا يحضرون انتخابات سنة ١٩٥٤ ويسجلون النواب الذين يؤيدون السلطة ويجبرون الناس على انتخابهم.(٢)**

**كما اعترف عبد الجبار فهمي أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة بأن نوري السعيد كان قد طلب منه التعاون مع خليل كنه( صهر نوري السعيد) لإنجاح عبد اللطيف محمد علي نائباً عن المنطقة الثانية عشرة وقال بأن((الانتخابات كانت تجري بحسب الخطة المرسومة بين البلاط ورئيس الوزراء))(٣).**

**وفي أسلوب آخر،منعت وزارة الداخلية إقامة الاجتماعات الانتخابية التي كانت تقيمها الأحزاب السياسية في الانتخابات السابقة، بعد أخذ الموافقة الرسمية بعقدها،ففي جوابها على طلب حسين جميل المُقدم في٢٣ ايار ١٩٥٤حول الاستئذان بعقد اجتماع انتخابي في مقهى**

(حسن جدعة) في شارع الشيخ عمر،أجابته متصرفية لواء بغداد على طلبه بعدم إمكانية الموافقة وأشارت إلى:((أنَّ الاجتماعات المنعقدة في الأيام القريبة الماضية للدعاية الانتخابية قد لابستها حوادث تخل بالضبط والسكينة،ولما كان الحرص على شمول السكينة وصيانة الأمن هدفاً غالياً وواجباً تقدرون معاليكم أهميتها فقد رأينا منع عقد الاجتماعات في الظروف الراهنة بصورة عامة ولهذا نأسف بعدم الموافقة على طلبكم))[٤].

[١]فريد مخلوف،رحلاتي إلى البلاد العربية،دار الروائع،ط١،(بيروت،١٩٥٩)،ص ص،٣٥-٣٧.

[٢]وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٧، ص١٢، ٢١.

[٣]المصدر نفسه،ص٣٠٠.

[٤]عادل غفوري خليل،المصدر السابق،ص٢٥٦.



انتهت الانتخابات التي تدخلت فيها الحكومة كالعادة ،إذ كانت الوزارة عازمةً منذ البداية على أبعاد أي معارضة حقيقية عن المجلس النيابي ففاز بالتزكية(١٢١) نائباً من أصل (١٣٥) نائباً،أما الباقون ففازوا بالانتخاباتوكان منهم(١٢)مستقلاً و(٢) من حزب الاستقلال فاستقال محمد مهدي كبه من النيابة،أما عبد المحسن الدوري فقد استقال من الحزب مفضلاً النيابة[١].

وبذلك نلاحظ تدخل واضح لوزارة الداخلية في هذه الانتخابات منذ بدايتها مستغلة نفوذ الموظفين الإداريين الذين كانوا يتدخلون في أمر لجان التفتيش،بل في أمر اختيارية المحلات نفسها[٢].

وهكذا أفرزت انتخابات أيلول ما سمي ((بالبرلمان غير المعارض)) وكانت السيطرة جد محكمة من السلطة التنفيذية بحيث احتفظ(١٠٠) نائب في البرلمان بمواقعهم من من دون معارضة،في حين اقتصر التنافس على(٢٢) مقعداً.لذلك لم يبدِ المجلس الجديد أية معارضة حقيقية على الإطلاق،مما وضعت الانتخابات الأخيرة نهاية لأي نشاط سياسي علني للسنوات الأربع القادمة،الأمر الذي أوجد استقراراً في العراق بفعل نظام حكم اعتمد على الشرطة والجيش.وما من شك أنَّ هذا القمع انتج استقراراً كافياً لتهيئة الوضع لإبرام حلف جديد في المنطقة تكون بريطانيا طرفاً فيه[٣].

**رابعاً :نشاطات أخرى للوزارة خلال السنة ١٩٥٤ :-**

**شهدت السنة ١٩٥٤ أيضاً قيام وزارة الداخلية بإجراءات عملية تهدف إلى المحافظة على العاصمة بغداد من الفساد الاجتماعي والأخلاقي،فقدم وزير الداخلية سعيد قزاز إنجازات كبيرة في الحقل المهم من حياة العراقيين،فكان يوجه ويشجع أجهزة الشرطة لمطاردة المويغات والمفسدات والغاء المبغى العام في الميدان ببغداد[٤]،واستملاكه وهدمه**

[١] م.م.ن،الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، مصدر سابق، ص٩؛جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٩٧٤)في١٩٥٤/٩/١٦ ؛ جريدة اليقظة،العدد(١٩٩٧)في١٩٥٤/٩/١٧؛الوقائع،العدد(٣٤٧٣)في١٩٥٤/٩/٢٩.

[٢]جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٩٥٤)في١٩٥٤/٨/٢٢؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزرات،جـ٩،ص١٨٥.

[٣] انظر :ص ص،٢٤٦-٢٤٨؛ فيبي مار،المصدر السابق،ص ص،١٦٧-١٦٨.

[٤]كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٧١.



**وجعله موقفاً عاماً للسيارات،كما عملت وزارة الداخلية على توجيه مديرية الشرطة العامة لعمل برنامج عمل في المدارس للحد من تصرف بعض الشباب الطائش للحفاظ على القيم والمُثل والتأكيد على عدم الانحراف،والحد من ظاهرة التسول[١].وهذا الأمر يشير إلى عدم اقتصار دور وزارة الداخلية على المهام الروتينية والأمنية وإنما أدت واجبات ومهام لها صلة بالجوانب الاجتماعية والتهذيبية والتقويمية في المجتمع العراقي، وهذه خطوة جيدة من وزارة الداخلية لأنها تتعايش مع عادات وتقاليد المجتمع العراقي المحافظ،وهذا متأتٍ من ان منتسبي هذه المؤسسة هم جزء ولبنة أساسية من لبنات المجتمع العراقي.**

**زادت وزارة الداخلية من اهتمامها بموضوع السجون[٢] بعد إعادة ربط مديرية السجون العامة بوزارة الداخلية سنة ١٩٥٤[٣]،فسعت إلى تشغيل السجناء بأعمال صناعية وزراعية لقاء أجر،وتعليمهم المهن المختلفة،وممارستهم للألعاب الرياضية والترفيهية[٤].**

**استقالت وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية في ١٩ نيسان ١٩٥٤[٥]،وقبلت من الملك**

[١]المصدر نفسه،ص١٧١.

[٢] للمزيد عن إجراءات وزارة الداخلية وتعاملها مع السجناء وقضاياهم وأمور السجون الأخرى، انظر: د.ك.و، الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم٢/٢٣،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٥٦٥٣، مخابرات السجون بصورة عامة ١٩٥٦-١٩٥٩.

[٣]كانت مديرية السجون العامة مرتبطة بوزارة الشؤون الاجتماعية منذ السنة١٩٣٩،والحقت بوزارة الداخلية

في١٩٥٤/٦/٢٢،بعد هرب ثلاثة من السجناء الشيوعيين في بعقوبة من سجنهم.الا ان ذلك لم يمنع من تكرار الحالة في١٩٥٤/١١/٥،حيث هرب من السجن المذكور أحد عشر محجوزاً بواسطة نفق مستدير حفر عبر ثلاثة جدران تحت الأرض.عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص١٤١،ص٢١٢.

(٤)كريم حيدر حضير،تاريخ الشرطة،ص١٧٢.

(٥) تعود أسباب استقالة هذه الوزارة،إلى الخلافات بين رئيسها الجمالي ونوري السعيد حول سن قانون الأحزاب والصحافة وسحب الجنسية العراقية عن(العناصر الهدامة)ورغبة الجمالي في تشريع قوانين الإصلاح الزراعي،اما السبب الأساسي والمباشر الذي ادعاه الجمالي حسب قوله هو اختلافه مع نوري السعيد في سياسته حول الاتحاد مع سوريا،وأشار في طلب استقالته إلى ان الظروف المحيطة لا تساعده في تأدية واجبه القومي والوطني.وللمزيد انظر:عبدالرزاق الحسني،،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص ص،١١١-١١٢؛=



**في٢٩ نيسان،وهو تاريخ تأليف وزارة أرشد العمري الثانية والتي استمر فيها سعيد قزاز بشغل منصب وزير الداخلية(١)،ويبدو أنَّ سمعة القزاز وكفاءته الإدارية وربما مواقفه الشجاعة والجريئة من أحداث فيضان آذار ١٩٥٤ قد شجعت أرشد العمري على تكليفه بتولي مسؤولية وزارة من أهم الوزارات،وفي ظل ظروف امتازت بتعالي الأصوات من الأحزاب والمعارضة لتشكيل حكومة وطنية لها تاريخ محمود لذلك نلاحظ ان الأحزاب قد قابلت تأليف هذه الوزارة بالاستنكار والرفض وذلك لتاريخ رئيسها الحافل بالاستفزازات لمشاعر الأهالي والضغط على الحريات(٢).**

**حدث خلاف بين وزير الداخلية ورئيس الوزراء أرشد العمري،حول الانتخابات،وكيفية إجراءها،مما جعل وزير الداخلية يقدم استقالته يوم١٢حزيران١٩٥٤ وقبلها رئيس الحكومة بعد يومين،وتمَّ تعين وزير العدلية فخري الطبقجلي وزيراً للداخلية بالوكالة(٣).**

**قدم أرشد العمري استقالة وزارته في ١٧حزيران ١٩٥٤،وقبلت في ٣ آب أي بعد أكثر من ستة أسابيع من تقديم استقالته،وفي اليوم نفسه شكل نوري السعيد وزارته الثانيــة عشرة،وقد ضمت هذه الوزارة ثماني حقائب تـمَّ إسنادها إلى العناصر المستقلة الموالية لنوري السعيد وكان سعيد قزاز أحد الوزراء المستقلين الذي أسندت إليه وزارة الداخلية، بينما أعطيت ثمانية حقائب أخرى لحزب الاتحاد الدستوري(حزب نوري السعيد)(٤).**

= نجدة فتحي صفوة، المصدر السابق،ص٢٢٢.

(١) انظر: عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص١٣٠.

(٢)جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٨٦١)في١٩٥٤/٤/٢٧؛المصدر نفسه،العدد(١٨٦٤)في١٩٥٤/٤/٣٠؛ الوقائع، العدد (٣٣٩٠)في١٩٥٤/٤/٩؛جريدة صوت الأهالي،العدد(١٧٠)في١٩٥٤/٤/٣٠.

(٣) انظر :الملحق رقم(١).

(٤)للمزيد عن الوزارة ومنهاجها انظر: عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص ص،١٥٩-١٩٢.



**ولا نُجانب الحقيقة،إذا ما قلنا أنّ أسباب اختيار نوري السعيد للقزاز لشغل منصب وزارة الداخلية يعود إلى تشاطر الرجلين للآراء والتوجهات ذاتها،فمن المعلوم أنَّ سعيد قزاز بدا معجباً بالتجربة الغربية على أثر زيارته للولايات المتحدة مطلع السنة ١٩٥٤ وبدأ يميل إلى التوجه الغربي،كما أنــه شارك نوري السعيد في مخاوفه من تأثير النشاط الشيوعي في العراق(١)،ومما يدلل على الثقة العالية وتطور العلاقة بين الطرفين هو قيام القزاز بالرد على أسئلة النواب داخل المجلس النيابي بدلاً من رئيس الوزراء السعيد عندما توجه بعض الأسئلة إلى رئيس الوزراء(٢).كما لا يمكن إغفال سبب آخر وهو التفاني والإخلاص، والكفاءة التي عُرف بها القزاز لاسيّ ما دوره في إنقاذ بغداد من خطر الفيضان سنة ١٩٥٤واندفاعه في محاربة الشيوعية.**

**في الحادي والعشرين من آب١٩٥٤،اصطحب وزير الداخلية سعيد قزاز معه بهجت العطية مدير التحقيقات الجنائية إلى تركيا للتباحث مع رجال الأمن التركي حول مكافحة (الآراء الهدامة) والمبادئ الوافدة من الخارج من أجل المحافظة على الأمن في المملكة، وتكرر الأمر مع كل من مصر وإيران(٣).ويبدو أنَّ وزير الداخلية كان يهدف من زياراته تلك، إلى التنسيق مع تلك الدول، ولاسّيما إيران وتركيا لمواجهة المد الشيوعي عبرها إلى العراق،وربما لمواكبة آخر التطورات التقنية والفنية التي تخص عمل أجهزة وزارة الداخلية تماشياً مع التطور العالمي وروح العصر وبما يعزز ويطور من قدرات قوات الأمن العراقية لمواجهة العقبات وربما الأخطار الأمنية،التي قد تواجه المملكة العراقية في المستقبل القريب المنظور.**

أصدرت وزارة نوري السعيد سلسلةً من المراسيم موجهة ضد المعارضة وبشكل خاص الحركة الشيوعية في العراق،وكان وزير الداخلية من المتحمسين لهذه المراسيم ولسياسة نوري السعيد التي وصفت بالإرهابية،وسيتم معالجة هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الفصل اللاحق من الأطروحة.

(١)عبدالرحمن البياتي،المصدر السابق،ص١٢٣.

(٢)م.م.ن،الدورة الانتخابية الثالثة عشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤،،الجلسة(٢٤)،في١٩٥٤/٢/٢٥،ص ٥٢٩.



(٣)كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٧٢؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص٢١٧،٢١١.

من الأعمال الأخرى لوزارة الداخلية في سنة١٩٥٤،هو إعداد مشروع قانون يقضي بإعادة أملاك البارازانيين المصادرة فحظي بموافقة مجلس الوزراء(١).

واجهت وزارة الداخلية خلال السنة١٩٥٤ ايضاً تنامي حركة المعارضة للنظام الملكي ومنها نشاط الأحزاب السرية مثل حزب البعث والحزب الشيوعي،وتشير مذكرات العديد من القياديين في كلا الحزبين إلى السياسة (الإرهابية) التي كانت الوزارة تتبعها للحد من نشاط الشيوعيين والبعثيين من اعتقال وزج المنتمين لتلك الأحزاب بالسجون ومعاملتهم بشتى أنواع الأساليب القاسية والبعيدة عن روح القانون والإنسانية،فيقول خالد علي الصالح-من كبار البعثيين الأوائل في العراق-بأن رجال الأمن داهموا وكر الطباعة التابع للحزب في سنة ١٩٥٤وتمَّ اعتقال المكلف بالطباعة(نجاد الصافي)،وعلى أثر التعذيب اعترف الأخير على مسؤوله-وكان في ذلك الوقت جعفر قاسم حمودي- وقد تمت مصادرة جهاز الطباعة الخاص بالحزب(٢).

ويروي بهاء الدين نوري -من كبار قادة الحزب الشيوعي العراقي-في مذكراته ان معاملة السلطة للسجناء كانت قاسيةً وكان السجناء السياسيون يذوقون ألوان التعذيب والاضطهاد، وقد((اشتهر ثلاثة من مديري السجون السياسية بالوحشية والتعسف في تعاملهم مع الشيوعيين ومساعيهم لإسقاطهم سياسياً ولانتزاع البراءات منهم،هؤلاء هم جبار أيوب وعلي زين العابدين ومحمد سعيد شهاب))وكان هذا الأخير قد عين مديراً لسجن

(١) استقر عدد من البارازانيين المنفيين بعد حوادث السنة ١٩٤٥في مدينة البصرة جنوبي العراق منذ السنة١٩٤٧، وقد قدموا في سنة ١٩٥٤ طلباً إلى وزير الداخلية بينوا فيه سوء حالهم والأمراض التي فتكت بهم وبأطفالهم مما جعل الوزير يوافق على طلب إعادتهم إلى مناطقهم الأصلية. عبدالرحمن البياتي، المصدر السابق،ص١٤٠.

(٢)خالد علي الصالح،على طريق النوايا الطيبة،رياض الريس للكتب والنشر،ط١،(بيروت،٢٠٠٠)،ص٤٢.



**نقرة السلمان وقد نُسب من السلطة الحاكمة((لشن هجوم جديد))على الشيوعيين خططت له السلطة الحاكمة وحبكته مديرية التحقيقات الجنائية(الأمن العام)(١).**

**وهكذا نلاحظ الدور الكبير الذي أدته وزارة الداخلية في متابعة الأحداث الداخلية السياسية منها وغير السياسية،آخذة بنظر الاعتبار أن تكون إجراءاتها ومواقفها ضمن سياق القانون وسيادته على الجميع حتى وان أدى ذلك إلى استخدامها أساليب القوة في فض الإضرابات والتظاهرات وإتهام المطالبين بحقوقهم بالعناصر الهدامة أو الشيوعية.**

---

(١) بهاء الدين نوري،المصدر السابق ،ص٢٢٥.وللمزيد عن تعامل إدارة السجون العراقية مع السجناء السياسيين خلال الخمسينيات،انظر:المصدر نفسه،ص ص،٢٢٦-٢٣٩؛ جريدة صوت الأهالي،الأعداد(٢١، ٢٣، ٢٤ ) الصادرة على التوالي في١٩٥٣/١٠/٢٩ و١٩٥٣/١١/١ و١٩٥٣/١١/٢.

# المبحث الثالث

# موقف الوزارة من الأحداث السياسية الداخلية ١٩٥٥-١٩٥٦

## أولاً: الموقف من أحداث ميثاق بغداد سنة ١٩٥٥ :-

**بدأت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة حملتها ضد الحريات العامة وتمهيد الطريق لانتخابات نيابية يسيطر عليها كل السيطرة ويقمع المعارضة تمهيداً لتمرير المشاريع الاستعمارية بإصدار عدة مراسيم سنة ١٩٥٤[١].وقد أعطت هذه المراسيم صلاحيات واسعة لوزارة الداخلية لمعالجة الوضع الداخلي وفرض سياسة الحكومة بكل الوسائل الممكنة ومنها مضايقة الحريات،وذلك تمهيداً لعقد الميثاق العراقي- التركي في ٢٤ شباط ١٩٥٥[٢].**

---

[١] ارتأى الباحث معالجة موضوع المراسيم ودور وزارة الداخلية فيها في الفصل اللاحق من الأطروحة.

[٢] عُقد هذا الميثاق،بعد زيارات متبادلة بين المسؤولين العراقيين والأتراك،ففي تشرين الأول١٩٥٤ زار نوري السعيد تركيا،وبعد شهرين زار عدنان مندرس رئيس الوزراء التركي بغداد ودارت بين الجانبين مباحثات حول وجوب إيجاد تعأون لتأمين استقرار منطقة الشرق الأوسط وسلامتها من خلال ميثاق بين الطرفين يرمي إلى توسيع التعأون المذكور لصد أي اعتداء يقع عليهما من داخل منطقة الشرق الأوسط أو من خارجها (أي من الاتحاد السوفيتي السابق وكتلته)،وانه من الضروري والمفيد انضمام غيرهما من الدول إلى هذا الميثاق. وفي ١٩٥٥/٤/٥ انضمت بريطانيا إلى الميثاق العراقي –التركي وصار يسمى بميثاق بغداد وانضمت اليه الباكستان في ٢٢ أيلول،وانضمت إيران في ٣ تشرين الثاني وفي ٢١ تشرين الثاني انضمت الولايات المتحدة بصفة مراقب على الشؤون المالية والعسكرية .وللمزيد عن مقدمات الميثاق ومواده وبنوده ومواقف الرأي العام العراقي ومواقف الدول العربية منه ، انظر:عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزرات،جـ٩،ص ص،٢٥٤-٣١٦؛المؤلف مجهول ميثاق بغداد،حقائق يُبسطها مجلس العموم البريطاني،ترجمة حسن الدجيلي،مطبعة الرابطة،(بغداد،١٩٥٦)،ص ١٠٠ ومابعدها؛ فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨،دار الحرية للطباعة، (بغداد ،١٩٧٨)، ص ص،٣٠٣-٣٨٩؛عبد المناف شكر جاسم،العلاقات العراقية السوفيتية١٩٤٤-٨شباط١٩٦٣، مطبعة جميل،ط٢، (بغداد،١٩٨٠)، ص ص،٨٣-٩٢؛علاء جاسم محمد، العلاقات =

تركز دور وزارة الداخلية من الأحداث الداخلية بعد الإعلان عن الميثاق العراقي التركي ، فقد انتهجت وزارة نوري السعيد الثانية عشرة سياسةً إرهابيةً حجمت من دور الحركة الوطنية في التصدي للمشروع الاستعماري الجديد،وكانت وزارة الداخلية قد واجهت التظاهرات المحدودة والصغيرة بالقبض على عناصرها وتفريق المتظاهرين في مناطق الكاظمية وساحة زبيدة ببغداد[١].

صَعّدت وزارة الداخلية من استعداداتها لمواجهة الموقف المتأزم لاسيّ ما قد اشتدت التظاهرات المناهضة للميثاق في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٥ والتي هتفت بسقوط الحكومة، وانفجرت قنبلتان موقوتتان،إحداهما قرب كلية الحقوق سابقا(معهد الإدارة حالياً) والثانية قرب السفارة التركية،وعثرت القوات الأمنية في الوقت نفسه على عدة عبوات ناسفة عند الجسر الحديدي في الصرافية وقرب كلية الحقوق،فابطل مفعولها من الخبراء[٢].

على أثر الخلاف العراقي المصري حول الميثاق العراقي التركي ورفض مصر لانضمام العراق له،وصل وفد عربي إلى بغداد ممثلاً لرؤساء الحكومات العربية في٣١ كانون الثاني ١٩٥٥[٣]،وخلال وجود الوفد في بغداد حدثت تظاهرات متعددة هدفها إظهار معارضة الشعب للميثاق أمام الوفد العربي،ووقعت مصادمات بين المتظاهرين والشرطة أدت إلى مقتل شرطي واحد في تظاهرة يوم ١شباط ١٩٥٥ في الرصافة،بينما امتازت تظاهرة الكرخ بالعنف بين قوات الأمن من الشرطة والمتظاهرين،جرح فيها(٧)من أفراد الشرطة واعتقل (٤٥) متظاهراً[٤].

---

= العراقية-البريطانية١٩٤٥-١٩٥٨ ؛ بيت الحكمة،(بغداد،٢٠٠٢)،ص ص،٢٦١-٢٨٠؛فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق،مكتبة آفاق عربية،(بغداد،١٩٨٦)،ص ص،١٥-١٨.

[١]جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ص،١٢٣-١٢٤.

[٢] المصدر نفسه،ص١٢٤.

[٣]فيبي مار،المصدر السابق،ص ص،١٦٩-١٧٠.

[٤] جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ١٢٦.

وتصدت الشرطة لتظاهرة في مدخل سوق الشورجة في شارع الرشيد تحمل لافتات تدعو إلى إسقاط وزارة الأحلاف العسكرية الاستعمارية وتمَّ تفريق هذه التظاهرة من الشرطة[١]. ويبدو أنَّ وزارة نوري السعيد نجحت في إفشال الحركة الوطنية في تحريك الجماهير ضد الميثاق،وهذا الأمر مرده إلى سياسة الشدة التي اتبعتها أجهزة وزارة الداخلية الأمنية من عمليات اعتقال وإسقاط الجنسية وغيرها من الإجراءات التي وصفت بالإرهابية من المعارضة الوطنية،التي جعلت موضوع إلغاء الميثاق هدفاً أساسياً من أهدافها الوطنية حتى ١٤ تموز ١٩٥٨.

## ثانياً :- دور الوزارة في منح نوط الإنقاذ من خطر الفيضان[٢] :-

كُلفت وزارة الداخلية القيام بالإعداد لمنح هذا النوط لمستحقيه من المساهمين في درء خطر الفيضان عن بغداد لسنة ١٩٥٤،وقد اعترض وزير الداخلية(سعيد قزاز) على صيغة منح النوط بعد الاطلاع على القوائم التي تضمنت أسماء المساهمين في مكافحة الفيضان لخلوها من أسماء الأهالي الذين كانوا جنباً إلى جنب مع قوات الشرطة والجيش التي تمَّ منحها هذا النوط[٣].وقد استفسرت وزارة الداخلية عن سبب ذلك الاستثناء مؤكدة ((إن مساهمة المواطنين،لاتقل عن مساهمة الموظفين،حيث انهم بذلوا جهوداً جسمانية تستوجب التقدير والتشجيع))[٤]. مما شجع الأهالي على تقديم الطلبات إلى وزارة الداخلية لإدراج

---

[١] المصدر نفسه،ص ص،١٢٨-١٢٩.

[٢] صدر نظام نوط الإنقاذ رقم(٦٩) لسنة ١٩٥٤ في ١٩٥٤/١١/١٥،وفي ١٩٥٥/٦/٢٧ صدرت إرادة ملكية خاصة بمنح نوط الإنقاذ للمساهمين في مكافحة فيضان سنة ١٩٥٤ من العراقيين والأجانب.د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،القسم الثاني،نظام نوط الإنقاذ رقم(٦٩) لسنة١٩٥٤؛ د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/١٠١٩٣،شارة الفيضان،الإرادة الملكية المرقمة (٥٥٢) في ١٩٥٥/٦/٢٧،و١١٧،ص ١٩٨.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/١٠١٩٣،و٦٢،ص ص،٧٠-٧١.

[٤] المصدر نفسه،و٥٦،ص ص،٦٤-٦٥ ؛ عبدالرحمن البياتي،المصدر السابق،ص١٣٢.

أسمائهم ضمن القوائم المشمولة بالنوط،وكان لجهود وزير الداخلية الأثر الواضح في منح هذه الفئة المخلصة لوطنها ولينال كل صاحب حق حقه.

### ثالثاً :- تأمين الحماية لزوار العتبات المقدسة في كربلاء :-

ظهرت بوادر للخلاف بين الشيخ محمد الخالصي ابن المجتهد مهدي الخالصي من جهة وبعض المجتهدين من جهة أخرى لأسباب فقهية،وقد تزامنت هذه الخلافات مع قرب أربعينية الإمام الحسين (ع) خلال شهر أيلول ١٩٥٥،والتي من شعائرها انطلاق مواكب العزاء من المشهد الكاظمي في بغداد إلى مدينة كربلاء المقدسة،وقد بذل وزير الداخلية سعيد قزاز جهوداً كبيرةً لتجنب استغلال هذا الموضوع من العناصر الشيوعية للإخلال بالأمن العام، وتشير وثائق مديرية التحقيقات الجنائية إلى انتشار أخبار مفادها بأن هناك أشخاصاً سيقومون بالاعتداء على جماعة الشيخ الخالصي إذا حاول السفر إلى كربلاء[١].

وكانت التحوطات الأمنية قد اتخذت من متصرف لواء كربلاء حسين السعد،الذي طلب من وزارة الداخلية تعزيز إمكانياته في توطيد الأمن والمحافظة على سلامة الزوار للمراقد المقدسة،فوافق وزير الداخلية على تجهيز المتصرف المذكور بثلاث سيارات مسلحة مع ثلاث سرايا من القوة السيارة وضرورة إيصالها قبل موعد الزيارة.كما اتخذ وزير الداخلية قراراً جريئاً وخطيراً لتفادي وقوع فتنة وربما تعكير صفو الأمن،فقد أمر متصرف بغداد بعدم السماح لمواكب أهالي الكاظمية بالذهاب إلى كربلاء خلال زيارة الأربعين ، سواء كان منظمو المواكب من جماعة الخالصي أم من خصومه[٢].

ويظهر أنَّ إجراءات وزارة الداخلية هذه قد جعلت الزيارة تمر من دون حوادث تعكر الأمن والنظام،إلا أن الباحث يرى في ذلك أيضاً مضايقة للحريات الدينية بعدما ضَيقت سياسة السعيد ووزارة الداخلية على الحريات السياسية والعامة منذ سياسة المراسيم

[١] م.و.د،ملفة رقم ١٧/كربلاء/٣(١)،د.عنوان،كتاب مديرية التحقيقات الجنائية المرقم ٩٠٦٢ في١٩٥٥/٩/١٩، إلى وزارة الداخلية،نقلاً عن عبدالرحمن البياتي،المصدر السابق،ص١٤٠.

[٢] عبدالرحمن البياتي،المصدر السابق،ص ص،١٤٠-١٤١.

سنة ١٩٥٤[١]،ولو كانت نية وزارة الداخلية وربما الحكومةسليمة لحاولت معالجة المشكلة بشكل آخر وليس على شاكلة(آخر الدواء الكّي) فحافظت وزارة الداخلية على النظام ولكنها خرقت الدستور والقوانين الأخرى من خلال أسلوب المضايقات والمنع والإلغاء لمختلف الحريات ومنها الحريات الدينية كما حدث في هذه الحادثة.

ويبدو أنَّ أجهزة وزارة الداخلية الأمنية قد دبَّ فيها الفساد لدرجة جعلت بعض أعضاء مجلس الأعيان يوجهون النقد لتلك الأجهزة،فقد أوضح السيد عبد المهدي في جلسة العاشر من شباط ١٩٥٦((إن سوء الإدارة في دوائر الأمن جعل من غير الممكن أن تخلو الصحف يومياً من أخبار القتل والنشل والجرائم فضلاً عن الحوادث الدامية التي تقع في الألوية))[٢] . ويظهر إن مشاكل المجتمع كانت تفوق أعداد الشرطة وقوى الأمن أو إن هناك ضعف في قدرات وإمكانيات رجال الأمن في إدارة شؤون البلاد الأمنية.

## رابعاً :- موقف الوزارة من أحداث تأميم قناة السويس ١٩٥٦ :-

بعد تأميم قناة السويس في٢٦تموز١٩٥٦،دعت الأحزاب الوطنية في العراق إلى الإضراب العام يوم ١٦آب للإعراب عن تأييد مصر،فأضربت بغداد ومناطق أخرى مثل الموصل والنجف والحي وأربيل والحلة والرمادي[٣]،وقامت الشرطة بالتصدي للمتظاهرين واعتقال أكثر من(٢٠) مواطناً وأنزلت الأعلام العربية التي رفعها المتظاهرون وطوقت الشرطة السفارة المصرية لملاحقة الوفود التي قصدتها من المواطنين بقصد التأييد أو التطوع[٤].

---

[١] انظر الفصل الخامس، ص ص،٢٩٠-٢٩٥.

[٢] م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦،الجلسة(٥)،في ١٩٥٦/٢/١٠،ص٧٦.

[٣] صالح محمد العابد ،انتفاضة العراق في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦،مجلة آفاق عربية ،العدد (٥)، (بغداد،١٩٩٠)،ص٦٧؛عبد الرزاق مطلك الفهد،المصدر السابق،ص٥٦٧؛ مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٤٢)،تشرين الثاني ١٩٧٢،ص٣٥؛جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية، ص١٤٠.

[٤] سعاد خيري،المصدر السابق،ص٢٨٥.

**كان موقف وزير الداخلية وكذلك مدير الشرطة العام (وجيه يونس) متوافقاً بشأن رفض الأحكام العرفية في البلاد[١]،خشية استغلال بعض السياسيين وتحريض الطلاب على الإضراب والاصطدام بالشرطة عندما يوكل لهم صد المتظاهرين،ويبدو أنَّ هذا الأمر أزعج رئيس الوزراء نوري السعيد الذي بادر إلى إحالة وجيه يونس إلى التقاعد في السنة نفسها واستبداله برجل عسكري يسير في منهجه وأسندت مديرية الشرطة العامة إلى اللواء الركن عباس علي غالب[٢].**

**اهتمت وزارة الداخلية بالإضراب الذي حصل في بغداد،وطلبت متصرفية بغداد من الشرطة الحيلولة من دونَنجاحه والعمل على إحباطه بزعم انه يُعرض السكينة والأمن إلى مخاطر الاعتداء والأجرام ويعطل المصالح العامة.فقامت الشرطة بفرض الحصار على مدينة بغداد في١٥آب لمنع مجيء المواطنين الآخرين إلى بغداد ونظمت الشرطة المفارز المختصة بمكافحة الإضرابات[٣].**

**أدى نجاح إضراب ١٦ آب ١٩٥٦،على تشجيع بقية فئات المجتمع العراقي للقيام بإضرابات أخرى،كان أوسعها الذي حدث في الموصل من تجار الأغنام في ٢٨ آب بسبب فرض رسوم إضافية عل ذبح الأغنام،ثم تبعه إضراب القصابين في الأول من أيلول من السنة نفسها،فتوسع الإضراب في ٣ أيلول ليشمل معظم أقضية ونواحي اللواء،ولتأزم الموقف وافقت بلدية اللواء على إلغاء الضريبة الجديدة وإعادة الرسوم إلى ما كانت عليه**

---

[١]لم تجد وزارة السعيد الثالثة عشرة من وسيلة لحفظ النظام والأمن إلا بإصدار مرسوم الطوارئ فأصدرته في ١٩٥٦/٩/٨وخول هذا المرسوم وزارة الداخلية مراقبة الرسائل والصحف والمجلات والنشرات–التي تثير الرأي العام–ومنع الاجتماعات التي تخل بالأمن والسلام وسحب رخصة حيازة الأسلحة وحملها،وتفتيش الأشخاص والمباني أو وسائط النقل لضبط كافة المواد والنشريات الممنوعة. انظر: عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص ص،٤٣-٤٧.

[٢]جريدة الشعب،العدد(٣٦١١) في١٩٥٦/٩/٥.

[٣]جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص١٤٠.

**سابقاً[١].لكن وزارة الداخلية ومن خلال البيان الذي أذاعته مديرية التوجيه والإذاعة العامة في العاشر من أيلول،توجه أصابع الاتهام إلى بعض(( ذوي الميول الهدامة..، يعاونهم في ذلك بعض الأشخاص الذين اعتادوا على التهريب..))[٢] .وهذه إشارة إلى أنَّ كل معارضة تتهم الشيوعية والأفكار الهدامة من الحكومة، وان الحادثة مدبرة وبتحريض من أناس نفعيون وليس بالضرورة أن تكون الرسوم في حقيقتها مرتفعةً وترهق كاهل المواطنين. ونلاحظ قيام وزير الداخلية سعيد قزاز بالانتقال بنفسه إلى الموصل لمتابعة الموضوع عن كثب. لكن الإضراب كان قد انتهى – بعد إن وافقت بلدية اللواء على إلغاء الضريبة الجديدة وإعادة الرسوم إلى ما كانت عليه سابقاً– قبيل وصول وزير الداخلية إلى الموصل،لكنه أمر باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحيلولة من دون تكرار ذلك[٣]،وتمَّ إلقاء القبض على عدد من المشتبه بهم،وابعاد البعض إلى سجن (نقرة السلمان) في البادية الجنوبية[٤].**

**تجددت الإضرابات في أنحاء عديدة من العراق احتجاجاً على موقف الحكومة من العدوان الثلاثي على مصر ولاسّيما طلبة الكليات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية، واصطدام المتظاهرين بالشرطة ووقع عدد من الجرحى[٥].وتجاوزت الشرطة الحد عندما طُلب اليها تفريق المتظاهرين،وأُعلنت الأحكام العرفية في أنحاء البلاد كافة وتدخل الجيش**

---

[١]نمير طه ياسين،الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة الموصل،١٩٩٢،ص٣٠٢؛ رياض رشيد ناجي الحيدري، الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة عين شمس،١٩٧٧،ص٤٥٧.

[٢]جريدة الحوادث،العدد(٤١٠٠)في١٩٥٦/٩/١٠.

[٣]المصدر نفسه،العدد(٤١٠٤) في١٩٥٦/٩/١٤ ؛سعاد خيري،المصدر السابق،ص٢٧٦.

[٤]خالد علي الصالح،المصدر السابق،ص٥٨.

[٥]سهيلان منذر خليل الجبوري،الصحافة العراقية والعدوان الثلاثي على مصر١٩٥٦،رسالة ماجستير منشورة)،كلية الآداب،جامعة بغداد،١٩٩٦ص٥١.



**لمساعدة وزارة الداخلية،وحدثت مصادمات بين الطلاب ورجال الأمن[١].**

**اهتمت وزارة الداخلية بالإضراب،وطلبت مديرية التحقيقات الجنائية من منتسبيها أخبارها فوراً عن الحوانيت المغلقة والمفتوحة والقبض على المحرضين وتسليمهم للشرطة**

**بحجة أنَّ الإضراب العام يعرض السكينة والأمن العام إلى مخاطر الاعتداءات والإجرام وقامت الشرطة بحملة قوية للقبض على العناصر الوطنية وتهديد أصحاب المحلات بان كل من يضرب سيعرض محله إلى النهب ويقدم للمحاكمة[٢].**

**ويبدو أنَّ أحداث وانعكاسات أزمة السويس ١٩٥٦ على الوضع الداخلي في العراق والإضرابات والتظاهرات التي وقعت في مدن العراق المختلفة ضد العدوان الثلاثي على مصر قد جعلت وزارة الداخلية تغير وتعدل بعض إجراءات خطة أمن العاصمة، وخطط أمن الألوية،التي كانت قد وضعت سنة ١٩٥٣[٣] ،وعُدلت مرات عديدة آخرها في أيلول ١٩٥٦[٤]، حيث صدر أمر من وزارة الداخلية بتشكيل لجنة تضم ممثلين من مديريات الشرطة العامة ووزارة الدفاع ومتصرفية بغداد وآمر القوة السيارة،ومدير شرطة بغداد، فاجتمعت عدة مرات واستندت في تنظيم الخطة لقانون التجمعات والقوانين الأخرى حينذاك، وتضمنت التعديلات الخطوات الواجب اتباعهـا من ضباط الشرطة في تفريق المتظاهرين، وعلى أمراء القواطع أن يسلحوا أعضاء القوة التي يرسلونها لتقوية القوات التي تشترك مع المتظاهرين بأسلحتهم ماعدا الأحوال التي يقرر فيها المتصرف نوع السلاح الذي يجب أن تحمله تلك القوات،التي تقوم بدورها بتفريق المتظاهرين وبالوسائل**

---

[١] جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،بيت الحكمة،الدورية الوثائقية،المطبعة العربية،(بغداد،٢٠٠٠)، ص ص،٨٧-٩٧.

[٢] جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص١٤٤.

[٣] انظر: ص ص،٢٢٥-٢٢٦ من هذا الفصل.

[٤] جعفر عباس حميدي،انتفاضة عام ١٩٥٦ ودور ثانوية الكرخ،قراءة في تقارير الشرطة والتحقيقات الجنائية آفاق عربية،العدد(٩-١٠)،١٩٩٨،ص٤٠.



**والأسلحة التي تزودها الجهة الإدارية المسؤولة عن الأمن في وقته والأوامر التحريرية ماعدا الحالات المستعجلة التي يتطلب فيها إصدار الأوامر الفورية على ان تعزز فوراً بتأييد تحريري[١].**

**ويوضح المخطط الآتي غرفتي العمليات والسيطرة لتنفيذ خطة أمن العاصمة.**

## مخطط رقم (٦)[٢]
## غرفتي العمليات والسيطرة لتنفيذ خطة أمن العاصمة

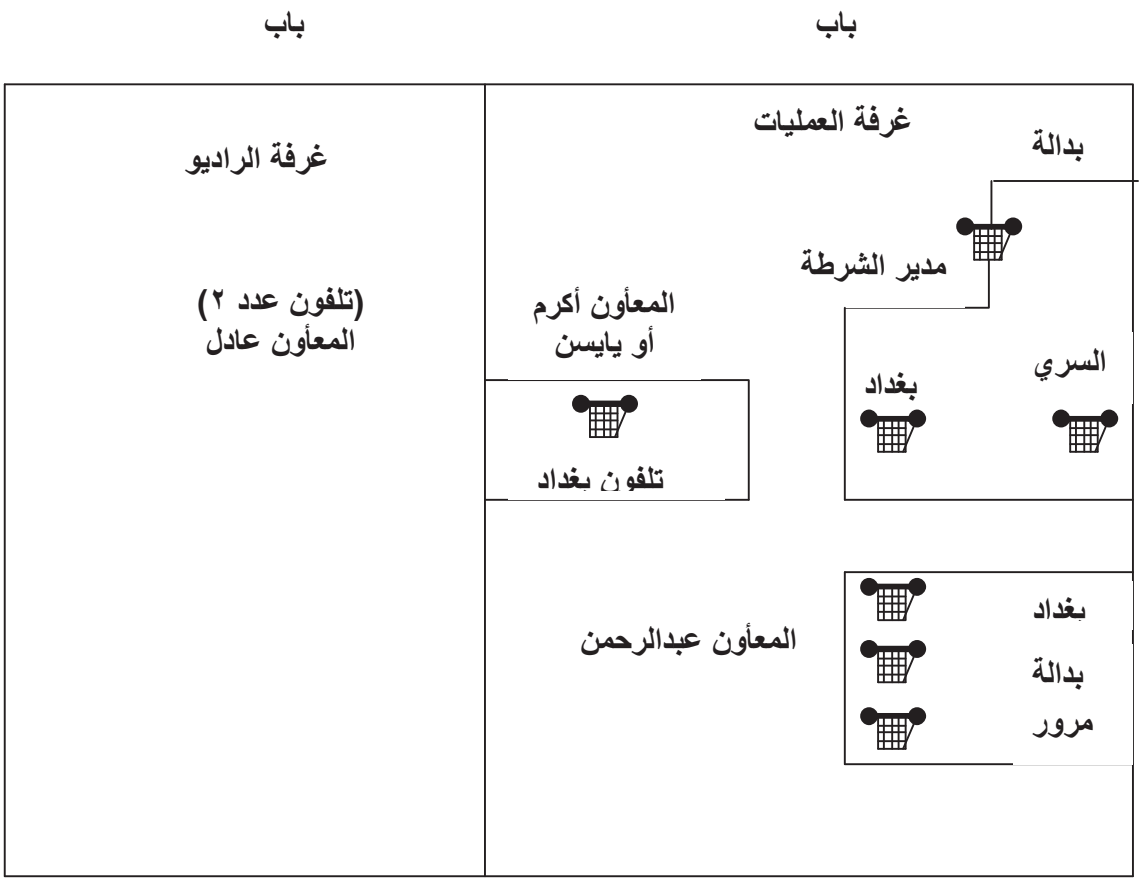


**وقام نوري السعيد بوصفه وزيراً للدفاع (وكالةً)،بوضع خطة مماثلة لخطة أمن بغداد خاصة بالجيش،هدفها حفظ الأمن في مدينة بغداد وضواحيها عند عجز الشرطة عن إنجاز**

[١] جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦ ،ص ص،٣٥-٣٧.

[٢] اقتباساً من المصدر نفسه،ص٣٨.



**واجباتها والمحافظة على النظام،وتألفت الخطة من ثلاث مراحل هي :- [١]**

**١- المرحلة الأولى-واسمها الرمزي(مقداد)-تُنفذ عندما تبدأ الشرطة تنفيذ مرحلتها الثانية -رشيد- فيصدر أمراً إنذارياً للفرقة الأولى لتهيئة فوج من اللواء الأول في المسيب إلى بغداد،وتكون جميع القطعات التي في الإنذار خارج بغداد بأمرة دائرة الأركان العامة وتتلقى الأوامر منها مباشرةً.**

**٢-المرحلة الثانية -واسمها الرمزي(صقر)-تُنفذ عند بدأ الشرطة تنفيذ مرحلتها الثالثة-سعد- فتُصدر آمرية موقع بغداد الأوامر الانذارية إلى جميع الوحدات المرابطة في بغداد،ويمنع منتسبوها من الخروج من المعسكرات.**

**٣-المرحلة الثالثة-واسمها الرمزي(سعد)- وفيها يتم استخدام اللواء الأول والقطعات التي ستلحق به،فضلاً عن الاحتياط العام لحفظ الأمن في بغداد،وذلك عندما يتعذر على الشرطة تأمين ذلك.**

**وبذلك أصبحت وزارة الداخلية مسندةً إسناداً فعلياً وقوياً من الجيش لتلافي تطورات الأحداث المختلفة في الداخل.**

**ولتفادي قيام الطلاب بالتظاهرات والإضرابات والمشاركة في الأحداث الوطنية أو القومية، أشارت متصرفية لواء بغداد على وزارة الداخلية بنقل كلية الآداب والعلوم من منطقة باب المعظم التي((أصبحت وكر يستغله الشيوعيون والهدامون في حركاتهم الإجرامية بالنظر لضخامة البناية وارتفاعها وسيطرتها على الشارع العام)) إلى(( بناية أخرى تكون على غرار الكليات التي لا يؤثر موقعها على أية ناحية من نواحي الأمن في العاصمة))[٢].**

**كان موقف وزارة المعارف ووزيرها خليل كنه منسجماً مع إجراءات وزارة الداخلية وطموحاتها بشأن معرفة المحرضين على التظاهرات،فقد قدمت وزارة المعارف الدعم**

[١] عبد الرزاق محمد اسود،المصدر السابق،المجلد الثالث،ص ١٢٠.

[٢] أنظر : كتاب متصرفية لواء بغداد المرقم س/١٤٣٢ في١٩٥٦/١١/٤،الموجه إلى وزارة الداخلية ،موضوع كلية الآداب والعلوم،ص٢٠٥، نقلاً عن : جعفر عباس حميدي ، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦ ، ص٢٠٥.



**والإسناد الكبيرين لوزارة الداخلية،من خلال تحديد واجبات مجالس الكليات والمعاهد والمدرسين تجاه التظاهرات والإضرابات ،فيما((يحدث من هتافات داخل مدارسهم،كما سيكون من واجب هذه المجالس معرفة المحرضين والعاملين على إحداث الفوضى وتوقيع العقوبة الانضباطية بحقهم))[١].ويبدو من ذلك إن وزارة المعارف تجاوزت مهامها الأصلية بتكليف الأساتذة والمدرسين بمهمة مراقبة الطلاب لمعرفة شعاراتهم أو أسماء المحرضين على التظاهرات والإضرابات،في حين ان واجبهم الأساس هو تنمية القدرات العلمية للطلاب والاهتمام بالجانب العلمي وتزويد الطلاب بالمادة العلمية بعيداً عن أجواء السياسة**

والصراعات الحزبية وغيرها مما ينعكس سلباً على المستوى العلمي للطلاب وانخفاض تحصيلهم الدراسي نهاية الأمر فضلاً عن الأضرار الأخرى التي قد تسببها التظاهرات من قتل للطلاب واعتقال[٢]وغلق الكليات والمدارس...

أُستغلت ظروف الانتفاضة من المتصيدين في الماء العكر،فارتفعت أسعار المواد الغذائيةولاسيّما السكر ارتفاعاً فاحشاً ومصطنعاً بلا مبرر،لذلك أعلنت لجنة التموين بان الحكومة ستضع اليد على السكر ونحوه من المواد التي تجاوزت أسعارها الحدود الطبيعية[٣].

وفي ٢١ تشرين الثاني١٩٥٦،قام طلاب بعض المدارس الثانوية-منها ثانوية الكرخ- بالإضراب والتظاهر،وهاجموا الشرطة مما أدى إلى جرح أحد مدراء الشرطة وثلاثة من المعاونين ومفوضين اثنين وأربعة وخمسين شرطياً،كما جرح تسعة من المتظاهرين،وأشار بيان مديرية التوجيه والإذاعة العامة إلى اتهام واضح للشيوعيين في تنظيم الإضراب والتظاهرة((في صباح هذا اليوم تسرب بعض الشيوعيين وفريق من دعاة الفتنة إلى بعض المدارس الثانوية واندسوا في صفوف الطلاب وحرضوهم على

---

[١] المصدر نفسه،كتاب وزارة المعارف المرقم س/٤٦٦٩،في١٩٥٦/١٢/٢٤،الموجه إلى وزارة الداخلية ، ص٢٠٦.

[٢]للمزيد عن أسماء الطلاب الذين تعرضوا لالقاء القبض والسجن خلال تظاهرة ١٩٥٦/١٢/٣٠، انظر: المصدر نفسه،ص ص،٢١٢-٢١٥.

[٣] المصدر نفسه،ص٩٨.



الإضراب والتظاهر،بقصد إشاعة الفوضى..))[١].

وبعد ثلاثة أيام، حدثت تظاهرة في النجف اشترك فيها عدد من الطلبة والأهالي، وحاولت قوات الأمن تفريقهم مما أدى إلى وقوع إصابات بين عدد من أفراد الشرطة وبعض المتظاهرين،توفي على أثرها اثنان من المتظاهرين هما عبد الحسين الشيخ راضي، واحمد علي الدجيلي،وأعلنت وزارة الداخلية بأنها ستحقق بالموضوع للتعرف على المحرضين ومعاقبة المقصرين[٢].

**وأشار تقرير خاص لمديرية التحقيقات الجنائية عن الوضع السياسي الداخلي في مطلع كانون الأول١٩٥٦،إلى نظرة الرأي العام((بصلابة وزارة نوري السعيد وحزمه وصموده في وجه كل من تحدثه نفسه بإثارة القلاقل والمشاغبات،وهذا ما تطمئن اليه نفوس الكثيرين))، وان هناك((شعوراً عميقاً من الاطمئنان بعدم تجدد تلك الأعمال))[٣].**

**وخلال تظاهرة الكرخ في ٣٠ كانون الأول من طلاب ثانوية الكرخ للبنين والبنات ومعهم جمعٌ من الأهالي،قامت شرطة الكرخ بتحريك ثلاثة فصائل والقيام بإحاطة المتظاهرين من ثلاث جهات،فضلاً عن قوة احتياطية تبقى قريبة منه عند الحاجة،وتمكنت تلك الفصائل من تفريق المتظاهرين الذين اخذوا يرشقونهـا بالحجارة من الشوارع والسطوح مما أدى إلى إصابة (١٥)من أفراد الشرطة،التي ألقت القبض على(١٢) متظاهراً[٤].**

---

[١]المصدر نفسه،البيان الصادر في ١٩٥٦/١١/٢١،بتوقيع خليل إبراهيم وكيل مدير التوجيه والإذاعة العام، ص١٣٢؛ جعفر عباس حميدي،انتفاضة عام ١٩٥٦ودور ثانوية الكرخ،ص٤١.

[٢]جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،البيان الرسمي عن الحوادث في النجف،بتاريخ١٩٥٦/١١/٢٨، والصادر من مديرية التوجيه والإذاعة العامة،ص١٤٠.

[٣] المصدر نفسه، تقرير خاص للتحقيقات الجنائية عن الوضع السياسي الداخلي ،المرقم س/١١٠٣٤،في ١٩٥٦/١٢/٣،ص١٤٤.

[٤]المصدر نفسه،كتاب معأونية شرطة الكرخ المرقم س/١٦١٩ في١٩٥٦/١٢/٣٠ والموجه إلى مديرية شرطة لواء بغداد،ص ص،٢٠٣-٢٠٤؛ جعفر عباس حميدي،انتفاضة عام ١٩٥٦ودور ثانوية الكرخ،ص٤٣.



**استمرت وزارة الداخلية بمتابعة حركة الإضرابات والتظاهرات بدقة،وتعزيز القوات الأمنية التابعة لها في المناطق المرشحة لمثل تلك الأعمال،فبعد أن وردت معلومات إلى الشعبة الخاصة في مديرية شرطة لواء بغداد بان طلاب المدارس سيستمرون على الإضراب والتظاهرات بدلاً عن الدراسة،فعندما اضرب طلاب ثانوية الاعظميةعن الدراسة واخذوا يهتفون داخل المدرسة بهتافات معادية للحكومة[١]، ولما حاولت الشرطة تفريقهم قاوموها ورشقوها بالحجارة،غير أنَّ الشرطة تمكنت من تفريقهم والقبض على(١٧) منهم، كما تمكنت الشرطة من إلقاء القبض على عدد من المتظاهرين من طلاب ثانوية الكاظمية وطلاب الثانوية الجعفرية[٢] وتوقيفهم[٣].**

**وتجدر الإشارة إلى أنَّ لوزارة الداخلية دوراً مهماًفي تشكيل اللجنة العليا لجمع التبرعات لمصر[٤]،فقد وافقت الوزارة على طلب اللجنة بإجراء اكتتاب قدره مليون دينار للمنكوبين في مصر جراء أحداث قناة السويس[٥].لكن يبدو أنَّ وزارة الداخلية لم تكن جادةً في دعم هذه اللجنة ولاسّيما أنَّ رئيس الوزراء نوري السعيد كان من مشجعي الحكومة البريطانية على الهجوم على مصر،على حد قول طالب مشتاق.بل أنَّ وزيـر**

---

[١]من تلك الهتافات: تسقط الحكومة الحاضرة،يسقط حلف بغداد الاستعماري،يسقط الاستعمار البريطاني يعيش جمال عبد الناصر،تسقط الرجعية،عاشت الوحدة العربية..،انظر:المصدر نفسه،ص٢١٩.

[٢] أطلقت الشرطة السرية النار على المتظاهرين مما أدى إلى إصابة أحدهم بجروح،انظر:وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٨،الجلسة(٦١)،في١٠/١/١٩٥٩،ص٢٢٩.

[٣]جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،كتاب مديرية شرطة لواء بغداد الشعبة الخاصة، المرقم(٩)، في١/١/١٩٥٧،والموجه إلى متصرفية لواء بغداد،موضوعه:حركات الشغب،ص ص،٢٢٤-٢٢٥.

[٤] شُكلت هذه اللجنة بعد العدوان الثلاثي على مصر،وكان سكرتيرها طالب مشتاق وذلك لجمع التبرعات لكل من الجزائر -بسبب تدهور أوضاعها الاقتصادية- وبور سعيد نتيجة أحداث العدوان الثلاثي، انظر:طالب مشتاق، المصدر السابق،ص ص،٥٤٨-٥٤٩.

[٥]جريدة الحوادث،العدد(٤١٥١) في١٠/١١/١٩٥٦.



**الداخلية سعيد قزاز أشار عليه((بضرورة حلّ اللجنة العليا لجمع التبرعات لمنكوبي بور سعيد[١])) ورجاه بان ينسحب من رئاسة اللجنة،فرفض طالب مشتاق ذلك الطلب من وزير الداخلية قائلاً: (( أما حلّ اللجنة فالحكومة هي التي أجازت تأليفها وأمّر الحل بيدها، فإذا شاءت تحلها بأمر من وزير الداخلية أما أن تحلّ اللجنة نفسها بنفسها فهذا أمر مستحيل))، الأمر الذي أدى إلى تشديد الرقابة عليه من رجال الأمن ففرضت رقابة شديدة على مسكنه ومحل عمله وحتى الهاتف وضع تحت مراقبة الشرطة[٢].**

**أما فيما يخص إجراءات وزارة الداخلية بشأن أحداث الانتفاضة في بقية الألوية العراقية،فقد أشارت الكتب والمراسلات التي كانت تدور بين دوائـر الوزارة الإدارية ومراكز**

**ومديريات الشرطة والتحقيقات الجنائية،إلى وقوع إصطدامات بين الشرطة والمتظاهرين[٣]،واتصفت إجراءات الوزارة تجاهها بالشدة والقسوة[٤]،وإلقاء القبض على حاملي اللافتات والخطباء وإيداعهم السجن[٥]،إلا أنَّ ذلك كان يحدث بعد أن تستنزف المؤسسات الأمنية الوسائل السلمية متجنبة استخدام السلاح إلا في حالة الدفاع عن النفس،واستخدام الأسلحة والأدوات الخفيفة لعدم إحداث خسائر كبيرة،كما سجل الباحث تدخل القوات العسكرية لإسناد قوات وزارة الداخلية التي في كثير من الأحيان لا تكون كافية للمحافظة على الأمن واستتبابه في وقت اشتداد التظاهرات والصدامات ولاسّيما بعد وقوع إصابات من كلا الجانبين مما زاد من الموقف تعقيداً ورشح لتطورات قد لا تحمد عقباها.**

---

[١] وردت في المصدر (بورت سعيد).

[٢] طالب مشتاق،المصدر السابق،ص،٥٤٩.

[٣] للمزيد عن الانتفاضات في الألوية العراقية(كربلاء،الديوانية،الحلة ،البصرة،ديإلى،الموصل)،انظر: جعفر عباس حميدي، انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،الكتب والمراسلات الجارية بين أقسام الشرطة والإدارة وبين الأخيرة ووزارة الداخلية،ص ص،٢٣٥-٣٠٤.

[٤] علاء جاسم محمد الحربي،فصول من تاريخ العراق المعاصر،دار الحوراء للطباعة والنشر،ط١،(بغداد ٢٠٠٦)، ص ص١٧٩-١٨٠.

[٥] جعفر عباس حميدي،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،ص ص،٢٣٦-٣٠٣.



**وهكذا تابعت وزارة الداخلية أحداث الانتفاضة وتعاملت مع رموزها وقادتها بالاعتقال الذي شمل أعداداً كبيرةً من الطلبة والأساتذة والمحامين والمدرسين ومختلف فئات الشعب، وقدمت أجهزة الوزارةالأمنية تقاريرها السرية التي احتوت على معلومات تفصيلية عن أحداث الانتفاضة وهتافاتها وشعاراتها،ملصقة بزعمائها تهم الشيوعية والتهديم والتخريب،لكنها كانت في كل حال انتفاضة شعبية وطنية ضد الوضع الفاسد في البلاد.**

### خامساً :- أحداث أخرى ومواقف الوزارة منها :-

**أعقب إضراب الموصل حدوث إضرابات في مدينة السليمانية في ٩تشرين الأول١٩٥٦ بمناسبة تشييع جثمان الشيخ محمود،أحد زعماء الأكراد المعروفين،وحمل المشيعون جثمان**

**الشيخ متجهين إلى سجن المدينة يهتفون مطالبين بإطلاق سراح ابنه الشيخ لطيف،الذي كان معتقلاً،فحاولت الشرطة منعهم من الوصول إلى السجن،غير انهم سلكوا طريقاً آخر وهجموا على السجن برمي الحجارة والعيارات النارية من أجل اقتحام السجن عنوةً وإطلاق سراح الشيخ لطيف[١].**

**حاولت الشرطة منع المتظاهرين من الوصول إلى السجن فاصطدموا بالشرطة وسقط عدد من القتلى والجرحى من الجانبين،وألقت الشرطة القبض على (٥٤) متظاهراً وفرقت الباقين في يوم واحد[٢].وفي أثر ذلك فصلت وزارة الداخلية مدير شرطة لواء السليمانية لتقصيره في معالجة الموضوع[٣].**

**وعندما حاولت الحكومة التدخل في شؤون سوريا الداخلية تدخل مدير الأمن العام بهجت العطية وأخبر عبد الوهاب مرجان[٤]رئيس الوزراء،بالكف عن هذا الإجراء خشية**

---

[١]جريدة الزمان،العدد(٥٨٨٠) في١٩٥٧/٢/٢٦.

[٢] جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص١٤٣.

[٣] وزارة الدفاع ،القيادةالعامة لقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ١٠،ص٣٩٧١، عبدالرحمن البياتي،المصدر السابق،ص١٥٦.



[٤]وهو عبدالوهاب بن عبدالرزاق بن جواد بن محمود آل مرجان من أسرة معروفة في الحلة.وقد ولد بها سنة=

**من الإخلال في الأمن وحدوث اضطرابات في العراق وخشية استغلال السياسيين والقوى الخارجية لذلك.وأشار مدير الأمن العام بهجت العطية((أنَّ أية حكومة عراقية توعز إلى جيشها بالذهاب إلى سوريا وحمله على القيام بانقلاب في سوريا وتمهيد الطريق لضمها إلى العراق سينقلب الجيش عليها)) [١].وعند ذلك أخذ عبد الوهاب مرجان بهذا الرأي وأخبر عبد الإلهونوري السعيد بان أي قرار يتخذ بهذا الخصوص يُعدّ قراراً مميتاً ،وهو الدخول إلى سوريا بقوة عسكرية عن طريق الأردن[٢]،وذلك للقضاء على النظام السوري الحاكم بحجة انه أضر العراق اقتصادياً ،فكان العراق يتكبد يومياً خسائر تقدر بـ(٧٠٠) ألف دولار بسبب تدمير أنابيب النفط، فضلاً عن كون الحكومة السورية آنذاك أصبحت خطراً على العراق بعد ان جعلت من سوريا مركزاً للحركة الشيوعية[٣].**

**في ضوء تطور الأحداث،شرعت وزارة الداخلية بإصلاح الأمور الداخلية وتعيين المفتشين الإداريين وإيقاف بث الإذاعة المعادية التي نصبت في عهد الوزارة السعيدية الثانية عشرة والتي كانت تبث من محطة خاصةفي حديقة منزل مدير الأمن العام فـي**

---

=١٩٠٧ وتخرج من كلية الحقوق ببغداد سنة ١٩٣٣وفي أيلول ١٩٤٢ انتخب رئيساً لغرفة زراعة الحلة.ثم انتخب نائباً عن لواء الحلة في اذار١٩٤٧.عين وزيراً للاقتصاد في وزارة مزاحم الباجه جي سنة ١٩٤٨،وانتخب رئيساً لمجلس النواب في كانون الأول ١٩٤٨.وشغل العديد من المناصب الوزارية وكذلك شغل رئاسة المجلس النيابي لمرات عديدة آخرها سنة ١٩٥٨.وللمزيد عن نشاطـه السياسي والإداري انظر:مير بصري،المصدر السابق، ص ص،٢٣٤-٢٣٥.

(١)كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٧٥.

(٢)للمزيد عن مساعي عبدالاله ونوري السعيد للتدخل في الشؤون الداخلية السورية من خلال الملحقين العسكريين ومن خلال دعم الأحزاب والتجمعات السياسية المعارضة للحكومة السورية.انظر: وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ١،جـ٢،جـ٣، ١٩٥٨-١٩٥٩؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارت،جـ١٠،ص ص،٩٢-١٠٢.

(٣) انظر: وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٣، الجلسة (٢٣) ،في١٩٥٨/٩/٢٠،(بغداد،١٩٥٩)،ص٩٩٢.



**بغداد وأوعزت إلى مديرية التوجيه والإذاعة العامة بأن تكف عن التشويش على الإذاعات اللاسلكية الصادرة عن دمشق والقاهرة وعمان والرياض والإفراج عن المحكومين في القضايا السياسية ومن ضمنهم كامل الجادرجي(١)وبعض الأساتذة والطلاب وفسح المجال لحرية التنظيم الحزبي والنقابي وإطلاق حرية الصحافة(٢).واستمر العمل بالأحكام العرفية التي فرضت منذ الأول من تشرين الثاني١٩٥٦ حتى إلغائها في٢٨ ايار١٩٥٧(٣).وهذا يعود لدور المعارضة السياسية المتمثلة بالأحزاب السياسية (غير العلنية) والصحافة المعارضة واحتجاجات مجلسي النواب والأعيان ونفرة الرأي العام المحلي من الأحكام العرفية بعد أن ذاق الأمرين منها.**

---

[١]كان رؤساء المعارضة ومنهم الجادرجي،يقدمون إلى السلطات العليا العريضة تلو العريضة حول أحداث مصر، وموقف الوزارة ودار الإذاعة اللاسلكية منها،فضاقت الحكومة بالمعارضين ذرعاً،وقررت إحالتهم إلى المجلس العرفي في بغداد،الذي حكم في ١٩٥٦/١٢/١٩على كامل الجادرجي بالحبس الشديد لمدة ثلاثة سنوات،وعلى محمد صديق شنشل وفائق السامرائي بالمراقبة لمدة سنة وعلى حسين جميل،وسامي باش عالم بكفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة آلاف دينار لمدة سنة.وللمزيد انظر :فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ص،٣٨٤-٣٨٥؛ كامل الجادرجي ،مذكرات كامل الجادرجي ،ص ص،٥٧٢-٥٧٨؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارت،جـ١٠،ص ص،١٣٥-١٣٦.

[٢] كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٧٦.

[٢]أعلنت الأحكام العرفية(١٦)مرة خلال الحكم الملكي(١٩٢١/٨/٢٣-١٩٥٨/٧/١٤)وكان أخرها في تشرين الثاني ١٩٥٦ بمناسبة الاعتداء الثلاثي الذي قامت به القوات الصهيونية والفرنسية والبريطانية على مصر،بعد إعلان تأميم قناة السويس،وهياج الرأي العام المحلي والعربيوكانت هذه الأحكام تُستغل في معظم الظروف والأحوال لغير الأغراض التي أعلنت من اجلها كما هو واضح من معارضة بعض الأعيان والنواب ومذكرات الأحزاب السياسية ومقالات الصحف المؤيدة والمعارضة للحكومة.وللمزيد عن الموضوع انظر:م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦-١٩٥٧،مطبعة الحكومة،١٩٥٧،ص٨؛ م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦-١٩٥٧، ص٣٠٥؛جريدة الوقائع،العدد (٣٩٩٧)في١٩٥٧/٦/٥؛جريدة الحرية،العدد(٨٨٥)في١٩٥٧/٥/١٩؛الملحق رقم(٢).

# المبحث الرابع

## موقف الوزارة من تطور الأحداث الداخلية ١٩٥٧-١٩٥٨

كما سبقت الإشارة،استمر العمل بالأحكام العرفية مطلع السنة ١٩٥٧ وحتى ١٨ ايار١٩٥٧ وصرح نوري السعيد في مؤتمر صحفي بأنها ستلغى عندما يوقف الشيوعيين أو موسكو بالذات ما أسماه بأعمال الهدم والتخريب وإثارة الإضرابات في الأقطار المجاورة للعراق[١].وقد ألغيت الأحكام العرفية في٢٨أيار ١٩٥٧وبعدها قدم نوري السعيد استقالته في٨ حزيران،وتشكلت وزارة جديدة برئاسة علي جودة الأيوبي في ٢٠ حزيران، وقد شغل منصب وزير الداخلية في الوزارة الجديدة سامي فتاح.وجاء منهاج الوزارة الأيوبية خالياً من التأكيد على إطلاق الحريات الديمقراطية،وإصلاح الأوضاع السياسية الشاذة[٢].

شهدت أيام الوزارة الأيوبية[٣]حدوث عدد من التظاهرات والإضرابات العمالية للمطالبة بتحسين أوضاع الطبقة العاملة وزيادة أجورها.فاضرب سواق السيارات الكبيرة (الحمل)في البصرة يوم ٤ تموز ١٩٥٧ احتجاجاً على زيادة أسعار المحروقات. وأضرب عمال شركة دخان الرافدين يوم ١٤ تموز وعمال شركة الدخان الأهلية في يوم١٥ تموز للمطالبة بزيادة الأجور وعدم الاشتغال بأعمال إضافية،ولعدم تنفيذ مطاليبهم عادوا إلى الإضراب مرةً ثانيةً يوم ٢٩ تموز،مطالبين بزيادة الأجور، وإطلاق سراح الموقوفين من العمال، إلا إن أجهزة وزارة الداخلية استطاعت القضاء على الإضراب فوراً، من دون تحقيق مطاليب العمال،متبعةً سياسة الشدة معهم[٤].

[١]جريدة الحرية،العدد(٨٨٥) في١٩٥٧/٥/١٩.

[٢]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص ص،١٦٨-١٦٩.

[٣]استقالت هذه الوزارة بعد مضي اقل من خمسة اشهر على تشكيلها وذلك في ١٩٥٧/١١/١٦ لعدم تمكن رئيسها علي جودة من حل المجلس النيابي.انظر:المصدر نفسه،ص ص،٢١١-٢١٢.

[٤]جعفر عباس حميدي ،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص٢٥٢.



كما واجهت وزارة الداخلية في عهد الوزارة الأيوبية نكبة السيول في السليمانية في ٨ تشرين الأول١٩٥٧،بعد هطول أمطار غزيرة وبدأت المياه تتسرب إلى الدور

والمخازن،والشوارع بقوة مخيفة،وقدرت الخسائر بـ(١٠٠٠٠٠٠)دينار عراقي،أما القتلى والجرحى الذين جرفتهم المياه،أو سقطت دورهم الطينية عليهم فكانوا(٥)رجال، و(٨) نساء،و(١٢)طفلاً وطفلة،وأرصدت وزارة الداخلية(٢٠٠٠٠) دينار كمساعدة مستعجلة لإغاثة المنكوبين،كما سمحت بإجراء اكتتاب عام بـ (٥٠٠٠٠) دينار لمساعدة المتضررين،وقد سافر وزير الداخلية مع وزير الشؤون الاجتماعية إلى السليمانية للاطلاع على الحالة عن كثب،وتألفت لجان خاصة لتوزيع التبرعات والهبات التي وصلت من الحكومات الصديقة وأفراد الشعب والتي بلغت نحو (١٠٠٠٠٠) دينار وبإشراف وزارة الداخلية[١].

وفي ١٥ كانون الأول١٩٥٧ ،عُهد إلى عبد الوهاب مرجان بتأليف وزارته الأولى بعد قبول استقالة وزارة الأيوبي في ١٤ كانون الأول واستمر سامي فتاح بإشغال منصب وزارة الداخلية[٢]،وخلال عهد هذه الوزارة أعلن عن الاتفاق العراقي الأردني حول تكوين الاتحاد العربي بين الدولتين في يوم١٤ شباط١٩٥٨[٣]،وقوبل هذا الاتحاد من الرأي العام العراقي بالوجوم الشديد والمعارضة الشعبية،واتخذت وزارة الداخلية الإجراءات المناسبة للوقوف بوجه أي تحرك جماهيري معارض للاتحاد وذلك بمراقبة عناصر الحركة الوطنية مراقبة دقيقة.وطلبت متصرفية بغداد من الشرطة اتخاذ إجراءات عديدة

---

[١]جريدة الزمان،العدد(٦١٥٩) في١٩٥٨/١/٣١.

[٢]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص٢١٤.

[٣]للمزيد عن قيام الاتحاد العراقي الأردني(الاتحاد العربي)ومجلس الاتحاد ودستوره ووزارة الاتحاد، انظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم بلا ،تسلسلها٣١١/٤٧٩٠ ،مجلس الاتحاد العربي،١٩٥٨/٤/٢٧-١٩٥٨/٦/٢١؛ملفة رقم ٦/١٠،تسلسلها٣١١/٤٧٨٨،دستور الاتحاد العربي،١٩٥٨؛ملفة رقم بلا،تسلسلها ٣١١/٤٧٩٤،وزارة الاتحاد العربي،١٩٥٨؛جريدة الزمان،العدد(٦١٦٥)في١٩٥٨/٢/٧؛ جريدة الزمان،العدد(٦١٧٢)في١٩٥٨/٢/١٥.



منها :منع الاجتماعات،والحيلولة من دون قيام أية تظاهرة،واتخاذ تدابير خاصة وسرية حول مجلس الأمة والمراقبة السرية للكليات والمعاهد العالية،والتحقيق السري الدقيق مع

من يتزعم ويدعو إلى التظاهر بعد القبض عليهم.لكن يبدو أنَّ إجراءات الحكومة لم تحول من دون تنظيم التظاهرات والإضرابات التي استمرت حتى استقالة وزارة عبد الوهاب مرجان في٢ اذار١٩٥٨[١].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ وزارة الداخلية خلال عهد وزارة عبد الوهاب مرجان،قد واجهت في مطلع كانون الثاني١٩٥٨فاجعة السيول في مناطق السعدية وخانقين وجلولاء، والتي غرقت جميع بساتينها،وأصبح معظم ساكنيها من دون مأوى،وكانت النتيجة ان جُرفت (٢٧٠) داراً في جلولاء،و(٥٠٠) دار في السعدية و(٢٠٠) في خانقين،وسببت مقتل (١٠) أشخاص في معسكر جلولاء.وقد هُرِعت فرق الإنقاذ إلى مكان الكارثة ومنها أجهزة وزارة الداخلية،وخصصت الحكومة (٢٠٠٠٠) دينار لمساعدة المنكوبين،كما سمحت بإجراء اكتتاب بـ(٥٠٠٠٠) دينار لهذا الغرض.وسارع رجال الحكومة وفي مقدمتهم وزير الداخلية إلى السفر إلى المنطقة المنكوبة لتفقد أحوال الأهالي.وكان مقرراً القيام باستعراض عسكري عام في ٦كانون الثاني ١٩٥٨ بمناسبة يوم الجيش العراقي فأُجل إلى التاسع منه لهذا السبب[٢].

وفي ٣ اذار١٩٥٨شكل نوري السعيد وزارته الرابعة عشرة،وأسندت وزارة الداخلية إلى سعيد قزاز الذي كان من المؤيدين للاتحاد العربي ولسياسة نوري السعيد عموما[٣].

استهلت وزارة الداخلية أعمالها بالسماح بإقامة السباقات الخيرية التي يخصص ريعها لمساعدة اللجان والجمعيات الخيرية ومنها لجنة إغاثة منكوبي السيول في خانقين والسعدية وجمعية أخوان الرفق بالفقير وجمعية مكافحة السل في العراق وغيرها[٤].وهذا

---

[١]جعفر عباس حميدي ،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ص،٢٦٢-٢٦٣.

[٢]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص٢٢٠.

[٣] جريدة الزمان،العدد(٦١٨٤) في١٩٥٨/٣/٤.

[٤]عبدالرحمن البياتي ،المصدر السابق،ص١٧٧.



إنما يدل على جهود وزارة الداخلية لمساعدة فئات الشعب المتضررة أو الفقيرة أو التي تعاني من المرض.وهذا شيء إيجابي يسجله الباحث لوزارة الداخلية.

واجهت الوزارة مهام القيام بانتخابات مجلس النواب في أيار ١٩٥٨، وكان عليها التعامل بحكمة مع الانتخابات الجديدة بعد توجيه النقد اللاذع لها في الانتخابات السابقة، فقد شهدت السنة ١٩٥٨ تصاعد الوعي الوطني والغليان الشعبي بسبب سوء الأوضاع الداخلية،وانعكاسات سياسة نوري السعيد الخارجية على الوضع الداخلي،وحددت الحكومة يوم ٥ أيار لإجراء انتخابات مجلس النواب وواجهت وزارة الداخلية صعوبات كبيرة ولاسّيما بعد إعلان(٥٥) شخصيةً سياسيةً تضم قادة الأحزاب وفئة من النواب والأعيان والوزراء السابقين مقاطعتهم للانتخابات[١] لعدم توافر أبسط الحقوق الانتخابية، ولأنها ستكون شكلية كما إن نتائجها معروفة سلفاً[٢].

قررت الحركة الوطنية إعلان الإضراب العام يوم ٥أيار مما حمل وزارة الداخلية مسؤولية كبيرة وأخذت على عاتقها اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة من دون ذلك، ومنها مراقبة عناصر الحركة الوطنية وإلقاء القبض على كل من يشتبه به بأنه يحرض على الإضراب ،وحماية صناديق الاقتراع لمنع وقوع أية تجاوزات محتملة عليها.وبعد توتر الأجواء وخروج التظاهرات والاحتجاجات الواسعة في بغداد،تدخلت أجهزة الأمن لوزارة الداخلية وألقت القبض على العديد من المتهمين بالتحريض على قيام التظاهرات والإضراب[٣].

وهكذا كانت وزارة الداخلية ،قد أدت دوراً مهماً في موضوع الانتخابات مستغلة القوانين التي صدرت بشـأن الانتخابات،فتارةً أوجبت هذه القوانين قيام هيئات التفتيش-وهي هيئات مشرفة على الانتخابات- بالاسترشاد برأي الموظف الإداري عند تحديد مراكز الشُعب الإدارية،كما منحت هذه القوانين وزير الداخلية سُلطات واسعة منها سلطة إبداء الرأي حول ضّم ألاقضية التي يقل عدد نفوسهـا عن(١٥٠٠٠) نسمة إلى

[١] جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٩٥٤) في١٩٥٤/٨/٢٢؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص١٨٥.
[٢] جعفر عباس حميدي ،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص٢٦٧.
[٣] المصدر نفسه،ص٢٦٩.



جهة أخرى وهذهسلطة مهمة لان الضم قد يـُغير من نتائج الانتخابات إذا ما وجه توجيهاً معيناً[١].

كما منعت وزارة الداخلية ترشيح معارضي الحكومة،فأمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة،قال الشاهد نوئيل رسام،إنّه رشّح نفسه في انتخابات سنة ١٩٥٨ التي جرت لتكوين المجلس النيابي السادس عشر،إلا انه((اضطر إلى الانسحاب قبل بدء عملية الانتخابات، تحت تأثير الضغط الشديد الذي واجهه من رجال البلاط والإدارة والشرطة)) وقال انه((كان قد رشّح نفسه في انتخابات سابقة،لكن نوري السعيد كان يشطب اسمه))[٢].وقال الشاهد حمد الشبلي إنه((رشّح نفسه في انتخابات سنة ١٩٥٨،لكنه أُجبر على الانسحاب قبل بدء الانتخابات نتيجة ضغط من متصرف لواء بغداد وقائممقام قضاء المحمودية))[٣].

وهكذا كانت وزارة الداخلية تتدخل في انتخابات مجلس النواب بأشكال وأساليب متعددة ومتنوعة وفي مختلف مراحل الانتخابات بدءاً من عملية الترشيح،والتأثير على الناخبين،وإشراف الإدارة على الانتخابات،وصولاً إلى التدخل المباشر من خلال التزوير بوسائل وأساليب مختلفة تضمن لمرشحي الحكومة من الفوز.مما جعل الحياة النيابية في العراق أبان العهد الملكي . على الرغم من إيجابياتها . تشهد عدم الاستقرار وتدخل فاضح للسلطة التنفيذية فيها،مما يرجح الرأي القائل بانحراف النظام البرلماني في العراق عن أهدافه التي رسمها له القانون والدستور العراقي.

بعد عقد المجلس النيابي اجتماعه الأول في ١٠آيار١٩٥٨ والمصادقة على لائحة دستور الاتحاد العربي،قدم السعيد استقالة وزارته في ١٤آيار وعهد إليه في١٩ آيار

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦،قانون الانتخاب رقم(٥٣) لسنة١٩٥٦،المواد ٥ ،٦.

[٢]وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٧ ،١٩٥٩، ص،١٤٧-١٤٩.

[٣]المصدر نفسه،ص ص،١٤٩-١٥١.



بتأليف أول وزارة اتحادية استمرت بالوجود إلى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وإعلان الجمهورية العراقية وحلّ الاتحاد العربي،وتمَّ اختيار أحمد مختار بابان لتأليف الوزارة

**العراقية في ظل الاتحاد الهاشمي وذلك في ١٩ أيار ١٩٥٨،واحتفظ سعيد قزاز بحقيبة الداخلية[١].كما ظهر اسم وزير الأنباء والتوجيه في تشكيلة هذه الوزارة[٢].**

**واصلت وزارة الداخلية إدارة الشؤون الداخلية للبلاد،والاهتمام بالمشاريع الإدارية والخدمية وأوعزت بصرف (٢٠٠٠) دينار مساعدة للمتضررين في لواء البصرة جراء الحرائق التي نشبت في اللواء في مناطق الصرائف بوجه خاص[٣].**

**كانت وزارة الداخلية يقظة تجاه تطور الأحداث الداخلية،والمضاعفات التي قد تنجم عن استمرار الأوضاع على ما هي عليه،ونلاحظ التشخيص الدقيق والواقعي لما يمر به البلد من خلال قراءة قول وزير الداخلية سعيد قزاز الذي أباح به إلى قريبه نزهت عزيز سعيد قزاز بأيام قليلة من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث يقول: (( إنَّ بقاء الأوضاع على ما هي عليه من دون معالجة سوف يمهد إلى حدوث انفجار في البلاد))[٤].**

**وشخصت مديرية الأمن العامة[٥] الرأي العام العراقي وموقفه من حكومة أحمد مختار بابان، حيث أشار التقرير الذي أعدّه مدير الأمن العام بهجت العطية إلى شكوك**

---

[١]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص٢٧٩.

[٢]استحدثت وزارة الأنباء والتوجيه في١٧/٤/ ١٩٥٨في عهد وزارة السعيد الرابعة عشرة،وذلك بعد الحملات الإعلامية والدعائية الواسعة من بعض الحكومات العربية والأجنبية ضد العراق وسياسته،مما جعل حكومة السعيد تنظم عمل الدوائر المختصة بالأنباء والتوجيه لمواكبة تطور الأوضاع الداخلية والخارجية. عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ١٠،ص٢٥٨.

[٣] جريدة العمل،العدد(١٥٦) في١٩٥٨/٦/٢٠؛المصدر نفسه،العدد(١٥٧)في١٩٥٨/٦/٢٢.

[٤] عبدالرحمن البياتي ،المصدر السابق،ص١٨٢.

[٥]إن السبب الرئيس لتكوين هذه المؤسسة هو تشعب أعمال مديرية الشرطة العامة لذلك جُمعت مديريات =



**المعارضة في قيام الحكومة بأية إصلاحات مهما كانت،واعتقادهم بأنها لن تقدم شيء جديد،وان معظم وزرائها من أعوان نوري السعيد.وأوضح التقرير أسباب التذمر الشعبي والموقف السلبي من حكومة الاتحاد العربي والحكومة العراقية معاً إلى:-**

**١-الصدى النفسي الواسع الذي أفرزته الحملات الإذاعية المناهضة لسياسة الحكم في العراق بين أوساط الشعب العراقي والذي تمثل بما تناقله الناس فيما بينهم من أقوال وأحاديث تلك الإذاعات[١]،كما إن الأحاديث والحملة المناهضة للجمهورية العربية المتحدة التي تذيعها إذاعة بغداد أتت بنتائج معاكسة بين أوساط الشعب الذي قابلها بالتذمر واللامبالاة[٢].**

**٢-الاعتقاد السائد بين مختلف الطبقات الشعبية بان الحكومات المتعاقبة قد أهملت العناية بالجماهير ومستقبلها،وبالوسائل التي تؤدي إلى الترفيه عنها ورفع مستوى معيشتها وفي مقدمة ذلك إهمال الحكومات المتعاقبة اتخاذ الإجراءات التي تحد من جشع الملاكين، ولاسيّما فيما يتعلق بأسعار المواد الغذائية والإيجارات وإشاعة العدل بين الناس.**

---

=التحقيقات الجنائية والإقامة والسفر والجنسية والتحريات الفنية في دائرة واحدة سميت بمديرية الأمن العامة وشغل بهجت العطية منصب أول مدير للأمن العامة وعلى اثر ذلك ارتفعت كفاءة قوات الأمن ولاسّيما بعد إيفاد بعض رجال الشرطة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للدراسة والتدريب على بعض الأعمال الأمنية الخاصة،كما كانت هناك بعض المهام السرية التي يكلف بها رجال الأمن خارج العراق، فضلاً عن تزويد دوائر الأمن بالسيارات الحديثة والأجهزة الفنية لكشف الجرائم. وللمزيد من التفاصيل انظر:م.م.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦-١٩٥٧،الجلسة(٥) في ١٩٥٧/٣/١٤،ص٧٠؛جريدة الحوادث،العدد(٤١٥٤)في١٩٥٦/١١/١٤؛جريدة الزمان،العدد(٥٨٤٩)في١٩٥٧/١/٢١؛جريدة الزمان،العدد (٥٩٢٥)في١٩٥٧/٤/٢٢.

[١] في مقدمة هذه الإذاعات هي:إذاعات صوت العرب ،والقاهرة، وموسكو.

[٢] مأمون شاكر إسماعيل،المصدر السابق،ص ص،١٦٤-١٦٥.



**٣- موقف الحكومة المساند لنظام حكومة الرئيس اللبناني كميل شمعون ضد الانتفاضة المعادية له والتي تقودها العناصر القومية[١].**

**يبدو من التقرير السابق، أنَّ مديرية الأمن العامة قد وضعت يدها على العلل التي عانى منها النظام على الرغم من وجود أمور أخرى كثيرة أدت إلى السخط والغليان الشعبي، وامتد هذا السخط إلى الريف العراقي،فحدثت انتفاضة فلاحية شملت مناطق الفرات**

الأوسط وبعض المناطق الأخرى.فقامت انتفاضة مسلحة في حزيران١٩٥٨ في الفرات الأوسط بعد أن تردت الأوضاع ويئس الفلاحون من الإصلاح.فقامت الشرطة بإلقاء القبض على رؤساء عشائر العفالجة والبونايل والمزاريج مما أدى إلى توتر الأوضاع وامتداد الانتفاضة إلى المناطق المجاورة للواء الديوانية[٢]وصاحب هذه الأعمال أعمال عنف أخرى في النجف الاشرف عندما انفجرت في مساء ٩حزيران١٩٥٨ زجاجة معبأة بالبارود الأسود قرب نادي الموظفين أعقبه انفجار ثانٍ،بعد نحو دقيقة واحدة داخل حديقة النادي.وحدثت في البصرة في الشهر نفسه،سلسلة من الحرائق في المناطق الشعبية.

واتهمت السلطة حزب البعث العربي الاشتراكي بتدبيرها بهدف إثارة الرعب والخوف بين الآهلين،وخلق حالة من الاستياء والشعور بعجز الحكومة فقامت قوات الأمن باعتقال عبد الله جبار الركابي مع(١٨) بعثياً من البصرة[٣].

دعت مديرية الأمن العامة،الحكومة إلى المبادرة على وجه السرعة للقيام بإصلاح العلاقات بن الفلاحين والمالكين محذرةً من استمرار الخلاف في منطقة عشائرية مهمة

---

[١]المصدر نفسه،ص١٦٥.

[٢] جعفر عباس حميدي ،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ص،٢٧٢-٢٧٦.

[٣] المصدر نفسه،ص ص،٢٧٦-٢٧٧.



كمنطقة الفرات الأوسط قد يؤدي إلى صِدام مسلح بين الطرفين[١].

وعندما تعرضت الحكومة للانتقاد في مجلس النواب، دافع وزير الداخلية بقوة عن سياسة الحكومة،وحدثت مناقشة حادة بينه وبين خليل كنه نائب لواء الدليم مما اضطر رئيس الوزراء إلى التدخل لمعالجة الموقف بهدوء،وحاول التنفيس عن العراقيين وامتصاص النقمة الشعبية وذلك بإطلاق سراح كامل الجادرجي في ٢٥ حزيران ١٩٥٨ وأجازت بعض الصحف وإيقاف التعليقات الموجهة ضد الجمهورية العربية المتحدة، لكن إجراءاته تلك اصطدمت بمعارضة بعض الجهات العليا مما دفعه إلى تقديم استقالته والتي كان مقرراً

قبولها بعد سفر الملك فيصل الثاني إلى استانبول في ١٤تموز ١٩٥٨،لكن قيام الثورة عجل بسقوط الوزارة والنظام الملكي[٢].

وهكذا توسعت مهام وزارة الداخلية وأصبحت هناك دوائر اكثر تخصصاً في العمل الأمني من دون بقية الدوائر،ويبدو أنَّ تطورات الأحداث الداخلية ولتنسيق العمل وجعله أكثر دقةً وتنظيماً ولتحديد المهام والمسؤوليات بشكل أدق وأخص،جاء تشكيل مديرية الأمن العامة التي أخذت تتخصص في المهام الأمنية ذات المساس بالجانب السياسي،لاسيّما ما يتعلق منها بعمل الأحزاب والجمعيات السياسية والجرائم الخطرة ونشاط وإقامة الأجانب وإسقاط الجنسية أو إعادة منحها والسفر،يزاد على ذلك متابعة موضوع الرقابة على وسائل الإعلام والاجتماع والنشر والمطابع،وحتى الشخصيات البارزة والمهمة أصبحت تحت أنظار رجال الأمن .

وأشارت محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة خلال محاكمة المتهمين بهجت العطية(مدير الأمن العام) ورفيق توفيق(مدير أمن بغداد) إلى إتباع مديرية الأمن العام لأساليب التعذيب القاسية بحق المتهمين (بالجرائم السياسية) وتبديد الأموال العامة بصرفها بطرائق غير قانونية لمنافع شخصية أو لكسب الوكلاء للعمل مـع المديرية

---

[١]المصدر نفسه،ص٢٧٧.

[٢]مأمون شاكر إسماعيل،المصدر السابق،ص ١٦٦؛جريدة العمل،العدد(١٠٥) في ١٩٥٨/٤/١٦.



المذكورة، وكان رجال الأمن يحملون المسدسات، ويفتحون النار على المتظاهرين من دون أخذ الأوامر من المتصرف المسؤول الأول عن خطة أمن بغداد،خلاف الشرطة التي كانت لا ترمي النار على المتظاهرين إلا عند تنفيذ خطة أمن العاصمة (مرحلة سعد)وبأمر من المتصرف[١] .

وهذا ما زاد من تكبيل الحريـات السياسيـة والعامة وتجاوزات حقوق الإنسان والديمقراطية التي منحها الدستور العراقي لسنة ١٩٢٥ وتعديلاته على الرغم من الجوانب الإيجابية المتمثلة بفرض سيادة القانون والحفاظ على الأمن والنظام للرئيس والمرؤوس

**حتى وان كان للأخير على حساب حرياته وحقوقه المدنية والدستورية.لكن يبدو أنَّ هذه المؤسسة الأمنية التنفيذية كانت حريصةً على تطبيق كل الأوامر والأنظمة والتوجيهات الصادرة من الجهات العليا بغض النظر عن كون تلك التوجيهات والتعليمات تتفق مع رغبات الشعب من عدمه.**

**كما سجل الباحث ملاحظاته على هذه المؤسسة بأنها كانت في بداية التكوين أواخر العهد الملكي على الرغم من جذورها الراسخة الممتدة في أقسامها وشُعبها إلى بدايات تشكيل الحكم الوطني في العراق.**

---

(١) وللمزيد عن كيفية تعامل رجال الأمن مع التظاهرات والأحداث الداخلية الأخرى،انظر: وزارة الدفاع، القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٨،الجلسة (٥٩)،١٩٦٠، ص ٣٠٩٣ وما بعدها.

# الفصل الخامس

## وزارة الداخلية وطبيعة العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدنـــي ١٩٣٩-١٩٥٨

المبحث الأول : موقف الوزارة من الأحزاب والجمعيات.

المبحث الثاني : موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام.

المبحث الثالث: علاقة الوزارة بالعشائر العراقية.

# المبحث الأول
# موقف الوزارة من الأحزاب والجمعيات

استمر العمل بقانون تأليف الجمعيات الصادر سنة ١٩٢٢[١]حتى السنة ١٩٥٤ إذ ألغي على أثر صدور مرسوم الجمعيات رقم(١٩)لسنة ١٩٥٤.وقد أوجبت المادة السادسة من القانون المذكور على الذي يريد تأسيس جمعية أن يقدم إلى وزارة الداخلية طلباً محتوياً على التفاصيل الآتية:-[٢]

١-أسماء طالبي التأسيس وهم في الجمعيات السياسية لايقل عددهم عن سبعة.

٢-العنوان المقترح لاسم الجمعية أو الحزب.

٣-مقاصدها على وجه التفصيل.

٤-مركزها.

٥- أسماء الذين تؤلف منهم الإدارة وصفاتهم وعنواناتهم.

وقد خوّل القانون وزير الداخلية في ظرف خمسة عشر يوماً من وصول الطلب إليه أن يصدر قراره في قبوله أو ردّه أو تعديله فإذا لم يصدر قراره أو أصدر قراراً بردّ الطلب فللمستدعين الحق أن يرفعوا الأمر لمجلس الوزراء ليتخذ فيه قراراً قطعياً[٣].

---

[١] صدر هذا القانون بناءً على طلب وزير الداخلية توفيق الخالدي في١٩٢٢/٧/٢.وللمزيد عن مواد القانون وتفصيلاته انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية ،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٢،مطبعة دنكور،(بغداد،١٩٢٣)،ص ص،٥٩-٦٢.

[٢]المصدر نفسه،المادة السادسة.

[٣] المصدر نفسه،المادة السابعة.

وأوجب القانون على هيأة المؤسسيين دعوة أعضاء الجمعية إلى اجتماع عام تنتخب فيه لجنة إدارية للجمعية في خلال شهر من صدور قرار وزير الداخلية أو مجلس الوزراء بقبول الطلب وتبلغ نتيجة الانتخاب إلى وزير الداخلية وكذلك كل ما يحدث في نظام الجمعية أو مركزها من التغيرات يجب أن يُبلغ فوراً إلى وزير الداخلية[١].

أجاز القانون المذكور لوزير الداخلية حق الإشراف والمراقبة على أمور الجمعيات ومعاملاتها كافة وله أن يبطل الرخصة إذا تعاطت الجمعية أحد الأمور الممنوعة، ولوزير الداخلية أن يبطل رخصة الجمعية إذا لم تكن قائمةً بأعمالها مدة سنتين سبقتا تنفيذ هذا القانون،ولوزير الداخلية أن يستثني أية جمعية من لزوم عقد اجتماع عام إذا كانت أغراضها غير السياسية لا تستلزم ذلك سنوياً[٢].كما إن سجلات محاضر الاجتماعات العامة واجتماعات اللجنة ودفتر الواردات والمصروفات يجب أن تُعرض إلى تفتيش وزير الداخلية أو من يعينه لذلك في أي وقت شاء[٣].

ويبدو من مطالعة مواد هذا القانون أنه أعطى سلطات واسعة إن لم تكن مطلقة لوزارة الداخلية ووزيرها في البت في الموافقة على تأليف الأحزاب والجمعيات وتقييد أعمالها برقابة مشددة من وزير الداخلية ووزارته،وبعبارة أخرى إن لوزارة الداخلية الحق في الاطلاع على كل تفاصيل أعمال الجمعيات والأحزاب وان لهامن الرقابة والمتابعة ما قد يُساء استخدامه لأغراض شخصية ومنافع لا تتفق والمصلحة العامة وانعكاس ذلك على الحريات الديمقراطية والسياسية التي منحها الدستور العراقي للمواطنين.

---

[١] رعد ناجي الجدة،تشريعات الجمعيات والأحزاب السياسية في العراق،بيت الحكمة،(بغداد،٢٠٠٢) ،ص ص،٢٤-٢٥.

[٢] أضيفت فقرة الاجتماع العام بموجب تعديل قانون تأليف الجمعيات لسنة ١٩٢٢ في السنة ١٩٤٢.انظر: الوقائع،العدد(٢٠٢٨) في١٩٤٢/٥/٢١.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم بلا،تسلسلها ٣١١/٤٤٩٤،الأحزاب السياسية١٩٤٢-١٩٥٨،و٣،ص ص،٢-٤.

**تجدر الإشارة إلى إن الحياة الحزبية قد استمر تعطيلها[١] طوال مدة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥،وعلى الرغم من عدم وجود كيانات أو أحزاب سياسية إلا إن حكومات نوري السعيد ١٩٤١-١٩٤٤ قد شددت من الإجراءات المفروضة على القوميين وحملة الفكر القومي ولاسّيما بعد فشل حركة سنة ١٩٤١ وتجاوزت أعداد المعتقلين المؤيدين للانقلاب العشرات وودعوا في سجون الفاو والعمارة[٢]،وأغلقت وزارة الداخلية نادي المثنى بن حارثة الشيباني[٣] بعد صدور قرار مجلس الوزراء في ٧ آذار ١٩٤٢ بحجة اشتغال أعضاء النادي بالسياسة واتصالهم بدول أجنبية معادية خلافاً لنص المادة الثانية من نظام النادي الداخلي التي تحظر على النادي الاشتغال بالسياسة[٤].وقد استعانت وزارة الداخلية بتقارير صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية،ومديرية التحقيقات الجنائية أكدت هاتان الجهتان الرسميتان اشتغال النادي بالسياسة في كل المناسبات[٥].**

**حاولت بعض الشخصيات السياسية والثقافية خلال المدة ١٩٤٠-١٩٤٥ الحصول على موافقة وزارة الداخلية لتأليف بعض الأحزاب السياسية،ففي السنة١٩٤٠ أُسس حزب الشعب من رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وأمين الحسيني وصلاح الدين الصباغ ويونس السبعاوي وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكانت هذه اللجنة السرية تتولى إدارة**

---

(١) جُمدت الحياة الحزبية في العراق ،منذ تأليف ياسين الهاشمي لوزارته الثانية في ١٩٣٥/٣/١٧.بما فيها حزبه حزب الاخاء الوطني واستمر الحال على ما عليه حتى السنة١٩٤٦ عندما تألفت الأحزاب العلنية الخمسة. انظر: عبدالرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية،ص١٢١.

(٢)طالب مشتاق،المصدر السابق،ص ص،٤٤٩-٤٦٠.

(٣)أجازت وزارة الداخلية النادي سنة ١٩٣٥ بعد تقديم مجموعة من الشخصيات بطلب التأسيس لنادي ثقافي ورياضي باسم نادي المثنى وهم كل من صائب شوكت ومتي عقراوي وخالد الهاشمي ودرويش المقدادي وفهمي سعيد وصبري رشيد.وللمزيد عن نشاطات النادي وأهدافه انظر:عماد احمد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤-١٩٤٢،مطبعة دار الجاحظ،(بغداد،١٩٨٤)، ص ص،٢١-١٥٧.

(٤) المصدر نفسه،ص١٥٧.وللمزيد عن النظام الداخلي للنادي،انظر:المصدر نفسه،ص ص،١٧١-١٨٣.

(٥)جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية،ص ص،١١٥-١١٦.

الحزب أما بقية الأعضاء فهم:محمد علي محمود وداد السعدي ومحمد حسن سلمان وعثمان حداد،وكان هدفه تحرير الوطن العربي وتوحيد أحزابـه كافة وإنشاء نظم سياسية واقتصادية واجتماعية عادلة.وبعد فشل حركة آيار ١٩٤١ لجأ معظم قادته إلى خارج العراق وأُعدم بعضهم[١].

وفي شباط من السنة١٩٤١أُسست اللجنة العربية من مفتي فلسطين أمين الحسيني وكان أعضائها ثلاثةمن الضباط صلاح الدين الصباغ وفهمـي سعيد ومحمودسلمان وثلاثة من المدنيين رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت ويونس السبعاوي. وقسم من المؤرخين يسميها جمعية لجنة التعاون بين البلاد العربية حيث أضيف إلى هيئتها اثنان من المملكة العربية السعودية واثنان من سوريا أحدهما شكري القوتلي وقد انتهت حياة هذه الجمعية بانتهاء حركة آيار ١٩٤١، كما أُسست كتائب الشباب أثناء حركة آيار من عدد من الشباب الواعي غايتها مساعدة الحكومة بالمحافظة على الأمن والنظام داخل البلاد وقبول متطوعين لمقاتلة البريطانيين ومساعدة أُسر الشهداء ومؤاساة الجرحى ومن ابرز أعضائها محمد درويش المقدادي وإبراهيم شوكت وعبد الرحمن البزاز وعباس كاشف الغطاء وحسن الدجيلي وعبد المجيد القصاب.وحُلت الكتائب من لجنة الأمن الداخلي في ٢ حزيران ١٩٤١ وأُعتقل قادتها. [٢].

وفي السنة نفسها قدم كل من عبد الله مسعود القريني ومالك سيف وفرج طليا طلباً إلى وزارة الداخلية لمنحهم إجازة تأسيسحزب بأسم (حزب اتحاد الشعب) وتعد هذه المحاولة هي الأولى التي يقوم به الحزب الشيوعي العراقي بتأسيس حزب علني ليكون واجهة له[٣]، كما حاول الشيوعيون في العراق سنة ١٩٤٢ تأسيس حزب علني باسم حزب الوحدة الوطنية الديمقراطي غير إن وزارة الداخلية لم توافق على الطلب وقد سـاهم

---

[١]إسماعيل احمد ياغي،حركة رشيد عالي الكيلاني–دراسة في تطور الحركة الوطنية،دار الطليعة للطباعة والنشر،(بيروت،١٩٧٤)،ص٧٨.

[٢] المصدر نفسه،٨٨.

[٣]عبدالجبار حسن الجبوري،المصدر السابق،ص ص،١٢١-١٢٢.

**المؤسسون فيما بعد بتأسيس حزب الشعب سنة ١٩٤٦[١] ورفضت وزارة الداخلية طلباً لجماعة من اليساريين لتأسيس حزب باسم حزب الشعب وإصدار جريدة بأسم الشعب سنة ١٩٤٤[٢].**

**في أواخر سنة ١٩٤٥ ،وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بمدة وجيزة،أذاع الوصي على عرش العراق عبد الإله بياناً على الشعب العراقي، يُعلن فيه عزم الحكومة العراقية على إطلاق الحريات العامة،والسماح بتأليف الأحزاب والجمعيات السياسية..، وذلك في حفلة للشاي،التي أقامها للأعيان والنواب في بهو أمانة العاصمة مساء يوم ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥[٣].**

**وفقاً للسياسة الجديدة التي نوه عنها الوصي في خطابه المذكور قدمت وزارة حمدي الباجه جي الثانية استقالتها في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ وتألفت بعدها وزارة توفيق السويدي الثانية في٢٣ شباط ١٩٤٦ وعين سعد صالح فيها وزيراً للداخلية.وفي ٥ آذار ألقى توفيق السويدي منهاج وزارته في مجلس النواب وفيه وعد بنقل حالة البلاد من الوضع غير المستقر الذي خلفته الحرب إلى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه ظروف السلم وبإلغاء الإدارة العرفية وإلغاء مرسوم صيانة الأمن وسلامة الدولة والإفراج عن المعتقلين،((وفسح المجال لتأسيس الأحزاب السياسية)) وتشريع قانون لانتخاب النواب..وتحقيق أهداف الخطاب الذي ألقاه الوصي في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥[٤].**

---

[١] المصدر نفسه،ص١٢٢.ويورد المؤلف العديد من الأحزاب والجمعيات السرية التي لم تقدم طلبات للعمل الحزبي العلني لوزارة الداخلية مثل الحزب الشيوعي الكردي وحزب الشعب سنة ١٩٤٠،ومنظمة الحرس الوطني سنة ١٩٤١،وجمعية الاتحاد العربي سنة١٩٤٢ وللمزيد، انظر:المصدر نفسه،ص ص،١٠٤-١٢٦.

[٢] جعفر عباس حميدي، الديمقراطية والتعددية السياسية في مناهج ومواقف الأحزاب السياسية العلنية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٤،مجلة الحكمة،العدد(٣٨) كانون الأول٢٠٠٤،ص٢١.

[٣] جريدة صوت الأهالي ،العدد(٦٢٧) في١٩٤٥/١٢/٢٨.

[٤] م.م.ن،الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦،ص ص،٢٠٥-٢٠٦.

وفي٢ نيسان أجازت وزارة الداخليـة تأليف خمسة أحزاب سياسية وهي:حزب الأحرار ورئيسه كامل الخضيري ثم انتقلت رئاسته إلى توفيق السويدي ثم إلى سعد صالح[١]،وحزب الاستقلال ورئيسه محمد مهدي كبـه،وحزب الشعب ورئيسه عزيز شريف، وحزب الاتحاد الوطني ورئيسه عبد الفتاح إبراهيم،والحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي[٢] ،بينما رفض الطلب السادس وهو حزب التحرر الوطني بناءً على ما تأكد لدى أجهزة وزارة الداخليـة من أن هذه الجماعة تضم عناصر شيوعية معروفة[٣].

وقد أوضح وزير الداخلية رأيه إلى أعضاء مجلس الأعيان((أما الشيوعية فإنها ممنوعة بموجب الدستور العراقي،وقانون العقوبات البغدادي يعتبرها جريمةً،وعليه فسوف لا تعطى رخصة لحزب يحمل هذه المبادئ وستكون مهمتنا صعبة جداً بالنسبة للأشخاص الذين يريمن دون أن يستروا أنفسهم تحت ستار مبادئ ديمقراطية معتدلة، إلا إننا سنحاسبهم على تطبيق مناهجهم،وسوف لا نتوقف عن تطبيق القانون والغاء الحزب اذا ما بدرت من القائمين به مخالفات قانونية))[٤].ويظهر أنَّ وزير الداخلية لم يكن متحاملاً على الشيوعيين بقدر ما هو حريص على تطبيق القانون وسيادته على الجميع.

ورفضت وزارة الداخلية طلباً لتأسيس حزب سياسي باسم (حزب البعث القومي) ،[٥] وقد بررت الوزارة عدم موافقتهـا على تأليف الحزب لكون إن أكثرية الهيئة المؤسسة تصطبغ بصبغـة عشائرية[٦].

---

[١] ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص ص،١٥٥-١٥٩.

[٢]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات ، جـ٧،ص ص،٢٣-٢٤.

[٣]ستيفن همسلي لونكريكك،المصدر السابق،جـ٢،ص٥٤٩؛محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص١١٢.

[٤]م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦،الجلسة (٢٠)،ص٧٢.

(٥) قدم الطلب كل من سامي شوكت ، الشيخ تكليف المبدر الفرعون ، والشيخ فريق مزهر الفرعون والمحامي عبداللطيف القصير والسيد خزعل خضير. انظر: جريدة (البعث القومي)،العدد(٧٨) في١٩٤٦/٥/٢١.

[٦]المصدر نفسه.



وأجازت وزارة الداخلية خلال السنة ١٩٤٦ما يسمى بـ(عصبة مكافحة الصهيونية) للتصدي للصهيونية ومكافحتها علانيةً وعلى رؤوس الأشهاد بعدّها حركةً استعماريةً

استغلاليةً وهي خطر على اليهود مثلما هـي خطر على العرب على حدّ قول اللجنة المؤسسة للعصبة[١].

وعلى الرغم من أنَّ قرار عودة الحياة السياسية الحزبية هو قرار الوزارة وسياسة الحكومة المقررة آنذاك،وبناءً على رغبة بريطانيا والوصي على عرش العراق إلا إن إصرار سعد صالح-وزير الداخلية-على عودة الحياة الطبيعية وإجازة الأحزاب السياسية كان له أبلغ الأثر في ذلك[٢].

ويروي محمد مهدي كبه فـي مذكراته،إن سعد صالح -وزير الداخلية- وبسبب إجازته لحزب الاستقلال الذي يحوي العناصر الوطنية والقومية المتطرفة بنظر السلطات الحكومية والبريطانيين،قد عُوتب عتاباً شديداً من السلطات العليا لإجازته الحزب،ولم يكن بإمكان السلطات تلافي ذلك بعد أن أعلن عن إجازة الحزب مع الأحزاب الأخرى[٣].أما عن الأحزاب اليسارية،فيذكر عبد الرزاق الحسني أنَّ سعد صالح -وزير الداخلية- أجاز حزبي الشعب والاتحاد الوطني لكي لا يقال انه أجاز الأحزاب اليمينية من دون اليسارية[٤].

وعلى الرغم من معرفة وزارة الداخلية بأهداف(عصبة مكافحة الصهيونية) وأغراض مؤسسيها الرامية إلى تكوين((منظمة شيوعية تعمل تحت ستار مكافحة الصهيونية)) إلا

---

[١] أسس هذه العصبة عدد من اليهود العراقيين مثل:سليم منشي،نسيم حسقيل،مسرور صالح قحطان، إبراهيم ناجـي،يعقوب مير مصري،مير يعقوب كوهين،موشي يعقوب،ويعقوب إسحاق. وللمزيد عن أهداف العصبة ونشاطها انظر:عبدالرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية،ص ص،٢١١-٢١٤؛ جريدة الرأي العام، العدد(١٣٦٠) في١٩٤٥/١١/٢١؛العدد(١٤٧٩)في١٩٤٦/٣/١٨.

[٢] ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص١٤٤؛محمود الدرة،سعد صالح والحياة الحزبية،جريدة الاتحاد، العدد(١٨١)في١٩٩٠/٧/٢.

[٣]محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص١١٣.

[٤] عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص ص،٢٣-٤٤.



إن الحاجة لإيجاد جمعية يهودية في العراق تقابل لجنة التحقيق البريطانية-الأمريكية[١] وتشرح معارضة يهود العراق للأطماع الصهيونية،دفعت وزير الداخليـة إلى إجازة هذه

**العصبة،بعد أن تعهد مؤسسوها بالقيام بتلك المهمة،إلا انهم لم يوفوا بالوعد، لذلك قال وزير الداخلية((ما أسفتُ على شيء أسفي على منح الإجازة لهؤلاء الذين أخلفوا الوعد وثبت انهم صهيونيون شيوعيون))[٢]وفضلاً عن هذه الأحزاب فقد أجيز عدد من النقابات العمالية[٣].**

**لقد أخذت الأحزاب وصحافتها تعمل بحرية لا يستهان بها فأمعنت في نقد السياسة الداخلية والخارجية،وتعددت مطاليبها متفقة بالدعوة إلى الإصلاح في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٤]،ولم يكن البعض من محترفي السياسة ليتحمل**

---

[١]كانت الحكومتان البريطانية والأمريكية قررتا تأليف لجنة تحقيق مشتركة لدرس المشكلة الفلسطينية، وما يمكن اتخاذه من تدابير بشأنها ،فارتأت الحكومة العراقية دعوة قسم من أعضاء هذه اللجنة لزيارة العراق،والتعرف على آراء من فيه في هذه المشكلة،وإذا بالسفارة العراقية في لندن توصي وزارة الداخلية في بغداد بوجوب تكتيل يهود العراق،وحثهم على التظاهر ضد الصهيونية أمام هذه اللجنة،فأجازت الوزارة تأليف (عصبة مكافحة الصهيونية) بصورة رسمية في ١٩٤٦/٣/١٦ كما وافقت على إصدار جريدة بأسم (العصبة) تكون لسان حال(عصبة مكافحة الصهيونية).فلما وصلت الجنة الفرعية إلى بغداد في ١٩٤٦/٣/١٦ أعلنت العصبة مقاطعتها لها، وطالبت في بيان لها إلغاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وتمكين الشعب الفلسطيني من تأليف حكومة وطنية ، وأشارت العصبة ايضاً إلى إن اللجنة المذكورة عديمة الفائدة وانها تهدف إلى المماطلة والتسويف وإلى أشغال العرب عن قضيتهم ، وتثبيت أقدام الاستعمار في فلسطين وبقية البلدان العربية.جريدة الرأي العام،العدد(١٤٧٩) في١٩٤٦/٣/١٨.

[٢] ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص ص،١٤٦-١٤٧.

[٣]د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم س/ج/٥،تسلسلها٣٢٠٥٠/٥٨٧٢،الأحزاب السياسية في العراق ١٩٤٦-١٩٦٨،و٤،ص ص،٢-٣؛عبد الرزاق مطلك الفهد،المصدر السابق، ص ص، ٣٣٠-٣٤٣.

[٤] عبدالرزاق محمد أسود،المصدر السابق،ص١٤٥.



**تلك الاتجاهات الحرة التي حققها وزير الداخلية-سعد صالح- لذلك كانت الحملة عليه شديدة واتهموه بأنه أطلق الفوضى من عقالها،فنشط للرد عليهم،حتى انه كان يتباهى عندما تذكر أقوال خصومه فيقول(( أني شققت لهم شقاً لن يستطيعوا رَفوه))[١].**

لذلك شعرت الفئة الحاكمة إن إطلاق الحريات الديمقراطية للأحزاب الوطنية سيهدد نظام الحكم ومصالح الفئة الحاكمة وكبار الملاكين،فعملوا على إسقاط وزارة السويدي، وعلى محاولة الحد من نشاط هذه الأحزاب وعدم السماح لها بإنشاء فروعٍ لها خارج بغداد ومطاردة أعضائها وتعطيل جرائدها وتقديمها للمحاكمة[٢].وذلك من خلال إجراءات وزارة الداخلية ودوائرها المختصة،مما زاد من مهام وواجبات هذه المؤسسة وتشعبها في وقت كانت البلاد خارجة للتو من مؤثرات الحرب العالمية الثانية.

وقفت الأحزاب السياسية[٣]بجانب واحد في مقاومة سياسية وزارة أرشد العمري القمعية فكان الشيوعيون من أعضاءحزب التحرر الوطني غير المجاز وعصبة مكافحة الصهيونية قد تظاهروا يوم ٢٨ حزيران ١٩٤٦ وقامت الشرطة بإطلاق النار عليهم، فقدم حزب الاستقلال احتجاجاً إلى وزير الداخلية أوضح فيه أنَّ عمل الشرطة يعد امتهاناً للحريات العامة وان إطلاق النار على تظاهرة سلمية ليس‌له سبب مقبول[٤]، واشترك

[١]عبدالوهاب محمود،سعد في مجده الشعبي،جريدة الحارس،العدد(٦٥) في ١٩٥٤/٢/٢٠.

[٢]محمد توفيق حسن،عندما يثور العراق،دار العلم للملايين،(بيروت،١٩٥٩)،ص١٦٦؛ستار جبار الجابري، المصدر السابق،ص١٤٧.

[٣]للمزيد من التفاصيل عن الهيئات المؤسسة لهذه الأحزاب وبرامجها ونشاطاتها ومواقفها من القضايا الداخلية والخارجية انظر:عبدالرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية،ص ص، ١٣٥-٢٢٦؛عادل غفوري خليل ، المصدر السابق،ص٦٨ وما بعدها؛فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي..، ص٣٠وما بعدها؛ عبدالاميرهادي العكام،المصدر السابق،ص١٦ وما بعدها؛ علي كاشف الغطاء،المصدر السابق،ص ص،١٥٥-١٧٢.

[٤] جعفر عباس حميدي ،التطورات السياسية،ص ص،١٩٠-١٩١.



الحزب مع بقية الأحزاب في تقديم احتجاج مشترك ضد ما قامت به الشرطة[١].وقدم الحزب نفسه مذكرة احتجاج أخرى إلى وزير الداخلية بسبب إطلاق النار على عمال النفط في كركوك وقتل عدد منهم في كاوورباغي[٢].

**وعندما طالبت الأحزاب السياسية العلنية بفتح فروع لها خارج العاصمة ووجهت كتب بذلك إلى وزير الداخلية نوري السعيد(وكالةً)أواخر سنة ١٩٤٦غير إن موقف الوزير كان سلبياً من هذا الموضوع[٣].وقد دفع ذلك إلى انسحاب الحزب الوطني الديمقراطي من الوزارة وقدم ممثله محمد حديد[٤] وزير التموين كتاب الاستقالة في٢٦ كانون الأول١٩٤٦موضحاً فيه أسباب الاستقالة وهي التدخلفي الانتخابات وعدم فتح فروع للأحزاب، كما استقال ممثل حزب الأحرار علي ممتاز وزير المواصلات والأشغال من الوزارة وقبل**

---

[١]جريدة صوت الأحرار،العدد(٥٦)في١٩٤٦/٧/٣؛ جعفرعباس حميدي،الديمقراطية والتعددية السياسية،ص٢٣.

[٢] محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص ص،٢٠٨-٢١١.

[٣] جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢٨٠) في١٩٤٦/١٢/١٦.

[٤]من الشخصيات السياسية الوطنية العراقية،عُرف بثقافته العصرية الواسعة،ونزاهته،وكان موضع تقدير واحترام في ظل النظامين الملكي والجمهوري، سواء أكان في الحكم أو في المعارضة،ولد في الموصل سنة ١٩٠٧، وهو ينحدر من عائلة موصلية تعمل في التجارة،اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الموصل،واكمل الدراسة الجامعية في الجامعة الأمريكية في بيروت، وتخرج من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية(LSE) سنة ١٩٣١ وكان لدراسته في لندن من أهم العوامل في صياغة أفكاره الديمقراطية والاشتراكية،عين في وزارة المالية سنة ١٩٣١ وتدرج في وظائفها،كان أحد المؤسسين لجماعة الأهالي،انتخب نائباً عن الموصل سنة ١٩٣٧،اشترك في سنة١٩٤٦ مع كامل الجادرجي في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي وانتخب نائباً لرئيسه، اصبح وزيراً للتموين في وزارة نوري السعيد التاسعة سنة ١٩٤٦،وعند قيام ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ شغل منصب وزارة المالية. وللمزيد عن سيرته ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر انظر:محمد حديد، مذكراتي،الصراع من اجل الديمقراطية في العراق،دار الساقي للطباعة والنشر،(بيروت،٢٠٠٦) ،ص٣٣ وما بعدها؛ فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،ص ص،٣٦-٤١،ص ص،٣١٩-٣٢٣.



**الوصي استقالة الوزيرين الحزبيين يوم٣٠ كانون الأول كما قبل في اليوم الآتي استقالتي صالح جبر وزير المالية وصادق البصّام وزير المعارف[١].**

**وبسبب سياسة نوري السعيد -وزير الداخلية وكالة- التي شلّت النشاط السياسي والانتخابي للأحزاب السياسية،وقد توضح ذلك بعد نهاية الانتخابات في آذار ١٩٤٧ ، فاستطاع نوري السعيد إبعاد نواب المعارضة من ممثلي الأحزاب، فحزب الاستقلال لم**

يحصل على أي مقعد نيابي[٢]،كما أنَّ الحزب الوطني الديمقراطي استطاع بعد جهد كبير وصراع عنيف أن يحصل على أربعة مقاعد،واحد عن بغداد وثلاثة عن البصرة[٣]،لم يطل تمثيله فيها،حيث قرر الحزب سحب نوابه من المجلس[٤]،بعد أن ظهرت أساليب التزوير والتدخل الحكومي[٥].وهذه إشارة واضحة إلى قيام وزارة الداخلية –المؤسسة المسؤولة عن الانتخابات – تزوير نتائج الانتخابات لصالح مرشحي الحكومة أو الموالين لها.

كما أوضح حزبا الشعب والاتحاد الوطني سبب مقاطعتهما للانتخابات يعود إلى إن سياسة نوري السعيد(وزير الداخلية وكالةً)تستعمل أساليب أرشد العمري نفسها في مطاردة الطلاب والعمال وعدم إجازة فروع الأحزاب[٦]،وانعدام الحريات الديمقراطية وفي مقدمتها حرية الأحزاب والمنظمات النقابية والصحافة[٧].وبذلك لم تعترف الأحزاب السياسية

(١) جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢٩٧) في١٩٤٧/١/٢.

(٢) محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص٢٢٣.

(٣)وهم حسين جميل عن بغداد،وجعفر البدر،وعبد الجبار الملاك،وعبد الهادي البجاري عن البصرة. انظر: كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي ،ص ص،١٧٠-١٧١.

(٤)د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم س/ج/٥،المصدر السابق،و٥،ص٣.

(٥)جريدة صوت الأهالي،العدد(١٣٦٢) في١٩٤٧/٣/٢٣.

(٦) جريدة الوطن،العدد(٣٣٠) في١٩٤٧/٣/١٠؛العدد(٣٣٦) في١٩٤٧/٣/١٧.

(٧) جريدة السياسة،العدد(١٢) في١٩٤٦/١٢/١٧؛العدد(١٨) في١٩٤٧/١/٤.



بالمجلس النيابي الجديد وظلت تطالب بحلّه والإتيان بمجلس منتخب من الشعب انتخاباً حراً. وبمجيء صالح جبر إلى رئاسة الوزارة في ٢٩ آذار ١٩٤٧،كانت باكورة أعمال وزارته هي أبطال رخصة حزبين من أحزاب المعارضة وهما حزب الشعب،والاتحاد الوطني، فوقفت الأحزاب العلنية والسرية ضد سياسة هذه الوزارة الرامية إلى عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا[١]،وكان للأحزاب السياسية دور كبير في وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ وإسقاط الوزارة

ليشكلها السيد محمد الصدر،الذي سارع إلى حلّ المجلس النيابي في ٢٢ شباط ١٩٤٨ وأعلن عن إجراء انتخابات جديدة في نيسان١٩٤٨[٢].

نظمت الأحزاب السياسية نفسها في تكوين ((لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين)) وقادت تظاهرات كبيرة للتنديد بقرار التقسيم لفلسطين الصادر في ٢٩تشرين الثاني١٩٤٧وبعد قرار الهدنة في الحرب قامت الأحزاب بالتحريض لسلسلة من التظاهرات المطالبة باستمرار القتال ضد العدو الصهيوني[٣]،مما جعل وزارة الداخلية تتهم حزب الاستقلال بأنــه المدبر والمنفذ لهذه التظاهرات من أجل إجبار الحكومة على استئناف القتال[٤]. وأوقفت الوزارة محمد صديق شنشل أمين السر العام لحزب الاستقلال وعدد من أعضاء الحزب[٥].

وخلال انتخابات سنة ١٩٤٨ تدخلت الوزارة من اجل إبعاد مؤيدي أحزاب المعارضة وقد اشترك فيها الحزبان المتبقيان من أحزاب المعارضة(الوطني الديمقراطي والاستقلال) فضلاً عن حزب الأحرار،وقد انتقد كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي إجراء الانتخابات على درجتين،فلقي معارضة مناهضة لمرشحـــي الحزب الوطني

[٦]عادل غفوري خليل،المصدر السابق،ص ص،٢٢٥-٢٢٦.

[٢]المصدر نفسه،ص٢٢٦.

[٣] جريدة لواء الاستقلال،العدد(٢٤٣) في١٩٤٧/١٢/١.

[٤] جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية،ص ص،٢٠١-٢٠٢.

[٥] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم بلا،تسلسلها ٣١١/٤٤٩٤،المصدر السابق،و٧،ص١٢؛ جريدة لواء الاستقلال،العدد(٥٦٥) في١٩٤٨/١٢/٣١.



الديمقراطي وقد قتل رئيس فرع الحزب ومرشحه في الصويرة حامد العجيل في ٢٩ نيسان١٩٤٨ ، كما اعتقلت الشرطة رئيس فرع الحزب في البصرة محمد السعدون عدة مرات في أثناء الانتخابات،وحدثت مصادمات مع الناخبين في منطقة الحزب الوطني في بغداد،مما أدى به إلى سحب نفسه منها ولم يفز في تلك الانتخابات من مرشحي الحزب سوى اثنان[١]،محمد حديد عن الموصل وحسين جميل عن بغداد[٢].

أما حزب الاستقلال فهو الآخر واجه الأساليب نفسها في التدخل والتزييف وإبعاد مرشحيه، لكنه رغم ذلك حصل على أربعة مقاعد في مجلس النواب[٣].ويذكر خليل كنه في مذكراته بأن مصطفى العمري(وزير الداخلية)قد أشرف على هذه الانتخابات وهو مشهود له بالإدارة الحازمة وعُوف عنه السياسي المرن والمناور القدير وانه استغل صفاته هذه على أحسن ما يرام في إكمال الانتخابات لصالح الحكومة[٤].

عندما شكل نوري السعيد وزارته العاشرة في٦ كانون الثاني ١٩٤٩ احتفظ بمنصب وزير الداخلية لنفسه حتى ١٧ اذار١٩٤٩ وأعلن في سياسته بدعوته العراقيين إلى التعاون معه في محاربة الصهيونية والشيوعية.بعد الضربات التي وجهت من مديرية التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية خلال المدة١٩٤٧-١٩٤٨ والتي تمَّ في إثرها

[١]كامل الجادرجي،مذكرات كامال الجادرجي،ص ص،٢٤٣-٢٤٤.

[٢] يرجع نسبه إلى أسرة(آل جميل)العربية المعروفة في بغداد،ولد في كربلاء سنة١٩٠٨،واصل تعليمه الأولي، وفي المرحلة الثانوية ظهرت اهتمامات حسين جميل السياسية والفكرية وكان من ذوي الميول الديمقراطية والإصلاحية، ومن قادة الحزب الوطني الديمقراطي. وللمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي، انظر: بشرى سكر خيون الساعدي،حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد،٢٠٠٤،ص٥ ومابعدها.

[٣]الفائزون من حزب الاستقلال هم :محمد مهدي كبه،إسماعيل الغانم،دأود السعدي عن بغداد وفائق السامرائي عن سامراء. للمزيد من التفاصيل انظر :محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص ص،٢٤٩-٢٥٤.

[٤] خليل كنه،المصدر السابق،ص ص،٨٥-٨٦.



اعتقال يوسف سلمان يوسف[١]وكبار أعضاء الحزب الشيوعي الذين نُفذ فيهم الإعدام في ١٤شباط ١٩٤٩ ، بعد تأكد مديرية التحقيقات الجنائية من استمرار نشاط هذه العناصر، ومحاولتها نشر أفكار الحزب الشيوعي في صفوف الجنود[٢].

كما رأت وزارة نوري السعيد العاشرة أن تكافـح المبادئ اليسارية بين الهيأة التدريسية ، وطلاب المعاهد العلمية بكل صرامة فاستصدرت مرسوماً خاصاً في الخامس من شباط١٩٤٩ منعت فيه على الهيأة التدريسية في الكليات والمعاهد العلمية والمدارس،

**سواء كانت حكومية أم أهلية أم أجنبية،بث الدعايات السياسية بين الطلاب ،أو حضهم على التظاهرات والإضرابات داخل الكليات والمعاهد والمدارس وخارجها[٣].**

[١] في التاسع عشر من حزيران سنة ١٩٠١ولد يوسف سلمان يوسف(فهد)-وهو الاسم الحركي الحزبي الذي عُرف به في العراق وخارجه-الشخصية الشيوعية العراقية البارزة ومؤسس الحزب الشيوعي العراقي،في مدينة بغداد، في أحضان عائلة عمالية عراقية كلدانية كادحة ومتنورة.وهناك إشارات تاريخية إلى ان لبريطانيا من خلال نفوذها وضغطها المباشر على الحكومة العراقية آنذاك يد في إعدامه مع رفيقيه زكي محمد بسيم وحسين محمد الشبيبي في شباط سنة ١٩٤٩ بعد إلقاء القبض عليهم من أجهزة وزارة الداخلية الأمنية التي وجهت ضربات قوية للحزب الشيوعي أواخر سنة ١٩٤٨ ومطلع سنة ١٩٤٩، واعتقلت كبار قياديه، وزج بهم في السجون ، وصادرت المطبعة السرية للحزب مع أعداد كبيرة من المراسلات والنشريات الحزبية،وبُعثرت خلايا الطلاب والعمال، مما زاد من التفكك بين الشيوعيين أنفسهم. وللمزيد عن سيرته ودوره في الحزب الشيوعي والأحداث السياسية الداخلية في العراق .انظر:كاظم حبيب وزهدي الدأوودي،فهد والحركة الوطنية في العراق، دار الكنوز الأدبية،ط١،(بيروت،٢٠٠٣)، ص ص،٨-٩؛ص٩١ ومابعدها؛حنا بطاطو، العراق، الحزب الشيوعي، الكتاب الثاني ،ص ص،١٤١-٣٢١.

[٢] فاضل حسين،الفكر السياسي..،ص ص،١١٩-١٢٠.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٩، ص ص،١٠٨-١١٢؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،٩٧-٩٨.



**وفي عهد هذه الوزارة قدم سامي شوكت[١]وعبد الحميد عبد المجيد ومحمد الجرجفجي وفريق المزهر ومكي الشربتجي وعبد الرزاق حسين وابراهيم زهدي طلباً إلى وزارة الداخلية في العاشر من تشرين الثاني١٩٤٩بتأليف حزب سياسي باسم حزب الإصلاح[٢]، فوافقت الوزارة على الطلب[٣].ويبدو أنَّ علاقة سامي شوكت الطيبة بنوري السعيد هي التي مهدت الطريق للموافقة على تأليف هذا الحزب يزاد على ذلك تضمن منهاج هذا الحزب الدعوات لمكافحة المبادئ الهدامة ومنها الشيوعية وهذا ما جعله يلاقي الرضا والاستحسان من وزارة الداخلية ونوري السعيد معاً.**

**في أثر فشل الجهود التي بذلت للتوفيق بين آراء السياسيين وميولهم،والركود السياسي الذي شهده العراق بعد سحب إجازة الحزبين اليساريين الشعب والاتحاد الوطني، وبعد تجميد حزبي الأحرار والوطني الديمقراطي نشاطهما،وبعد فشل نوري السعيد في**

---

(١)من مواليد سنة ١٨٩٥،وكان من اقرب المقربين إلى نوري السعيد،انتمى إلى جمعية العهد التي ألفها عزيز علي المصري في استانبول سنة ١٩١٣،اشتغل بالقضية العربية في مختلف ظروفها،دخل في سلك الوظيفة سنة١٩٢٢ وتدرج في المناصب الوظيفية حتى أصبح مديراً عاماً للصحة في١٩٣٦/٣/١٥ واستمر بإشغال المنصب نفسه طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية،وأشغل منصب مدير المعارف العام سنوات عديدة،كما أشغل منصب وزارة المعارف،ادخل (نظام الفتوة) في مدارس الحكومة ومعاهدها العلمية والتي كان لها الأثر الفاعل في حوادث نيسان – آيار١٩٤١،أصدر في شباط ١٩٤٦ جريدة (البعث القومي) ،وكان من المؤسسين لحزب الإصلاح الذي أجازته وزارة الداخلية في١٩٤٩/١١/١٠، وللاستزادة عن نشاطه الوظيفي وفكره السياسي والإصلاحي انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية جدأول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٣٨،ص١٧؛ عبدالرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية،ص ص،٢١٥-٢٢٦؛ صباح مهدي رميض،سامي شوكت وفكره الإصلاحي في العراق١٨٩٥-١٩٨٦،مجلة اليرموك العدد(٨) السنة ٢٠٠٢.

(٢)كان من بين أهداف هذا الحزب في الصعيد الداخلي هو إصلاح الأوضاع الداخلية في المملكة وصيانة الوحدة العراقية ومكافحة المبادئ التي تضر بكيان العراق ومنها الشيوعية والفوضوية وللمزيد عن تأسيس الحزب ومنهاجه انظر: عبد الرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية،ص ص،٢١٧-٢٢٨.

(٣)المصدر نفسه،ص٢١٧.



**كسب ود حزب الاستقلال اتجه إلى تأسيس حزب معتدل باسم(حزب الاتحاد الدستوري) للوقوف بوجه الأحزاب الأخرى ونشاطاتها فتقدم نوري السعيد وموسى الشابندر ومحمد علي محمود وخليل كنه وجميل الاورفلي وعبد الوهاب مرجان وسعد عمر والدكتور عبد المجيد عباس وأحمد العامر بطلب إلى وزارة الداخلية لتأليف حزب سياسي باسم (حزب الاتحاد الدستوري) فأجازته الوزارة بكتابها المرقم ١٦٣١٦ في ٢٤ تشرين الثاني١٩٤٩(١).وبعد أسبوعين من تأسيس الحزب استقال نوري السعيد من رئاسة الحكومة وعهدت الرئاسة إلى علي جودة الأيوبي(٢).**

**وفي ٢٤ حزيران ١٩٥١ ألف صالح جبرحزباً سياسياً باسم(حزب الأمة الاشتراكي)[٣]، وقد أُدمج هذا الحزب مع حزب الإصلاح بعد تقارب أهداف الحزبين[٤]، ولما أحيطت وزارة الداخلية علماً بدمج الحزبين المذكورين ببعضهما، عَدّت حزب الإصلاح منحلاً بحسب القانون.كما وافقت وزارة الداخلية في السنة ١٩٥١ على إجازة (الجبهة الشعبية المتحدة)من الداعين لفكرة الحياد في العلاقات الخارجية مع المعسكرين الغربي والشرقي والتعاون مع الشعوب العربية والشعوب الأخرى المُحبة**

---

[١]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٨،ص ص،١٣١-١٣٧.

[٢]خليل كنه،المصدر السابق،ص١٢٢.

[٣]كانت الهيئة المؤسسة للحزب تتكون من صالح جبر،السيد عبد المهدي،عبد الكاظم الشمخاني،جواد جعفر، عبدالرزاق الازري،حنا خياط،احمد الجليلي،عزالدين النقيب،نظيف الشأوي،الشيخ حبيب الطالباني،محمد النقيب. وأجازت وزارة الداخلية الحزب في١٩٥١/٦/٢٤كذلك أجازت إصدار جريدتين له هما (الأمة) و(النبأ) وانضم إلى الحزب كبار الإقطاعيين ومحترفي السياسة.وللمزيد عن منهاج الحزب وأهدافه انظر:عبدالرزاق الحسني،تاريخ الأحزاب السياسية ،ص ص،٢٣٩-٢٥٢.

[٤]قيس عبدالحسين الياسري،الصحافة العراقية والحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨)،ص١٣٣.



**للسلام[١].**

**وخلال أحداث انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢،وقفت وزارة الداخلية موقفاً متشدداً من مطاليب الأحزاب السياسية التي تجسدت بشكل واضح في التظاهرات التي وقعت في أثناء الانتفاضة وكانت مطاليب الأحزاب معظمها تتعلق بعمل وزارة الداخلية ومنها جعل الانتخابات مباشرة،ورفع المضايقات عن الحريات السياسية وإطلاق سراح السجناء السياسيين[٢]،وعندما استقالت وزارة مصطفى العمري وشكّل نور الدين محمود وزارته الجديدةفي ٢٣تشرين الثاني١٩٥٢،أُعلنت الأحكام العرفية وعطلت وزارة الداخلية الأحزاب السياسية واعتقلت بعض قادتها،أمثال فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل، وكذلك**

آخرون من رجال الأحزاب الأخرى وبعض الوزراء والنواب السابقون،ومنهم كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي[٣].

ومن الطبيعي أن يبقى نشاط الأحزاب السياسية ومنها الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال مشلولاً بعد اعتقال قادتها وعدد كبير من شبابها وبعد حلّها رسمياً من الإدارة العرفية.وهذا يتنافى مع النظام السياسي في العراق والقائم على الدستور وهذه تعد مخالفة للدستور الذي أقر شكل النظام بأنه نيابي برلماني ديمقراطي وتُعدّ الحياة الحزبية من مقوماته وشرطاً أساسياً لوجوده، وهذا بحد ذاته انحرافاً للنظام البرلماني الديمقراطي في العراق.

على كل حال،وفي عهد وزارة محمد فاضل الجمالي المؤلفة في١٧ ايلول١٩٥٣ التي عُدّت بمثابة فتح صمام آخر للامان بعد مدة وزارة المدفعي القياسية وتصاعد السخط الشعبي وبعد مناورات قانونية صدر قرار حكومي بعدّ إلغاء الأحزاب أمراً غير قانوني ومن ثم عادت الأحزاب السياسية ومنها الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال إلى

[١] وللمزيد عن سياسة وأهداف الحزب انظر: نجيب الصائغ، المصدر السابق،ص ص،٤٥-٨٦.

[٢]محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص ص،٣٣٦-٣٤٥ ؛جريدة الأهالي،العدد(١٢١) في١٩٥٢/١٠/٢٩.

[٣]كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص٥١٧.



مزاولة أعمالها[١].ولكن تحت رقابة أجهزة الوزارة الأمنية.

وإزاء التطورات السياسية والقانونية للدولة العراقية ولحساسية موضوع الجمعيات (ونقصد بالذات الأحزاب)وما كانت تُشكله من مصدر قلق للحكومات العراقية المتعاقبة في تلك الحقبة[٢]،وبعد نتائج الانتخابات النيابية التي جرت سنة١٩٥٤ التي عُدت غير مرضية لبعض أقطاب السياسة العراقية ولاسّيما بعد المشاركة الواسعة من الأحزاب السياسية مثل الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال وحزب الأمة الاشتراكي وحزب الجبهة الشعبية وتأليف الجبهة الوطنية من الحزبين الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال[٣].قدم أرشد العمري رئيس الوزراء استقالة حكومته في١٧حزيران١٩٥٤ والتي قُبلت في٤ آب من السنة نفسها.

وهذا الأمر مهد الطريق لنوري السعيد لتأليف الوزارة بعد أن فاز حزبه بـ(٥٦) مقعداً في مجلس النواب من أصل(١٣٥) مقعداً،واشترط نوري السعيد لتأليف الوزارة الجديدة شروطاً في الأمور الداخلية والخارجية ومن الشروط الداخلية حلّ المجلس النيابي وإجراء انتخابات جديدة وحلّ الأحزاب السياسية وإلغاء الصحف،فوافق الملك على هذه الشروط فألف السعيد وزارته في ٣ آب ١٩٥٤[٤].

ولتطبيق نوري السعيد لسياسته الجديدة اصدر العديد من المراسيم التـي تضطهد

---

[١] محمد مهدي كبه،المصدر السابق،ص٣٥٤.

[٢]رعد ناجي الجدة،المصدر السابق،ص٣١.

[٣]فاز من مرشحـي الجبهة الوطنية في انتخابات١٩٥٤:محمد مهدي كبه ومحمد صديق شنشل من حزب الاستقلال، وكامل الجادرجي وخدوري خدوري وعبدالجبار الجومرد وذنون ايوب ومحمد حديد وحسين جميل وجعفر البدر ومسعود محمد من الحزب الوطني الديمقراطي.جريدة لواء الاستقلال، العدد(١٨٩٧) فـي١٠/٦/١٩٥٤.

[٤] الوقائع،العدد(٣٤٥٤) في٣/٨/١٩٥٤.



الحريات العامة ومن المفيد تناولها هنا بحسب علاقتها بالأحزاب والجمعيات والنقابات وكالاتي:-

١- مرسوم رقم(١٦) لسنة ١٩٥٤[١]:وهو مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم(٥١) لسنة ١٩٣٨،حيث جاء في مادته الأولى إضافة الفقرة التالية إلى آخر الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون المذكور و عُدّت متممةً لها[٢]:((سواء كان ذلك مباشرةً أو بواسطة هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذاهب المذكورة تحت ستار أي اسم كان كأنصار السلام والديمقراطية وما شاكل ذلك))[٣].

وعندما اعترض بعض النواب على عبارة ((وما شاكل ذلك))،أشار سعيد قزاز(وزير الداخلية)إلى:(( إن الضرورة اقتضت وضع هذه العبارة منعاً من إفلات هذه الجماعات من العقوبة عن طريق لجوئها إلى استعمال عبارات متشابهة في المستقبل،كجماعة خدمة

**المبادئ الديمقراطية أو جماعة تقوية الروح الديمقراطية إلى غير ذلك من الأسماء التي لا تنطبق على مدلولها الحقيقي وتخفي من ورائها الدعوة الشيوعية))[٤]. بذلك أُطلقت يد**

---

[١]أُصدر التشريع على شكل مرسوم بسبب حل المجلس النيابي وذلك حق قانوني للحكومة.رعد ناجي الجدة، المصدر السابق،ص٣٢.

[٢]نصت المادة الأولى من القانون المذكور مايلي: (( يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنين أو بالغرامة،أو بهما،كل من حبذ أو روج بإحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة(٧٨)من هذا القانون أياً من المذاهب الاشتراكية أو البلشفية أو الفوضوية أو الإباحية وما يماثلها التي ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الأساسي)) .انظر: الوقائع، العدد(١٦٣٣) في ١٩٣٨/٥/٩.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،المرسوم رقم(١٦) لسنة١٩٥٤،ص ص،١٦٣-١٦٥.

[٤]م.م.ن،الدورة الانتخابية الخامسة عشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،ص٧٥.



**وزارة الداخلية لمتابعة كل شخص أو مواطن بحجة حمله للأفكار الشيوعية أو ما يؤدي إليها، مما سيقيد الحريات العامة والسياسية بشكل واسع.**

**٢- المرسوم رقم(١٧) لسنة ١٩٥٤: مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية،وقد جاء في المادة الأولى منه بأن((لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفقاً لقانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم(٥١) لسنة ١٩٣٨))[١].ونصّت المادة الثانية على أنّ:(( لوزير الداخلية اعتقال الشخص المسقطة عنه الجنسية العراقية فور صدور قرار مجلس الوزراء بذلك والاحتفاظ به إلى أن يتم إبعاده))[٢].**

**وجاء في الأسباب الموجبة للمرسوم إن الشيوعية ومنظماتها كافة تستوحيان تعليماتها من المراكز الشيوعية العليا خارج العراق وتلزمان بتنفيذ الأوامر والقرارات التي تصدرها تلك المراكز.وطلب وزير الداخلية من الراغب في نبذ الشيوعية مراجعة أقرب مركز**

للشرطة في المنطقة التي يقيم فيها لتقديم تعهد خطي بنبذ المبدأ الذي حكم بسببه خلال شهر واحد.وطلبت التحقيقات الجنائية من مديريات الشرطة في الألوية تزويدها بأسماء الشيوعيين المحكومين بالسجن أو بمراقبة الشرطة،ومدة حكم كل منهم،والمادة القانونية التي حكموا بموجبها،ومحل إقامتهم،و أسماء الذين يعلنون البراءة من الشيوعية[٣].

وقد دافع نوري السعيد أمام مجلس النواب عن هذا المرسوم: (( هذا المرسوم هو قسم من مكافحة الشيوعية في العراق))[٤].

---

[١]جريدة الوقائع،العدد(٣٤٥٥)في١٤/٩/١٩٥٤.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،المرسوم رقم(١٧) لسنة١٩٥٤(مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية)،ص ص،١٦٦-١٦٩.

[٣] جعفرعباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص١٠٧.

[٤]م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،ص ص،٦٩١-٦٩٧.



وفعلاً أسقطت وزارة الداخلية في حزيران١٩٥٥ الجنسية العراقية عن أربعة أشخاص كانوا خارج العراق وهم:عزيز شريف،عدنان فتحي الراوي،كاظم جاسم فرج السماوي ، والدكتور صفاء جميل حافظ[١].

٣- المرسوم رقم(١٨) لسنة ١٩٥٤:مرسوم النقابات العام،ونصت المادة الأولى منه بأن:(( لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية أن يقرر غلق أية نقابة أو مؤسسة وفقاً لقانونها الخاص بصورة دائمة أو مؤقتة عندما تسلك النقابة مسلكاً يمس الأمن العام أو يسبب إقلاق الراحة..))[٢].

وجهت الأحزاب السياسية نقداً لاذعاً لهذه المراسيم وعدّها الحزب الوطني الديمقراطي بأنها((جعلت من الوضع السياسي في العراق أضيق خناقاً على حرية الرأي والعمل السياسي..))[٣].وعلى أثر هذا البيان،سحبت وزارة الداخلية إجازة الحزب الوطني الديمقراطي في الثاني من أيلول ١٩٥٤متهمة إياه بأن((الوقائع قد برهنت على إن تصرفات الحزب تهدف إلى الإخلال بالأمن وإقلاق الراحة العامة..))[٤].كما إن حزب

**الاستقلال عَدّ المراسيم المذكورة سلأالياً يُقصد منها إرهاب الوطنيين كيلا يقفوا ضد المشاريع التي تتبناها الحكومة،واعترض حزب الاستقلال على غلق الحزب الوطني الديمقراطي واستمر بانتقاد المراسيم وسياسة نوري السعيد[٥].حتى جاء المرسوم رقم (١٩) لسنة ١٩٥٤ والقاضي بحل جميع الجمعيات والأحزاب السياسية في البلاد[٦].**

[١]عادل غفوري خليل،المصدر السابق،ص٢٧٣.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،مرسوم النقابات العام رقم (١٨) لسنة١٩٥٤،المادة الأولى،ص١٧٠؛الوقائع،العدد(٣٤٥٥) في١٩٥٤/٩/١٤.

[٣] جريدة صوت الأهالي،العدد(٢٧٥) في١٩٥٤/٩/٢.

[٤] جريدة الزمان،العدد(٥١٢٦) في١٩٥٤/٩/٣.

[٥] جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٩٦٥) في١٩٥٤/٩/٣.

[٦] جريدة الوقائع،العدد(٣٤٦٧) في١٩٥٤/٩/٢٢.



**٤- المرسوم رقم(١٩) لسنة١٩٥٤: مرسوم الجمعيات،أصدرته وزارة نوري السعيد في ٢٢ أيلول ١٩٥٤،وأصبحت جميع الأحزاب والنوادي والجمعيات ملغاة بحكم هذا المرسوم[١]، وقد جاء في الأسباب الموجبة لهذا المرسوم بأن بعض الأحزاب أخذ يجاهر بالدعوة إلى مذاهب ومبادئ يعاقب عليها القانون وان بعضها أخذ يدعو إلى استغلال طرق الشغب وإشاعة الفوضى،خدمة لأغراض مؤسسات أجنبية،وان البعض منها اخذ يحرض الناس بوساطة الصحف التي تنطق بلسانه على الشغب والقيام بأعمال معادية لقلب نظام الحكم[٢].**

**ويبدو أنَّ الأهداف التي تقف وراء إصدار هذا المرسوم هي أهداف سياسية القصد من ورائها حلّ الجمعيات والأحزاب السياسية حتى تسيطر الحكومة على إعادة تأسيسها من جديد على وفق الأهواء السياسية السائدة في ذلك الوقت[٣].**

**وقد بلغ عدد الجمعيات الملغاة بحكم هذا المرسوم آنذاك(٤٦٨) ما بين جمعية ونادي في أنحاء العراق كافة،بضمنها الأحزاب الثلاثة المتبقية وهي الاستقلال،والجبهة الشعبية و الأمة الاشتراكي[٤].**

(١) عبدالامير هادي العكام،المصدر السابق، ص٣٠١.

(٢) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،القسم الثاني،مرسوم الجمعيات رقم(١٩) لسنة١٩٥٤،ص ص،١٧٢-١٨٢؛ الوقائع،العدد(٣٤٦٧)في١٩٥٤/٩/٢٢؛ عادل غفوري خليل، المصدر السابق،ص٢٧٥.

(٣)للمزيد عن إجراءات وزارة الداخلية في ضوء المرسوم رقم(١٩).انظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية، ملفة رقم ٢/٦،تسلسلها٣٢٠٥٠/١٠٤٠٨،الطلبات المرفوعة الخاصة بتأسيس الجمعيات والأحزاب بعد صدور مرسوم الجمعيات،١٩٥٤-١٩٥٧.

(٤)للمزيد من التفاصيل عن الجمعيات الملغاة واعدادها في الألوية العراقية انظر: الوقائع،العدد(٣٤٧٣) في١٩٥٤/٩/٢٩.



**٥-المرسوم رقم(٢٥)لسنة ١٩٥٤ والصادر في ١٢تشرين الأول١٩٥٤ وهو مرسوم خاص بالاجتماعات العامة والتظاهرات،وخول فيه وزير الداخلية إعطاء إجازة التظاهر والتجمع كما أعطى الموظف الإداري(( حق تفريق التظاهرات إذا عرضت الأمن والنظام إلى الإخلال وإذا كان المتظاهرون أو قسم منهم يهتفون هتافات معادية ضد نظام الحكم أو لغرض إثارة الجمهور ضد الأمن والنظام أو يحملون لافتات من هذا النوع))(١).**

**وعلى الرغم من إن هذا المرسوم لم يشر إلى الجمعيات أو الأحزاب،لكن موضوع التظاهرات والاجتماعات العامة له صلة مباشرة بالأحزاب السياسية وعملها وقد وقع أثره بشكل سلبي على كل من له نية للعمل الحزبي حتى وان كان عمله بشكل سري فانه لن يسلم من متابعة أجهزة وزارة الداخلية الأمنية اليد الضاربة للحكومة العراقية.**

**وهكذا مهد نوري السعيد الأجواء والمناخات السياسية الملائمة لعقد ميثاق بغداد سنة ١٩٥٥(٢)،وجرت مداولات بين قادة حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي لتوحيد جهودهما ضد مشاريع نوري السعيد الاستعمارية،وقدم في السادس عشر من حزيران١٩٥٦كل من محمد مهدي كبه وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشلمنقادة الاستقلال وكامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وهديب الحاج حمود من قادة الحزب الوطني الديمقراطي بطلب**

إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي باسم(حزب المؤتمر الوطني) وقدموا مع الطلب منهاج الحزب ونظامه الداخلي[٣]،وفي٩ تموز ١٩٥٦ عقد وزير الداخلية سعيد قزاز مؤتمراً صحفياً وضح فيه طلب تأسيس حزب المؤتمر الوطني[٤]، وانتقد الوزير منهاج وأهداف الحزب على الصعيدين الداخلي والخارجي

---

(١) د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،القسم الثاني،مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم(٢٥) لسنة١٩٥٤،المادة التاسعة عشرة( أ )، ص،٢١٨؛ الوقائع،العدد (٣٤٨٠) في١٢/١٠/١٩٥٤؛ الوقائع،العدد(٣٥١٣) في١٨/١١/١٩٥٤.

(٢)انظر :الفصل الرابع،ص ص،٢٤٦-٢٤٨.

(٣) عبدالامير هادي العكام،المصدر السابق،ص٣١٥.

(٤)للمزيد عن المؤتمر الصحفي لوزير الداخلية انظر:جريدة الزمان،العدد(٥٦٨٨)في١٠/٧/١٩٥٦.



موجهاً في اليوم نفسه كتاباً إلى طالبي التأسيس يتضمن رفضه إجازة الحزب وقد جاء فيه:(( نظراً لما تبين لنا من تدقيق المنهاج المرفق بطلبكم من إن اتجاه الحزب المراد تأسيسه بعيد عن تأمين سياسة عملية إيجابية تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية وتحفظ كيانه واستقلاله،وبما إن المادة الخامسة من المنهاج المذكور فيها اتهام ضمني بعدم تطبيق أحكام القانون الأساسي وعدم وجود نظام برلماني في البلد وغير ذلك من المزاعم الوهمية التي لا تتفق والحقيقة،ولما كانت المادة السادسة[١]منه تفرق بين العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي وتخلق روح الكراهية بينهم ،فإننا استناداً إلى الفقرة(ب) من المادة السابعة من قانون الجمعيات رقم(٦٣) لسنة ١٩٥٥ قررنا ردّ الطلب المقدم منكم))[٢].

لم يقتنع طالبوا التأسيس بصحة الرأي الذي أبداه وزير الداخلية من رفضه إجازة الحزب،لذلك قدموا طلباً تمييزياً إلى رئاسة مجلس الوزراء في ١٦ تموز ١٩٥٦ موضحين فيه رغبة الرأي العام الملحة للتنظيم السياسي على الرغم من الأحكام الصادرة التي تشل العمل الحزبي[٣]ولم يجد الطلب قبولاً من مجلس الوزراء فلم يـُنظر في لائحة التمييز وبقي الطلب إلى أن تألفت وزارة علي جودة الأيوبي الثالثة في١٧ حزيران١٩٥٧ فكررت الهيئة المؤسسة طلبها إلى مجلس الوزراء الجديد ولكن رئيس الحكومة اعتذر عن

(١) نصت المادة السادسة من منهاج الحزب المذكور على مايلي:(( يعمل المؤتمر على تعزيز التعأون بين المواطنين كافة وذلك باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم،ويعتبر العرب والأكراد شركاء في الوطن ويدعو إلى احترام حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية)).عبدالرزاق الحسني،الجبهة الوطنية،ص٥٦.

(٢)جريدة الشعب،العدد(٣٥٦٢)في١٠/٧/١٩٥٦.

(٣)هناك إشارات إلى إن وزارة الداخلية قد أجازت(٣٢٦) جمعية من مختلف أنحاء العراق بموجب قانون الجمعيات رقم(٦٣) لسنة ١٩٥٥.وهذا دليل على مساعي الحكومة ،ووزارة الداخلية جزء منها، إلى تشجيع الأنشطة الاجتماعية لخدمة البلاد ورعاية المصلحة العامة،لكنها في الوقت نفسه لا تفسح المجال أمام استغلال تأليف الجمعيات والأحزاب لأغراض قد تضر بالمصلحة العامة حسب رأي وزارة الداخلية.انظر:عبدال[illegible] البياتي،المصدر السابق،ص١٥١.



**تمشية الطلب بحجة تفادي المشكلات التي قد يواجهها بسبب ذلك(١).**

**وتجدر الإشارة إلى أنَّ موقف وزارة الداخليــة كان سلبياً وقاسياً تجاه الأحزاب السياسية وعناصرها التي شاركت معظمها في أحداث انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٦ مما أدى إلى استخدام الجيش نهاية الأمر بعد فشل وزارة الداخلية بالسيطرة على الموقف المتفجر يوماً بعد يوم(٢).وتعرض عناصر وقيادات الأحزاب السياسية للاعتقال ولاسيّما ليلة ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ وكان من بينهم كامل الجادرجي ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وسامي باش عالم(٣).وأُحيل قادة الحركة الوطنية إلى المجالس العرفية التي بدأت بمحاكمة كامل الجادرجي ورفاقه في ١٥ كانون الأول١٩٥٦(٤).واحتجاجاً على هذه المحاكمة دعت الأحزاب السياسية إلى الإضراب العام مما جعل وزارة الداخلية تتخذ تدابير وإجراءات مشددة لإحباط أي محاولة للإضراب في الأسواق والمحلات العامة وخولت أجهزة الشرطة بالقبض على المحرضين وإحالة كل من قام بغلق محله بقصد الإضراب إلى الإدارة العرفية(٥).**

**على كل حال،لم تيأس العناصر الوطنية والتي كانت منضوية تحت الأحزاب السياسية،من مواصلة العمل الحزبي،ولكن بصيغة تنظيمية جديدة تمثلت بالعمل المشترك بين هيئات عدة لأحزاب مختلفة ربما في الأفكار والأيدلوجيات لكنها تلتقي بأهداف التغيير والإصلاح للأوضاع السلبية في المجتمع العراقي.وهكذا تعأون حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقــي وحزب البعث العربــي**

(١) عبدالامير هادي العكام،المصدر السابق،ص٣٢٣.

(٢)انظر:الفصل الرابع،ص ص،٢٥٠-٢٦٠.

(٣)خليل كنه،المصدر السابق،ص ص،٢٢٥-٢٢٦.

(٤) انظر:الفصل الرابع،ص ٢٦٢ ؛ كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص ص،٥٧٣-٥٧٨.

(٥)جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص١٧٧.



**الاشتراكي(١)، وبعض المستقلين(٢) ،في العمل سوية في تنظيم موحد وسري سُمي(جبهة الاتحاد الوطني) وذلك في شباط ١٩٥٧(٣).**

**وقد أجمع العاملون في جبهة الاتحاد الوطني على جملة من الأهداف أهمها: تنحية وزارة نوري السعيد وحلّ المجلس النيابي،الخروج من ميثاق بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية، مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله،إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية ومنها حرية الاجتماعات وحرية تأليف الأحزاب والتنظيم النقابي..،والغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والموقوفين السياسيين و إعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية(٤).**

**ويبدو من أهداف هذه الجبهة إن قسماً كبيراً من دعوات الإصلاح والتغيير يقع على عاتق وزارة الداخلية ومؤسساتها الأمنية والإدارية،وهذا الأمر أشر للباحث حجم الهوة**

(١) للمزيد عن تأسيس هذا الحزب وابرز عناصره القيادية في العراق ودوره في الأحداث السياسية الداخلية خلال مدة الدراسة انظر:هادي حسن،دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤تموز١٩٥٨،مطبعة معهد الثقافة العمالية،ط٢،(بغداد،١٩٨٤) ،ص٧١ ومابعدها؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية،ص ص،٢٩٤-٣١١؛حنا بطاطو، العراق،الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار،ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الأبحاث العربية، الكتاب الثالث ،ط٢، (بيروت،١٩٩٩)،ص ص، ٢٩-٥٦.

(٢)فاضل حسين،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي،ص٣٨٧.

(٣)جرت اتصالات بين بعض قادة الأحزاب المنضوية تحت الجبهة الوطنية لانضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني،إلا إن هناك أسباب عديدة لم تجعل ذلك ممكناً ومنها وجود علاقات وارتباطات شخصية تتسم بالتعأون المتبادل بين عناصر قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني،مع سعيد قزاز،وزير الداخلية في وزارة نوري

السعيد المشكلة في١٩٥٨/٣/٣، والمعروف بمعاداته للحزب الشيوعي العراقي انظر:عبدالجبارعبد مصطفى، المصدر السابق،ص٢٥٥.

(٤) عبد الرزاق الحسني،الجبهة الوطنية،ص ص،٦٠-٦٧؛عزيز الشيخ،جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن،مطبعة الزهراء،(بغداد،د.ت)،ص ص،١٤-٣٣.



**بين هذه الوزارة بشكل خاص والحكومة على وجه العموم وبين المواطنين وممثليهم من الأحزاب والكيانات والجمعيات السياسية وغير السياسية، مما يؤشر هناك فرق كبير للحريات التي أقرها الدستور والتي يبدو أنها أصبحت في أواخر العهد الملكي حبراً على ورق حتى عُدت من الأحلام التي تراود العراقيين في المنام وليس على ارض الواقع.**

**كما سجل الباحث بأن وزارة الداخلية كانت قد استفادت من الصراع والخلافات الناشئة بين الأحزاب العلنية مما سهّل عليها ضرب الحركة الوطنيةعن طريق زرع الشقاق وزيادة التنافر فيما بينها،لكن التنافر والصراع الحزبي كان ينتهي بمجرد تعرض الحركة الوطنية للإجراءات الشديدة للوزارة أو عند حدوث حدثاً وطنياً أو قومياً ، ويظهر ذلك من خلال التحالفات التي ظهرت إبان وزارة أرشد العمري سنة ١٩٤٦، وتحالفها بإسقاط معاهدة بورتسموث ١٩٤٨، وتضامنها في انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢،ثم قيام الجبهة الوطنية (الانتخابية) سنة١٩٥٤ ، وأخيراً تكاتفها مع الأحزاب السرية في العمل في جبهة الاتحاد الوطني السرية سنة١٩٥٧ للتمهيد لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.**

# المبحث الثاني

# موقف الوزارة من الصحافة والرأي العام

**أولاً: الوزارة وحرية الصحافة :-**

**على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول مفهوم حرية الصحافة،إلا إن الصحافة العراقية لم تتمتع بحرية التعبير لا بمفهومها البرجوازي-الليبرالي ولا بمفهومها التقدمي ماعدا حقب قصيرة هي بمثابة الاستثناء لقاعدة أساسية تحكم علاقة السلطة-وزارة الداخلية-بالصحافة حتى في تلك الحقب السياسية التي لا تستوجب عملياً مثل هذا التخوف.**

**وتقف حائلاً من دون تغيير هذه النظرة التاريخية إلى علاقة السلطة بالصحافة قوانين المطبوعات العديدة التي استبعد أصحاب المهنة أنفسهم عند تشريعها،وكذلك المجموعات المتداخلة من القوانين والأنظمة والتشريعات التي تخص قضايا أمن الدولة وحرية التعبير والتي تشهر سلاحاً بوجه الصحافة عند الحاجة،يزاد على ذلك أسلوب تعامل الدولة في شخص مسئوليها مع الصحافة،والذي لم يستطع أن يتخلص منه كلياً أكثر العهود تشجيعاً للصحافة[١].**

**فخلال مدة الدراسة(١٩٣٩-١٩٥٨)،وعبر هذه المرحلة التاريخية الطويلة والزاخرة بالأحداث والمتغيرات السياسية،تعقدت مشكلة العلاقة مابين الصحافة والسلطة-وزارة الداخلية-بتعاقب صدور قوانين المطبوعات[٢] التي أضاف كل منها حلقةً جديدةً إلى السلسلة التي تربط مصير الصحافة بإرادة السلطة.هذا فضلاً عن مجموعة كبيرة من النصوص التي أضيفت إلى الدستور أو صدرت على شكل أنظمة أو تعليمات إدارية وكلها**

---

[١] سلوى زكو،العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق،مطبعة دار الجمهورية،(بغداد،١٩٦٩)،ص٤.

[٢] صدر أول قانون للمطبوعات برقم(٨٢)لسنة١٩٣١، ثم عدل بقانون رقم(٥٦)لسنة١٩٣٢، ثم بالقانون رقم(٥٧) لسنة١٩٣٣ ، ثم القانون رقم(٣٣) لسنة١٩٣٤ واستمر العمل به حتى سنة١٩٥٤،عندما صدر المرسوم رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤.عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٩،ص١٧٦.

تهدف إلى تقييد الصحافة بأحكام ضمن نصوص فضفاضة تحتمل تفسيرات عديدة وتحاسب على نشر ما يخل بأمن الدولة ويثير الكراهية والبغضاء بين المواطنين وَيسب الذات الملكية أو أي فرد من الأسرة المالكة وما يتعرض لكرامة أحد المسؤولين في الدولة وما يسيء إلى العلاقات مع دول أجنبية وما يدعو إلى الاشتراكية والشيوعية ويسيء إلى نظام الحكم القائم ويحرض على الإضراب والتظاهر.. [١].

على الرغم من التعديلات العديدة لقانون المطبوعات إلا إن القانون رقم(٣٣) لسنة ١٩٣٤،والذي استمر سريانه حتى سنة ١٩٥٤،لم يغير من القوانين السابقة،سوى إن له حسنة واحدة قد تضمنها هذا التشريع في مادته العاشرة وهي:(( ليس للحكومة أن تعطل صحيفة سياسية حزبية معلن فيها أنها لسان حزب سياسي مجاز قانوناً إلا بحكم المحكمة))[٢].

وأهم الانتقادات الموجهة إلى(قانون المطبوعات) النافذ خلال الحقبة موضوعة البحث حتى سنة ١٩٥٤ هي[٣]:ـ

١- أخذه بنظام الإجازة بإصدار الجريدة أو المجلة أو النشرة وهذا يُمكن وزارة الداخلية من التحكم في الأمر فلا تمنح إجازة لشخص أو جماعة أو هيئة تخالف الحكومة في الرأي السياسي أو الفكرة أو العقيدة أو تشكك في مخالفتهم لها.

٢- عَوَضَ(قانون المطبوعات) الصحف والمجلات والنشرات للإنذار والتعطيل والإلغاء الإداري،وفي هذا ما فيهمن التشديد والإرهاب،ولاسيّ ما أنَّ المُشرع لم يوكل تعطيل المطبوع جريدة كانت أم مجلة أو نشرة إلى القضاء بل جعله بيد وزير الداخلية أو مجلس الوزراء أي بيد السلطة التنفيذية(الإدارة) التي طالما لا يطمأن إلى عدالتها وسلامتها من النزوات الشخصية والدوافع الحزبية مما يجعل من الصلاحيات الواسعة

---

[١] سلوى زكو،المصدر السابق،ص٥.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٤،قانون تعديل قانون المطبوعات رقم(٥٧) لسنة ١٩٣٣رقم(٣٣)لسنة ١٩٣٤،ص٢٥٧.

[٣]روفائيل بطي،الصحافة في العراق، ،مطبعة دار الهنا،(مصر،١٩٥٥)،ص ص،١٤٤-١٤٦.

**للإدارة في تعطيل الصحف وإلغائها لأسباب تبررها السلطة الإدارية نفسها تجعل الصحافة عرضة في كل وقت لان تعطل الصحيفة أو تلغى لمجرد انتقاد الحكومة أو الدعوى لفكرة لا تروق للحكومة.**

**٣-جعل القانون الصحف والمجلات والنشرات الدورية معرضةً للمصادرة بأمر وزير الداخلية وليس بقرار من المحكمة أي السلطة القضائية.وهذا يكفل للحكومة أن تغلق على أية جريدة أو مجلة قبل ظهورها أمام أعين القراء ولو نيط أمر المصادرة بالقضاء لهان الأمر بعض الشيء[١].**

**ويجب أن نضيف إلى هذه القيود الثقيلة التي احتواها قانون المطبوعات العراقي ما جاء في(قانون العقوبات البغدادي) من أحكام صارمة تتصل(بجرائم الرأي)وهي الجرائم الخاصة بالفكر والعقيدة سياسية كانت أم اقتصادية أم فلسفية.وهناك مرسوم الأحكام العرفية رقم(١٨) لسنة ١٩٣٥-الساري المفعول-الذي يبيح لقائد القوات العسكرية عند إعلان الأحكام العرفية في منطقة ما من مناطق البلاد أن يفرض الرقابة فيها على الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير إخطار سابق[٢]. وبهذه الوسيلة تقوم الحكومة بتعطيل حرية الصحافة تعطيلاً تاماً إلا ما ينشر فيها ما يرضي الحكومة وتوجهاتها[٣].**

**مما جعل حرية الصحافة في العراق الملكي مهددة بيد السلطة التنفيذية لاسّيما وزارة الداخلية الجهة المنفذة المباشرة لسياسة الحكومات العراقية المتعاقبة.**

**وعلى الرغم من وجود مواد قانونية لتقييد الصحافة واضطهاد الصحفيين، وذلك بإيداع قضايا التعطيل والإلغاء إلى المحكمة،فأن السلطة التنفيذية في الوقت نفسه**

---

[١] المصدر نفسه،ص ص،١٤٤-١٤٥.

[٢] المصدر نفسه،ص ١٤٥ ؛ وللمزيد من التفاصيل عن المرسوم رقم(١٨) لسنة ١٩٣٥ انظر:مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥، مرسوم الأحكام العرفية رقم(١٨) لسنة ١٩٣٥،ص ص،١١٢، ١١٨.

[٣] للمزيد عن رقابة الحكومة على الصحافة انظر:عبدالجبار داود البصري،الصحافة والرقابة،د.م،د.ت،ص ص،٢-٦.

تتجاهل القانون وتعطل الصحف أو تلغي الامتيازات بمجرد أمر من وزير الداخلية وبهذا تكون الحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي قد وضعت قيوداً ثقيلةً بوجه تقدم وتطور الصحافة في العراق مما يجعل صاحب الجريدة يتغاضى عن رفع مستوى التطور لجريدته خوفاً من التعطيل،وعدم وجود ضمانات كفيلة بالإبقاء على الجريدة ليتسنى له استيراد المكائن والآلات الجديدة وغيرها مما يطور العمل الصحفي[١].

وهذا يبرر ضعف وتأخر الصحافة في العراق خلال تلك الحقبة من تاريخ العراق المعاصر،ويدل على تخلف أجهزة وزارة الداخلية وسياستها القمعية،إذ إن السماح للصحف بالتعبير بحرية يعرف الوزارة بخطط وبرامج ومشاريع الأحزاب ومعتقداتها ويمكنها من مكافحتها بشكل غير قمعي أو مباشر.

بلغت إجراءات وزارة الداخلية شدتها مع الصحافة عندما شرعت بتنفيذ المادة الخامسة والعشرين من قانون المطبوعات رقم(٥٧)لسنة١٩٣٣ والتي تنص على ((يُعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بكلتيهما كل من نشر في مطبوع ما من شأنه أن يثير شعور عدم الإخلاص إلى الملك أو يتضمن إهانة للذات الملكية أو للملكة أو ولي العهد أو نائب الملك..))[٢] فتعرضت العديد من الصحف إلى التعطيل بحجة عدم الولاء للملك أو اعتبر كاتب المقال قد طعن بالذات الملكية،بينما كان الشعب وصحافته يتعرضان لأشد أنواع الطعن والإهانات[٣].

على العموم،لم تتمتع الصحافة العراقية في المدة منذ عودة الاحتلال البريطاني الثاني سنة ١٩٤١[٤] حتى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥،بحرية العمل

---

[١] فائق بطي،قضايا صحفية،مطبعة دار البلاد للطباعة والنشر،(بغداد،١٩٦٢)،ص ص،١١٤-١١٥.

[٢] للمزيد انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،ص ص،٥٣٨-٥٥٢؛ الوقائع،العدد(١٢٨٠) في١٩٣٣/٨/٣.

[٣] فائق بطي،المصدر السابق،ص١١٦.

[٤] توقف مؤرخو الصحافة قبل ثورة ١٤ تموز١٩٥٨،عن تتبع حركة الصحافة العراقية إلى سنة ١٩٣٣وفيما =

**الصحفي أو أي نوع من أنواع الاستقلالية ، وقد خضعت الصحافة بمجملها آنذاك للسلطة لاعتبارات سياسية حددها شكل وطبيعة الحكم القائم فيه.وعندما أجيزت الأحزاب السياسية وابان وزارة توفيق السويدي في نيسان١٩٤٦سمحت وزارة الداخلية للأحزاب بإصدار صحف يومية سياسية تعبر فيها عن آرائها السياسية، ولتكون لسان حالها فكانت (صوت الأهالي)لسانحال الحزب الوطني الديمقراطي و(لواء الاستقلال) لسان حال حزب الاستقلال،و(الوطن) لسان حال حزب الشعب ،و(السياسة) لسان حال حزب الاتحاد الوطني، ثم (الأحرار) لسان حال حزب الأحرار.**

**كما سمحت الوزارة لعصبة مكافحة الصهيونية المجازة بإصدار صحيفة (العصبة) يضاف إلى موافقتها على إصدار صحف أخرى مثلت اتجاهات ومنظمات سياسية لم تحصل الموافقة على السماح لها بالعمل كصحيفة(البعث القومي) والتي تحول اسمها فيما بعد إلى (البعث)[١].**

**وتجدر الإشارة إلى إن حزب الاستقلال كان له النصيب الأكبر من دون بقية الأحزاب في كثرة الصحف المؤيدة له.فقد كانت بجانب (لواء الاستقلال) ثلاث صحف تمثل خط الحزب في بغداد وهن(اليقظة)وصاحبها سلمان الصفواني،و(الأفكار)وصاحبها إسماعيل الغانم، و(الجريدة) وصاحبها فائق السامرائي علماً أنَّ أصحابها كانوا آنذاك من أعضاء الهيئة العلي للحزب.وبذلك يكون مجال التعويض عن تعطيل لسان الحال أكبرلديه من بقية أحزاب المعارضة[٢].**

---

= عدا بعض الإشارات السريعة،التي كتبت فيما بعد-والتي تتأولت صحافة ١٩٤١-لم يكتب الشي الكثير بصدد الصحافة.وامتازت صحافة السنة ١٩٤١ بأنها كانت السند والمحرض القوي لإسناد الحركة وتصعيدها وهي بذلك كانت واقفة مع إجراءات الحكومة كاملة.وللمزيد عن صحافة العراق ودورها في حركة ايار١٩٤١، انظر:خالد حبيب الرأوي،من تاريخ الصحافة العراقية،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨)، ص ص،٣٥-٥٧.

[١] جريدة البعث القومي ،العدد(٧٨) في١٩٤٦/٥/٢١.

[٢] قيس عبدالحسين الياسري،المصدر السابق،ص ص،٢٥٨-٢٥٩.



**شغل سعد صالح منصب وزير الداخلية في وزارة توفيق السويدي الثانية المؤلفة**

في٢٣ شباط ١٩٤٦ والمعروف عنه الوطنية الصادقة والجرأة الأدبية مما جعله يحظى بثقة الحركة الوطنية[١].وأشارت جريدة الأخبار إلى أنَّ سعد صالح من رجال الإدارة المعروفين، وهو يطالب بإصلاح الإدارة وإلغاء القوانين الاستثنائية ورفع الرقابة عن الصحف وإطلاق الحريات العامة[٢].وهنا يفسر نجاحه من خلال منصبه في وزارة الداخلية بكسب ثقة الوطنيين لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر[٣].

وقد أعلن السويدي في منهاج وزارته على الصعيد الداخلي بأنه سيتم رفع الرقابة عن الصحف[٤]،وفعلاً شرعت الوزارة بتنفيذ منهاجها من أيامها الأولى،فأصدر سعد صالح أمراً في ١٢اذار ١٩٤٦ بإلغاء الرقابة التي كانت قد فُرضت على الصحف والمراسلات منذ خمس سنوات[٥].

كان لوجودسعد صالح على رأس وزارة الداخلية دوره الفعال بتوجيه سياسة الوزارة بالاتجاه القويم نحو فسح المجال أمام حرية الرأي وحرية الصحافة،فكثر إصدار الصحف على اختلاف ألوانها واتجاهاتها،وظهرت لأول مرة في العراق صحف لها صبغتها الخاصة في النقد اللاذع[٦]،ومنح أكثر من خمسين امتيازاً لإصدار صحف ومجلات بمختلف التوجهات السياسية والأدبية والاجتماعية[٧]،ولم يكن سعدصالحمن الوزراء الذين يضيقون ذرعاً بالصحافة الحرة والمعارضة كما كان سلفه من وزراء الداخلية السابقين

---

[١]زكي صالح،المصدر السابق،ص١٢٢.

[٢] جريدة الأخبار،العدد(١٥٦٩) في١٩٤٦/٢/٢٤.

[٣] فائق بطي،صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية،مطبعة الأديب،(بغداد،١٩٦٩)،ص٦٥.

[٤]م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥،الجلسة (٢١) في١٩٤٦/٣/١٥،ص ص،٢٠٤-٢٠٦.

[٥]عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٧،ص٩.

[٦]محمود القاضي،كانون الثاني شهر الجهاد الوطني، دار دجلة للطباعة والنشر،(بغداد،١٩٤٨)،ص١٨.

[٧]ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص ص،١٣٠-١٣١.



الذين كانوا يلجؤون إلى إنذارها أو تعطيلها أو قطع الإعلانات عنها لحملها على الرجوع عن المعارضة بضغط الظروف الاقتصادية القاسية آنذاك[١].

وبعد أن أعلنت قوانين حرية الرأي والصحافة،عاتب أحد النواب سعد صالح قائلاً ((كيف تعطي لهذا الشعب هذا القدر من الحريات،أولم تعلم إن الشعب العراقي يسيء استعمال حرياته بما يؤول إلى الفوضى والاضطراب،انه يلعب بحرياته لعب الطفل بموس الحلاقة)) فما كان من سعد صالح إلا أن رده بقوله((أنا متأكد إن الشعب العراقي لا يمكن أن يسيء استعمال حرياته مهما كثرت وتشعبت لأني قريب منه افهم حاجته إليها،الحاجة التي أقدرها خيراً من أصحاب الأبراج العاجية))[٢].

كما كان دور وزير الداخلية ريادياً في مكافحة الدعايات الداخلية والخارجية حول وجود حركات تمرد ضد الحكومة في الشمال،وكذب تلك الدعايات بعد جولة قام بها في المنطقة الشمالية وقال((لقد وجدت أنَّ الشعب الكردي لا يقل تمسكاً بالوحدة العراقية عن سائر العراقيين من عرب وغيرهم))[٣].وهذا دليل على ترابط وتلاحم الشعب العراقي ووحدته من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب على الرغم من كل المحاولات الرامية لتقسيمه وفقاً لأسس قومية أو طائفية مقيتة لا تعود بالفائدة لجميع الأهالي بكافة قومياتهم وعروقهم وطوائفهم ومذاهبهم.

وبذلك يمكن أن نعد وزير الداخلية –سعد صالح– أنموذجاً فريداً لوزراء الداخلية من الذين سمحوا بالحرية الصحفية وحرية الرأي بقدر ما تسمح به القوانين والأنظمة العاملة في الدولة العراقية آنذاك،وهو اتجاه قلما نجده لدى وزراء الداخلية خلال مدة الدراسة عدا بعض الميول والاتجاهات المشابهة نوعاً ما لدى سعيد قزاز –وزير الداخلية–في السنوات الأخيرة من عهد الحكم الملكي في العراق.

---

[١] المصدر نفسه،ص١٣١.

[٢] جريدة الإنقاذ،العدد(١٦)في١٩٤٩/٢/٢٦.

[٣] انظر: م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥،الجلسة (٣١) في١٩٤٦/٤/٢٥،ص٣١٣.



بدأ أرشد العمري الذي شكل وزارته في١ حزيران ١٩٤٦ بتنفيذ سياسة الشدة تجاه

المعارضة،وكان هدف سياسته الأول الصحافة التي اتسعت إذ ذاك بعض الشيء[١].ففي ٦ حزيران عطلت وزارة الداخلية جريدة (العصبة) لسان حال عصبة مكافحة الصهيونية التي أجيزت رسمياً في١٦ آذار١٩٤٦،سنةً كاملةً لنشرها دعوة الهيئة المؤسسة لجماعة التحرر الوطني إلى إعلان الإضراب العام.وفي١١منه سحبت امتياز مجلة (الينبوع) لنشرها بعض التصريحات فسرتها الوزارة بكونها سياسية لا تدخل في سياسة المجلة الأدبية والاجتماعية وفي ١٧ منه أنذرت جريدة (الرأي العام) لنشرها خبراً عن وصول قوات أجنبية إلى العراق.وبعد يومين أنذرت جريدة ( صوت الأحرار ) ووجهت ألفات نظر لكل من جريدتي (البلاد والنداء).

وفي٢٠ حزيران عطلت جريدة(الرأي العام) وصادرت العدد (١١) من مجلة (الوادي) قبل توزيعه في الأسواق[٢].

ولكن شهر تموز كان أسوء من سابقه.فقد سحبت وزارة الداخلية امتيازات كل من جريدة(الأسبوع) مع مصادرة الكراس الذي نشرته عن مشروع تعديل المعاهدة العراقية البريطانية الذي وضعته الوزارة السويدية،وكذلك امتياز مجلتي( الرابطة و الامالي)[٣]. كما عطلت الوزارة جريدة(السياسة) لسان حال حزب الاتحاد الوطني مع إحالة اثنين من موظفيها إلى المحاكم بتهمة نشرها مقالين عدتهما يتضمنان((الحط من كرامة الحكومة والطعن بها وإثارة الشعب ضدها))[٤].

إن عدم جدوى تعطيل الصحف من وزارة الداخلية،فضلاً عن عدم إمكانية سحب امتياز صحف الأحزاب للحصانة التي نص عليها قانون المطبوعات رقم(٥٧)لسنة١٩٣٣ وتعديل رقم(٣٣) لسنة١٩٣٤ –وقد كانت هذه الميزة الوحيدة التي استفادت منها صحف

---

[١] كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص ص،١٤٢-١٤٦.

[٢]فائق بطي،صحافة العراق.تاريخها وكفاح أجيالها،مطبعة الأديب البغدادية،(بغداد،١٩٦٨)،ص١٢٦.

[٣]قيس عبدالحسين الياسري،المصدر السابق،ص٢٦٠.

[٤]جريدة السياسة،الأعداد الصادرة في شهر تموز ١٩٤٦.

الأحزاب –كل ذلك دفع بحكومة أرشد العمري إلى استخدام أساليب لاشرعية في محاربة المعارضة،وكان من بين هذه الأساليب،استخدام الصحف المؤيدة للحكومة ضد الأحزاب المعارضة وبالتهجم على أشخاص رؤسائها،مقابل مدها بالعون عن طريق حصر الإعلانات الرسمية بها من دون غيرها من الصحف أمثال صحيفة الساعة، والأخبار،والعراق، اللاتي غالين في التهجم على الحياة الديمقراطية وسياسة الأحزاب وصحفها[١].

يبدو أنَّ القصد الأساسي لوزارة الداخلية وراء استخدام هذا الأسلوب كان يتمثل في فتح صراع جانبي ما بين الصحف المؤيدة والمعارضة بقصد شلّ فاعلية الأخيرة،والتأثير على الرأي العام العراقي إزاءها من جهة،والهاء صحف المعارضة عن مناهضة سياسة الحكومة،وعن مهامها الوطنية والقومية من جهة أخرى[٢].

كما اتبعت الوزارة أسلوباً جديداً شكل خطورةً نسبيةً على سياسة المعارضة،فقد استخدمت وزارة الداخلية جهاز الإذاعة- الذي كان أهم وسيلةً إعلاميةً ودعائيةً في الدولة آنذاك –ضد الأحزاب المعارضة وصحفها بقصد بث سموم التفرقة بينها.وذلك لتأثيره البالغ في سرعة إيصال رأي الحكومة إلى مسامع الناس في كافة أنحاء العراق على خلاف صحافة الأحزاب التي لا يمكنها الوصول إلى خارج بغداد في يوم الصدور نفسه لتخلف وسائل النقل والمواصلات[٣].

وقد استنكرت صحف السياسة،وصوت الأهالي هذا الأسلوب وتساءلت عن القانون الذي يسمح للحكومة باستخدام دار الإذاعة لشتم الأحزاب وسبّ الحياة الديمقراطية[٤].

---

(١) انظر :جريدة الساعة،الأعداد(٥٠٥-٥١٠)في٢-١٩٤٦/٧/١٠؛جريدة الأخبار،العدد(١٦٧٨)في١٩٤٦/٧/٦؛ جريدة العراق،الأعداد(٧١٤٧-٧١٥٠)في٤، ٦، ٩ ،١٩٤٦/٧/١١.

(٢)قيس عبدالحسين الياسري،المصدر السابق،ص٢٦١.

(٣) المصدر نفسه،ص٢٦٢.

(٤)جريدة السياسة،العدد(٣) في١٩٤٦/٧/١٠؛جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢١١) في١٩٤٦/٧/٧.

**وفي شهر آب من سنة ١٩٤٦ عطلت وزارة الداخلية جريدة (صوت الأهالي) للمدة من ١٤-٢٨ آب بتهمة نشر كامل الجادرجي ثلاث مقالات عدّت بأنها((تثير شعور الكراهية والبغضاء بين الطوائف وتحرض الآهلين على التمرد والعصيان))[١].وأقامت الوزارة ثلاث دعاوى على جريدة(صوت الأهالي)وصاحبها كامل الجادرجي[٢]. و أصدرت المحكمة حكمها بالحبس الشديد لمدة ستة أشهر على كامل الجادرجي وتعطيل وغلق جريدة (صوت الأهالي) بصورة دائمة -لم ينفذ القرار و إنما أغلقت لمدة محددة- ووضع صاحبها تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة بعد انتهاء مدة محكوميته المذكورة[٣].**

**بذلك لم يكن هناك شخص ذو إمكانات واتجاهاتصحفية ولا صحفية بمنأى عن إجراءات الوزارة، بعد تهيئة الاتهامات ضدهماوالتي غالباً ما تكون جاهزة،مما انعكس سلبياً على حرية الرأي والصحافة،فكل من يقول الحقيقة أو يحاول إظهارها كان معرضاً للاعتقال والسجن أو الغرامة،وكذلك الحال مع الصحف التي تظهر تلك الحقائق أو تحاول إظهارها فان مصيرها المحاكم والغلق والمصادرة.وهذه إشارة إلى إن حرية الصحافة لم تكن واقعية حتى وان كُفلت بالقانون**

---

[١]جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢٤١) في١٩٤٦/٨/١٢.

[٢]كانت الدعوى الأولى خاصة بمقال(الغاية الخفية وراء خطة الحكومة الحاضرة)والمنشور في١٩٤٦/٧/١٠ والدعوى الثانية خاصة بمقال منشور بتاريخ١٩٤٦/٧/١٥ بعنوان(الحادث المؤسف في كركوك- بيان الحكومة يكشف عن أعمالها الاعتدائية) والدعوى الثالثة خاصة بمقال(إطلاق الرصاص على المتظاهرين) المنشور في صوت الأهالي بتاريخ١٩٤٦/٧/١٨.وللمزيد عن المقالات وما تضمنته، انظر:رفعة الجادرجي، تنشئة النظام الديمقراطي واحباطه في العراق،كامل الجادرجي ،في حق ممارسة السياسة والديمقراطية، افتتاحيات جريدة ((الأهالي)) ١٩٤٤-١٩٥٤،منشورات الجمل،(المانيا،٢٠٠٤)،ص ص،٨٢-٨٤.

[٣]للمزيد عن المحاكمة وقرار الحكم انظر:أحمد فوزي،أشهر المحاكمات الصحفية في العراق،مطبعة الانتصار، (بغداد،١٩٨٥)،ص ص،٤٨-٧٨.

**إزاء كل هذه المضايقات والتقييدات للصحف الحزبية،فضلاً عن تعطيل الصحف المؤيدة للمعارضة(الرقيب،النداء،التقدم،اليقظة،الأفكار،صدى الدستور)بدأت صحف المعارضة بخطتها الهجومية لإسقاط وزارة العمري فأخذت تنشر المقالات ضد سياسة الحكومة مطالبة إياها بالتنحي عن الحكم[١].فعاودت وزارة الداخلية إلى أسلوب التعطيل فعطلت جريدة (النهضة) لمدة عشرة أيام لنشرها مقالاً بعنوان((تعارض ونؤيد))[٢]ثم أحالت عزيز شريف رئيس حزب الشعب إلى المحاكمة مع جريدة الحزب (الوطن) وحجبت الجريدة عن الصدور للمدة ١٥-٢٥ أيلول لنشرها مقالاً حول حوادث إطلاق النار على المتظاهرين في ٢٨ حزيران[٣].وعطلت الوزارة جريدة(صوت الأهالي) مرةً ثانيةً للمدة من ٣ تشرين الأول لغاية ٢٦ تشرين الثاني[٤].وحجزت جريدة(لواء الاستقلال) لأول مرة وأحجبت عن الصدور ليومي ٧ و٨ تشرين أول مع إحالة مديرها المسؤول قاسم حمودي إلى المحاكمة بتهمتي(( النشر بسوء نية)) و(( سرقة أوراق رسمية سرية))[٥].**

**وفي أواخر آذار ١٩٤٧ ألقت الشرطة القبض على قاسم حمودي بعد إن داهمت إدارة الجريدة في مطبعة دجلة للتفتيش عن اصل مقطوعة شعرية سبق لجريدة لواء الاستقلال أن نشرتها بعنوان (( تمثال العبوديات)) وقد كانت تهمة الوزارة الموجهة ضد**

---

[١] جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢٤٤) في١٩٤٦/٩/١٠.

[٢]جريدة لواء الاستقلال،العدد(٢٦) في١٩٤٦/٩/٤؛ صوت الأهالي،العدد(١٢٥٠) في١٩٤٦/٩/١٦.

[٣]صدر الحكم بتغريم عزيز شريف مبلغ(٣٠) ديناراً ثم عادت الجريدة إلى الصدور.انظر: جريدة صوت الأهالي، العدد(١٢٥٠) في١٩٤٦/٩/١٦؛احمد فوزي،اشهر المحاكمات الصحفية،ص ص،٨١-٩٦.

[٤]وتعرضت جريدة صوت الأهالي للتعطيل في عهد وزارة صالح جبر في سنة ١٩٤٧ وذلك بحجة نشرها مقالات((تثير شعور الكراهية والبغضاء بين العرب والأكراد)) ولنشر صاحبها الجادرجي كراساً حول المعاهدة العراقية التركية لسنة ١٩٤٧.وللمزيد انظر: رفعة الجادرجي،المصدر السابق، ص ص،٩٢-٩٤.

[٥] نشرت الجريدة في عددها الصادر في ٥ تشرين أول بحثاً بعنوان ((وثيقة سياسية خطيرة))كشفت فيها النقاب عن تجاهل نوري السعيد للجامعة العربية وذلك في مباحثاته مع سعدالله الجابري رئيس الدولة السو



انظر:جريدة لواء الاستقلال،العدد(٥٠) في١٩٤٦/١٠/٩.

**الجريدة بأنها قصدت في هذه القصيدة ((تمثال الملك فيصل)) في حين أنَّ الجريدة**

أوضحت بان المقصود هو ((تمثال مود))[١].

وتجدر الإشارة إلى إن عدد الصحف التي عطلتها وزارة الداخلية في عهد وزارة أرشد العمري وخلال شهرين ونصف من بداية عهدها ثلاث عشرة جريدة يومية سياسية وست مجلات تمَّ سحب امتيازها[٢].

استهدفت وزارة الداخلية إرهاب الجهات الوطنية المختلفة بوساطة استغلال الأحكام العرفية التي أعلنت باسم حماية مؤخرة الجيش العراقي في فلسطين سنة ١٩٤٨،ولاسّيما أنَّ وزارة الداخلية كانت قد عهدت في وقت لاحق لتأليف وزارة السيد محمد الصدر إلى مصطفى العمري.ولما كانت الرقابة قد فرضت على الصحف باسم الإدارة العرفية أيضاً، فان أعداد جريدة (صوت الأهالي) الصادرة في ذلك الحين لا تفصح عما كان يجري، لخلو تلك الأعداد في الصفحة الأولى من المقال الافتتاحي،بعد رفعه من الرقابة ووضع أخبار محله،مما جعل كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي يقدم مذكرةً احتجاجيةً لرئيس الوزراء حول الإدارة العرفية والرقابة،ذكر في بعض منها((أما تلك الناحية التي صارت موضع استغلال،ووسيلة من وسائل مكافحة الحريات،فهي استغلال الرقابة في غير موضعها بصورة تكاد تنعدم معها حرية النشر..، وإذا كانت القوانين والأنظمة العرفية لا يمكنها أن تحدد كل ما يجوز نشره من الموضوعات وما لا يجوز فهناك رائد يحـــدد صلاحية الرقيب،ويمنـعه من أن يتصرف تصرف الدكتاتور الحاكم بأمره ، وهـذا الرائـــد هو

---

[١] إن الطريف في هذه الحادثة أن محاكمة مدير الجريدة قد تحولت من محاكمة سياسية إلى محاكمة سياسية-أدبية حيث اختارت المحكمة بعض المحكمين من الشعراء والأدباء.وبالرغم من اتفاق المحكمين بان المقصود في القصيدة هو (تمثال مود) إلا إن المحكمة حكمت على المتهم بالسجن لمدة سنة أمضى منها ثلاثة اشهر وأُعفي عن المدة المتبقية.وللمزيد عن هذه المحاكمة وسيرها،انظر:احمد فوزي،اشهر المحاكمات الصحفية،ص ص،٩٩-١٣٥.

[٢]المصدر نفسه،ص١٨.

**ليس مصلحة الحكومة القائمة بالذات،بل هو المصلحة العامة للدولة..))[١].**

**وبتشكيل نوري السعيد وزارته العاشرة في كانون الثاني ١٩٤٩ شدد من خلال وزارة الداخلية الرقابة على الصحف،ووجه الوزارة المذكورة بحذف البرقيات الخارجية والأخبار المحلية والمقالات الافتتاحية التي تمس الدولة وأشخاص الطبقة الحاكمة.فعطل جريدة (صوت الأهالي)منذ ٤ تموز ١٩٤٩، ولم يسمح للحزب الوطني الديمقراطي بإصدار جريدته، حتى حصل كامل الجادرجي في أيلول ١٩٤٩على إجازة باسم(صدى الأهالي) بعد أن حكم عليه بالسجن ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ[٢].**

**وقامت وزارة الداخلية في منتصف آيار ١٩٥٢ بتعطيل جريدة (صدى الأهالي) مما أثار ضجةً واسعةً في أوساط الرأي العام انعكس صداها على صفحات جريدة(الأهالي) [٣] التي أصدرها الحزب الوطني الديمقراطي في١ حزيران ١٩٥٢،فنشرت(الأهالي) مقالاً افتتاحياً بعنوان ((سوء تطبيق القانون بتعطيل صدى الأهالي واستياء الرأي العام من التعسف باستعمال السلطة))[٤].**

**وعقب انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ عُطلت صحف الأحزاب السياسية الناطقة بلسانها فضلاً عن صحف أخرى على أثر تشكيل وزارة نور الدين محمود العسكرية التي أعلنت الأحكام العرفية في بغداد.كما منعت الحكومة كثيراً من أعداد الصحف والمجلات والكتب العربية،ففي إحصائية نشرتها جريدة(الجريدة) الصادرة في٤تشرين الأول١٩٥٣بلغت المطبوعات الممنوعة والمصادرة المنشورة باللغة العربية ٩٣مطبوعاً،**

---

[١]كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص ص،٢٤٦-٢٤٩.

[٢]رفعة الجادرجي، المصدر السابق،ص ص،٩٦-٩٧؛ كامل الجادرجي،مذكرات كامل الجادرجي،ص ص،٢٧١-٢٧٧.

[٣]كان الحزب قد قدم طلباً بإصدار جريدة على أن يكون مديرها المسؤول قاسم حسن منذ كانون الثاني ١٩٥٢ وظلت وزارة الداخلية تماطل في منح الامتياز بشتى الأعذار حتى أواخر شهر ايار.انظر:كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي ،ص٤٨٧.

[٤]جريدة الأهالي،العدد(١) في١٩٥٢/٦/١.

**منها ٣٦ جريدةً،٩مجلات و٤٨ كتاباً لمؤلفين عرب وأجانب[١].**

**وتمَّ تعطيل صحف الألوية ،ففي لواء الموصل تمَّ تعطيل جريدة اللواء والأديب والمثال وفتى العرب ونصير الحق، وفي لواء البصرة تمَّ تعطيل جريدة البريد والخبر، وفي لواء الحلة تمَّ تعطيل جريدة صوت الفرات[٢].**

**وفي عهد وزارة محمد فاضل الجمالي(ايلول١٩٥٣-نيسان١٩٥٤)،لم تسلم الصحافة من المحاربة من مؤسسات وزارة الداخلية ذات الصلة ،فقد أحيل قدري محمود عزت المحامي المسؤول لجريدة الدفاع إلى محكمةجزاء بغداد الأولى بتهمة نشرها((أمراً رسمياً بصورة غير مشروعة)) وهو التقرير الخاص بحادث سجن الكوت[٣]،وبعد عدة مرافعات أصدرت المحكمة قرارها ببراءته[٤]كما قبضت الشرطة على أحمد فوزي وأحالته إلى المحكمة المختصة بوصفه مسؤولاً لجريدة (الجريدة)وسكرتير تحريرها لنشره قضية رشوة في مجلس الأعمار[٥]،وقد حكم عليه بغرامة قدرها (٥٠) ديناراً أو بالحبس لمدة (٤٥) يوماً بتهمة الطعن بأعمال الموظفين الحكوميين[٦]**

---

[١] جريدة الجريدة،العدد(٧)في١٩٥٣/١٠/٤.ومن بين تلك الصحف المعطلة هي:لواء الاستقلال، الأهالي، القبس، الأمة،اليقظة،النبأ،الجبهة الشعبية،صوت الشعب، الحصون،السجل، الأفكار،الوادي، الآراء،العالم العربي، عراق اليوم،الجهاد..،وللمزيد انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ج/١١/٢،مقررات مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١١/٢٤.

[٢] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم ج/١١/٢،مقررات مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١١/٢٧، و٣،ص ص،٩-١١.

[٣] انظر : ص ص، ٢١٦-٢١٨ من الأطروحة.

[٤] احمد فوزي،اشهر المحاكمات الصحفية..،ص ص،٢١-٢٢؛ جريدة صوت الأهالي،العدد(٢٦)في١٩٥٣/١١/٤.

[٥] للاستزادة انظر:عبدالله شاتي عبهول،مجلس الأعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨،ص٤٢ ومابعدها.

[٦] كان نص القضية يعود لنشر الجريدة مقالاً قالت فيه((هل صحيح إن مجلس الأعمار قد قرر إحالة تبليط طريق دوكان إلى شركة لبنانية بمبلغ يزيد عن(٤٥٠٠٠) دينار على العرض الذي قدمته شركة عراقية .وان=

**وبعد عودة نوري السعيد إلى الحكم،بدأت وزارة الداخلية بخطوات واجراءات وصفت بالتصفوية للمعارضة الوطنية،حيث أوقفت الوزارة جريدة(نداء الأهالي) لسان حال الحزب الوطني الديمقراطـي فرع البصرة في ٧كانون الأول١٩٥٤بتهمة التهجم على الذات الملكية[١]. وحكم على مديرها المسؤول محمد الرشيد بالحبس لمدة ثمانية أشهر وغلق الجريدة لمدة سنة واحدة وأطلق سراحه بعد إلغاء الأحزاب[٢].وانتهت في الثاني عشر من كانون الأول ١٩٥٤بصدور أمر وزارة الداخليـة بإلغاء إجازات الصحف والمجلات الممنوحة بموجب قانون المطبوعات رقم(٥٧) لسنة ١٩٣٣ وكان عددها (٢٥٥)صحيفة ومجلة[٣]،وأجازت الوزارة استئناف الصدور لأربع صحف صباحية هي(الشعب والأخبار والزمان والحرية) ولاثنين مسائيتين هما (اليقظة والحوادث) وجريدة باللغة الإنكليزية (العراق تايمس) ومجلة أسبوعية هي(القيادة الشعبية)[٤].**

**وتجدر الإشارة إلى إن نوري السعيد في وزارته الثانية عشرة المشكلة في ٣ آب ١٩٥٤ أصدر مجموعة من المراسيم سبقت الإشارة إلى بعضها،وما يعنينا هنا هو المرسوم الصادر في تشرين الثاني،مرسوم المطبوعات رقم(٢٤)لسنة ١٩٥٤،والذي نص في مادته الحادية والأربعين على (( إلغاء إجازات الصحف والمجلات الممنوحة بعد مضي**

---

= ((أحدهم )) تقاضى عمولة قدرها( ١٠٠٠٠)دينار ،وسافر إلى بيروت ترويجاً للنفس وأقام في دارالضيافة الخاص المعد من هذه الشركة اللبنانية)).وللمزيد عن محاكمة (الجريدة) انظر:جريدة الجريدة،الأعداد (١٣-١٩، ٢٥، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤٤-٦٥)،والصادرة على التوالي في ١٠-١٧ /١٠، ١٠/٢٥، ٣-١١/٤، ٨-٩ /١١، ١١/١٦ -١٩٥٣/١٢/١٥.

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي، ملفة رقم بلا،تسلسلها ٣١١/٥٦٥٠،قررات مجلس الوزراء لسنة ١٩٥٤،و٣، ص١٢.

[٢] محمد حديد،المصدر السابق،ص٢٧١.

[٣] احمد فوزي،اشهر المحاكمات الصحفية..،ص٢٢.

[٤] قيس عبدالحسين الياسري،المصدر السابق،ص٢٦٦؛أديب مردة،الصحافة العربية نشأتها وتطورها، منشورات دار مكتبة الحياة،(بيروت،١٩٦١)،ص٣٢٥.

ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذه))(١)، وفعلاً تمَّ ذلك كما سبقت الإشارة .والملاحظ على ذلك المرسوم هو مواجهته معارضةً عنيفةً عند عرضه على مجلس النواب على الرغم من خلو المجلس من ممثلي الأحزاب فقد عارضه( ١٢ )نائباً وتغيب عن حضور الجلسة (٥٤) آخرون وصوت إلى جانبه( ٦٦) نائباً(٢).

تأسيساً على ما تقدم،يمكن القول بان الصحافة العراقية خلال مدة الدراسة لم تعرف معنى الحرية،بل إنها،على خلاف ذلك كانت صحافة مقيدة بقيود ثقيلة تجعلها في قبضة الإدارة تماماً ولاسّيما وزارة الداخلية ذات الصلة المباشرة بعمل الصحافة وتنظيمه على وفق مصالح الحكومات العراقية المتعاقبة حتى وان كان ذلك يتعارض مع روح الدستور العراقي لسنة ١٩٢٥ ولاسّيما المادة الثانية عشرة والتي تنص على إن((للعراقيين حرية إبداء الرأي والنشر والاجتماع وتأليف الجمعيات،والانضمام إليها ضمن حدود القانون))(٣).

**ثانياً: موقف مجلسي الأعيان والنواب من إجراءات الوزارة بشأن الصحافة :-**

شغلت مسألة حرية الصحافة والرأي،وغلق الصحف واجازتها،جانباً مهماً في مناقشات مجلسي الأعيان والنواب ،فقد اعترض العين محمد رضا الشبيبي على عدم نشر مناقشات أعضاء مجلس الأمة في الصحافة مهما كانت قاسيةً،فقد اعترض على عدم نشر محاضر

---

(١) د.ك.و ،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤ ،مرسوم رقم(٢٤)لسنة ١٩٥٤، ص٢١٠؛الوقائع،العدد(٣٥١٠) في١٩٥٤/١١/١٦.

(٢)كان النواب المعارضون عن بغداد(صادق البصام،شاكر ماهر،إسماعيل الغانم،عبد المحسن الدوري، عبدالكريم كنه)، وجمال عمر نظمي عن اربيل،عبدالغني الدلي عن المنتفك،دأود الجاف ومحمود بابان عن كركوك، حسن عبدالرحمن عن البصرة، محمد الجليلي عن الموصل،محمد مشحن الحردان عن الدليم .انظر: م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،الجلسة (٣٦)،ص٧٠٣.

(٣) الحكومة العراقية،القانون الأساسي العراقي،مطبعة دار السلام،(بغداد،١٩٢٥)،ص٥،وللمزيد عن حرية الصحافة في العراق للمدة موضوعة البحث.انظر:عبدالله اسماعيل البستاني،حرية الصحافة-دراسة مقارنة، د.م، (القاهرة،١٩٥٠)، ص ص،١١٢-١١٤.

مجلس الأعيان في الصحافة لسنة ١٩٤٠-١٩٤١[١]،وأيدَّ ذلك العين جلال بابان موضحاً (( إن الصحفيينلو تركوا أحراراً في النشر لما تركوا حرفاً واحداً إلا نشروه))[٢].

وأكدَّ العين السيد عبد المهدي،إن منع النشر يعني المراقبة على مجلس الأمة بموجب تصريح وزير الداخلية بالرقابة على الصحافة[٣]،وذكر أيضاً أن عمر نظمي عندما كان وزيراً للداخلية((ضيّ ق على الأنفاس وكمَّم الأفواه وجعل قضايانا وأقوالنا لا تخرج وحرم الصحف من نشر أي خطاب وأشار إلى أنَّ لا فرق بين أن يؤتى بالشمع الأحمر ويختم على أبواب المجلس وبين منع الصحف من النشر))[٤].

وناقش عدد من الأعيان عدم السماح للصحافة بنشر الأحداث التي يشهدها العراق سواء أكانت سياسية أم اجتماعية،واعترض العين محمد رضا الشبيبي على تحديد الحرية ومنع الصحف من نشر أخبار تظاهرات تحدث،لأن الحكومة لا ترغب في بيان مثل هذه الحوادث[٥]، واعترض العين محمود صبحي الدفتري على عدم نشر حوادث عشائرية وقعت في الكوت موضحاً أنه لابدُّ من اطلاع الشعب على الحوادث لان عدم النشر يفسح المجال للهمس في الأندية والمجالس الأمر الذي يعطي الموضوع أهميةً أكثر مما تتخوف منه الحكومة[٦].

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية،اشتدت المطالبة بحرية الصحافة ، فأوضح العين صادق البصّام (( أنَّ ظروف الحرب أجبرت الحكومة على تقييد حرية الشعب بجميع أنواع

---

[١] م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩،ص١٧٨؛ م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي الخامس عشر لسنة ١٩٤٠-١٩٤١،ص٤١.

[٢] المصدر نفسه ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠-١٩٤١،ص٨١.

[٣] المصدر نفسه،الاجتماع الثامن عشر لسنة ١٩٤٣-١٩٤٤،ص١٣٠.

[٤] المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥،ص٩٢.

[٥] المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي الثالث عشر لسنة ١٩٣٩-١٩٤٠، ص ص،١٣-١٥.

[٦] المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣، ص ص،٨-٩.

القيود،إن الوقت قد حان الآن لفك قيود الحريات،كحرية النشر وحرية الصحافة والكلام، كي تقوم الصحافة بمعالجة الوضع العراقي العام معالجةً صريحةً))[١].ودعا العين مولود مخلص إلى توسيع مجال الحرية للصحافة و إعطائها الحرية الكاملة[٢].

وفي أثناء مناقشات مجلس الأعيان لمرسوم المطبوعات رقم(٢٤) لسنة ١٩٥٤،عدّهُ بعض الأعيان مقيداً لحرية الكلام ومخالفاً للقانون الأساسي[٣]. ولاسّيما أنه وضع قيوداً في التأمينات ومواصفات خاصة لمن يعمل في الصحافة تقيد العاملين فيها[٤].

كما طالب أعضاء لجنة الأمور المالية والاقتصادية سنة ١٩٥٧بالحريات الدستورية، ولاسيما حرية الصحافة وإزالة القيود المفروضة عليها،ووصف العين محمد رضا الشبيبي الصحافة بأنها(مرآة الشعب) وفي السنة ١٩٥٨ أكّد العين نصرت الفارسي،بأن هناك تقييداً على الصحافة بل حصرها[٥].

وعلى الرغم من الدعوات إلى حرية الصحافة من بعض الأعيان نلاحظ هناك دعوات مناقضة لحرية الصحافة التي يرى بعضهم فيها تهجماً على بعض الشخصيات وحملة للسب والشتم مما جعلهم يدعون إلى وضع القيود على حرية الصحافة[٦].

---

[١] المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي التاسع عشر لسنة ١٩٤٤-١٩٤٥، ص١٩٩.

[٢] المصدر نفسه،الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٤٧، ص ص،٥٦-٥٧.

[٣]كان الأعيان هم:السيد عبدالمهدي،صالح جبر،محمد رضا الشبيبي. انظر:م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،ص ص،٢٨٧-٢٨٩.

[٤] محمد رشيد عباس،المصدر السابق،ص ص،١٩٧-١٩٨.

[٥] المصدر نفسه،ص١٩٨.

[٦] م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩،الجلسة (١٠)،ص١٧١؛المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦، ص ٥٩.

وخلاصة ما تقدم فأن حرية الصحافة كانت بشكل عام مطلب الكثير من الأعيان مادامت تمثل آرائهم وتوجهاتهم أو توجهات الأحزاب التي ينتمون إليها،ولكن عندما تتعرض الصحافة إلى الأشخاص أو انتقاد السياسة العامة في البلاد عندما يكونون هم في كراسي الحكومة يعمدون إلى غلق الصحف أو وضع القيود عليها،وعندما تكون العلاقة غير جيدة بين بعض الأعيان والحكومة تزداد مسألة المطالبة بحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأي[١].

وهذا يشير إلى إن إجراءات وزارة الداخلية ستكون مرةً مقبولةً للأعيان-ما يتعلق منها بالصحافة – ومرةً أخرى مرفوضةً وإنها معرقلة للحريات ومخالفة للدستور، وبتعبير آخر فان ما قامت به الوزارة من غلق أو مصادرة الصحف ومحاكمة أصحابها لم تكن منبوذة من الأعيان على الدوام وإنما ذلك يكون بشكل نسبي وبحسب مصالحهم واتجاهاتهم التي قد تتفق مع توجهات الوزارة وإجراءاتها أو قد لا تتفق.مما يجعل الباحث لا يعول كثيراً على طروحات أعضاء مجلس الأعيان بهذا الخصوص.

وفي مجلس النواب كانت قضية حرية الصحافة والرأي من القضايا الساخنة،وكان النائب سعد صالح من أكثر نواب المجلس مطالبة بحرية التعبير عن الرأي من خلال فسح المجال للأحزاب السياسية بالعمل والتعبير عن إرادة الشعب والدفاع عن حقوقه كل حسب قناعته واجتهاده،وكذلك حرية الصحافة التي عَدّها وسيلةً للنهوض بمستوى الشعب، والحل الأمثل لمشكلاته،ويقول عن ذلك(( نريد حرية نحارب بها الرذيلة،نحتاج إلى أحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية تتسابق لبعث الفضيلة وتشجيع الكرامة الوطنية فالبلاد التي تنمو فيها الموبقات والآثام لا تعيش فيها الفضائل والأمجاد ،والأمة التي تتعود على احتمال الهوان تموت ميتة الجبناء فيدوس التاريخ جثتها بأقدامه احتقاراً))[٢]. وعَدَّ حرية الصحافة من أهم مظاهر الحرية الفكرية التي تحتاجها الأمة وهي في بدء نهضتها،

---

[١] محمد رشيد عباس ،المصدر السابق،ص ٢٠١.

[٢] م.م.ن،الدورة الانتخابية العاشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٤،الجلسة (٤٠)،ص٤٩.

**(( فالأمة تتمكن بالصحافة الحرة المعبرة أن تنهض اجتماعياً وسياسياً..))[١]. واستنكر النائب نفسه تعطيل الوزارة للصحف،وإساءةاستعمال قانون المطبوعات لأسباب كثيرة عمداً أو خطئاً أو تحزباً مطالباً بان تكون المحاكم هي المرجع في قضايا النشر ويكون لها القول الفصل في إدانة أو تبرئة الناشر،إذ لا يجوز أن تجتمع سلطة الخصومة والحكومة في يد شخص واحد.وعَدّ أنَّ حرية الصحافة بسبب إجراءات الحكومة أصبحت جسماً بلا روح حالها حال بقية الحريات[٢].**

**ودعا النائب نفسه أيضاً، إلى إلغاء قانون منع الدعاية المضرة في العراق،وعَدَّ هذا القانون سيكون سلاحاً بيد وزراء الداخلية ليطبق على كل معارض،وعَدَّ عقوبة النفي لمدة سنة واحدة تحت مراقبة الشرطة بأنها عقوبة ثقيلة وليست هينة كما يقول نوري السعيد –رئيس الوزراء آنذاك[٣].**

**استغلت وزارة الداخلية موضوع(الإعلانات الحكومية) للتأثير على الصحف المعارضة، مما جعل النائب فائق السامرائي(نائب بغداد) يشير إلى ذلك بقوله((إن الصحافة لا زالت تشكو من سوء توزيع الإعلانات الحكومية التي بدأت الوزارة تتخذ منها وسيلة للهيمنة على الصحافة ووضع العراقيل والعقبات أمام الصحف المعارضة في وقت تجعل فيه من هذه الإعلانات أداة لإغداق المنافع على الصحف الموالية..)) وطلب النائب نفسه((تولي جمعية الصحفيين مسؤولية توزيع الإعلانات الحكومية بدل مديرية الدعاية العامة))[٤].**

**وتكلم النائب عبد الجبار الجومرد (نائب الموصل)عن تعطيل الصحف في الجلسة الخامسة لاجتماع سنة ١٩٥٣ الاعتيادي((إن الصحف هي التي توجه الرأي العام،وان خنقها يعني خنق حرية الرأي العام،وان ثمانية عشر وزيراً لا يستطيعون توجيه البلد**

---

[١] ستار جبار الجابري،المصدرالسابق،ص٩٦.

[٢] م.م.ن،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٤،الجلسة (٣)،ص٣٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٣.

(٤)المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٠،الجلسة (٢٧)،ص٤٤١.

**من دون وجود رأي عام))[١].**

**ونقد النائب جمال عمر نظمي(نائب أربيل)إصدار مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤ وقال (( إننا لا نجد عند قراءة المرسوم الجديد أية حقوق جديدة أو إضافة حريات للصحف بل الأمر بالعكس نرى زيادة قيود والتزامات على الصحف..))،واستغرب النائب نفسه،من صلاحيات وزير الداخلية في المادة الثلاثين من المرسوم المذكور((لوزير الداخلية أن يقرر تعطيل الصحيفة أو المجلة التي يطلب إجراء التعقيبات القانونية بحقها.. إلى حين صدور قرار المحكمة بشأنها..فكيف يجوز له تعطيل الصحيفة قبل إصدار المحكمة قرارها..))[٢].**

**وطالب النائب صادق البصّام (نائب بغداد) إعادة صياغة المادة(٢٩)من مرسوم المطبوعات السابق الذكر((لأنها عاقبت رئيس التحرير وكاتب المقال بالحبس لمدة سنة أو بغرامة مئة دينار إذا ارتكب أحد أصحاب الصحف بان نشر ما من شأنه الإخلال بالأمن الداخلي والخارجي أو بالنظام العام وإذا نشر آخر رأي العضو المخالف يعاقب بالحبس لمدة سنة وبغرامة (٣٠٠) دينار.. فكيف نوفق بين من ينشر رأي المحاكم في قضية يعاقب بالعقوبة نفسها الذي يرتكبها من يحرض الناس على الإخلال بالنظام.))[٣].**

**وطالب نواب آخرين بإعطاء مجال كافٍ لمناقشة المرسوم لأنه يتصل بحرية الصحافة وتنظيمها وتحديد مسؤولياتها ولما للصحافة من أهمية في الحياة والحرية[٤].**

## ثالثاً: تقويم أداء وزارة الداخلية من وجهة نظر الصحافة والرأي العام العراقي :-

**لم تخلُ الصحافة العراقية من مدح الجهاز الأمني والإداري لوزارة الداخلية فقد أشارت جريدة الاستقلال إلى عثور الشرطة على طفلة صغيرة لم تبلغ من العمر شهرين على قيد الحياة في منطقة الكرادة الشرقيــة وقيام الشرطـــة بإرسالها إلى المستشفى لتربيتها**

(١) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٣،الجلسة (٥)،١٩٥٣/١٢/٢٢، ص١٧٨.

(٢) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٤-١٩٥٥،،الجلسة (٣٦)،ص ص،٧١٢-٧١٣.

(٣) المصدر نفسه،ص٧١٤.

(٤) المصدر نفسه .

**نظراً لمجهولية ذويها[١].وهذا مؤشر على المهام ذات الطابع الإنساني لوزارة الداخلية.**

**كما أشارت الجريدة نفسها إلى قائممقام قضاء رانية (إسماعيل حقي شاويس) وجهوده في إحياء ذكرى المولد النبوي في قضاء رانية وهو(( يعظ في الناس.. ويبين للحاضرين بأن دوائر الحكومة كافة حاضرة لإنجاز معاملات الآهلين القانونية بسرعة ومن دون تأخير..وان الحكومة تقوم بالمشاريع الخيرية لأجلكم..وأكبر دليل على ذلك شفقتها نحوكم بإعطائكم السلفة وتحسين زراعة التبغ ولخلاصكم من أيدي المحتكرين..))[٢].**

**وذكرت الجريدة مساهمة وزارة الداخلية من خلال بعض موظفيها الإداريين بدعم جمعية الطيران العراقية لمساعدتها في مشروع التسليح الجوي العراقي،فقد حث متصرف الموصل (تحسين علي)- رئيس فرع جمعية الطيران العراقية في الموصل-أُسر المدارس الثانوية في الموصل لتقديم المساعدة المالية لفرع الجمعية، وقد تبرعت أسرة المدرسة الثانوية للبنات بـ ٤٠ديناراً و٣ خواتم ذهبية،والتي قدمته بدورها إلى متصرف اللواء الذي قام بدوره بتوجيه كتاب شكر إلى إدارة المدرسة و أسرتها بهذه المناسبة(( لتبرعكن لمساعدة السلاح الذي يزين جو العراق بمظاهر العزة والمنعة.بل أيضاً كنتيجة لجهودكن الثقافية في سبيل إنشاء الجيل))[٣].**

**كما اهتمت الصحافة العراقية بنشر جهود البلديات والمتصرفيات وأمانة العاصمة المتعلقة بتنظيم المقابر ومراقبتها بصورة تكفل صيانتها من الخراب والدمار[٤].**

**وأشارت جريدة الاستقلال إلى جهود وزارة الداخلية من خلال تقديم المساعدات والإعانات لمنكوبي الفيضانات،واشتراك المتصرفون و القائممقامون و مديرو النواحي بتوزيعها على البؤساء من الفلاحين وعائلاتهم والتنسيق مع الجمعيات الخيرية التي تقـوم**

(١) جريدة الاستقلال،العدد(٣٦٣٩) في ١٩٤٠/٤/٢٥.

(٢) المصدر نفسه،العدد(٣٦٤١) في١٩٤٠/٤/٢٨.

(٣) المصدر نفسه،العدد(٣٦٥٢) في ١٩٤٠/٥/١٢.

(٤)المصدر نفسه.

بجمع الإعانات لتوزيعها على المتضررين من الفيضانات[١]،وتذكر الجريدة نفسها قيام وزير الداخلية في ٢٠ أيار ١٩٤٠،وبرفقة مدير الشرطة العام حسام الدين جمعة بتفقد المنكوبين في ضواحي العاصمة بغداد((وقد دام تجواله مدة أربع ساعات أشرف خلالها بنفسه على المزارع التي غرقت وتفقد أموال الفلاحين وقدم لهم المواساة بعواطفه الرقيقة وأمر بإحضار الأطعمة ووعدهم بالترفيه وقد قوبلت بكثير من الدعاء والثناء على فخامته والحكومة من الفلاحين))[٢].

واستحسنت الصحافــة النداء الذي وجهه متصرف الموصل (محافظ نينوى) إلى قائممقامي الاقضية ورؤساء الدوائر المرتبطة به لنجدة منكوبي الفيضان والذي جاء فيه ((لقد بلغكم ولاشك نبأ نكبة الفيضان التي حلّت بمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية في بعض أقسام وطننا العزيز فجرفت مزارع ودمرت دوراً وقضت عل أرزاق .البعض اصبحوا في حالة يرثى لها.. وأردتُ أن أُذكر الموظفين بالواجب المترتب عليهم بهذا الصددوتُرسل التبرعات إلى هذه المتصرفية أو إلى مركز فرع جمعية الهلال الأحمر))[٣].

وأشادت جريدة صوت الأحرار- لسان حال حزب الأحرار – بجهود أمانة العاصمة بإنشاء ساحة الإمام الأعظم- وهي ساحة كبيرة تتوسطها حديقة مقابل الجامع –وتعويض الأملاك التي تشملها هذه الساحة،كما أشادت الجريدة بدور الشرطة في مساعدة الجهات المختصة بقتل الكلاب السائبة التي تزايدت أعدادها في العاصمة لتلافي الأمراض والأوبئة التي قد تسببها هذه الظاهرة[٤].

واهتمت جريدة الاستقلال بإجراءات الوزارة لمكافحة التهريب بالتنسيق مع دائرة الكمارك والمكوس العامة وزيادة عدد قوات الشرطة على الحدود العراقية ، ممــا أدى إلى

[١] المصدر نفسه،العدد(٣٦٥٥) في ١٩٤٠/٥/١٥.

[٢] المصدر نفسه،العدد(٣٦٦٠) في ١٩٤٠/٥/٢١.

[٣] المصدر نفسه،العدد(٣٦٦٦) في ١٩٤٠/٥/٢٨.

[٤] جريدة صوت الأحرار،العدد(٢٦٣) في ١٩٤٧/٥/١٣.



القبض على بعض الأموال والمشروبات والروائح العطرية وورق السكائر والتبغ[١].

كما أولت الصحافة اهتمامها بجهود أمانة العاصمة في معالجة أزمة الخبز لسنة ١٩٤٧ ،ولاسّيما متابعة الخبازين وتقديم المخالفين منهم إلى محكمة جزاء تموين بغداد بتهمة قيامهم ببيع الخبز بوزن ينقص عن الوزن المقرر من الأمانة[٢].

لم تخلُ الصحافة من إطراء إجراءات شرطة الآداب ودورها في الحفاظ على بنية المجتمع وسلامته،فقد أشارت جريدة صوت الأحرار بجهود شرطة الكرادة في كبس دار للمقامرة في محلة أرخيته بعد حصولها على موافقة حاكم التحقيق لتحري الدار وتم القبض على المتهمين وكذلك ضبط أوراق اللعب وأدوات أخرى معدة لغرض اللعب وإحالتهم إلى المحاكم بعد إكمال التحقيق معهم[٣].

وهذا مؤشر إيجابي لبعض خدمات ومهام مؤسسات الوزارة والتدليل على إنها لم تكن قاصرة على الجانب الأمني بل تعدت ذلك إلى الضبط الاجتماعي والمحافظة على أخلاقيات المجتمع العراقي المعروف عنه بالمحافظة والاعتدال.

على الرغم من الموقف السلبي للوزارة وأجهزتها من الأحداث والتطورات السياسية الداخلية وتنفيذها سياسة الحكومة التي غالباً ما تخولها استخدام أساليب القوة والشدة في تعاملها مع الثورات والانتفاضات الوطنية إلا إن ذلك لم يمنع بعض الصحف من الإشارة بشيء من التقدير لجهود وزارة الداخلية التي أذنت بتشكيل لجنة لجمع التبرعات لشهداء وجرحى وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ لجمع مبلغ خمسين ألف دينار لغرض إعانة عوائل الشهداء والجرحى وإقامة نصب تذكاري لهم[٤].

---

[١] جريدة الاستقلال، العدد(٣٦٦٠)في ١٩٤٠/٥/٢١؛ جريدة صوت الأحرار،العدد(٢٩١)في ١٩٤٧/٦/٢٤.

[٢] جريدة صوت الأحرار،العدد(٣٢٠) في ١٩٤٧/٧/٢٩.

[٣] المصدر نفسه،العدد(٣٢١) في ١٩٤٧/٧/٣٠.

[٤] تكونت لجنة الاكتتاب العام من: داخل الشعلان ودأود السعدي ومحمد جعفر الشبيبي،وفخري الدين آل وحكمت سليمان ويعقوب سركيس واركان العبادي و كامل الخضيري وعبدالعزيز القصاب وعزرا مناحيم=



كما استحسنت الصحافة سماح الوزارة لبعض الشخصيات والجماعات لإصدار صحف

ومجلات متنوعة الاتجاهات والأهداف،نذكر منها موافقة الوزارة على منح الكاتب حسين مروة امتيازاً بإصدار جريدة يومية سياسية باسم(السيار) على أن يكون مديرها المسؤول المحامي علي الخطيب[١].ومنحت الوزارة الموافقة للسيد صباح جميل روحي المحامي لإصدار مجلة أسبوعية سياسية باسم (الوثبة)على إن يكون هو مديراً مسؤولاً لها[٢].

كما كانت الصحف تنشر بعض العرائض والمظالم الموجهة من بعض المواطنين إلى وزير الداخلية راجيةً في ذلك أن تلقى الصدر الرحب من لدن الوزير والنظر فيها لمصلحة المواطن لاسيما في عهد وزارة السيد محمد الصدر التي وصفها عدد من أصحاب الشكاوي بوزارة الحريات وإسدال الستار على العهد الماضي.وان تأخذ الوزارة بالظروف الإنسانية لبعض المعتقلين ولاسيّما المنفيين إلى مناطق نائية تكاد تخلو من ابسط مقومات الحياة حيث المناطق الموبؤة بالأمراض الفتاكة وبمياهها العفنة غير الصالحة للشرب بحسب التقارير الصحية[٣].

وأشارت جريدة الاستقلال بجهود متصرف لواء ديإلى جمال عمر نظمي بتوفير كميات مناسبة من الحنطة لغرض توزيعها على الموظفين فضلاً عن الكميات التي يعمل جاهداً على توفيرها في الأسواق للاستهلاك المحلي وذلك بفرضه على مستوردي الحنطة من إحدى الممالك المجاورة بوجوب إبقاء قسم مما يستوردونه في مركز اللواء أو أحد أقضيته والتصرف بالكميات الباقية،وأشارت الجريدة نفسها بنجاح جهود المتصرف في

(١) =دانيال ومحمد حديد وجعفر حمندي.انظر :جريدة الأستقلال،العدد(٤٠٥٦) في ١٩٤٨/٢/٩.

(٢) المصدر نفسه،العدد(٤٠٦٢) في١٩٤٨/٢/١٧.

(٣) المصدر نفسه،العدد(٤٠٦٣) في١٩٤٨/٢/١٨.

(٤) للمزيد عن الموضوع انظر :الشكوى المقدمة من المحامي موريس يعقوب الياس،المُبعد السياسي في عين تمر،إلى وزير الداخلية بواسطة مدير ناحية عين تمر والمنشورة في جريدة الأستقلال،العدد (٤٠٨٤) في ١٩٤٨/٣/١٩.



هذا الاتجاه لاسيّ ما بعد المتابعة والإشراف الدقيق للمتصرف على الدوائر الفرعية التابعة له لتزويده بقوائم تتضمن أسماء الموظفين والمستخدمين في دوائرهم وعدد أفراد عوائلهم وأرقام دفاتر السكر الخاصة بهم لتموينهم بالحنطة شهرياً[١]وذلك تخفيفاً للضائقة

المعاشية.

وذكرت جريدة العالم العربي مساعي مديرية البلديات العامة لإعداد جميع التعميمات المرفوعة لها من رؤساء الوحدات الإدارية بشان إحداث مشاريع إسالة الماء ومد الكهرباء في بعض الألوية والاقضية تمهيداً للبت بأمر الشروع بإحداث قسم منها وحسب الأسبقية في تقديم هذه التصاميم[٢].

وعرضت الجريدة نفسها مطاليب أهالي منطقة بلد لفتح معاونية شرطة في الناحية وفتح مخافر للشرطة في مناطق العشائر كمناطق الفرحانية والبوحشمة والبوحسان، وأشارت الجريدة إلى إن وجود هذه المخافر من الضروريات وان وجودها مع إدارة شرطة الناحية يتطلب إحداث معاونية شرطة،كذلك أوضحت الصحيفة ضرورة اهتمام الوزارة بإنشاء(مشروع كهرباء أهلي) لتجهيز بلد بالنور الكهربائي وذكرت بان متصرفية لواء بغداد ستوافق على الطلب المقدم من السيد حسن حباشة بعد أن يتم تعديل شرطين من شروط التعهد المبرمة من مديرية البلديات العامة[٣].

وأولت جريدة الاستقلال اهتماماً كبيراً بجهود وزارة الداخلية للحد من بعض الظواهر غير الأخلاقية في العاصمة خلال السنة ١٩٥٠،فذكرت جهود الشرطة وتنسيقها مع رئاسة صحة لواء بغداد وتخصيصها سيارة جيب مع عدد من أفراد الشرطة لمطاردة البغايا المتجولات في ضواحي بغداد والقبض عليهن وتأليف (هيئة أخلاق العاصمة)من معاون الشعبة الخاصة السيد سليم البدري ورئيس المفتشين الصحيين عبد الوهاب أحمد

---

[١] المصدر نفسه،العدد(٤٠٩١) في١٩٤٨/٣/٢٧.

[٢] جريدة العالم العربي،العدد(٦٨٢١) في ١٩٤٩/٩/١٤.

[٣] المصدر نفسه،العدد(٦٨١٩) في١٩٤٩/٩/١٢



وتنسق هذه اللجنة مع مدير شرطة لواء بغداد والمدير العام للشرطة لاجل نجاح هذه اللجنة وسير أعمالها على الوجه المطلوب[١].

وتفاءلت بعض الصحف بمساعي وزارة الداخلية لتعديل نظام دعاوى العشائر

((تعديلاً يكفل العدل عند تطبيقه ويُطمن إلى الأحكام التي تصدر بموجبه))،بعد تأسيس محكمة تمييز عشائرية يكون مقرها وزارة الداخلية وإحداث ثلاث معاونيات لمدير العشائر العام،ويكون المعاونون في الوقت نفسه أعضاءً في المحكمة المذكورة[٢].

ومن جهة أخرى، حاول بعض وزراء الداخلية القديرين أمثال سعيد قزاز تفهم موضوع حرية الصحافة وفسح المجال أمام صحافة الأحزاب لممارسة نشاطها الصحفي في ضوء الحدود التي رسمها القانون،ومن الإجراءات المهمة التي اتخذها الوزير المذكور، إلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات،حتى أن العدد الأول من مجلة (الثقافة الجديدة) ذات النهج الماركسي صدر في تشرين الثاني من سنة ١٩٥٣وتضاعف النشاط الصحفي على المستوى الرسمي والشخصي،وتم استحصال بعض الامتيازات من الوزير لإصدار صحف سياسية،وتشير المصادر إلى إن الوزارة أجازت عدداً من الصحف منها: الجريدة والحقيقة والسياسة والشباب والصحافة وصوت الإسلام والغد وصوت الأهالي والنضال والوعي والعمل، وأجازت الوزارة أيضاً مجلات عديدة منها :البيان الجديد وصدى المستقبل والرسالة الجديدة، في العاصمة بغداد وخارجها[٣].مما جعل العديد من الصحف الصادرة آنذاك تشير إليه بالاهتمام والتقدير مستبشرة خيراً بعودة جزئية لحرية الصحافة، ولو بشكل مؤقت، يضاف إلى إشادتها بدوره في إضراب البصرة لسنة ١٩٥٣،وموقفه الجريء من أحداث فيضان سنة ١٩٥٤[٤].

---

[١]جريدة الأستقلال ، العدد (٤٢١٠) في٢٦/٧/ ١٩٥٠؛ العدد(٤٢٤٣) في١٣/٨/١٩٥٠.

[٢] المصدر نفسه،العدد(٤٢٧٢) في٢٥/١٠/١٩٥٠.

[٣] زاهدة إبراهيم،دليل الجرائد والمجلات العراقية ١٨٦٩-١٩٧٨،ط٢،(الكويت،١٩٨٢)،الصفحات٩٢، ١٣٠، ١٣٢، ١٤١، ١٥٤، ١٥٦، ١٦١، ١٧٠، ١٩٧، ٢٣٨، ٣٢٢ ،٣٤٠، ٤١٤، ٤١٦.

[٤] انظر: الفصل الرابع، ص ص،٢٢٠-٢٣٠.



## رابعاً: نقد الصحافة(السلبي) لنشاط وإجراءات الوزارة :-

من الطبيعي،أن تكون أعمال وإجراءات وزارة الداخلية أو في قسم منها،لا تحظى

بالرضا والقبول من الصحافة العراقية أو بعضها،على اعتبار إن الجهة الرسمية المسؤولة عن إجازة الصحف ومتابعة نشاطاتها وإصدار أوامر الغلق أو المصادرة وغير ذلك من الجوانب الأخرى التي تتعلق بالإعلانات والتمويل وكل ماله صلة بالعمل الصحفي،هي وزارة الداخلية.

أشر الباحث بعض المواقف السلبية للصحافة إزاء بعض مواقف وإجراءات الوزارة من مختلف الأحداث السياسية وغيرها في المجال الداخلي متبعاً التسلسل الزمني في عرض تلك المواقف.

كما سبقت الإشارة،كانت الصحافة خلال حقبة الحرب العالمية الثانية،قد سُخرت لعمل الحكومة وخدمة مصالحها ولم تعطَ القسط الكافي من الحرية لمزاولة نشاطها المهني بشكل يكفل لها نقد الأوضاع المتردية التي كانت سائدة في البلاد آنذاك.

لكن على الرغم من ذلك، لاحظنا العديد من الصحف لا تخلو من توجيه النقد لأعمال ونشاطات مؤسسات وزارة الداخلية خلال مدة الحرب فوجهت جريدة الشعب انتقادات لاذعة لأجهزة وزارة الداخلية الأمنية لتفشي جرائم القتل والسرقة والاغتصاب خلال مدة الحرب،ونبهت الجريدة نفسها عن اتساع ظاهرة السرقة قائلـة((..أخذ كثير من النشالين يتجولون في الأسواق التجارية بغية اختطاف بعض الأشياء من الحوانيت أو المارة في الأسواق وتحدث كثير من السرقات يومياً من دون أن يشعر أفراد الشرطة بها،وقد تُسبب هذه الحالة الاستياء الشديد في الأسواق،فترجو الجريدة من مديرية الشرطة مراعاة ذلك وعدم فسح المجال لهم))[١].

---

[١] جريدة الشعب،الأعداد(١٧٠-١٧٦) الصادرة في ٥-١٩٤٤/٩/١١.

وعلى الرغم من الجهود الواضحة لوزارة الداخلية ولاسّيما جهاز الشرطة في الحد من ظاهرة التحلل من القيود الأخلاقية وانتشار بعض الأفعال الاجتماعية الضارة كالبغاء والقمار والملاهي والمراقص،فقد واجهت الوزارة انتقادات متعددة لضعف إجراءاتها تجاه هذه الظواهر ولاسّيما وان بعض الأماكن المستخدمة للأغراض المذكورة كانت تقع بالقرب من مراكز الشرطة،مما جعل الرأي العام ولاسيّما الصحافة العراقية تشير إلى ذلك بوضوح مطالبة الشرطة بتشديد الرقابة بهدف صيانة الأخلاق العامة[١].

ومما يذكر إن شرطة التموين كانت مثار انتقاد بعض الصحف المحلية،فقد ورد في جريدة صوت الأحرار انتقاد لوزارة التموين وأعمالها وتلاعب موظفي التموين بمواد التموين،وان رقابة شرطة التموين لم تكن حقيقية،وأنَّ وظائف شرطة التموين لا تُمنح إلا لذوي الحظوظ،وانها كانت تعمل في اتجاه معاكس للأهداف التي أنشأت من أجلها،فقد ذكرت شرطة التموين بقولها ((أما شرطة التموين.. فقد ظهر انه لا رقابة حقيقة لوزارة التموين عليها،كما إن وظائفها لا تمنح إلا لأصحاب الحظوظ، وكانت واجباتها في وادٍ وواجبات التموين في وادٍ آخر..))[٢].

ويظهر من كلام الجريدة تلكؤ دوائر وزارة الداخلية المسؤولة عن التموين مباشرة في أداء مهامها وتجاوزها على وزارة التموين ودوائرها والعمل بما يحلو لها، وهذا قد يؤدي إلى استغلال منتسبي تلك المؤسسة ظروف التموين وبما يخدم أغراضهم الشخصية ومنافعهم الذاتية من دون الاكتراث بحالة الشعب البائسة،وهو يصارع الجوع من دون سلاح يحميه من جشع المستغلين والفاسدين من التجار والشرطة.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وإصدار العديد من الصحف السياسية وغير السياسية،تزايدت اهتمامات الصحافة بمشكلات المجتمع ومعاناة الناس المختلفة.ففي ٣ حزيران ١٩٤٦ ،وجهت جريدة(صوت الأهالي) عنايتها بشكاوى الناس حول وضع

---

[١] المصدر نفسه،العدد (١٩٢) في ١٩٤٤/٩/٢٩؛العدد(١٩٤) في ١٩٤٤/١٠/٢.

[٢]جريدة صوت الأحرار،العدد(٣٤٣) في١٩٤٧/٨/٢٨.

باصات الأمانة واستمرار الازدحام للركاب على الباصات وقلة مقاعدها وغلاء أجور النقل بواسطتها التي كانت في وضع لا يتلائم وقدرة الأهالي المادية.وأشارت الجريدة إلى إن أصحاب السيارات الخصوصي(التاكسي)وأصحاب الباصات الأهلية خارج خطوط الأمانة قد اصبحوا يتقاضون أجوراً أوطأ من أجور باصات الأمانة،كذلك قضية مواقف الباصات وخلوها من المظلات الواقية التي تحمي الركاب من ظروف الجو صيفاً وشتاءً.وقد طالبت الجريدة من أمانــة العاصمة الاهتمام بالموضوع لتعلقه بشريحة واسعة من المجتمع البغدادي[١].

كما نشرت الجريدة نفسها بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٦ موضوعاً عن مياه الشرب في مندلي – أحد أقضية لواء ديالى–وتعاطفت الجريدة مع العريضة التي رفعها الأهالي إلى كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس مجلس النواب،موضحة إن المشروع غير كافٍ ولا يلبي حاجات جميع السكان كما إن المياه التي تضخ فيه غير صافية والأنابيب المستخدمة في المشروع قديمة وقد أصاب بعضها العطب[٢].

استنكرت الصحف الناطقة باسم الأحزاب السياسية العلنية موقف وإجراءات وزارة الداخلية إزاء حرية الصحافة والرأي في عهد وزارة أرشد العمري(١٩٤٦-١٩٤٧) وقيامها بغلق العديد من الصحف وإحالة مسؤوليها إلى المحاكم المختصة،فقد ذكرت صحيفة صوت الأهالي الصادرة في ٢ تموز ١٩٤٦: (( إن موقف الحكومة إزاء الصحافة في الآونة الأخيرة يدعو إلى القلق على مصير حرية الرأي والنشر والمضمونة بالقانون الأساسي..))[٣].كما استنكرت الجريدة نفسها إجراءات الشرطة وموقفها من التظاهرات التي وقعت في٢٨ حزيران ١٩٤٦ وطلبت من الحكومة ((تأليف لجنة محايدة بأسرع ما يمكن لتتولى التحقيق في كيفية وقوع التظاهرة وعن المسؤولين عن إزهاق الأرواح

---

[١] جريدة صوت الأهالي،العدد(١١٨٢) في١٩٤٦/٦/٣.

[٢] المصدر نفسه،العدد(١١٨٤) في١٩٤٦/٦/٥.

[٣] المصدر نفسه،العدد(١٢٠٧) في١٩٤٦/٧/٢.

ومعاقبتهم منعاً لتكرار مثل هذه الحوادث المؤسفة وصيانة لأرواح الأبرياء))[١].

يثمن وزارة الداخلية :[1حا] التعليق

وعبرت جمعية الصحفيين في مذكرة مطولة وجهتها إلى وزير الداخلية (عبد الله القصاب)،عن قلقها لقرار وزارة الداخلية بغلق الصحف مطالبة بحق الدفاع للصحفي عن نفسه وتحكيم الخبراء لإثبات براءته وان يتم إسناد أمر التحقيق في التهم الموجهة إلى الصحفيين إلى موظف حقوقي في وزارة الداخلية ومزود بتعليمات من الوزير نفسه تعطي للمتهم مجال الدفاع الكافي والاستعانة بالخبراء[٢].

كما وصفت جريدة صوت الأهالي موقف وإجراءات الشرطة في حادثة كركوك (كاوورباغي) بأنها مؤلمة ومؤسفة وان الوزارة لم تتخذ خطوات إيجابية جدية تجعل العمال يعدلون عن الإضراب والمباشرة بالعمل،وان ((الشرطة أطلقت النار بأمر من متصرف اللواء من دون مبرر على اجتماع سلمي عقده العمال المضربون في كاوور باغي))[٣]. وهذه إشارة واضحة لتقصير أجهزة وزارة الداخلية الأمنية والإدارية وعدم مقدرتها على احتواء الموقف وتلافي النتائج الوخيمة له.

وانتقدت جريدة الشعب موقف الإدارة المحلية في لواء كركوك لموقفها غير الحكيم في التعامل مع إضراب عمال شركة النفط العراقية في كركوك (حادثة كاوورباغي) وحملتها مسؤولية الحادثة إذ قالت((.. هذه الحادثة كان يمكن ألا تقع فيما لو استعملت السلطات المحلية في كروك الحكمة في معالجة الأمر،مقتصرة في عملها على المحافظة على الأمن وتاركة أمر فض النزاع،إلى الدوائر ذات العلاقة)).ومهما يكن من أمر ((فقد كان في وسع الحكومة تلافي حدوث هذه الواقعة الأليمة لو أنها اهتمت للأمر حينما ظهرت بوادره، واتخذت كل الإجراءات الممكنة لفض النزاع بين الشركة والعمال بدراسة المطاليب التي تقدموا بها))[٤].

---

[١] المصدر نفسه؛جريدة صوت الأحرار،الأعداد (٥٥-٥٦) في٢-١٩٤٦/٧/٣.
[٢] جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢٠٨) في١٩٤٦/٧/٣.
[٣] المصدر نفسه،العدد(١٢٢٣) في١٩٤٦/٧/٢٢.
[٤] جريدة الشعب،العدد(٥٣٦) في ١٩٤٦/٧/١٥.



وطالبت الجريدة نفسها من الحكومة بيان (( كل ما طرأ على سير القضية،سواء كان

ذلك من جهة التحقيق في أمر إطلاق النار أم من جهة الكيفية التي انتهى بموجبها الإضراب.إن من واجب الحكومة أن تُظهر للرأي العام دائماً ،وكلما جد في الأمر شيء ، على موقفها من القضايا الشاغلة لبال الرأي العام ،محددة ذلك بوضوح .. وان إيقاف الحكومة الرأي العام على حقيقة الحوادث التي تقع في البلاد دائماً ،أمر لا تستوجبه المصلحة العامة حسب،وإنما هو ما تقتضيه مصلحة الحكومة نفسها))[١].

ويبدو من كلام الجريدة الأخير إن الحكومة ولاسّيما وزارة الداخلية-لأنها المسؤولة عن مديرية الدعاية والإذاعة العامة وتصدر جميع البيانات الحكومية من خلالها- كانت تظلل الرأي العام عن حادثة(كاوورباغي)وان هناك تعتيماً واضحاً وربما يكون متعمداً لسير التحقيق ونتائجه في الحادثة المذكورة.

واستنكرت جريدة صوت الأهالي الصادرة في٢٧ كانون الأول ١٩٤٦ تدخلات رجال الإدارة وموظفي الوزارة في الألوية في انتخابات اللجان التفتيشية مطالبة بضمان حرية الانتخابات وتطهير الجهاز الإداري[٢].الذي أصبحت مهمة أساسية على حد تعبير الجريدة.

وعرضت جريدة صوت الأحرار بتاريخ الأول من ايار١٩٤٧ شكوى لعوائل الموقوفين في سجن ابي غريب مقدمة إلى رئيس الوزراء ووزيري الداخلية والشؤون الاجتماعية موضحة فيها أساليب المعاملة القاسية للسجناء وتعرضهم(( للإرهاب منذ اعتقالهم وزجوا في غرف ضيقة.. وحُرموا من كل وسائل الراحة..ونتيجة لهذه المعاملة السيئة التي يلاقونها وللظروف الصحية الرديئة التي هم فيها فقد فتكت بهم الأمراض..)) وطالبت العريضة بتحقيق مطالب الموقوفين التي أضربوا من اجلها ونقلهم إلى الموقف العام وتوفير وسائل الراحة لهم والسماح لعوائلهم بالاتصال بهم للاطمئنان على صحتهم[٣].

---

[١]المصدر نفسه،العدد(٥٤٠) في١٩٤٦/٧/١٩.

[٢]جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢٩٠) في١٩٤٦/١٢/٢٧؛العدد(١٢٩٢) في١٩٤٦/١٢/٣٠.

[٣]جريدة صوت الأحرار،العدد(٢٥٣) في ١٩٤٧/٥/١.



واستنكرت الجريدة نفسها قيام الشرطة السرية والعلنية بسلاحها باقتحام بناية دار المعلمين الابتدائية وتجولها في ردهات الدار والممرات وغرف المنام لإرهاب الطلاب

وتخويفهم وقد أيد ذلك مدير الدار بأن الشرطة قد دخلت المكان في اليوم الأول من إضراب طلاب كلية الملك فيصل(مدرسة بغداد حالياً)[١] ويبدو إن إجراء الشرطة هذا كان احترازياً لتجنب اشتراك الطلبة الموجودين في دار المعلمين الابتدائية بالتظاهرات التي وقعت في كلية الملك فيصل.

كما وجهت جريدة صوت الأحرار الصادرة بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٤٧ نقداً لاذعاً لوزارة الداخلية بسبب تعطيل بعض الصحف حيث تقول الصحيفة (( إن ما يجري من تعطيل الصحف أو الحد من نشاطها والحيلولة من دون أداء واجباتها لمجرد الخروج عن آراء المسؤولين في القضايا العامة التي تهم الشعب وتؤثر على مصيره ومستقبله.فذلك ما لا يمكن إن يصح إلا في النظم الديكتاتورية))[٢].

وعندما اشتدت أزمة الخبز سنة١٩٤٧،وتزايدت مشكلات الناس وتذمرهم من الغلاء الفاحش والتدافع على أبواب المخابز وسوء توزيع المواد التموينية،تساءلت جريدة صوت الأحرار في عددها الصادر في ١٨ تموز ١٩٤٧ عن الإصلاح المزعوم الذي يقوم به الموظفون الإداريون ولاسيّما متصرفي الألوية،الذين طالما اجتمعوا مع وزير الداخلية ورئيس الحكومة،لكن من دون جدوى ولم يبادر المتصرفون باتخاذ تدابير عملية فاعلة على حد تعبير الجريدة وانهم لم يعملوا شيئاً لألويتهم (( وأي شيء عمله المتصرفون منذ أن عادوا إلى ألويتهم .. غير ما تعودوا أن يعملوا في شيء كثير من القصد والتريث وترقب الأمور))،وهذه(( بغداد انك لترى الناس فيها مازالوا يتدافعون ويتزاحمون على أبواب المخابز والأفران..،وانك لتجلس إلى الفقير والغني فتسمعهما يشكوان الغلاء ويتذمران من التلاعب بمقدرات العيش ومن سوء توزيع الأقمشة والسكر..))[٣].

[١] المصدر نفسه.

[٢] المصدر نفسه،العدد(٢٧٩) في١٠/٦/١٩٤٧؛العدد(٣١٩) في٢٨/٧/١٩٤٧.

[٣] المصدر نفسه،العدد(٣١١) في١٨/٧/١٩٤٧.



تزايدت الانتقادات الموجهة إلى وزارة الداخلية،ففي مذكرة احتجاج رفعها حزب الشعب إلى رئيس الوزراء ودول الجامعة العربية والهيئات الدبلوماسية في العراق ونُشرت في العديد من الصحف العراقية،أشار فيها الحزب المذكور إلى اعتداءات الوزارة على

المطبوعات وحرية الرأي.وأشارت الجريدة نفسها إلى تجاوزات خطيرة لمؤسسات وزارة الداخلية تعدت مسألة حرية الصحافة والرأي إلى مداهمة المساكن والاعتقال بسبب الانتقاد والثقافة واقتناء الكتب والمطبوعات و لاسيما ما احتوى منها على آراء وطنية أو مباحث ديمقراطية،وأصبح الناس-على حد تعبير الجريدة -في خوف دائم من غارات الشرطة عليهم بسبب ما يمتلكونه من كتب ومطبوعات وبذلك أصبحت حرمة المساكن التي ضمنها الدستور العراقي غير مصونة،وصار الناس يوقفون ويحقق معهم على الشبهات والأخبار أو التقارير السرية ويحجزون أياماً واشهراً في السجون، وإذا قُدموا إلى المحاكم كانت التقارير السرية هي أيضاً الدليل الوحيد الرئيس ضدهم.ومن تبرئهم المحاكم يلزمهم خوف من تعقيبات جديدة من الشرطة السرية بحجة((الخشية منهم على الأمن))[١].

كما أشرت بعض الصحف ضعف الجانب الخدمي لمؤسسات الوزارة فنشرت جريدة صوت الأحرار في ٢ أيلول ١٩٤٧ مطاليب ناحية كرمة بني سعيد حول إزالة الأوساخ المتراكمةفي الشوارع والمحلات السكنية وضعف مشروع الإنارة والمطالبة بتحسين الطرق وإنشاء جسر يسهل نقل الأشخاص والمواد الأخرى بين الناحية والمناطق المجاورة الأخرى[٢].كما تعجبت الجريدة نفسها في عددها الصادر في ١٢ تشرين الأول من السنة نفسها بإهمال أعضاء بلدية الزبير الإصلاح لبلدتهم وانهم لا تهمهم المصلحة العامة ويؤثرون مصالحهم الخاصة على العامة وشملت الشكاوى تبليط طريق الزبير

---

[١]المصدر نفسه،العدد(٣٣٢) في١٩٤٧/٨/١٢؛جريدة الشعب،العدد(٨٥٧)في١٩٤٧/٨/١٥؛ لواء الاستقلال، العدد(١٦٥) في١٩٤٧/٨/٢٥.

[٢]جريدة صوت الأحرار،العدد(٣٤٧) في١٩٤٧/٩/٢.



وتحسين مشروع الكهرباء والاهتمام بنظافة البلدة[١].وفي الرمادي كانت هناك معاناة للمساجين في سجن الرمادي الملكي من إرهاق وشدة وضرورة إرسال المفتشين للاطلاع

على أوضاع السجن.

وفي كركوك سجلت الجريدة نفسها انتشار الأوساخ في شوارع المدينة وأزقتها وتعاطي الخمور في السينما التي تعاني من تردي مقاعدها وارتفاع أثمان تذاكرها وعدم توافر الشروط الصحية فيها،لافتة نظر شرطة الأخلاق للاهتمام بالموضوع[٢].

كما وجهت جريدة( صوت الأهالي) كتاباً احتجاجياً لوزير الداخلية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب من الحزب الوطني الديمقراطي وذلك احتجاجاً على استعمال الشرطة القوة ضد طلاب كلية الحقوق وزملائهم طلاب المعاهد الأخرى اثر أحداث وثبة كانون الثاني ١٩٤٨،وقد استنكرت الصحيفة من خلال الكتاب المذكور التجاوزات والاعتداءات التي قامت بها الشرطة وتوقيف عدد كبير من الطلاب الأبرياء،وتعطيل الدراسة،مما يهدد مستقبل الطلاب[٣].

وانتقدت الجريدة نفسها بعددها الصادر في ٢٦ اذار١٩٤٨ أعمال مديرية الدعاية العامة وطالبت بضرورة أجراء إصلاح عاجل في هذه المؤسسة الحيوية التي اتهمتها الجريدة بأنها كانت مجرد وسيلة دعاية للحكومات المتعاقبة،عن طريق استئجار صحف معينة لهذا الغرض،ولغرض الطعن بالصحف الحرة وبالأحزاب،لقاء مخصصات سرية،وتطرقت الجريدة إلى وضع محطة الإذاعة العراقية التي تشرف على توجيهها مديرية الدعاية العامة فيجب والقول للجريدة((أن يكون مفهوماً قبل كل شيء إن الإذاعة لا تعتبر في الحقيقة ملكاً للحكومة بل هي ملك للمستمعين أي ملك للشعب)).ووصفت الجريدة الإذاعة بأنها متأخرة عن مجاراة المحطات العالمية وانها جامدة كل الجمود على حد قول الجريدة[٤]. وطالبت

---

[١] المصدر نفسه،العدد(٣٨٠) في١٢/١٠/١٩٤٧.

[٢] المصدر نفسه،العدد(٣٨٦) في٢٠/١٠/١٩٤٧.

[٣] جريدة صوت الأهالي،العدد(١٤٢٩) في٨/٢/١٩٤٨.

[٤] المصدر نفسه،العدد(١٤٧٠) في٢٦/٣/١٩٤٨.



بإصلاح المحطة من خلال تغيير العقلية السائدة في مديرية الدعاية العامة التي تخضع لإدارتها محطة الإذاعة،بأن تكون عقلية ديمقراطية تقيم وزناً للرأي العام وتحترم النظام

الديمقراطي وان تكون المحطة واسطة حقيقية من وسائط تثقيف الشعب وتنويره بكل أمانة ونزاهة إلى جانب العناية بنواحي الثقافة والتسلية والأدب الرفيع والتنويع في البرامج التي تثير المستمعين وان لا تعتمد المحسوبية والمنسوبية في كل ناحية من نواحيها[١].

وفي ٢٣حزيران ١٩٤٨ احتجت معظم الصحف العراقية من خلال جمعية الصحفيين على الرقابة التي تفرضها مديرية الدعاية العامة عليها وقد تضمن الاحتجاج أموراً عدة أهمها، نقل الرقابة الصحفية من مديرية الدعاية العامة وإناطتها بإدارة أخرى،وعدم تدخل الرقابة فيما يكتبه الصحفيون عن الشؤون الداخلية التي ليست لها مساس في الحرب القائمةفي فلسطين وشؤون الجيش وسلامته،والسماح للصحف بترك محل المقال المرفوع خالياً فضلاً عن ضرورة تعيين مراقبين أكفاء من ذوي الخبرة بشؤون الصحف مع تزويدهم بتعليمات وافية تحدد واجباتهم،مع قبول ممثل عن جمعية الصحفيين في هيئة الرقابة يكون بمثابة همزة وصل بين الصحافة والرقابة.

وأرسلت نسخ من هذا الاحتجاج إلى رئاسة مجلس النواب والأعيان ورئاسة الديوان الملكي فضلاً عن وزير الداخلية[٢].

لكن يبدو إن تجاوب وزارة الداخلية مع طلب الاحتجاج لم يكن إيجابياً، لذلك نلاحظ بعد ثلاثة اشهر تقوم وزارة الداخلية بإلغاء امتياز صحف ومجلات عديدة منها مجلةمناهل الفن الأدبية والصريح والقلم السياسيتين وذلك لعدم صدورها خلال المدة القانونية على حد تبرير الوزارة الذي جاء في كتاب الإلغاء[٣].

---

[١] المصدر نفسه،العدد(١٤٦٩) في١٩٤٨/٣/٢٥.

[٢] جريدة الاستقلال،العدد(٤١٦٠) في١٩٤٨/٦/٢٣.

[٣] انظر: المصدر نفسه،العدد(٤١٩٤) في١٩٤٨/٩/٢٧.



واستهجنت جريدة العالم العربي في عددها الصادر بتاريخ٨ ايلول١٩٤٩ قيام بعض أفراد الشرطة في بغداد والألوية الأخرى بفرض الكتب و وصولات الاشتراك ببعض الجرائد الوهمية على المراجعين لدوائر الشرطة لتأمين استفادة بعض من انتحلوا صفة المؤلفين

والصحفيين .

ووعدت مديرية الشرطة العامة بالاهتمام بالموضوع وقررت الإيعاز لرؤساء الوحدات الإدارية بمنع مثل هذه التصرفات[١].التي تسيء إلى سمعة جهاز الشرطة،الذي مازالت نظرة الناس إليه غير حسنة بسبب مواقفه من أحداث وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ التي ما زالت شاخصةً في أذهان الناس آنذاك.

كما نشرت جريدة لواء الاستقلال بعددها الصادر في ٥ كانون الأول١٩٤٩ نصوص الكتب والمخابرات الرسمية التي دارت بين وزارة الداخلية ومتصرفية لواء المنتفك حول النزاع العشائري الذي وقع بين عشائر عكيل وبعض أتباع موحان الخير الله من عشائر الشويلات، وقد كان نشر الجريدة للوثائق المذكورة دليلاً على الإجحاف الذي لحق بأفراد عشيرة العكيل من السلطات الإدارية التابعة لوزارة الداخلية والتي أنيط بها التحقيق في ذلك الموضوع[٢].وهذه إشارة واضحة على عدم حيادية الجهاز الإداري في اغلب الأحيان وانحيازه إلى أهواء وربما مصالح ذاتية لمرؤسيه وموظفيه الكبار.

ولفتت جريدة الاستقلال الصادرة بتاريخ ١٥ تموز ١٩٥٠ أنظار وزارة الداخلية إلى حوادث خطف الأطفال من جانب الخدم أو غيرهم في بغداد،مما بعث الرعب في نفوس الكثيرين من ذوي الأطفال موضحةً خطورة تلك الظاهرة على المجتمع العراقي ومطالبةً من المسؤولين في الوزارة زيادة اليقظة لمراقبة هؤلاء الجناة مع ضرورة اهتمام الأهالي بمراقبة أطفالهم ومتابعتهم[٣].وهذا يفسر لنا زيادة عدد جرائم السرقة والسلب بسبب

[١] جريدة العالم العربي،العدد(٦٨١٦) في١٩٤٩/٩/٨.

[٢] لواء الاستقلال،العدد(٨٤٢)في١٩٤٩/١٢/٥؛ جريدة العالم العربي،العدد(٦٨٨٨) في١٩٤٩/١٢/٧.

[٣] جريدة الاستقلال،العدد(٤٢٠٣) في١٩٥٠/٧/١٥.



استمرار مؤثرات أزمة الخبز ومواد التموين الأخرى على الرغم من إلغاء وزارة التموين سنة ١٩٤٨ إلا إن المجتمع بقي في حالة من العوز لفئة واسعة مما شجع على أعمال الخطف والسرقة لأسباب اقتصادية واجتماعية بحتة.

وأُنتقد مدير الدعاية العامة في كفاءته الإدارية من الصحافة وذلك بعد اكتشاف حالات تزوير الكتب لتسفير اليهود بجوازات السفر العراقية من دون كفالة، وتزوير توقيع وزير

الداخلية السابق(صالح جبر)على بعضها،لكن التحقيق اثبت تورط مديرية الدعاية العامة بالموضوع فقد أثبتت التحقيقات إن الكتب المزورة طبعت على الآلة الكاتبة العائدة للمديرية المذكورة .

وتقول جريدة الاستقلال متهجمة على مدير الدعاية(كمال إبراهيم)[١] (( إذ كان التسيب قد بلغ هذه الدرجة.. فأن الملامة ضرب من الهراء والرجل الذي لا يدري ما يجري في دائرته وبالقرب من غرفته كيف تُسلم بيده مقدرات الصحافة ويحكم على هذا وذاك بما يشاء..)) وتواصل الجريدة استغرابها وانزعاجها من مدير الدعاية بالقول ((.. فهل يجوز السكوت عن دائرة هذا شأنها وهي تضم شعبة استعلامات تستنزف كثيراً من المخصصات والهبات))[٢].

ويبدو إن كتابة الجريدة عن مساوئ مديرية الدعاية العامة ومديرها العام دفع وزارة الداخلية إلى قطع إعلانات الدوائر عن هذه الجريدة وكذلك الحال انطبق مع جريدتي صدى الأهالي والعالم العربي.

واستنكرت الجريدة نفسها عمل مدير الدعاية العامــة منبهة إياه بأن ما نُشر عن مساوئ دائرته((هو درس بسيط لكمال إبراهيم ليعلم ما في عمله من إساءة إلى مصلحة الحكومة التي نصبه فيها الأمي لدعايتها.. ،وإذا لم تكن له حماية سوى الإعلان الذي يظنه

---

[١] من كبار موظفي وزارة الداخلية،ولد سنة ١٩٠٩،دخل في السلك الوظيفي في ١٩٢٨/٩/٢٠،شغل العديد من الوظائف الادارية وتدرج في مناصبه حتى أصبح مديراً عاماً للدعاية في ١٩٥٠/٤/٥ انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٠،ص١٣.

[٢] جريدة الاستقلال،العدد(٤٢٤٩) في١٩٥٠/٩/٢١.



كل شيء للجريدة لبعده عن حقيقة العمل الصحفي))[١].

كما انتقدت الجريدة نفسها بعددها الصادر في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٠ إهمال ونسيان مؤسسات وزارة الداخلية للواء رأبيل الذي عدتهُ الجريدة محروماً من العناية والإصلاح علىالرغم من أهميته العسكرية والاقتصادية والجغرافية والسياسية،مشيرة إلى إن الإهمال

ناتج من عدم تحقيق العدالة في توزيع الخدمات بين الألوية وتولدت نتيجة ذلك مشكلات تخص البلدية والإدارة وحتى الصحة والمحاكم..وأما مشكلات البلدية فتبدو واضحة من عجز البلدية عن تحسين الطرق وتبليط الأزقة وتوسيعها،وانعدام النظافة في المدينة فالمياه القذرة تجري في سواقٍ تخترق الطرقات والشوارع فتتصاعد منها روائح تزكم الأنوف،وتتولد منها أنواع الأمراض والأوبئة التي تفتك بالناس وكما إن عدد موظفي البلدية قليل جداً ولكبر سنهم أو صغره أطلق البعض على هذه المؤسسة بدار العجزة[٢].

وعندما عطلت وزارة الداخلية جريدتي العالم العربي والأوقات البغدادية في ١٨ نيسان١٩٥١ لمدة سنة بتهمة السب الذي جرى التعطيل من اجله،رفعت جمعية الصحفيين العراقية-التي تأسست سنة ١٩٤٧ – برئاسة كامل الجادرجي مذكرة إلى رئاسة الحكومة حول حرية الصحافة في العراق وما تتعرض له الصحف من كبت وإرهاب من الأجهزة التنفيذية – مؤسسات وزارة الداخلية- معلنة احتجاجها على تلك الممارسات والأعمال وطالبة بإعادة النظر بقرار الحكومة بشأن الجريدتين المذكورتين[٣].

لكن المثير للاستغراب إن وزارة الداخلية وبدل أن تقوم بالتجاوب مع هذه المطاليب الوطنية نلاحظها قامت بتعطيل الجمعية ثم إلغائها وتشريد الأعضاء البارزين فيها. وواجهت الصحف الوطنية هجوماً هستيرياً من الوزارة ولاسّيما بعد انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ بحيث كان المواطن يتعرض للسجن أو المطاردة لمجرد حمله جريدة معينة[٤].

[١]المصدر نفسه،العدد (٤٢٥٠) في١٩٥٠/٩/٢٢.
[٢] المصدر نفسه،العدد (٤٢٧٣) في١٩٥٠/١٠/٢٦.
[٣]فائق بطي،قضايا صحفية ،ص ص،١١٨-١١٩.
[٤]المصدر نفسه،ص١٢٠.



واستمرت الصحافة بنقد سياسة الوزارة ولاسّيما ما تعلق منها بفرض الأحكام العرفية، والرقابة الصارمة على كل ما يقال أو ينشر بحجة الخوف من اختلال الأمن.وقد وصفت جريدة صوت الأهالي الصادرة بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٥٣ إجراءات وزارة الداخلية في سبيل استتباب الأمن بأنها ((حجة واهية لا سند لها من الواقع،والمحافظة على الأمن عذر هزيل لا يستقيم مع منطق الحوادث..،ولكن السبب الرئيس الذي يؤيده واقع الأمر هو أنَّ الوزارة كانت تتوخى من إطالة أمد الأحكام العرفية وبقاء الرقابة على الصحف

تهيئة جو(مثالي) تستطيع فيه أن تعمل حرةً من غير رقابة ولا محاسبة لتحقق مأربها في الخفاء.وكان هذا الجو يتمثل في فرض حكم إرهابي مقيت تستعمل فيه الضراوة..، وتكال التهم لكل من يرفع صوته باستنكار هذا الحكم الديكتاتوري السافر))[١].

كما طالبت الجريدة نفسها الصادرة بتاريخ١و٢ تشرين الثاني ١٩٥٣ من وزارة الداخلية إعادة النظر في قوائم الكتب الممنوعة والمطبوعات الخارجية الممنوعة لتقليص تلك القوائم بعد وقوع حيف كبير،ومن تحكم بالأمر أملته الرغبات الخاصة والآراء غير الديمقراطية في ذلك الشأن،وأنَّ رأي الجريدة هو المطالبة بإعادة النظر جدياً في هذه القوائم المتضخمة والتي تُعّد أسوء دعاية للعراق في الخارج وماسة بسمعة البلاد،فضلاً عن وقوفها حائلاً من دون إطلاع العراقيين على كثير مما ينشر في الخارج[٢].

واستمرت الجريدة بتوجيه الأضواء على مشكلات المجتمع العراقي ذات المساس بعمل وزارة الداخلية،ففي عددها الصادر بتاريخ٢ تشرين الثاني١٩٥٣ كتبت عن السجون العراقية التي وصفتها(( بمأساة من المجتمع))كما قالت عنها بأنها ((هي في الوقت نفسه لون من الإرهاب السياسي،وكثرة السجناء من غير السياسيين تثير التساؤل عن أسلوب الحياة الاجتماعية في العراق،ولماذا ازداد الأجرام إلى هذا الحد؟)) وان((السجين لا يعامل معاملة إنسان،بل هو أشبه بالعبد الروماني الذي كان يكدح لأسياده تحت ضربات السياط ليُغل بالحديد في الليل،وغذاء السجون العراقية من أردأ أنواع الغذاء البشري))

[١] جريدة صوت الأهالي،العدد(١٢) في١٩/١٠/١٩٥٣.
[٢] المصدر نفسه،العدد(٢٣)في ١/١١/١٩٥٣؛ العدد(٢٤) في ٢/١١/١٩٥٣.



كما إن زيارة المسجونين هي الأخرى((معاناة ومأساة كبرى فعليك أن تخضع للتفتيش من الشرطي الأول إلى الشرطي الأخر وهكذا وعندما يعترض أحد على أسلوب التفتيش يتلقى صفعة على وجهه ورفسة من الشرطة والمزيد من الركلات وبشكل بشع وفي نهاية الأمر لا يسمح له بمواجهة السجين)).وتستغرب الجريدة من هذه المعاملة إذا كانت في أبواب السجون فكيف أذن تكون المعاملة داخل السجون ![١] .

وانتقدت الجريدة نفسها والصادرة في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٣سياسة المحاكمات الصحفية تلك السُنة التي وضعها نوري السعيد منذ مجيئه للحكم سنة ١٩٣٠ واتبعتها الوزارات اللاحقة ومنها وزارة محمد فاضل الجمالي الأولى مستفيدة من قانون المطبوعات

الذي تضمن نصوصاً جعلته أداةً طيعةً بيد الحكومات التي تريد ضرب المعارضين والانتقام منهم تحت ستار من النصوص القانونية والإجراءات الشكلية، واستغربت الجريدة من لجوء الحكومة ((إلى هذا الأسلوب البالي فتفتح عهدها بسوق الصحف إلى المحاكم عن قضايا لم تكن هي مسؤولة عنها)) وطالبت الجريدة من الحكومة بترك هذه السُنة السيئة التي فشلت بموجبها في كسر شوكة المعارضة على حد قول الجريدة[٢].

وتجدر الإشارة إلى إن الصحافة في مواقفها المعارضة للسلطة لم تقتصر على الصحف العربية،بل كانت لبعض الصحف الكردية في العراق مواقف مناهضة لسياسة الحكومة وإجراءات وزارة الداخلية،ذلك لان الصحف الكردية التي صدرت في العراق قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت مرتبطةً بالحركة القومية الكردية،ولم ترتبط بالسلطة الحاكمة لذا فأنها تأثرت كثيراً بسياسة الضغط والإرهاب،وهذا لا يعني بالضرورة أنَّ الصحافة الكردية لم تكن مع السلطة ضد الجماهير الكردية[٣].

وأصدرت الأحزاب الكردية التي تألفت في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مثل حزب وحدة النضال(١٩٤٤)والحزب الشيوعي فرع كردستان(١٩٤٥)، وحزب التحرر الكردي (١٩٤٥)

[١]المصدر نفسه،العدد(٢٤) في ١٩٥٣/١١/٢.

[٢] المصدر نفسه،العدد(٢٩) في ١٩٥٣/١١/٨.

[٣]جبار محمد جباري،تاريخ الصحافة الكردية في العراق،مطبعة الأمة،(بغداد،١٩٧٥)،ص ص،٢٩-٣٠.



والحزب الديمقراطي الكردستاني(١٩٤٦)[١]،عدة صحف ومجلات لإبراز كفاحهم ونضالهم من خلالها[٢].

وهاجمت جريدة (الدفاع) البغدادية عملية إطلاق النار على المساجين في سجن بغداد في حزيران ١٩٥٣من السلطات الأمنية إذ قالت:((نحن نعتقد إن حجة مقابلة السجناء بالمثل،التي تعكزت عليها سلطات الأمن في رمي السجناء بالنار،هي حجة لا تبررها القوانين العامة،ولا تسوغها أيضاً الشرائع السماوية..،لان هؤلاء السجناء هم عزل من السلاح عدا بعض الحجارة والقناني،وهم في قبضة الحكومة،وتحت سيطرة حراسها ومراقبتها..))[٣].

وتمَّ تعطيل العديد من الصحف بسبب انتقادها للسلطة،أو كتابة مقال افتتاحي لا

**ينسجم مع سياسة الدولة،مثال ذلك غلق جريدتي صوت الأهالي ولواء الاستقلال لنشرهما أخبار عن حوادث إضراب عمال شركة نفط البصرة أواخر سنة ١٩٥٣[٤].**

**كما انتقدت الصحافة شروط منح الامتيازات،وكذلك إهمال وزارة الداخلية لطلبات كثيرة لإصدار الصحف سنة١٩٥٨ ولكن الوزارة رمتها في سلة المهملات،مما جعل العين محمد رضا الشبيبي يطالب الحكومة بإطلاق الحرية الدستورية والسماح بتأسيس الصحف[٥].**

---

[١]المصدر نفسه،ص٢٩.وللمزيد عن الجمعيات والأحزاب الكردية في العراق ومواقفها من الأحداث والتطورات الداخلية .انظر:عبدالستار طاهر شريف،الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن١٩٠٨-١٩٥٨، شركة المعرفة للنشر والتوزيع،(بغداد،١٩٨٩)،ص ٨٧ ومابعدها.

[٢]للمزيد عن الصحافة الكردية في العراق انظر:جبار محمد جباري،المصدر السابق،ص٣١ ومابعدها.

[٣] جريدة الدفاع،العدد(٢٤١) في ١٩٥٣/٦/٢٠.

[٤] جريدة الوقائع،العدد(٣٣٣٣) في ١٩٥٣/١٢/١٧.

[٥] جريدة الزمان،العدد(٦١٧٥) في ١٩٥٨/٢/٢١؛ العدد(٦١٩٢) في ١٩٥٨/٣/١٤.

# المبحث الثالث

# علاقة الوزارة بالعشائر العراقية

**أولاً : توطئة :-**

قطنت على ضفاف نهري دجلة والفرات عشائر قسم منها قد استقر وتوطن واشتغل بالزراعة وترك حياة الترحل والبداوةوقسم ظل بدوياً مترحلاً يجوب الصحراء،طلباً للماء والكلأ،والقسم الثالث يتأرجح بين القسمين الأولين ويدعى بنصف المترحل.ونشأ النظام العشائري في العراق من أنواع متعددة في العصبيات،ومن المعيشة المشتركة،فهو نظام تلقائي تميز بوجود نوع معين من الحياة الجماعية التي تتضح في المشاعر والأحاسيس وفي موارد الرزق.وفي نواة ذلك النظام توجد الآداب الاجتماعية والأعراف القبلية،التي تتصف بالاستمرار والثبوت والقدسية[١].

كان النظام العشائري حتى نهاية الحكم الملكي في العراق يتمتع بشيء كثير من النفوذ والاستقلال ولاسّيما انه ينفرد بنوع خاص من القوانين التي تعتمد على الحق العرفي وليس الحق العادي (أو المدني) بحيث إن العشيرة كانت تُعدّ وحدةً إداريةً قائمةً بذاتها لها حدودها الإدارية،ولم يشعر أفراد العشائر بضرورة الخضوع إلى تنظيم سياسي أو أداري غير عشيرتهم.ولهذا كانت العشائر خطراً يهدد وحدة الدولة ويعرض الأمن الداخلي إلى كثير من القلق والاضطراب[٢].

ولذلك يمكن أن نعد التنظيم العشائري عاملاً من عوامل أضعاف المجتمع لأنه يعمل على تجزئته إلى وحدات عشائرية لا يوجد بينها أي انسجام أو تضامن فتسود البلاد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وهو دليل على ضعف الحكومة وحالة التفسخ الإداري يزاد على ذلك عدم وجود مجتمع منظم يأخذ بالتطورات العالمية وروح العصر.

وعندما خضع العراق للإدارة البريطانية مطلع القرن العشرين،أخذت تلك الإدارة على

---

[١] عبد الجليل الطاهر،البدو والعشائر في البلاد العربية،مطبعة الاعتماد،(مصر،١٩٥٥)، ص٣٣.

[٢] المصدر نفسه،ص ص،٣٣-٣٤.

عاتقها وضع خطة لإعادة تنظيم المجتمعات العشائرية،وإخضاع المجتمع البدوي والقبلي للأنظمة القبلية البدوية بقوة القانون[١]،وذلك بتعزيز نظام المشيخة وباشراك شيوخ العشائر في الحكم،وبوضع نظام خاص لحسم المنازعات المدنية والجزائية بين أفراد العشائر وفقاً للعادات والتقاليد البدوية[٢].

ولتنفيذ هذه الأهداف جميعاً فقد اعترفت الإدارة البريطانية رسمياً بشيوخ العشائر وعمدت على تعزيز مكانتهم وتقويتهم بكافة الوسائل الممكنة،فأناطت بهم بعض المسؤوليات الإدارية والمحافظة على الأمن،والقبض على المجرمين، وحماية طرق المواصلات،وجمع الضرائب وزودتهم في بعض الأحيان بالهبات والسلاح،وفوضت لهم الأراضي التي كانت تتصرف بها عشائرهم بمنحهم سندات اللزمة مما أدى إلىحرمان أفراد العشائر كافة من حقوقهم[٣].

وأسست الإدارة المحتلة مجالس إدارية خاصة في مراكز الألوية مؤلفة من رؤساء العشائر للنظر في شؤونهم ومشكلاتهم الخاصة كما عينت عدداً منهم في الوظائف الإدارية للاقضية والنواحي[٤].

---

[١] انظر: مصطفى محمد حسنين،نظام المسئولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة،مطبعة الاستقلال الكبرى،(القاهرة،١٩٦٧)،ص ص،٧٢-٨٣.

[٢] لقد جاء في وصف الظروف والأوضاع التي استدعت وجود النظام مايلي: (( إن العادات والحاجات المحلية هي التي توجد القوانين وتكيفها، والقانون في كل قطر من أقطار العالم يستمد بنوده من الحاجات المحلية ومن التقاليد،والعادات دائماً والتفكير، والمستويات الحضارية وذكرت الإدارة المحتلة الأسباب التالية: عدم استطاعة تطبيق القانون المدني وقانون العقوبات (أصول المرافعات الجزائية) على أفراد العشائر، وان وجود المجالس الإدارية المحلية في كل وحدة إدارية يجعل من الميسور التحقيق العاجل ومعرفة تقاليد المنطقة وأعرافها،وإن الموظفين الإداريين البريطانيين مثقلون بالمسؤوليات مما يستوجب أن تعطى أو ترفع عن كواهلهم بعض المسؤوليات وتناط بشيوخ العشائر ورؤسائهم ،وكذلك تشجيع سلطة الشيخ في منطقته لغرض المحافظة على الأمن والنظام.أما الغرض منه فكان تنظيم علاقات أفراد العشائر وتعيين الطرق الخاصة للفصل في المنازعات التي تحصل بينهم وفق الأعراف والتقاليد التي تأصلت فيهم والتي لايمكن تجاهلها دفعة واحدة)) . انظر: نظام دعاوى العشائر،المادة الأولى.

[٣] عبدالنافع محمود ،المصدر السابق،ص ص،٣١٣-٣١٦.

[٤] عبدالجليل الطاهر،المصدر السابق،ص٣٩؛ جبار عبدالله الجويبرأوي ،عشائر الفرات الأوسط والجنوبي في الحلة والديوانية والسمأوة والناصرية،مطبعة الأديب البغدادية،(بغداد،١٩٩٢)، ص ص،٥-٨.

ويرى الباحث أنَّ السبب الرئيس لوضع نظام دعاوى العشائر هو سبب سياسي يرمي إلى استمالة البريطانيين لشيوخ العشائر اليهم وضمان تأييدهم لهم في حربهم ضد الأتراك.

وفي سنة ١٩٢٤ تمَّ تعديل نظام دعاوى العشائر بإناطته السلطة التي كانت مخولة إلى الحاكم المدني بوزير الداخلية والسلطة المخولة إلى الحكام السياسيين ومعاونيهم إلى المتصرفين والقائممقامين[١]،وبما إن النظام نص على عدم جواز النظر في الدعاوى من الموظف الإداري مباشرة فلابد أن يحيل الأمر على مجلس تحكيمي وخوفاً من حدوث التباس وإبهام في تطبيق أحكام نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية على غير أفراد العشائر فقد صدر سنة ١٩٣٣ قانون ذيل نظام دعاوى العشائر رقم(٢٦).والذي قضى في مادته الأولى:((بأنه لا تطبق أحكام نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية إلا على العشائر، وأفرادهم))[٢].

وفي سنة ١٩٣٤ صدر قانون (تعديل نظام دعاوى العشائر) الذي منح صلاحيات واسعة لوزير الداخلية وكبار الموظفين الإداريين في الألوية[٣].

وثمة وجه نظر أخرى، تقول إنَّ الإدارة البريطانية تقربت من العشائر العراقية منذ الاحتلال البريطاني إدراكاً منهم لطبيعة المجتمع العراقي العشائرية وإمكان استخدام القيادات العشائرية قوةً سياسيةً واجتماعيةً مؤثرةً في المجلس النيابي لخدمة المصالح البريطانية من خلال تمرير القوانين والأنظمة التي تنسجم مع مصالح بريطانيا في العراق[٤]، لذلك نرى المس بيل السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني تقيم علاقات شخصية بالشيوخ وقالت فيهم((انهم الناس الذين أحب وأني أعرف كل رئيس عشيرة له قدر ما من الأهمية في طول العراق وعرضه، واعتقد انهم العمود الفقري للبلاد))[٥] ولذلك ابتدع البريطانيون

---

[١] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤، ص ص،٧٠-٧١.

[٢]المصدر نفسه، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،قانون ذيل نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية رقم(٢٦) لسنة ١٩٣٣،ص٣٣٩.

[٣]المصدر نفسه، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٤،ص ص،٢٧٩-٢٨٢.

[٤]نوري عبدالحميد العاني،التجربة الديمقراطية في العراق..،ص٩.

[٥] G. Bell,The Letters of Gertrude Bell, Vol 11,(London, 1927), p 647.

نظرية في حكم العراق تقول(( إن من يسيطر على شيوخ العشائر يستطيع السيطرة على العشائر ومن يسيطر عليها يحكم العراق بكل سهولة))[١].

وأخذت السلطات البريطانية تعمل على تطبيق هذه السياسة بتثبيت نظام المشيخة، وتقوية سلطة الشيوخ على عشائرهم بكل الوسائل.وأشركتهم في الإدارة بما في ذلك المحافظة على الأمن وجمع الضرائب كما سبقت الإشارة إلى ذلك.وفوضت لهم الأراضي وتمَّ تنظيم المجتمع العشائري وفقاً للعادات والتقاليد العشائرية بموجب (نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية،الذي استثنى رجال العشائر من نطاق سلطات المحاكم الوطنية وصارت آراء الشيوخ تؤخذ في حل المنازعات،وتشكلت مجالس أو محاكم عشائرية تتألف من الشيوخ يراعى في انتخابهم العرف العشائري[٢].

وسعى شيوخ العشائر من خلال المجالس النيابية[٣] لعرقلة تجنيد أفراد عشائرهم في الجيش العراقي،لأنهم في الواقع رأوا في التجنيد الإجباري حرماناً لهم من الحصول على خدمات أبناء عشائرهم لهم وحدهم[٤].

استمرت الحكومات العراقية المتعاقبة- من خلال دور وزير الداخلية وكبار موظفي وزارته – في الاستعانة بشيوخ العشائر في إدارة الماكينة الحكومية لمدة من الزمن بسبب قلّة الموظفين الأكفاء حتى ظن البعض بان هؤلاء الشيوخ هم أصلح من يحكم العراق، وبعد أن تشكلت الأحزاب السياسية وانتمى إليها بعض الشيوخ نقلوا إليها عصبياتهم العشائرية وحزازاتهم،لكن خطرهم لم يكن واضحاً إلا بعد وفاة الملك فيصل الأول

---

[١] عبد الجليل الطاهر،العشائر العراقية،(بيروت،١٩٧٢)،ص١٣.

[٢] تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة،ترجمة عبد الجليل الطاهر،مطبعة الزهراء، (بغداد،١٩٥٨)،ص ص،١٠-١١؛المس بيل ،المصدر السابق،ص٤٩.

[٣]أشترك رؤساء العشائر منذ بداية الحكم الملكي في المجلس التأسيسي والمجالس النيابية المتعاقبة،بعدد كبير زاد عن الثلث في العديد من المجالس النيابية.انظر: تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة،ص١١.

[٤] نوري عبد الحميد العاني،التجربة الديمقراطية في العراق..،ص١٢.

سنة ١٩٣٣،بحيث صاروا في عهد ابنه الملك غازي يتدخلون في شؤون الحكومة مباشرةً فعرضوا الأمن والنظام في البلاد إلى القلق والاضطراب.

وكانت أغلب العشائر مسلحةً تستخدم قوتها في الأمور التوافه،وكان الشيوخ والرؤساء يضغطون على الحكومة في بغداد ليجلبوا إلى الحكم مرشحهم[١].ولأول مرة سنة ١٩٣٥ نقرأ إنَّ رئيس الوزراء يشير إلى العشائر والقبائل وكأنها العنصر الجوهري والأساسي في الرأي العام ويحذرهم من الوقوع في أفخاخ (المتصيدين بالماء العكر). وظهر لأول مرة كذلك اتجاه جديد للتعبير عن الرأي العام وقناعته في الحكم القائم،ان ترسل العشائر والقبائل وفوداً إلى بغداد ليعرضوا ولائهم وإخلاصهم.وقد وجد بعض الساسة المحترفين باستعمال القبائل والعشائر فرصةً جيدةً للإيقاع بمعارضيهم في السياسة[٢].

وأصدرت الحكومة قوانين في صالح الإقطاعيين،وأكثرهم من شيوخ العشائر كان أهمها قانون تسوية الأراضي سنة ١٩٣٢[٣].الذي وصف بأنه((طريقة لنزع الملكية من الفلاحين الذين يشغلون الأرض وتمليكها لشيوخ العشائر))[٤] فكانت النتيجة استئثار حفنة قليلة بامتلاك مساحات شاسعة من الأرض[٥]مما انعكس على الإنتاج الزراعي الذي انخفض بدوره، يزاد على ذلك انخفاض مستوى معيشة الفلاح العراقي، وانعكاس ذلك على

---

[١]خلال المدة١٩٣٤-١٩٣٦،حدثت العديد من الحركات العشائرية في مناطق الفرات الأوسطولاسيّما في مناطق الديوانية والرميثة لأسباب عديدة منها ما يتعلق بسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وربما لأسباب سياسية، انظر:الفصل الأول،ص ص،٣٥-٣٦.

[٢]عبد الجليل الطاهر ،البدو والعشائر في البلاد العربية،ص ص،٤٥- ٤٧.

[٣]للمزيد عن القوانين العراقية المؤثرة على الأراضي،انظر:

Food and Agriculture Organization of the United Nations center on land Problems in the Near East, salahuddin , Iraq, October 1955,Country Information Report:Iraq. No. C19, pp,15-55..

[٤] Doreen Warriner , Land Reform and Development in the Middle East, (London ,1962) ,2nd ,ed , pp 137-138.

[٥] زادت إقطاعيات بعض شيوخ العشائر في العراق على المليون من دونم،والبعض الأخر نصف مليون من دونم، انظر: ابراهيم كبة،((الإقطاع في العراق))،مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٥٧)،هامش ص١٠.



الوضع السياسي بعدم الاستقرار مما يعني تحمل وزارة الداخلية مهام إضافية لضبط الوضع الأمني تزاد على مهامها الاعتيادية والروتينية.

ويرى كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي ويشاركه الرأي محمد مهدي كبه زعيم حزب الاستقلال بأن مشكلة الإقطاع لا تزول في العراق ما لم تتغير أساليب الحكم التي كانت الحكومات تأتي بمجالس نيابية بأكثرية إقطاعية وذلك بسبب تدخل الأجهزة الإدارية للوزارة في وصول المرشحين إلى مجلس النواب[١].وهذا يشير إلى تحالف ومصالح مشتركة بين الإقطاع وموظفي الحكومة وفي مقدمتهم موظفو وزارة الداخلية.

**ثانياً: إجراءات الوزارة لمعالجة مشكلات العشائر :-**

عندما شكّل رشيد عالي الكيلاني وزارته في ٣١ آذار ١٩٤٠ والذي شغل منصب وزارة الداخلية(وكالةً) فضلاً عن منصب رئاسة الوزارة،اهتم بقضايا ومشكلات العشائر وسعى لحسمها حسماً نهائياً ،وقد أدى البت في القضايا المعقدة ولاسّيما في لواء الديوانية، وألوية الفرات الأوسط عامة إلى حلول الولاء والوئام،محل الخصومات والتناحرات، وجعل القوانين ولاسيّ ما((قانون الدفاع الوطني)) تنفذ على أحسن ما يرام، حتى أنَّ التجنيد شمل أفراد العشائر الرحل في أطراف السماوة،والرميثة،فضلاً عن المناطق الأخرى،مما حمل وزارة الدفاع على توجيه كتاب شكر رسمي إلى شخص وزير الداخلية (الكيلاني) الذي أظهر جرأةً وكفاءة دلتا على خبرة طويلة،ومعرفة دقيقة بشؤون العشائر وتصريف الأمور تصريفاً حكيماً[٢].

وساهمت وزارة الداخلية في اللجنة التي شكلتها وزارة الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤١ وأناطت رئاستها بالدكتور سندرسن Sir H.Sinderson[٣] من خلال الموظفين

---

[١]انظر جريدة لواء الاستقلال،العدد(٧٤٧)في١٠/٨/١٩٤٩؛العدد(١٦٥٩)في٢٢/٨/١٩٥٢؛محمود الجندي، المشكلة الزراعية في العراق،دار البصرة للتوزيع والنشر،(بغداد،١٩٥٠)،ص٨.

[٢]عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص ص،١٥٢-١٥٣.

[٣] من اشهر الشخصيات البريطانية التي عملت في العراق أثناء الحكم الملكي فهو بحكم عمله طبيباً للعائلة



الإداريين في الألوية بهدف إزالة الحيف النازل بأفراد العشائر من الفلاحين بعدّه الضمانة الوحيدة التي تحول من دون هجرتهم وتركهم الريف إلى المدينة.

وعرضت الوزارة ثلاثة أسباب رئيسة للهجرة يمكن معالجتها وهذه الأسباب هي قلة دخل الفلاح من العمل الزراعي وعدم امتلاكه الأرض وسوء حالته الاجتماعية[١]. ولكون لواء

**العمارة هو المصدر الرئيس للمهاجرين فقد عممت وزارة الداخلية على الوزارات المعنية تقرير متصرف اللواء(مشكور أبو طبيخ)حول أسباب الهجرة والحلول المقترحة لمعالجتها. وقد أوضح التقرير بأن السبب الرئيس للهجرة هو بؤس الفلاح وتدهور حالة السركال.وعرض التقرير تسعة حلول للمشكلة أبرزها توزيع الأراضي على الفلاحين، وتنظيم شؤون الري وتوافر خطوط المواصلات وتوسيع التعليم المهني وتطوير المؤسسات الصحية وإسكان السكان الفلاحين بمساكن ملائمة بدلاً من الأكواخ وبيوت الشعر[٢].**

**وتجدر الإشارة إلى إن بعض شيوخ العشائر وكبار المزارعين في لواء العمارة كانوا من المعارضين لحل مشكلة الأراضي في لوائهم – التي هي بالأصل أراضي أميرية(عائدة للدولة)– ورغبتهم في إبقاء الوضع على ما هو عليه،متسائلين عن أسباب((بدء الحكومة بأراضي العمارة فقط وترك الألويـة الأخرى،يستغل أرضها الملاكون الذين اخذوا تلك الأراضي بنفوذهم السياسي وبوسائل أخرى..))[٣].**

---

= المالكة،استطاع ان يطلع على الكثير من أسرار هذه العائلة،وان يؤدي دوراً بارزاً في حياة بعض أفرادها،كما إن اتصاله الوثيق بالسفارة البريطانية في بغداد،وبعدد كبير من رؤساء الوزارات والوزراء، والشخصيات الأخرى في البلاد،قد مكنه من إن يلم الماماً جيداً وواسعاً بالأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق،وان يسهم –من طريق خفي–في رسم بعض السياسات التي انتهجت أثناء الحكم الملكي حتى أواخر أربعينيات القرن العشرين،انظر: سندرسن باشا،مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨-١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي،مكتبة التحرير،ط٣،(بغداد،١٩٨٥)،ص٥ ومابعدها.

[١]عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الآداب،جامعة بغداد،١٩٨٢،ص ٧٢.

[٢]عبدالرزاق الهلالي،الهجرة من الريف إلى المدن،د.م،د.ت،ص ص،١٣٨-١٤٢.

[٣]جريدة الشعب،العدد(٥٥١) في١٩٤٦/٨/١.



**ولا نجانب الحقيقةعندما نقول إن الشيوخ والسراكيل كانوا أحد الأسباب الرئيسة لتدهور حالة الفلاحين وتلكؤ الحكومة في حلّ مشكلة الأراضي، التي كان من المفترض توزيعها على الفلاحين وأعمارها وتأسيس مشاريع الري فيها ومساعدة الفلاحين على زيادة الإنتاج واستثمار الأراضي بأنفسهم بالطرائق الحديثة،وهذا لم يكن ليحصل لولا النفوذ الواسع**

والحضوة الكبيرة لشيوخ العشائر لدى السلطة التنفيذية – ومنها مؤسسات وزارة الداخلية المساهمة في حلّ مشكلة الأراضي – مما جعل سلطة العشائر تستغل نفوذها لحساب مصالحها الخاصة من دون الاكتراث بمصالح وحالة الفلاح العراقي البائسة آنذاك.

كانت مشكلة الإسكان في الريف والاهتمام بالقرية،مثار نقاش أيضاً مستمر من الأعيان، فطالب العين محمد رضا الشبيبي،بأن تعمل الحكومة على إنشاء المساكن الصحية في القرى والأرياف،وتنظيم إدارة القرى[١]،والاعتناء بتوطين العشائر وتحسين أموالها الصحية والتهذيبية.وطالب أيضاً بردم الهوة بين الريف والمدينة[٢]،كما طالبت لجنة الأمور المالية والاقتصادية سنة ١٩٤٢-١٩٤٣ بالعمل على تقليل عنصر البداوة بحل مشكلة الأراضي الأميرية وتوزيعها على الفلاحين لجعلهم أكثر ارتباطاً بالأرض وأشد علاقةً بالعمران[٣].

ولمعالجة مشكلات الهجرة من الريف،ومشكلات القبائل الرحالة ارتأت لجنة الأمور المالية والاقتصادية لسنة ١٩٤٨ -١٩٤٩،توزيع الأراضي الأميرية على العشائر على أساس الملكية الصغيرة.لتمكنهم من الاستقرار والأخذ ببعض وسائل الحضارة وإبعادهم قدر المستطاع عن حياة التنقل والبداوة،واستتباب الأمن[٤]،لكن بعض أعضاء مجلس الأعيان انتقدوا السلطات التنفيذية بصورة عامة ومنها وزارة الداخلية فقد أشار العين توفيق

---

[١]للمزيد عن دور وزارة الداخلية وإجراءاتها بشان تنظيم القرى انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية، ملفة رقم ش م/٢٥٣/٣٣،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٦٧٦٤،لائحة قانون إدارة القرى ١٩٤٤،و٢،ص ص،٣-١٢.

[٢]محمد رشيد عباس،المصدر السابق،ص٢٢٤.

[٣]م.م.ع،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣،ص١١٣.

[٤]المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨-١٩٤٩،ص١٧٧.



السويدي إلى إن سياستها غير واضحة تجاه القرى وإسكان العشائر[١].

كان تطبيق نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية من كبار موظفي وزارة الداخلية خلال المدة١٩٣٩-١٩٥٨ قد ألقى ثقلاً إضافياً على الوزارة ومؤسساتها ولاسيّما الجهاز الأمني (الشرطة) والإداري في الألوية الذي وقعت على الأخير مهمة تنفيذ النظام المذكور على المشكلات والحوادث التي تقع في المناطق العشائرية أو بين أفراد العشائر الذين يشكلون اكثر من ثلثي سكان العراق آنذاك.

**ومن أمثلة الحوادث التي كان للجهاز الأمني دور فيها هي حادثة الخلاف بين آل مناع وآل حاتم في لواء المنتفك،ففي شهر آب سنة ١٩٤١ حدثت صِدامات بين آل مناع وآل حاتم في لواء المنتفك بسبب خلافات قديمة حول الأرض والملكية الزراعية..[٢]، ويروى بان الشرطة انحازت إلى آل مناع ،وكان حصيلة ذلك مجزرةً مروعةً ذهب ضحيتها (٤٩) قتيلاً واكثر من مئة من الجرحى وحرق أكواخ الفلاحين وترحيل المئات منهم [٣].**

**وحاولت الشرطة إنهاء النزاع بين عشيرتي الدلو وجميل بابان في السنة نفسها حول الأراضي في كفري بالوسائل السلمية وتجنب استخدام القوة المفرطة[٤].**

---

[١] المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،ص٩٤.

[٢] في مطلع سنة ١٩٣٦ انتشرت الاضطرابات في عموم المناطق التي تقطنها عشائر بني ركاب وحأولت السلطات الإدارية الاستعانة ببعض الشيوخ لاقناع رؤساء بني ركاب بالهدوء وكانت المطاليب الرئيسة للعشائر الثائرة إبقاء آل حاتم في أماكنهم وإعادة أطعمتهم المحجوزة وتمليكهم الأراضي الأميرية يزاد على المطالبة بالتمثيل في المجلس النيابي وتأجيل أداء أفرادهم للخدمة العسكرية.وقد وجه رؤساء العشائر اللوم لمتصرف اللواء والمفتش الإداري لعدم اهتمامهم بمطالبهم وبعد لقاءات سريعة بين الرؤساء والمفتش الإداري في مدينة الشطرة وافق الرؤساء على تقديم الطاعة للحكومة مقابل ذلك توقيف العمليات والإجراءات التي كانت الحكومة تنوي القيام بها وإلغاء قرارات السلطة الإدارية المحلية بحق آل حاتم وقصرها على بعض الغرامات فقط. انظر: عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزرات،جـ٤،ص ص،١٦٥-١٦٦.

[٣] عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي،ص ص،٧٧-٧٨.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ١٤/٤/٣٧،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٧٨٩٣،الصراع بين عشيرتي وجميل بابان حول الأراضي-كفري،١٩٤١،و٣،ص ص،٢-٥.



**كما حدث في السنة نفسها نزاع بين البو محمد والبو علي في نواحي لواء العمارة حول بعض جواميس سرقت وأخرى قتلت. فصمم مجيد الخليفة شيخ البو محمد أن يضرب قبيلة البو علي ضربة قوية فنفذ إنذاره لقبيلة البو علي بهجوم شديد حيث أخذ أتباعه يقتلون أعدائهم ويحرقون بيوتهم وينهبون مواشيهم وأموالهم حتى وصلوا إلى دار شيخهم وحاصروه لولا تدخل قوات الشرطة التي وصلت إلى مكان القتال بعد إن قتل(٥٦) شخصاً وجرح (٨١) آخرين وأحرقت فيها (١٥٠) صريفةً (كوخ) ونهبت(٢٥٠) داراً[١]. وهذا إنما**

**يدل على استمرار الثقافة البدوية في المجتمع العراقي آنذاك والتي أحد معالمها هي الحرب والقتال الدائم بين العشائر لأسباب قد تكون تافهة في أغلب الأحيان.**

**ومن الأمثلة الأخرى للنزاعات والخصومات العشائرية التي كان للجهاز الإداري لوزارة الداخلية دوراً واضحاً في معالجتهاما ذكرته وثائق الوزارة فيما يخص قضية تصادم عشيرتي العبيد واللهيب سنة ١٩٤٤ بسبب خلاف بين أفراد من كلا العشيرتين[٢]، والتي حكم فيها متصرف لواء كركوك بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٤٤ بالحبس لعدد من شيوخ العبيد لمدة ثلاث سنوات أو بدفع ضمان نقدي مقداره(٢٠٠٠) دينار[٣]. وكان موقف الوزارة إيجابياً فقد أسرعت بالإيعاز إلى متصرف لواء كركوك بالتدخل السريع لمعالجة الموقف، وفعلاً أوعز الأخير لشرطة اللواء بإرسال قوة مناسبة تمكنت بعد التنسيق مع عدد من شيوخ العبيد الذين رافقوا قوة الشرطة من تهدئة الموقف والسيطرة عليه قبل أن يتوسع**

[١]علي الوردي،دراسة في طبيعة المجتمع العراقي،مطبعة العاني،(بغداد،١٩٦٥)،ص١٦٩.

[٢]يعود سبب المشكلة إلى قيام بعض أفراد عشيرة العبيد بالذهاب إلى قرية محمود الهندي اللهيبي في مشروع الحويجة لاشغال تخصهم وبعد طلب محمود الهندي مغادرتهم القرية لوجود حزازات سابقة معهم وبعد خروجهم من القرية أرسل محمود الهندي جماعة لملاحقتهم فقتل بعضهم وجرح آخر مما جعل عشيرة العبيد تجهز اكثر من (٢٠٠)مسلح لاخذ الثأر من جماعة محمود الهندي ولولا تدخل الشرطة وقسم من شيوخ العبيد لوقعت مجزرة كبيرة لا يحمد عقباها .انظر:د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات وزارة الداخلية،ملفة رقم٣٨٧٧/٣٢٠٥٨١١،قضية تصادم عشيرتي العبيد واللهيب،و٥٠،ص ص ،١٠٥-١٠٩.

[٣]المصدر نفسه، و٥٠،ص ص،١٠٣-١٠٥.



**ويقدم الطرفان ضحايا أكثر لا مبرر لها[١]،بعد مقتل سبعة وجرح خمسة من عشيرة العبيد وألقت الشرطة القبض على أولاد محمود الهندي وأودعتهم السجن لان والدهم كان في بغداد وقت الحادثة[٢].**

**وفي سنة١٩٤٥ حدث نزاع حول الأراضي بين قبيلة بني أسد وآل حسن في الجبايش -أحد مناطق لواء المنتفك- فادى إلى وقوع معركة اشترك فيها كل رجل بالغ،حتى الشيوخ،وقد تصرفت فيها الحكومة-وزارة الداخلية-بحزم، فسحقت الحركة وأعادت النظام إلى نصابه،وعاقبت العشيرتين بشدة[٣].**

كان لوزارة الداخلية نفوذ كبير في تعيين شيوخ العشائر أو عزلهم وكذلك السراكيل، فمن واجب الوزارة تعيين شيوخ العشائر بعد وفاة القدماء وكذلك تعيين أو تبديل السراكيل على الأراضي المعينة من الحكومة وذلك بعد طلب يقدم منه إلى اقرب وحدة إدارية ويرفع عن طريق المتصرفية إلى وزير الداخلية مع معاملة كاملة تشمل الطلب وأفراد عشيرته واخوته والأسباب المؤدية إلى التعيين أو الاستبدال مع رأي المتصرف[٤].

ولهذا نلاحظ مساعي الشيوخ والسراكيل بالتقرب والتودد إلى الوزير أو المتصرف (المحافظ) أو الموظف الإداري في لوائه أو منطقته لان من دون استحصال موافقة هؤلاء لا يمكن للشيخ أو السركال أن يلبي مصالحه الذاتية التي هي بكل تأكيد تسبق مصالح عشيرته في أغلب الأحيان. وهذا مما يزيد من نفوذ وسطوة موظفي الوزارة في المناطق العشائرية أكثر من المناطق الحضرية.

كما سعت الوزارة لمعالجة مشكلة إسكان العشائر الرحالة، ولاسّيما عشائر شمّر جربة

---

[١] المصدر نفسه،كتاب متصرفية لواء كركوك،مستعجل،والمرقم ٢٢٣ في١٩٤٤/٨/٨ الموجه إلى وزارة الداخلية تحت عنوان تصام عشيرتي العبيد واللهيب، و٥٠،ص ص،١٠٣-١٠٤.

[٢] المصدر نفسه، ص ص،١٠٥-١٠٧.

[٣] علي الوردي،المصدر السابق،ص ص،١٦٩- ١٧٠.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٠/١٤٤،موضوعها تعيين الشيوخ،تاريخها و١٤-١٥، ص ص،٣٣-٣٧.



وشمر الصايع والظفير وعنزة وغيرها[١]،ويشير تقرير لجنة إسكان العشائر الرحالة الموجه إلى مدير الداخلية العام سنة ١٩٤٦، إلى إن منح الأراضي الأميرية إلى شيوخ المشايخ ورؤساء الفرق لمنع أعمال الخوة منعاً باتاً وإسكان عشائر شمر في الأراضي المخصصة لهم لم تجد نفعاً لان أفراد العشائر المذكورة – بحسب ما ورد في التقرير- لم يبدلوا عاداتهم البدوية وان شيوخ ورؤساء العشائر الذين أخذوا الأراضي والأموال من الحكومة لم يعملوا شيئاً لإصلاح أوضاع أفراد عشائرهم[٢].

وأشار التقرير إلى إن هناك ارباكاً في عمل لجنة إسكان العشائر الرحالة بسبب تدخل المتصرفين ومدير البادية،وفي النهاية يوصي التقرير بعدة مقترحات لمعالجة المشكلة وهي:-

١- إيجاد ارض زراعية محاذية لمناطق سكناهم الاعتياديةمثل عنزة تجاور بادية الشامية وشمر في الجزيرة الشمالية.

٢- صعوبة إيجاد منطقة كبيرة مساحتها (٥٠٠٠٠٠) من دونم مثلاً لعشيرة عنزة لتجاور بادية الشامية.

٣-هناك الكثير من مشاريع الري سيتم إنجازها ويمكن الاستفادة منها لإسكان العشائر.

كما إن الكثير من الساكنين في الخيم السوداء يرفضون الاستقرار في أماكن محددة حتى ولو أعطيت لهم أراضي صالحة للزراعة والاستقرار[٣].وهذا مما يعقد المشكلة ويصعب إيجاد الحلول لها.

---

[١] للمزيد عن جهود وزارة الداخلية لاسكان العشائر الرحالة،انظر: د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٤/٢٤،تسلسلها ٣٢٠٥٠/٧٤٦٥،إسكان العشائر الرحل ١٩٤٦-١٩٥٢،و١١٤،ص ص،١٣٨-١٤٠.

[٢]المصدر نفسه،المذكرة رقم(٥٣١)في١٩٤٦/١٠/٢٣ من أي. ايج. ديجيرن (E.A.Degbren) إلى مدير الداخلية العام عن أعمال لجنة إسكان العشائر الرحالة،و١١٥،ص١٣٩.

[٣] المصدر نفسه،و٥،ص١٨.



وشرعت الحكومة العراقية خلال الخمسينيات بتوسيع نطاق حفر الآبار الارتوازية في البادية العراقية،وقد اضطلعت مديرية العشائر العامة(شعبة الإسكان والأراضي) في وزارة الداخلية بمهمة متابعة تطبيق نظام الوزارة رقم(٣٦) لسنة١٩٥٣ ،الذي تضمن القيام بإسكان العشائر وتوطينها.وكان لوزارة الداخلية دور مهم في متابعة مشكلات العشائر الرحالة وتذليل الصعاب التي تعترضها في هذا الاتجاه[١]وفعلاً تمَّ حفر ثلاثة آبار في (الهبارية) وثلاثة أخرى في (الشنانة) في البادية الشمالية كما تمَّ حفر عدة آبار في (كور الحصن) و(الشبكة) من البادية الجنوبية[٢].

ولمواكبة تطور الأحداث الداخلية وكثرة الاضطرابات والحركات في المناطق العشائرية، أصدرت مديرية العشائر العامة سنة ١٩٤٦ –وهي أحد تشكيلات وزارة الداخلية– منشوراً إلى المتصرفيات(المحافظات) كافة حول تعديل نظام دعاوى العشائر المدنية وذلك بربط المحضر الذي يضبط من المحاكم مع إضبارة الشرطة بالنسبة للدعاوى الجزائية التي تطلبها الوزارة من الإدارات المحلية بغية مساعدة الموظفين الإداريين للتوصل إلى نتائج مفيدة للتحقيق في القضايا الواقعة في مناطقهم العشائرية[٣].ويظهر إن الوزارة هدفت من ذلك الإجراء للتقليل من الأخطاء في الأحكام الصادرة في الألوية من المتصرفين فيما يخص دعاوى العشائر المدنية بعد تصاعد الأصوات حول عدم حيادية قرارات الموظفين الإداريين وانحياز الكثير منهم للشيوخ والملاكين الكبار ضد أفراد العشائر من الفلاحين والمزارعين البسطاء.

ولتنظيم حركة العشائر قرب الحدود المشتركة مع الدول المجاورة،عقدت الحكومات العراقية خلال مدة الدراسة العديد من المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بمسائل الحدود ومنها تابعية العشائر الحدودية وتنقلها في أراضي الدولتين لطلب المراعي والمياه فيها ،

---

[١]مكي الجميل،البدو والقبائل الرحالة في العراق،مطبعة الرابطة،(بغداد،١٩٥٦)،ص١٧١ ،٢٥٦.

[٢]المصدر نفسه،ص٢٣٧ ،٢٥٩.

[٣] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٨٣/٣٠١١،محكمة التمييز العشائرية، منشورات وتعليمات مدير العامة،السنة ١٩٤٦،كتاب وزارة الداخلية المرقم ٣٣٩ في١٩٤٦/١١/٣٠ والمعنون إلى متصرفية لواء الديوانية،و٣٦،ص٠



ففي ٢٤ ايار١٩٣٨عقدت معاهدة تتعلق بتابعية العشائر بين العراق والمملكة العربية السعودية بموجبها وافقت الحكومة العراقية على اعتبار أفراد عشيرتي الدهامشة والظفير المقيمين في المملكة العربية السعودية مكتسبين جنسية المملكة المذكورة إذا لم يعودوا إلى العراق خلال ستة اشهر من تبليغهم وبالمقابل توافق حكومة السعودية على اعتبار أفراد عشيرة شمر نجد،المقيمين في العراق مكتسبين الجنسية العراقية،إذا لم يعودوا إلى المملكة العربية السعودية خلال ستة أشهر من تبليغهم،وتتعهد المملكتان بعدم السماح للعشائر المقيمة بأراضيها بالقيام بإعمال تخل بالأمن فيها.لكن هذه المعاهدة تأخر تصديقها من مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ٢ آب ١٩٣٩ وذلك لان لجنة الأمور الداخلية والخارجية في المجلس النيابي

رأت في بعض بنود المعاهدة إجحافاً بحق العراق. وأُبرم الاتفاق في٨ نيسان ١٩٤٠ وأصبح ساري المفعول[١].

واتفقت الحكومتان العراقية والسعودية سنة ١٩٣٨أيضاً على اتفاق خاص بإدارة المنطقة المحايدة،صادق عليه مجلس النواب يوم ٢ آب ١٩٣٩ وذلك نظراً لان هذه المنطقة يرتادها الكثير من عشائر الدولتين،والعشائر التابعة لحكومات أخرى،لتوفر المراعي والمياه فيها، وأهم ما جاء في الاتفاق هو الطريقة الواجب اتباعها في إدارتها، والتعاون على توطيد الأمن فيها،من خلال تعاون قوات الأمن في الدولتين لإعادة السكون إلى المنطقة في حالة وقوع اضطرابات تؤدي إلى الإخلال بأمن المنطقة المحايدة وانتظامها[٢].

واستمرت مساعي الحكومتين العراقية والسعودية لمعالجة مشكلات العشائر في المناطق الحدودية حتى نهاية الحكم الملكي ، ولاسّيما إن الحدود بين الدولتين تمتاز بانبساطها وسهولة حركة وتنقل العشائر من خلالها إلى أماكن تواجد المراعي في أراضي الدولتين وعدم التزام أفراد العشائر بالاتفاقيات الخاصة بتنظيم حركتهم واستقرارهم لتعودهم على حياة التنقل والترحال.

---

[١] عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،جـ٥،ص ص،٢٧-٢٩؛ ص ص،١٤٦-١٤٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ص،٣٠-٣٢.



كذلك عقدت حكومة العراق في السنة نفسها مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار ، الحق بها عدد من البروتوكولات أهمها البروتوكول المتعلق بالتعاون المتبادل في أمور الأمن ولاسّيما موضوع الأجانب وأقامتهم في كلا البلدين، والبروتوكول المتعلق بتسوية مشكلات الحدود والذي خول كبار الموظفين العراقيين ومنهم المتصرفين فض النزاعات والمشكلات الواقعة على الحدود بين الجانبين بالتعاون مع الطرف الأخر،فضلاً عن متابعة أعمال التهريب(ولاسّيما الأسلحة والماشية)والشقاوات وهجرة السكان غير الشرعية من بلد إلى الأخر.

كما عقدت مع الدولة نفسها في السنة نفسها اتفاقية تسليم المجرمين من الحاملين للجنسيتين العراقية والتركية[١].

ولتسوية مشكلات الحدود بين العراق وإيران سافر وزير الداخلية –سعيد قزاز– في ٣٠ أيلول ١٩٥٤ لبحث القضايا الحدودية المتعلقة بين الجانبين فضلاً عن إجراءات مكافحة الشيوعية في البلدين[٢].

وبذلك كان لهذه الاتفاقيات والمعاهدات انعكاسات إيجابية على الوضع الأمني في الحدود وكذلك تبادل المجرمين مع البلدان الأخرى،مما سيعززمن الأمن الداخلي الذي شهد اضطراباً واضحاً في السنوات التالية أواخر العهد الملكي كما سبق البحث في ذلك في فصول الأطروحة السابقة.

وللحفاظ على الأمن الداخلي للعراق،ومن أجل تنظيم أفراد العشائر صدرت أوامر من وزير الداخلية(مصطفى العمري) إلى مديرية الشرطة العامة ،أوضحت فيها أسماء العشائر والأفخاذ التي تنتمي إليها ممن اعتادوا الدخول إلى العراق براً من الدول المجاورة لقضاء أشغالهم المعتادة،والتأكيد على مسؤولية الشرطة في مراقبة أمثال هؤلاء على الدوام،وإنشاء مخافر إضافية على الحدود وزيادة أعداد الشرطة وتجهيزهم بالسلاح والسيارات الحديثة، ليتمكنوا من ضبط الأمن في مناطق الحدود ولاسّيما حركات العشائر من الدول

[١]المصدر نفسه،جـ٧،ص ص،٤٧-٤٨؛ ص ص،٥٦-٧٧؛ ص ص،٨٥-٩٢.

[٢] المصدر نفسه،جـ٩،ص٢١١.



المجاورة[١].

أدى وزير الداخلية (سعد صالح)دوراً مهماً في السنة ١٩٤٦ في معالجة مشكلات العشائر العربية،فلم يكن يُحابي في أحكامه أو يراعي الاعتبارات والصلات الشخصية إذا ما تضاربت مع الجانب القانوني والحقوق العامة،ومن ابرز الأمثلة على ذلك حكمهُ في قضية أراضي الشراكية[٢] المتنازع عليها بين الشيخ علوان الياسري وعشيرة آل زياد– الذين يرتبط معهم الوزير برابطة الخؤولة– فعندما درس القضية حكم لصالح علوان الياسري، وعندها سأله المستر ادموندس مستشار وزارة الداخلية كيف تحكم ضد أخوالك،فأجابه((لم أكن ضد أخوالي وإنما أنا معهم ولكن وجدت الحق مع علوان الياسري، ولا أرى مبرراً لتشجيع أخوالي على الباطل خدمة لصون كرامتهم،ولكي لا يقال عني باني أُحابي في أحكامي،فأنا أخشى تأنيب الضمير))[٣].

**ونتيجة لعمل سعد صالح السابق كمتصرف للواءي المنتفك والعمارة،وإعداده لتقريري (مشكلة أراضي لواء المنتفك) و( طريقة العقود المباشرة وتأثيرها السيئ على الزراعة في لواء العمارة)،فقد ادخل هاتين القضيتين في منهاج الوزارة،وبناءً على اقتراحه بعدّه وزيراً للداخلية أقر مجلس الوزراء تأليف لجنة وزارية برئاسته وعضوية وزيري المالية والمواصلات والأشغال لتقرير سياسة الأراضي في اللوائين المذكورين[٤]. لذلك عُد سعد صالح من وزراء الداخلية الفاعلين في تحسين العلاقة بين الوزارة والعشائر العربية.**

**ألزمت الوزارة مديرات ومراكز الشرطة في بغداد والألوية الأخرى، برفع تقارير استخباراتية عن أحوال العشائر في مناطق ألويتهم وبشكل شهري إلى الموظف الإداري في القضاء الذي يرفعها بدوره إلى المتصرف ثم يقوم الأخير بإعلام وزير الداخلية بالأمور التي يراها مهمة وتستوجب ذلك،وقد كانت التقارير الاستخباراتية تتضمن فقرات عدة أهمها: استقرار العشائر وتنقلها،وقوة العشائر من ناحية السلاح والمال وعدد الرجال المقاتلون،ومتابعة الحوادث التي تقع بين العشائر وأسبابها ونتائجها،والتعرف على ميول العشائر نحو الملك والوطن والجيش وهل توجد دعايات مضرة تؤثر على ميولهم،كذلك متابعة دخول العشائر العراقية أو الأجنبية إلى داخل الحدود العراقية في مناطقهم،ومتابعة الأجانب الداخلين وكذلك الموظفين الأجانب في دوائر الحكومة وغاياتهم وتصرفاتهم وترتيبات الشرطة حول ذلك من مراقبة وغيرها[١].لذلك نلاحظ تقرير مدير شرطة بدرة إلى قائممقام القضاء حول ميول العشائر نحو الملك والوطن والجيش بأنها ((جيدة جداً ولا توجد دعايات مضرة تؤثر على ميولهم..))[٢].**

---

[١] م.و.د،الملفة رقم(٢١)،كتاب سري من وزير الداخلية إلى مدير الشرطة العام في ١٩٤٦/١/٢٣، و٤٢. نقلاً عن،كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة،ص١٢٠.

[٢] منطقة تقع في محافظة المثنى.

[٣] ستار جبار الجابري،المصدر السابق،ص١٣٢.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،ملفات البلاط الملكي،ملفة رقم ٣١١/٥٧٣،مقررات مجلس الوزراء، الجلسة ١٩٤٦/٣/١٥،و٢٦،ص٦٤.

وأوضح أحد التقارير الاستخباراتية لمدير شرطة لواء الكوت الموجه إلى متصرف اللواء بأن ((أحوال العشائر بداخل اللواء وعلى الحدود مستقرة،ولم تتطور قوة العشائر من حيث السلاح والعتاد،ولم تقع حوادث فيما بينها،وميول جميع العشائر جيدة تجاه الحكومة وأفرادها مخلصون تجاه الوطن والملك،ولم تنزح بعضها من العراق إلى إيران أو العكس،وان الأجانب الموجودين في اللواء هو الطبيب اليوناني قسطنطين العامل في مستشفى الكوت الحكومي))[٣].

كما سعت الوزارة لإيقاف أعمال الغزو والسلب بين العشائر الواقعة على حدود الألوية بعضها مع البعض الأخر، لذلك نلاحظ متصرفية الموصل تطلب من

[١] المصدر نفسه،ملفات وزارة الداخلية،ملفة رقم ٣٢٠٥٩١٢/٥٧٨١،تقرير من معأون شرطة بدرة إلى قائممقام قضاء بدرة ،موضوعها نشرة الاستخبارات لمنطقة بدرة لشهر ايار١٩٤٧،و٦٧،ص٩٨.

[٢] المصدر نفسه،و٦٧،ص٩٩.

[٣] المصدر نفسه،ملفة رقم ٣٢٠٥٩١٢/٥٧٨١، نشرة الاستخبارات ،كتاب مدير شرطة لواء الكوت إلى متصرف اللواءالمرقم٢١٢ في ١٩٤٧/٦/٧، ،موضوعه،قوة العشائر ونشرة الاستخبارات لشهر ايار١٩٤٧، و٧٠-ص،١٠٢-١٠٣.



متصرفية الدليم منع عشائر شمر القاطنة في شمال لواء الدليم إلى الاتجاه شمالاً نحو لواء الموصل بسبب قلة الكلأ ولاسّيما وان أعداد النازحين كان (( بدرجة من الكثرة ما لا تتحمل معها المراعي في لواء الموصل زمراً أخرى ولسبب عدم استقرار الحالة بينهم وعشائر الجحيش وغيرهم لذلك نرى من المصلحة العامة منع رحيلهم من لوائكم إلى جهات هذا اللواء وربطهم بتعهدات في سبيل ذلك وإعلامنا))[١].

وهذه أدلة قطعية على اهتمام الوزارة بالعشائر وشؤونها وكل ما يتعلق بها ولادق التفاصيل،لما لها من أهمية ودور فعال في استقرار الوضع الأمني وفرض سلطة القانون وسيادته،ودليل على إن الجهاز الإداري والأمني للوزارة يتعامل بحذر ودقة مع العشائر واتباع الوسائل السلمية لحل المشكلات التي قد تقع بين العشائر مع بعضها البعض أو بين العشائر والسلطة،وترك خيار القوة في الأوقات التي تعجز فيها الوزارة ومؤسساتها في السيطرة على الوضع واستتباب الأمن وفرض النظام في مناطق العشائر كجزء من البلاد عامة.لذلك لم تتوان الوزارة في استخدام القوة عندما يتطلب الأمر ذلك.

**لم يقتصر تعامل الوزارة مع الأحداث والانتفاضات العشائرية العربية بل تعاملت مع انتفاضات العشائر الكردية في شمال البلاد،فقد انتفض فلاحو قرية عربت[٢] في السليمانية سنة ١٩٤٧-١٩٤٨،واشتركت الوزارة في لجنة التسوية التي أرسلت إلى المنطقة لتبت في النزاع القائم بين الملاك والفلاحين،والتي أيدت حقوق الفلاحين في أراضي قريتهم، وبعد رفض الشيخ لطيف بن الشيخ محمود الحفيد قرار اللجنة ونتيجة اندلاع وثبة كانون**

[١] المصدر نفسه،ملفة رقم ٣٢٠٥٨٣/٢٩٧١، عنوانها الغزو على حدود لوائي الموصل والدليم،كتاب متصرفية لواء الموصل إلى متصرفية لواء الدليم رقم ١٥٢١٣ في ١٩٤٨/٥/١٢،بعنوان عشائر شمر،و٧،ص٧.

[٢] قرية صغيرة تقع في وادي نهر تانجرو على بعد(٢٥)كم جنوب السليمانية،وكانت أراضي القرية تعود إلى الفلاحين بصورة مشاعة في الماضي،غير إن الشيخ محمود البرزنجي نجح في الاستحواذ على أراضي القرية بعد الاحتلال البريطاني للعراق،وعندما قام الأخير بتقسيم أملاكه على أولاده في أوائل الأربعينيات أصبحت أراضي القرية من حصة ولده الشيخ لطيف.انظر: عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي، ص ص،٧٨-٧٩.



**الثاني ١٩٤٨ أدى إلى نشاط الفلاحين ومطالبتهم بحقوقهم،وبات واضحاً إن وضع القرية الذي يهدد بالانفجار لن تقتصر نتائجه على القرية المذكورة وإنما على مناطق أخرى،مما أضطر وزارة الداخلية في نيسان ١٩٤٨ إلى توجيه أمرها إلى متصرف السليمانية للإيعاز للشيخ لطيف على تخفيض التكاليف التي فرضها على الفلاحين وانتهت المشكلة في خريف ١٩٤٨[١].**

**وواجهت وزارة الداخلية في المنطقة الشمالية سنة ١٩٥٣، انتفاضة أخرى أوسع نطاقاً شملت العشرات من القرى في لواء أربيل شمالي العراق[٢].وان انتشار الانتفاضة وامتناع الفلاحين عن تأدية الواجبات للملاكين وخشية الحكومة من استغلال المعارضة السياسية لها دفع وزارة الداخلية إلى الإسراع بوضع قوات كافية من الشرطة في القرى المنتفضة وألقت القبض على بعض الفلاحين والمحرضين،كما أرغمت الكثير منهم على ترك منازلهم بعد أن دمرت قراهم[٣].**

**كذلك تعاملت الوزارة بشدة مع حركات العشائر في الجنوب فعندما بدأت حركة آل فرطوس في لواء العمارة في آذار ١٩٤٩ بعد امتناع الرؤساء عن تأدية الواجبات والتكاليف التي اعتادوا تأديتها للشيخ سكر النعمة[٤] بسبب عزم الأخير على ترحيلهم إلى منطقة**

---

[١] المصدر نفسه،ص ص،٧٩-٨٠.

[٢]بدأت الانتفاضة في سنة ١٩٥٣،بعد مطالبة الفلاحين من عشيرة دزه يي الكردية بإلغاء الأتأوات التي يفرضها الاغاوات على زواج أبناء الفلاحين ومنع الملاكين من إحلال المكائن الزراعية أو العمال الزراعيين المؤقتين محل الفلاحين الذين يجري ترحيلهم بشكل تعسفي يزاد على مطلب آخر يدعو الحكومة إلى توزيع الأراضي على الفلاحين غير المالكين.وانتشرت الانتفاضة التي بدأت في ٢٢ نيسان بسرعة إلى (٦٠)مقاطعة تضم (٣٠٠)قرية فلاحية وامتدت لتشمل قضائي مخمور وكويسنجق. انظر: جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص٤٠.

[٣] سعاد خيري ،المصدر السابق،ص٢٠٧.

[٤]وهو شيخ آل عيسى من قبيلة بني سعيد الذي منحه البريطانيين حق التزام أراضي منطقة الكبيبة الواقعة في أطراف لواء العمارة قرب حدود لواء المنتفك وذلك مكافأة له على ولائه وضبطه عشائر المنطقة خلا العشرين.انظر:عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي، ص ص،١٥٧-١٥٨.



**مجاورة وبعد تجمع اكثر من (٥٠٠)مسلح من الفلاحين مطالبين بتوزيع الأراضي عليهم. أصدرت مديرية الشرطة العامة أوامرها إلى سرية من فوج المشاة الآلي في ١٢ حزيران من اجل السيطرة على الوضع في المنطقة،وبعد التعاون التام بين السلطات الإدارية في لوائي العمارة والمنتفك احتلت الشرطة أراضي الكبيبة وتم سحق الحركة وترحيل آل فرطوس عن المنطقة.**

**وفي مطلع حزيران ١٩٥٠ قامت الشرطة بسحق الحركة الثانية لآل فرطوس بعد محاولتهم العودة إلى أراضي الكبيبة ثانية[١].**

**بررت الشرطة إجراءاتها العنيفة ضد عشائر آل فرطوس قولها إن الحركة كانت موضع اهتمام الفلاحين قاطبةً في لواء العمارة،وذكرت بان التساهل معهم سيؤدي إلى قيام حركات مماثلة في المناطق الأخرى.ومن ناحية أخرى أمرت الداخلية باعتقال رؤساء آل فرطوس وإحالتهم إلى مجلس عشائري وفقاً لنظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية، والذي قضى بترحيلهم إلى المنتفك وتغريمهم مبلغاً قدره(٢٥٠)ديناراً ديةً للقتلى[٢].**

**اتخذت وزارة الداخلية الموقف نفسه من انتفاضة آل ازيرج في العمارة سنة ١٩٥١-١٩٥٢[٣]،فقد هرعت الشرطة إلى منطقة الانتفاضة وتمكنوا في اليوم التالي ١٨ تشرين الأول ١٩٥٢ من سحق الانتفاضة،التي أسفرت عن مقتل وجرح العديد من الفلاحين وصدرت أحكام بالسجن على آخرين أحالتهم الشرطة إلى المحاكم المختصة[٤].**

---

[١] جعفر عباس حميندي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ص،٦٩٢-٦٩٣.

[٢] المصدر نفسه، ص ص،٦٩٣-٦٩٤.

[٣] آل ازيرج إحدى عشائر العمارة،قام شيوخها(سلمان المنشد وشواي الفهد) بالتزام أراضي مقاطعاتهم وتأجيرها إلى الملتزمين الثانويين من صغار رؤساء آل ازيرج.وفي أواخر سنة ١٩٥١ بدأت حملة منظمة بين فلاحي آل ازيرج ورؤسائهم من اجل مسأواتهم بالشيوخ الذين عزمت الحكومة على تفويضهم أراضي العمارة باللزمة. ولزاء الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة عمد الفلاحون إلى الامتناع عن تأدية الواجبات والتكاليف
التي كانوا يؤمن دونها إلى شيوخهم وقد أدى ذلك إلى حدوث اشتباك مسلح وقع في تشرين الأول ١٩٥٢ مع جماعة الشيخ مطلك السلمان الذين حأولوا إجبار الفلاحين على دفع الحصص المقررة.انظر: سعاد خيري، المصدر السابق، ص ص،١٨٧-١٨٨.

[٤] جريدة الأهالي،العدد(١٣٣) في١٣/١١/١٩٥٢.



**وفي مناطق الوسط القريبة من بغداد،حدثت الكثير من المشكلات العشائرية،نذكر منها النزاع بين عشيرتي العبيد والعزة سنة ١٩٥٢ في الخالص أحد أقضية لواء ديإلى،وكان سببه نزاع حول الأراضي،فقد اغتنمت عشيرة العبيد فرصة ليلة عيد الفطر،حيث تخلو دوائر الحكومة من الموظفين،فهاجمت عشيرة العزة واستمرت المعركة بينهما طيلة ليلة ٢٩/٣٠ آب سقط فيها من العشيرتين ثمانية عشر قتيلاً[١]،كان منهم ابن لشيخ العزة وابن لشيخ العبيد وتمكنت قوات الشرطة من إنهاء المعركة بعد جهود كبيرة.وقد أدت هذه الواقعة إلى تكرار المشاجرات والمصادمات بين أفراد من كلا العشيرتين من وقت لآخر، واخذ بعض أفراد العشيرتين على ارتكاب جرائم السلب في أراضي العشيرة الأخرى لإجبار الحكومة على اتخاذ إجراءات انضباطية ضد القاطنين في تلك الأراضي نكايةً بهم[٢].**

**كان لانعدام الحريات السياسية،وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب هيمنة الإقطاع الاقتصادي والسياسي،قد دفع بالأحزاب السياسية بعدّها الطليعة الواعية والمثقفة لان تتقدم بمذكرات في نهاية تشرين الأول ١٩٥٢،إلى الوصي نبهت فيها إلى المخاطر التي سيتعرض لها العراق ما لم يغير البلاط والحكومة السياسة المتبعة،ثم حدد حزب**

**الاستقلال(١١) فقرةً عَدّها السبل الكفيلة لإصلاح الوضع الداخلي ومن أهم ما جاء فيها: إلغاء نظام دعاوى العشائر والغاء المشيخة وتجريد العشائر من السلاح،ورفع مستوى المعيشة بمكافحة الغلاء وتشريع الضمان الاجتماعي..[٣]،وقد عبّر حزب الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي عن الآراء والمطالب نفسها التي جاء بها**

---

[١]يذكر عبد الرزاق الحسني ان عدد القتلى من عشيرة العزة ستة عشر رجلاً،وعددهم من عشيرة العبيد اثنا عشر رجلاً، وان قوات الأمن لم تحضر إلا بعد فوات الوقت المناسب إذ كان متصرف لواء ديإلى- حيث وقع الحادث- خارج اللواء في إجازة عيد الفطر المبارك.عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات، جـ٨،ص٣١٦.

[٢]عارف رشيد العطار،الإجرام في الخالص،د.م،(بغداد،١٩٧٠)،ص ص،٣٨-٣٩.

[٣] انظر: نص المذكرة في جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٧١١) في١٩٥٢/١١/٢٩.



**حزب الاستقلال[١].**

**يظهر من المذكرة السابقة أنَّ سياسة وزارة الداخلية تجاه العشائر ولاسّيما استمرار العمل بنظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية ودعم نظام المشيخة وكثرة الأسلحة لدى العشائر أصبحت غير مقبولة من العناصر المثقفة والوطنية بعدّها عوامل ضعف وتأخير للمجتمع وتطوره.**

**كما واجهت الوزارة انتفاضات عشائرية (فلاحية) في منطقة الفرات الأوسط خلال المدة ١٩٥٤-١٩٥٨[٢]،فقد بدأت في شباط ١٩٥٤ انتفاضة واسعة في قضاء الشامية والنواحي التابعة له،وقد كانت الوزارة تراقب الانتفاضة بحذر وترقب شديدين ثم بعد استفحال الأمر قامت أجهزة الوزارة الأمنية باعتقال عدد كبير من المحرضين اشتمل على (١٠٠) فلاح و(٢٣) طالب و(٥) محامين[٣].بينما قامت الحكومة من جهة أخرى بإصدار (مرسوم قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح رقم(١) لسنة ١٩٥٤)تأكيداً لاستجابتها لمطالب الفلاحين[٤]. ويبدو أنَّ إجراء الحكومة هذا كان محاولةً لإعادة التوافق بين الفلاحين والملاكين وسحب البساط من تحت أقدام العناصر (الهدامة) التي تطمح إلى استغلال الفلاحين لتحقيق المكاسب السياسية.**

**كما واجهت أجهزة الوزارة الأمنية منها والإدارية مشكلة التعامل مع الكثير من الانتفاضات والاضطرابات العشائرية(الفلاحية) في مناطق مختلفة من البلاد مما زاد من**

(١) انظر نص المذكرات في جريدة الأهالي،العدد(١٢١)في١٩٥٢/١٠/٢٩؛ جريدة الجبهة الشعبية،العدد(٣٧٩) في١٩٥٢/١١/٢٩.

(٢)كانت مطاليب هذه الانتفاضات تتعلق بالمطالبة بحقوق الفلاحين في الأرض ووضع حد للطغيان الإقطاعي ومطالبة الحكومة بقسمة الحاصلات مناصفة بين الملاك والفلاح وتحمل الأول نصف ثمن البذور ومنع الملاكين من تكليف الفلاحين القيام بأعمال السخرة والواجبات الأخرى التي تحط من كرامتهم.انظر:جريدة لواء الاستقلال،العدد(١٨٠٥) في١٩٥٤/٢/٢٤؛المصدر نفسه،العدد(١٨١٣) في١٩٥٤/٣/٤.

(٣) جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص ص،٢٧٣-٢٧٤.

(٤) تضمن المرسوم قسمة الحاصل بين الفلاح والملاك مناصفة،واعتبر كل العقود التي تتضمن إعطاء الملاك حصة تزيد على النصف باطلة سواء أكان عقدها قبل تنفيذ المرسوم أم بعده.انظر:د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،مرسوم قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح رقم(١) لسنة ١٩٥٤،ص ص،٤٣-٤٦.



**تعقد مهام وواجبات الوزارة خلال السنة ١٩٥٥(١).**

**واستمرت الاشتباكات بين الشرطة والفلاحين،لكن يلاحظ إن إجراءات الشرطة لم تكن عادلةً وإنما كانت منحازةً للإقطاعيين والشيوخ تحت مظلة الحفاظ على الأمن في البلاد. فتدخلت الشرطة لمصلحة الشيخ خوام العبد العباس والشيخ سوادي الحسون(الرميثة) الذين طلبوا مساعدتهما في ترحيل بني عارضٍ بسبب رفضهم تأدية حصة من الحاصل عوضاً عن أثمان المضخات وقد قامت سيارات الشرطة المسلحة بضرب أبناء العشائر (الفلاحين) وتدمير أكواخهم.وسقط نتيجة الاشتباك عدد من القتلى والجرحى من الطرفين، فما كان من الشرطة إلا إن عززت قواتها ثم قامت بأعمال انتقامية من الفلاحين(٢).**

**وقامت الشرطة باعتقال سراكيل عشائر العفالجة والبونايل والمزاريج في منطقة البدير في لواء الديوانيةفي حزيران١٩٥٨،للمساعدة في تهدئة الموقف، ولكن إجراءات الشرطة تلك جاءت بنتائج معكوسة فقد أدت إلى توتر الوضع وامتداد الانتفاضة إلى المناطق الأخرى وقد نددت جموع الفلاحين المنتفضة بإجراءات الوزارة وموقفها من الفلاحين(٣).**

**وكما سبقت الإشارة فان السلطة التي تطبق النظام (نظام دعاوى العشائر) هي وزارة الداخلية،وعلى رأسها الوزير ثم المتصرفون والقائممقامون وفي سنة١٩٥١ أضيفت**

**عبارة((ومعاوني المتصرفين)) وأصدرت الوزارة بناءً على ذلك بيانات مختلفة طوال العهد الملكي كانت تخول فيها المتصرفين لهذه السلطات في ألويتهم[٤].**

[١] شهدت سنة ١٩٥٥ انتفاضات عشائرية(فلاحية)في مناطق عديدة من العراق منها انتفاضة آل ازريج الثانية وانتفاضة فلاحي قلعة دزه وناحية مركه وقرى شهربازار وسروجك وسرواش وخورمال ووارمأوه في لواء السليمانية ،وانتفاضة فلاحي كفري في لواء كركوك.وفي السنة التالية انتفضت القرى الكردية في اربيل وفلاحو ديإلى.انظر: سعاد خيري، المصدر السابق،ص ص،٢٢٩-٢٥٤.

[٢] عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي،ص ص،٩٠-٩١.

[٣] جعفر عباس حميدي،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية،ص٢٧٥.

[٤] د.ك.و،الوحدة الوثائقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥١،القانون رقم(٢٩) لسنة ١٩٥١، المادة الحادية عشرة، ص ١٦١.



**كما استحدثت الوزارة في السنة نفسها تشكيلة محكمة التمييز العشائرية بعد إن كان المرجع الذي تُميز عنده هذه الدعاوى قبل السنة١٩٥١وزير الداخلية الذي كان أما أن يمارس السلطة بنفسه أو يعهد بها إلى مدير العشائر العام مع لجنة يكون مدير العشائر رئيسها وكان بعد أن تنتهي اللجنة من تمييز القضية أن يصادق عليها وزير الداخلية.**

**أما المحكمة المستحدثة في مقر وزارة الداخلية فيترأسها أحد حكام التمييز المدني وعضوية اثنين من كبار موظفي الدولة الحقوقيين ممن لهم الخبرة الإدارية ومفتشين إداريين مشهود لهم بالكفاءة وحصافة الرأي،ويعين الأعضاء فيها لمدة ثلاث سنوات وللمحكمة أن تصدق الحكم أو تمتنع عن تصديقه وتقرر إعادة القضية إلى الموظف الإداري الذي اصدر قراره فيها لإجراء المحاكمة مجدداً ،وإذا تراءى للمحكمة تشديد العقوبة من دون إن ترى حاجةً لإعادة القضية إلى الموظف الإداري عليها أن تستمع إلى ذوي العلاقة وتدوين إفادتهم وتقرر العقوبة التي تراها مناسبةً[١].**

**وبذلك كانت وزارة الداخلية على تماس مباشر مع العشائر وكانت علاقتها معها تتحدد وفقاً لنظام دعاوى العشائر سابق الذكر،وتتعقد مهام الوزارة وتتشعب إذا ما عرفنا بان سكان العراق حتى إحصاء سنة ١٩٥٧كان بحدود ستة ملايين ونصف المليون نسمة[٢]، وان عدد سكان القرى والأرياف والعشائر والبدو (القبائل الرحل) بحدود**

(٤.٧٤٠.٠٠٠) نسمة تقريباً[٣]، فقد واجهت الحكومات العراقية مشكلة الأراضي وإصلاحها طوال العهد الملكي ووقع عبْء كبير من إجراءات الحكومة على وزارة الداخلية ومؤسساتها ولاسّيما ما يتعلق بتنفيذ القوانين المتعلقة بالأراضي وكيفية استغلالها

---

[١] عبدالجليل الطاهر ،البدو والعشائر ،ص٤٨.

[٢] انظر: إحصاء سنة ١٩٥٧.

[٣]قدرت دورين وارنر سكان الأرياف بثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة،انظر:
Doreen Warriner,Op.Cit,pp,139-142.



وتوزيعها[١]،وكان الكثير من الملكيات الكبيرة تعود لشيوخ العشائر ورؤساء القبائل[٢]، الشديدي العلاقة بعضهم مع الوزارة وكبار موظفيها.مما جعل المشكلة الزراعية في العراق تستمر حتى نهاية العهد الملكي والتي تتجلى بشكل واضح في مشكلة الإقطاع وتوزيع الملكية الزراعية في العراق[٣].

وتجدر الإشارة إلى إن نظام دعاوى العشائر لم يسلم من النقد حتى من بعض شيوخ العشائر-الذين هم أكثر استفادة من النظام- حيث يقول الكاتب عبد الرزاق الظاهر: (( واذكر إنني التقيت مصادفةً بنفر من كبار الشيوخ والمتنفذين منهم وسمعتهم يتذمرون من صدور حكم في حق امرأة بالنسبة لتركة زوجها المتوفي وفرض حصتها القانونية في الطابو العائد لزوجها واتفقوا على إن ذلك باطل لأنه يخالف العرف العشائري..)) وقال أيضاً: (( وفي قضية أخرى أن أحد المتصرفين جهلاً منه حكم وفقاً للعرف العشائري بتفريق ثروة الشيخ المتوفي على إخوانه وأعمامه وجعل الحصة القليلة لأولاده وحرم النساء بل زاد على ذلك فحكم بقسمة أولاد المتوفي القاصرين من ذكور وإناث وأعطى لكل من اخوة المتوفى ولداً أو بنتاً وكأنهم جزء من التركة))[٤].وهذه إشارة واضحة على سوء تنفيذ النظام من الموظفين الإداريين التابعين لوزارة الداخلية حتى ولو كان بسبب سوء فهم النظام بشكله الصحيح من الموظف المختص وهو يدل أيضاً على تخبط النظام وقبوله للأحكام الكيفية وربما الارتجالية البعيدة عن النظام وروحه.

**نتيجة لتزايد مشكلة الأرض وسوء العلاقة بين الشيوخ والفلاحين،وحدوث الكثير من الحوادث في المجتمع العشائري،كانت الوزارة شديدة التعامل معها كما سبقت الإشارة إلى**

---

(١) للمزيد عن مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق وإجراءات وزارة الداخلية في بعض شؤونها انظر: عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي،ص٧٢ ومابعدها.

(٢) حنا بطاطو،العراق،الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الأبحاث العربية،الكتاب الأول،ط٢،(بيروت،١٩٩٥)،ص ص،٧٥-٨٨.

(٣) طلعت الشيباني،واقع الملكة الزراعية في العراق،دار الأهالي للنشر والتوزيع،(بغداد،١٩٥٨)، ص ص،١٢-١٣.



(٤) عبدالرزاق الظاهر،الإقطاع والديوان في العراق،مطبعة السعادة،(القاهرة،١٩٤٦)،ص ص،١٣٩-١٤٠.

**ذلك،فاصطدمت الشرطة بالفلاحين في لواء العمارة (عشائر الازيرج) سنة ١٩٥١ ومع فلاحي القرنة في لواء البصرة سنة ١٩٥٢،والمقابلة المسلحة مع فلاحي لواء ديالى (منطقة الأوقاف) سنة ١٩٥٣،وتعاملها مع حادثة لواء اربيل (دزه ي) سنة ١٩٥٣، عندما منع الفلاحين الاغوات من دخول القرى الهائجة وتمكنت من إحباط هذه الحركة[١].**

**أما بشأن تعاون العشائر مع أجهزة ومؤسسات الوزارة فقد كان للعشائر، مواقف وأدوار انسجمت مع توجهات وأهداف وزارة الداخلية، تجاه بعض الأحداث الداخلية، فبعد فشل حركة أيار ١٩٤١،وتقدم الجيش البريطاني لاحتلال العراق،وعند تراجع قوات الجيش العراقي والشرطة من البصرة إلى القرنة،رحب بهم رؤساء العشائر المحيطة بالقضاء،وأعربوا عن رغبتهم في المساهمة في الدفاع عن كيان المملكة بوقف الزحف البريطاني،وطلبوا تزويدهم بالسلاح والعتاد.**

**وتعاون متصرف لواء العمارة ماجد مصطفى مع عشائر اللواء للمساهمة بالمقاومة ضد الجيش البريطاني ،فتبرع الشيخ مجيد الخليفة بخمسين مشحوفاً (قارب نهري صغير) مع خمسة رجال في كل مشحوف وتبرع بمثل ذلك كل من الشيخ شواي الفهد،وآل صيهود، والشيخ محمد العريبي،وعهد إلى قائد الجيش في القرنة تنظيم هذه القوات العشائرية واستخدامها بالتنسيق مع الإدارات المحلية،وعين الرئيس إسماعيل أحمد العباوي آمراً على قوات العشائر من منطقة الشرش وحتى المدينة ونظم خطة العمل وكالاتي[٢]:-**

**١- كسر السدود المحيطة بمعسكرات القوات البريطانية في المعقل وهي غير محروسة.**
**٢-مراقبة الدوريات نهاراً وابادتها إذا اقتربت من جسر الماجدية.**

---

(١) فسرت وزارة الداخلية هذه الحركة على اعتبار إنها نتيجة لدخول الالة الزراعية في الإنتاج الزراعي وعللت تعصب الفلاحين في هذه المنطقة بالشك الذي داخل نفوس الفلاحين من جراء استخدام الاغوات للآلات الزراعية إذ أوحى لهم بالقلق على مستقبلهم وثبت في أفكارهم انهم سيرحلون عاجلاً أم آجلاً عن القرى التي استوطنوا فيها.انظر: طلعت الشيباني،المصدر السابق،ص٥٧.

(٢) عبدالرزاق الحسني،الأسرار الخفية،ص ص،٢٩١-٢٩٢.



**٣-ضرب المعسكر البريطاني ليلاً،لإزعاج القوات البريطانية.**

**ولتنفيذ هذه الخطة قسمت قوات العشائر إلى قسمين،فكان القسم الأول(عشائر القرنة) وفي القسم الثاني(عشائر العمارة) وتقدمت عشائر القرنة إلى(كرمة علي) لتستقر في الاهوار والبساتين نهاراً، فتقوم بواجباتها أسبوعاً،ثم تتبعها(عشائر العمارة) فتعمل عملها أسبوعاً آخر،ثم جاءت قوات قبائل(سوق الشيوخ) للغرض نفسه،إلا إن العداء والتنافس بين العشائر المختلفة حالا من دون قيامها بأعمالها التي خطط لها(١).**

**لكن الباحث يرى إن مجرد تجمع العشائر وتحركها واتخاذها الأماكن المخصصة للقتال يعد عملاً وطنياً ويسجل لها حتى وان لم تشترك بمعارك فعلية مع القوات البريطانية ولأنها لم تقدم المساعدات للجيش البريطاني أو ترحب بقدومه.**

**وفي لواء الديوانية،تذاكر بعض رؤساء العشائر مع متصرف اللواء احمد السوز أمثال عبد الواحد الحاج سكر رئيس عشائر آل فتلة،الذي أبدى استعداده للتعاون مع الإدارة والجيش العراقي للدفاع عن الديوانية وان(( رأيه من رأي المجتمعين فإن قرروا الاستمرار في المقاومة فهو معهم،وان ارتأوا الاستسلام للأمر الواقع فهو لا يعترض على قرارهم))(٢).**

**وتعاونت عشائر الريكان والزيباري والبرادوستية مع وزارة الداخلية وتم تأليف قوة غير نظامية أعطيت لها صفة الشرطة لتعاون الجيش في القضاء على حركة بارزان الثالثة سنة ١٩٤٥،وتألفت قوة الشرطة غير النظامية بأكثر من (٤٥٠) مقاتل وكان لهم دور مشهود**

في إنهاء تلك الحركة بعد أن اشرف وزير الداخلية مصطفى العمري بنفسه على تنظيم وعمل شرطة العشائر[٣].

ويظهر من ذلك حسن العلاقة وتعاون بعض العشائر مع أجهزة الوزارة الأمنية لضبط الأمن وفرض سلطة القانون على العشائر الأخرى التي تحاول التمرد على السلطة ،

[١]المصدر نفسه، ص ص،٢٩٢-٢٩٣.

[٢] المصدر نفسه، ص٢٨٣.

[٣]حسن مصطفى،المصدر السابق،ص ص،١٣٤-١٤١؛جريدة النداء،العدد(٣٢١) في١٩٤٥/٩/٢١.



أو لتحقيق أهداف ومنافع تتعلق بشؤونها الخاصة أو منطقتها.

وخلال المدة القصيرة الآتية من عودة الاحتلال البريطاني(١٩٤١-١٩٤٦)،كان من الطبيعي أن تُحسن وزارة الداخلية والسلطة عموماً من علاقتها بالعشائر،وعاد البريطانيون لتبني سياسة تقوية الريف العشائري ولهذا فان ضباط الارتباط البريطانيين الجدد أدوا في الألوية الدور نفسه الذي كان قد أداه المسؤولون السياسيون ومفتشو (الانتداب) الإداريون خلال الاحتلال الأول.واستفاد رؤساء العشائر من اختلال التوازن الداخلي بعد أن أصبح كل من العشائر والحكومة والبلاط بحاجة أحدهما إلى الأخر.

كما ساعدت العناصر الموالية من شيوخ العشائر،الحكومات المتعاقبة في انتخاب مرشحيها وإبعاد العناصر المعارضة من الوصول إلى المجلس النيابي،فيقول شاهد عيان عبد الرزاق إسماعيل محمد(موظف حكومي)،كاتب الشعبة الثانية للمنطقة الانتخابية العاشرة بان خلف مشيوح(شيخ عشيرة)وضع أوراق الانتخابات بيده في الصندوق وأشار إلى انه أملى عليه كتابة مرشحي الحكومة بدلاً من المرشحين المعارضين وعندما حاول المومأ إليه رفض ما طلب منه هدده الشيخ بالقتل[١].

وبهذا فان تراصف القوى السياسية الداخلية في المدة (١٩٤٦-١٩٥٨) كان مبنياً على التعاون بين الحكومة والعشائر فيما بينهم بعد إن صار يتهددهم جميعاً نمو انتلجنسيا مغرقة في اليسارية أو مغرقة في الوطنية متحالفة مع الجماهير الحضرية وتمتلك -كما ظهر فيما بعد- موطئ قدم ثابت لها في الجيش نفسه.وكانت هذه العوامل كلها أعطت رؤساء العشائر دفعةً إضافيةً من الحياة والنفوذ ،وان كانت مؤقتةً[٢].

لكن على الرغم من ميل العشائر للخضوع والتعاون مع الحكومات والانصياع لأوامرها، استمرت تحمل نحوها بعض بقايا العداء والضغينة القديمة.فالعشائر لم تتعود بعد على اعتبار الحكومة رمز الاستقرار والخير للبلاد.فمازالت وحتى أواخر العهد الملكي تُعدّ الحكومة رمزاً للضريبة والسجن والسوط والقهر والتسخيرولاسيّما ان هذا تراث قديم

[1]وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،جـ٧،ص٢٤٩.

[2] حنا بطاطو ،العراق،الطبقات الاجتماعية ..،الكتاب الأول،ص ص،١٢٨-١٢٩.



تمتد جذوره إلى مئات السنين وليس من السهل إزالته من النفوس دفعةً واحدةً[1].

وهكذا كانت العلاقة بين وزارة الداخلية والعشائر العراقية علاقةً متأرجحةً غير مستقرة،تحددت بموجب القوانين والأنظمة التي تشرف الوزارة على تنفيذها وأبرزها نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية وتعديلاته،فقد ارتأت الوزارة تسخير كل مواد النظام وفقراته بما يخدم توجهاتها-بالتأكيد هي توجهات الحكومة- متبعة أساليب القوة والبطش في معظم الأحيان مع جنوحها إلى أساليب العقل والحكمة في أحيان أخرى.

وعلى الرغم من ذلك نلاحظ بعض وزراء الداخلية وكبار موظفيها قد جنحوا إلى سياسة كسب ود العشائر والسيطرة على قوتها ونفوذها في الريف العراقي الكبير،لاسيما وان رؤساء العشائر أخذوا يتدخلون في السياسة بل إن بعض الوزراء أو الحكومات تترك سدة الحكم عندما تجد معارضة عشائرية قوية في بعض مناطق العشائر.

---

[١]علي الوردي،المصدر السابق،ص١٧٦.

تابعت وزارة الداخلية مهامها ومسؤولياتها الإدارية والسياسية والخدمية والأمنية في ظل ظروف متغيرة شهدها العراق خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها حتى سقوط النظام الملكي سنة ١٩٥٨.فقد سعت الوزارة خلال مدة الحرب العالمية الثانيـة ١٩٣٩-١٩٤٥ لتطوير جهازها الإداري والوظيفي حيث وضعت لبنات مهمة في تشكيل مؤسسات أكاديمية وعلمية مثل مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين سنة ١٩٤٤ والقائمـة على شروط راقية في مقدمتها التحصيل الدراسي العالي،والكفاءة الإدارية والخبرة الوظيفية السابقة،والدرجات الوظيفية الرفيعة، فضلاً عن ذلك زيادة أعداد ضباط ومنتسبي المؤسسة الأمنية حتى بلغت أعداد الشرطة سنة ١٩٤٥ بحدود (٢٤) ألف منتسب بضمنهم الشرطة السرية.

شهدت وزارة الداخلية متغيرات عديدة في هيكل مؤسساتها ودوائرها وشُعبها وأقسامها المختلفة طوال مدة الدراسة بدواعٍ إدارية وأمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية تلتقي بهدف واحد وهو ترقية عمل مؤسساتها المختلفة لضمان تقديم افضل الخدمات للمواطنين فقد تمَّ تحويل مديرية العشائر إلى مديرية عامة سنة١٩٤٤ واستحداث الإدارات المحلية في الألوية سنة ١٩٤٥وتأسيس مديرية إدارة البادية سنة ١٩٤٦،وتوسيع البلديات إلى مديرية عامة سنة ١٩٤٧ وتطوير مصلحة نقل الركاب سنة ١٩٥٠.

توسعت تشكيلات وزارة الداخلية بعد إضافة (الأمانة العامة لمراقبة وإدارة أموال اليهود) الذين أُسقطت عنهم الجنسية العراقية بعد سنة١٩٥٠،ومحاولة تجاوز آثار انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢ على الوضع الداخلي إذ قامت الوزارة بالعديد من التعديلات لنظامها رقم(٤٦) لسنة ١٩٥٣ فطورت في آيار ١٩٥٤ مديرية التوجيه والإذاعة العامة وحددت واجباتها النظر في المطبوعات والأخبار الخارجية وتنظيم شؤون الصحف والمجلات والدعاية للعراق في الداخل والخارج.كما توسعت تشكيلات الوزارة سنة ١٩٥٤ وألحقت مديرية السجون العامة بها بعد فصلها من وزارة الشؤون الاجتماعية،وفي سنة ١٩٥٥ تأسست مديريات مصلحة المجاري ومصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد وفي سنة ١٩٥٦ استحدثت دائرة التلفزيون وضُمت إلى

مديرية التوجيه والإذاعة العامة،وفي شباط ١٩٥٧، أسست مديرية الأمن العامة ارتبط مديرها العام مباشرةً بالوزير مهمتها القيام بجميع مهام وواجبات مديريات شرطة السفر والإقامة والجنسية والتحقيقات الجنائية وهي بمثابة دائرة للشرطة خاصة فيها أقسام وشُعب لا توجد في المؤسسات الأمنية الأخرى.

تمتع وزير الداخلية بصلاحيات واسعة منها الإشراف على برامج الأحزاب والصحافة وحريتها والحريات العامة والشخصية حيث كانت له صلاحيات ما لم تكن لأي وزير آخر، وكان يتقاضى راتباً شهرياً يصل إلى ضعف مقدار راتب الوزراء الآخرين،لهذا كان التنافس على إشغال منصب وزارة الداخلية أمراً في غاية الخطورة لدى رؤساء الحكومات المكلفين بتشكيل الوزارة طيلة العهد الملكي.

شهدت الوزارة محاولات جريئة لتطهير مؤسساتها ومؤسسات الوزارات الأخرى من الموظفين سيء السلوك والمرتشين فأقصت المئات منهم عن الوظيفة وأجرت تنقلات واسعة بين كبار ضباط وموظفي الوزارة والموظفين الإداريين في بغداد والألوية الأخرى. ولكن مع ذلك سجلت الأطروحة مآخذ واضحة على هذا الأجراء حيث تدخلت فيها المحسوبية والمنسوبية، وبذلك تعرضت الوزارة إلى النقد اللاذع من الرأي العام وأعضاء مجلسي النواب والأعيان بعد إن اتهمها البعض منهم بالتلكؤ في معالجة الخلل الإداري وانتشار مظاهر الفساد في أجهزة الوزارة وبقية دوائر الدولة والرشوة والاختلاس وذهب البعض من أعضاء مجلسي النواب والأعيان إلى أكثر من ذلك فوصفوا الوزارة باحتوائها على العناصر ((الفاسدة، والملوثة، والعاجزة..)).

شهدت نفقات الوزارة ومصروفاتها زيادة تدريجية خلال الحرب العالمية الثانية واستمرت بصورة أوسع ما بعد الحرب وحتى سنة ١٩٥٨ نتيجة تطور الأوضاع الداخلية والتوسع في مشاريع الأعمار والخدمات المختلفة وتكاليف القوات الأمنية ونفقات غلاء المعيشة.أما واردات وزارة الداخلية فقد تناقصت بشكل ملحوظ خلال السنة ١٩٤٠-١٩٤١ بسبب أحداث حركة نيسان-أيار،لكنها عادت إلى الارتفاع التدريجي خلال السنوات اللاحقة وهي على العموم كانت يسيرة مقابل النفقات مما جعل العجز في ميزانية الوزارة واضحاً طوال مدة الدراسة.

اتسمت مواقف وزارة الداخلية،في معظم الأحيان،بالشدة والصلابة تجاه الأحداث الداخلية المختلفة،مما يعطي تصوراً ربما يكون متناقضاً عن سلوك ونشاطات الوزارة وأعمالها،فتارةً تكون إجراءاتها منسجمة مع مقتضيات الدستور والقوانين الأخرى وتهدف إلى حفظ الأمن والنظام وتارةً أخرى تكون متعارضة مع مواد الدستور وبنوده ولاسّيما ما يتعلق منها بالحريات العامة والسياسية مما جعل الباحث يسجل قصوراً واضحاً قد يكون عفوياً أو متعمداً لبعض أعمال كبار موظفي الوزارة ووزرائها ومؤسساتها ولاسّيما الأمنية منها.

ولا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن إجراءات الوزارة إزاء الأحداث والاضطرابات والتظاهرات كانت كثيرة خلال مدة الدراسة ،فقد أدت إلى زيادة ازدراء المواطنين من الوزارة وموظفيها ولاسّيما بعد إن كانت تؤدي إجراءات الوزارة في أغلب الأحيان إلى سقوط قتلى وجرحى بين المواطنين فضلاً عن اعتقال المئات منهم وإيداعهم في سجون لا تتوافر فيها ايسر مقومات حقوق الإنسان ،واستعانت وزارة الداخلية بقوات الجيش في بعض الأحيان وفقاً لخطة أمن العاصمة التي وضعتها وزارة الداخلية سنة ١٩٥٣ وجرى عليها الكثير من التعديلات خلال السنوات اللاحقة بالتنسيق مع خطة أمن العاصمة التي وضعتها وزارة الدفاع وكما حدث في أحداث انتفاضة ١٩٥٢ ثم انتفاضة سنة١٩٥٦.

إن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق،وخضوع الحكومات العراقية المتعاقبة للنفوذ البريطاني وإعادة احتلال العراق مرة ثانية بعد أحداث نيسان-آيار قد أضعف كثيراً من هيبة الحكومة وشجع الكثير من الناس إلى مخالفة القوانين والقيام بأعمال لها مساس بالضبط الاجتماعي ولاسّيما خلال مدة الحرب العالمية الثانية مثل حوادث القتل والسلب والسرقة وانتشار ظاهرة الرشوة والاختلاس وتدهور الأوضاع المعاشية،وفي حالات كثيرة تلكأت أجهزة الوزارة الأمنية للحد من تلك الظواهر الاجتماعية السلبية، لكنها خفت خلال مدة ما بعد الحرب بعد تحسن الأوضاع المعاشية والاقتصادية والاجتماعية من جهة وتطور قدرات الوزارة الأمنية من جهة ثانية.

نشطت أجهزة الوزارة الأمنية في متابعة وكشف شبكات التجسس اليهودية التي سعت لتخويف اليهود العراقيين ودفعهم للهجرة إلى فلسطين لكن تلك الإجراءات لم تحل دون هجرة عشرات الآلاف منهم.

سعت الوزارة لتطوير مناطق العراق المختلفة في ضوء مشاريع التطوير الخدمية التي رصدت لها ملايين الدنانير في حقول الماء والكهرباء والمجاري..،بذلك سعت الوزارة لجعل الخدمات تسير جنباً إلى جنب مع عملها الأمني والإداري.

أنجزت الوزارة العديد من المهام المضافة إلى تخصصاتها منها التي تتعلق بالمحافظة على الآداب العامــة وإصدار التشريعات لأغراض الضبط الاجتماعي والأخلاقي، كما قدمت المساعدات اللازمة للمنكوبين والمتضررين من الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى كما حدث في فيضان سنة ١٩٥٤ إذ أنقذت أعمال الوزارة بغداد من خطرها.

لم تخلو مواقف أجهزة الوزارة ومنتسبيها من المواقف المشرفة والوطنية،وذلك كان واضحاً بعد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق سنة ١٩٤١ فتصدت قوات الشرطة مع الخيرين من أبناء البصرة إلى القوات المحتلة وأوقعت فيهم العشرات من الإصابات مما أثار الجانب البريطاني الذي عمد إلى أعمال تخريبية وتشجيع اللصوص للقيام بأعمال النهب والتسليب وشغل الناس عن دخول القوات البريطانية كذلك كان الموقف البريطاني عند دخولهم بغداد، بعد فشل حركة نيسان–آيار وقيام أعمال التخريب والفرهود لمحلات ومساكن اليهود التي وجهت فيها أصابع الاتهام إلى مؤسسة الشرطة والإدارة بالتقصير بالإجراءات اللازمة بل ان لجنة التحقيق المشكلة في تقصي حقائق الموضوع قصرت رجال الشرطة واتهمتهم بالمشاركة في تلك الأعمال،مما



مؤشراً سلبياً على المؤسسة الأمنية والتقصير في أداء واجبها.

سعت وزارة الداخلية لتطوير قدراتها ولاسّيما الأمنية منها،حيث تم تزويد دوائرها بسيارات حديثة وأسلحة متطورة لمكافحــة أعمال الشغب وتم إيفاد العديد من كوادرهـا ومنتسبيها إلى الولايات المتحدة وبريطانيا للتدريب على الأساليب والأجهزة الحديثة بغية تطوير دوائرهم ومؤسساتهم بما يؤمن تحقيق أهداف الوزارة وتسهيل أداء أعمالها.

عملت في وزارة الداخلية شخصيات وطنية قدمت كل جهدها لتطوير العمل بما يخدم مصالح الشعب والمجتمع مثل سعد صالح وعبد الله القصاب ومصطفى العمري وسعيد قزاز.

سجلت الأطروحة بشكل واضح تدخلات الوزارة في الانتخابات النيابية وشخصت حالات التزوير للانتخابات لأجل فوز مرشحي الحكومة ومنع مرشحي المعارضة من الوصول إلى المجلس النيابي،وكان على المرشح أن يتقرب لوزير الداخلية وكبار موظفي الوزارة لأجل الفوز في الانتخابات ولكن الوزارة كانت تدافع عن الاتهامات التي تُسند إليها قائلة إن الانتخابات حرة وان الشكاوى غير صحيحة وغير دقيقة.

ساهمت الوزارة في الأحداث القومية فشجعت على جمع التبرعات لطرابلس الغرب (ليبيا)عندما هددتهم المجاعة سنة ١٩٤٧ وتطوع الكثير من ضباطها ومنتسبيها للدفاع عن فلسطين لمشاركة إخوانهم في الجيش العراقي في حرب سنة ١٩٤٨.

ولم تكن إجراءات الوزارة سلمية في كثير من الأحيان مع الأحزاب والجمعيات السياسية، بسبب ضعف الخلفية السياسية والثقافية لمنتسبي الوزارة ولاسّيما في مسألة فهم برامج تلك الأحزاب،وكذلك الأمر مع حركة الصحافة وما تنشرها إذ تعد الوزارة ذلك العمل بأنه موجه ضد خط عملها الروتيني.لكن على العكس من ذلك لم تكن نظرة الصحافة إلى الوزارة وأعمالها بالسلبية دائماً بل هناك مواقف لاقت الرضا والقبول والاستحسان من بعض الصحف وفي مختلف مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والإدارية،كما علقت الصحافة وفي مواطن عديدة على تميز أداء وزراء الداخلية ومنهم سعيد قزاز وسعد صالح.



اهتمت وزارة الداخلية بشؤون العشائر العراقية ومشكلاتها منذ تأسيس الحكم الوطني في العراق،وقد تحددت العلاقة من خلال نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية الذي أعطى لرؤساء العشائر سلطات واسعة وكذلك خوّل موظفي الوزارة ووزير الداخلية بالتعامل مع المشكلات العشائرية بعيداً عن المحاكم المدنية.

أدت الكثير من إجراءات الوزارة بشأن العشائر إلى حسم الخلافات العشائرية وحلول الولاء والوئام محل الخصومات والتنافرات ،كما سعت لإزالة الحيف الواقع على الفلاحين، إلا إن الملاحظ على إجراءات الوزارة بان الكثير منها كان متحيزاً لصالح شيوخ العشائر وكبار الإقطاعيين مما جعل الوزارة

تواجه مشكلات وصعوبات جمة لمعالجة المشكلة العشائرية في العراق والتعامل معها،فسعت في بعض إجراءاتها إلى حل مشكلات الهجرة إلى المدينة، وتشجيع الاستقرار للعشائر الرحالة بعد إيجاد الأماكن الصالحة للسكن والزراعة، وتوسيع مشاريع الري وإصلاح الأراضي أواخر العهد الملكي، وحفر الآبار الارتوازية في البادية وسكن العشائر واستقرارهم مما انعكس على الوضع الأمني واستقراره من جهة وتشجيع العشائر لدفع الضرائب للدولة وشمولهم بتطبيق قانون الدفاع الوطني من جهة أخرى.

كما تابعت وزارة الداخلية من خلال المؤسسة الأمنية أحوال العشائر وبشكل مستمر وكانت التقارير الاستخباراتية ترفع إلى وزير الداخلية عن استقرار العشائر وتنقلها والملاحظ إن علاقة العشائر مع وزارة الداخلية كانت علاقة متأرجحة وغير مستقرة فتارةً تتعاون مع الوزارة في حفظ الأمن وسيادة القانون وتارةً أخرى تقف ضد أعمال الوزارة وتخالف القوانين والأنظمة وتعاكسها مما جعل القوة هي الفيصل بين الطرفين كما حدث في الكثير من التمردات والحركات والاضطرابات العشائرية طوال مدة الدراسة. ولعل تحليل هذه الظاهرة مرجعها إن بريطانيا ومن خلال إدارة السفارة في العراق هي التي قربت العشائر ، ونصحت السلطة في العراق بالتعامل معها بإيجابية، وأخذت تمدهم بالهبات والسلاح وتفوض لهم الأراضي وتخولهم بضبط الأمن وحماية الطرق والمواصلات إدراكاً منها لطبيعة المجتمع العراقي العشائرية.

هكذا قدمت الصفحات السابقة من الأطروحة عرضاً تاريخياً لمهام ومسؤوليات واحدة من أهم مؤسسات الدولة العراقية الحديثة(وزارة الداخلية) تعقيداً في بنائها المؤسساتي وخصوصية عملها الوظيفي،فقد كانت مثار تجاذبات مختلفة سلبية أحيانا وإيجابية أحياناً أخرى.

# الخاتمة

# قائمة المصادر

## أولاً :- الوثائق غير المنشورة

### ١- الوثائق العراقية/ملفات البلاط الملكي المحفوظة بدار الكتب والوثائق

| رقم الملفة | السنة | عنوانها |
|---|---|---|
| ج/٢/١١ | ١٩٥٢ | مقررات مجلس الوزراء |
| و/٢ | ١٩٢٤ | تدريس الأمير غازي |
| ٦/١٠ | ١٩٥٨ | دستور الاتحاد العربي |
| ٣٠٠/٢٠ | د.ت | المخابرات الخاصة بالملك غازي |
| ٣٠/٣٠ | ١٩٤٦ -١٩٤٩ | قضية كاووربا غي |
| ٣١١/٣٧٧ | ١٩٢٩ | نظام وزارة الداخلية رقم(٢٠) |
| ٣١١/٣٩٠ | ١٩٣٠ | لائحة قانون العملة العراقية |
| ٣١١/٥٧٢ | ١٩٤٦ | مقررات مجلس الوزراء |
| ٣١١/٦٠٠ | ١٩٤٨ | مقررات مجلس الوزراء |
| ٣١١/٦٠١ | ١٩٤٨ | مقررات مجلس الوزراء |
| ٣١١/٦٦٥ | ١٩٥٣ | قرارات مجلس الوزراء حول تعطيل الصحف |
| ٣١١/١٤١٠ | ١٩٢٩ | تقرير الحالة الاقتصادية العامة |
| ٣١١/٢٩٠٩ | ١٩٥١ | شؤون خاصة بأحمد مختار بابان |
| ٣١١/٤٤٩٤ | ١٩٤٢-١٩٥٨ | الأحزاب السياسية |
| ٣١١/٤٧٩٠ | ١٩٥٨ | مجلس الاتحاد العربي |
| ٣١١/٤٧٩٤ | ١٩٥٨ | وزارة الاتحاد العربي |
| ٣١١/٥٦٥٠ | ١٩٥٤ | قرارات مجلس الوزراء |



### ٢- وثائق وزارة الداخلية المحفوظة بدار الكتب والوثائق

| رقم الملفة | السنة | عنوانها |
|---|---|---|
| بلا | ١٩٥١ | بلا |
| ج/١/٦ | ١٩٥٢ | قرارات مجلس الوزراء |
| ٦٩/٣ | ١٩٥٥-١٩٥٨ | إنشاء حديقة للحيوانات والنباتات وصيد الحيوانات |
| ٣/١/٤ | ١٩٥٤ | فيضان ١٩٥٤/الإغاثة |
| ٢٣٧/٥ | ١٩٣٦-١٩٤٦ | الدفاع ضد الخطر الجوي والوقاية من الغازات الخانقة |
| ٢/٦ | ١٩٥٤-١٩٥٧ | الطلبات المرفوعة الخاصة بتأسيس الأحزاب والجمعيات بعد صدور مرسوم الجمعيات ١٩٥٤. |
| ١/أ/١٤ | ١٩٥٤-١٩٥٨ | الانتخابات النيابية للواء بغداد |
| ١/ن/١٤ | ١٩٥٤-١٩٥٨ | الانتخابات النيابية |
| ٣/١٧ | ١٩٥٥ | بلا |
| ٢١ | ١٩٤٦ | بلا |
| ٢/٢٣ | ١٩٥٦-١٩٥٩ | مخابرات السجون بصورة عامة |
| ٤/٢٤ | ١٩٤٦-١٩٥٢ | إسكان العشائر الرحل |
| ٥/٢٥ | ١٩٤١ | بلاغ رسمي من رئيس لجنة الأمن الداخلي |
| ٣٢٠٥٠/٢٥ | ١٩٣٩ | بلا |
| ٣٣ | ١٩٤١ | بلا |
| ٣٥ | ١٩٤٠ | بلا |
| ١٤/٤/٣٧ | ١٩٤١ | النزاع بين عشيرتي الدلو وجميل بابان حول الأراضي- كفري |
| رقم الملفة | السنة | عنوانها |
| ٣٢٠٥٠/٣٧ | ١٩٤١ | بلا |
| ٥/٥٢ | ١٩٤١ | بلا |

| | | |
|---|---|---|
| ٥٣/أ | ١٩٢٠ | البيانات والأوامر والأنظمة الصادرة من الإدارة المدنية |
| ٥٧/ق/١ | ١٩٤٠ | بلا |
| ٣٢٠٥٠/١٠٦ | ١٩٢٥ | تعيين وتحويل الموظفين |
| ٣٢٠٥٠/١٤٣ | ١٩٢٥-١٩٢٧ | موظفو وزارة الداخلية |
| ٣٢٠٥٠/١٤٤ | ١٩٤٦ | تعيين الشيوخ |
| ٣٢٠٥٠/٣٠٠ | ١٩٣٩ | احداث وزارة الشؤون الاجتماعية |
| ٣٢٠٥٠/٥٧٣ | ١٩٢٦ | اضرار الخزينة من جراء الجراد |
| ٣٢٠٥٠/٧١٢ | ١٩٣٥ | ميزانية وزارة الداخلية |
| ٣٢٠٥٠/٨٩٥ | ١٩٣٥ | تقرير رئيس اركان الجيش الى وزير الداخلية |
| ٣٢٠٥٠/١٢٧٣ | د.ت | شؤون وظيفية |
| ١١٧/١٥٢٨ | د.ت | ملفة التحقيق في مقتل رستم حيدر |
| ٣٢٠٥٠/١٦٠٦ | ١٩٢١-١٩٢٣ | الانتخابات |
| ٣٢٠٥٠/٢٤٦٣ | د.ت | قضية الاثوريين |
| ٣٢٠٥٠/٢٥٤٢ | د.ت | بلا |
| ٣٢٠٥٨٣/٣٠١١ | ١٩٤٦ | محكمة التمييز العشائرية |
| ٣٢٠٥٨١١/٣٨٧٧ | ١٩٤٤ | قضية تصادم عشيرتي العبيد واللهيب |
| ٣٢٠٥٠/٥٨٧٢ | ١٩٤٦-١٩٦٨ | الأحزاب السياسية في العراق |
| ٣٢٠٥٠/٦٦٢٤ | ١٩٤٧-١٩٥٥ | أنظمة الوزارات |
| ٣٢٠٥٠/٦٧٦٤ | ١٩٤٤ | لائحة قانون إدارة القرى |
| رقم الملفة | السنة | عنوانها |
| ٣٢٠٥٠/٦٨٥٣ | ١٩٤٧-١٩٤٨ | بلا |
| ٣٢٠٥٠/٧٠١٢ | ١٩٤١-١٩٥٢ | قوة الشرطة وأمورها وتنظيمها والحراسة |
| ٣٢٠٥٠/٧٠٥١ | ١٩٣٥ | أنظمة الإدارة |

| | | |
|---|---|---|
| ٣٢٠٥٠/٧٥٣٣ | ١٩٢٦ | الحسابات |
| ٣٢٠٥٠/٨٢٠٨ | ١٩٣٥ | إنشاء مستوصفات في الألوية العراقية |
| ٣٢٠٥٠/١٠١٩٣ | ١٩٥٥ | شارة الفيضان |
| ٣٢٠٥٠/٢٢٢٨٣ | د.ت | بلا |

٣- وثائق وزارة الاقتصاد والمواصلات

| رقم الملفة | السنة | عنوانها |
|---|---|---|
| ص/١٠ | ١٩٢٤-١٩٣٢ | السكك الحديد |

٤- وثائق هيأة الاثار والتراث،سجل الخرائط والمخططات لسنة ١٩٢٠.

## ثانياً :- الوثائق العراقية المنشورة

### أ- سجلات الحكومة العراقية

١- سجل الحكومة العراقية لسنة١٩٢٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٤).
٢- سجل الحكومة العراقية لسنة١٩٢٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٥).
٣- سجل الحكومة العراقية لسنة١٩٢٦،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٧).
٤- سجل الحكومة العراقية لسنة١٩٣١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣١).
٥- سجل الحكومة العراقية لسنة١٩٣٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٢).



### ب- جداول كبار موظفي الدولة

١- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٣٩،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٩).
٢- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٠،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٠).

٣- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤١).
٤- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٢).
٥- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٣).
٦- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٤).
٧- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٥).
٨- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٦،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).
٩- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٧).
١٠- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٩،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٩).
١١- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٢).
١٢- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤).
١٣- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٥).
١٤- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٦).
١٥- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٦،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٧).
١٦- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٨).
١٧- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٦١،مطبعة الإدارة المحلية،(بغداد،١٩٦١).
١٨- جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٦٢، مطبعة الإدارة المحلية ،(بغداد،١٩٦٢).



## ج- مجموعة القوانين والأنظمة

١-الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة البيانات والأنظمة المتعلقة بالمحاكم الشرعية الصادرة في الفترة ١٩١٧-١٩٢١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢١).
٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة البيانات والأنظمة للفترة١٩٢٠-١٩٢٢، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٢).

٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٢،مطبعة دنكور، (بغداد،١٩٢٣).

٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٣،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٢٤).

٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،قانون الباسبورت العراقي لسنة١٩٢٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٣).

٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،قانون الاقامة العراقي لسنة ١٩٢٣،مطبعة الحكومة ، (بغداد،١٩٢٣).

٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٤،المطبعة العصرية،(بغداد،١٩٢٥).

٨- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٦،مطبعة النجاح،(بغداد،١٩٢٧).

٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧،مطبعة النجاح،(بغداد،١٩٢٧).

١٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٧،قانون إدارة الألوية رقم(٥٨) لسنة ١٩٢٧.

٣٩١

١١- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،قانون تسجيل النفوس العام ونظام وتعليمات النفوس العام لسنة ١٩٢٧،مطبعة الحكومة،(بغداد١٩٢٧).

١٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٢٩،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٠).

١٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٠، القسم الأول، مطبعة دنكور الحديثة،(بغداد،١٩٣١).

١٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣،القسم الأول، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٤).

١٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،قانون التفسير الإداري رقم(٤٢) لسنة ١٩٣٣،مطبعة الحكومة،.١٩٣٤

١٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٦).

١٧- الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥،نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٣٥(نظام مدرسة موظفي الصحة).

١٨- الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٥،نظام انتقاء الموظفين رقم(١٥) لسنة .١٩٣٥

١٩- الحكومة العراقية،وزارة العدليــة،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٠).

٢٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،القسم الثاني، نظام التعديل الخامس لنظام الطرق والأبنية رقم(٤٤) لسنة ١٩٣٥،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٣٩).

٢١-الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الأزمة الدولية رقم(٥٨) لسنة ١٩٣٩،(بغداد،١٩٤٠).

٣٩٢

٢٢-الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،قانون الاقتصاد رقم(٣٤) لسنة١٩٣٩،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٠).

٢٣-الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،قانون الخدمة المدنية رقم(٦٤) لسنة .١٩٣٩

٢٤-الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،نظام وزارة الداخلية رقم (٤١) لسنة .١٩٣٩

٢٥- الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٩،نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٩،نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم(٢٢)لسنة١٩٣٥ وتعديلاته.

٢٦-الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٠،القسم الاول، قانون مراقبة الرقوق السينمائية والتصاوير رقم(٢٦)لسنة ١٩٤٠،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤١).

٢٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠،نظام التفتيش الإداري رقم (٤٢) لسنة ١٩٤٠.

٢٨-الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٠،قانون رسوم الملاهي للبلديات رقم( ٢٤) لسنة ١٩٤٠.

٢٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٢).

٣٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١،قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٧) لسنة ١٩٤١.

٣١- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١،نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم (٤٠) لسنة١٩٤١.

٣٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١،قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٤١قانون تعديل قانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم(٨٨) لسنة ١٩٣٨.

٣٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٣).

٣٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٢،النظام رقم(٣٣) لسنة ١٩٤٢،نظام ذيل نظام وزارة الداخلية رقم(٢٢) لسنة ١٩٣٥.

٣٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٣،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٤).

٣٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٣،قانون خدمة الشرطة رقم(٤٠) لسنة ١٩٤٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٤).

٣٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٣،القسم الثالث،تعليمات رقم(١٥-ب) لتعيين المبالغ التي يمكن للجان الماء والكهرباء صرفها.

٣٨- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٥).

٣٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،قانون رقم (١٩)لسنة ١٩٤٤،قانون تعديل مرسوم الدفاع المدني ضد الخطر الجوي رقم(٥١)لسنة.١٩٤٢

٤٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٤٤،نظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٥).

٤١- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،نظام الذيل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم(٢٢)لسنة .١٩٣٥

٤٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٤،النظ
٣٩٤
(٤٦)،لسنة١٩٤٤،نظام الذيل الخامس لنظام وزارة الداخلية رقم(٢٢) لسنة .١٩٣٥

٤٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٥،قانون إدارة الألوية رقم(١٦) لسنة ١٩٤٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).

٤٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٥،قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٥،قانون التعديل الثاني لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم (٣٨)لسنة .١٩٣٨

٤٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٥،النظام رقم (٤٠)لسنة ١٩٤٥،نظام تعديل نظام انتقاء الموظفين الإداريين وترفيعهم رقم (١٥) لسنة ١٩٤٥.

٤٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤٦،القسم الثاني، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٧).

٤٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦،نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٤٦،نظام انتقاء الموظفين الإداريين،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٧).

٤٨- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦،نظام مراقبة المجازر رقم(٣١)لسنة ١٩٤٦.

٤٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٦،قانون الانتخابات رقم(١١) لسنة ١٩٤٦.

٥٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧،القسم الأول، قانون رقم(٣٨) لسنة١٩٤٧،قانون تعديل قانون تشكيلات الوزارات رقم(٣٧) لسنة ١٩٣٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٨).

٥١- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧،نظام رقم (٢٠)لسنة ١٩٤٧،نظام الذيل السابع لنظام وزارة الداخلية رقم(٢٢) لسنة ١٩٣٥.

٥٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧،نظ
٣٩٥
الداخلية رقم(٣٩) لسنة ١٩٤٧.

٥٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧،نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٤٧،التعديل الخامس لنظام مدرسة الشرطة العالية والمدرسة الإعدادية للمفوضين ونواب المفوضين رقم(٢١) لسنة ١٩٤٤.

٥٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٠،القسم الاول، قانون رقم(٦١) لسنة١٩٥٠،قانون تعديل قانون خدمة الشرطة وانضباطها رقم(٤٠) لسنة ١٩٤٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥١).

٥٥-الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية البلديات العامة،مجموعة القوانين والأنظمة المتعلقة بأمور البلديات،مطبعة النجاح،(بغداد،١٩٥٠).

٥٦-الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٠،قانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٠،قانون التعديل الثالث لقانون مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم(٣٨) لسنة ١٩٣٨.

٥٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٢).

٥٨- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية وفق تعديلاته الأخيرة،مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٥١).

٥٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢،قانون مصلحة رفع المواد القذرة رقم(٧٥) لسنة ١٩٥٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٣).

٦٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢،قانون تعديل قانون إدارة البلديات رقم(٨٤) لسنة ١٩٣١ رقم(٥٢) لسنة ١٩٥٢.

٦١- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢،قانون تعديل قانون تبليط الشوارع رقم(٨٣)لسنة ١٩٢٦ رقم(٧٠) لسنة١٩٥٢.



٦٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢،نظام تفتيش الشرطة رقم(٣٠) لسنة ١٩٥٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٣).

٦٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٢،نظام رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٢،نظام التعديل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم(٣٩) لسنة ١٩٤٧.

٦٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،القسم الثاني، نظام تعيين رواتب ضباط الصف وأفراد الشرطة رقم(٥٦) لسنة ١٩٥٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤).

٦٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،القسم الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم(١١) لسنة ١٩٥٣.

٦٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،نظام رقم(١) لسنة ١٩٥٣،نظام التعديل الخامس لنظام وزارة الداخلية رقم(٣٩) لسنة ١٩٤٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤).

٦٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،نظام وزارة الداخلية رقم(٤٦) لسنة ١٩٥٣.

٦٨- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٣،القسم الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم(١) لسنة ١٩٥٣.

٦٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،المرسوم رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٥).

٧٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،المرسوم رقم (١٧) مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية لسنة ١٩٥٤.

٧١- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،المرسوم رقم (١٨) مرسوم النقابات لسنة ١٩٥٤.

٧٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،المرسوم رقم (١٩) مرسوم الجمعيات لسنة ١٩٥٤.

٧٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،مرسوم المطبوعات رقم(٢٤) لسنة ١٩٥٤.

٧٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،مرسوم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم(٢٥) لسنة ١٩٥٤.

٧٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،نظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٤،نظام تعديل نظام وزارة الداخلية رقم(٤٦)لسنة.١٩٥٣

٣٩٧

٧٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،نظام رقم (٣٥)لسنة ١٩٥٤،نظام التعديل الثاني لنظام وزارة الداخلية رقم(٤٦)لسنة.١٩٥٣

٧٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،نظام نوط الإنقاذ،رقم(٦٩)لسنة .١٩٥٤

٧٨- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،نظام رقم (٣٦)لسنة ١٩٥٤،نظام التعديل الثاني لنظام وزارة الشؤون الاجتماعية رقم(٣٨) لسنة ١٩٥٢.

٧٩- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٤،القسم الثالث، التعديل الرابع لتعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم(١)لسنة١٩٥٣رقم(٥) لسنة .١٩٥٤

٨٠- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥،القسم الأول، قانون مصلحة المجاري رقم(٣٧) لسنة ١٩٥٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٦).

٨١- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥،قانون مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٦).

٣٩٨

٨٢- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٥،القسم الثاني، نظام إدارة مصلحة المجاري ضمن حدود أمانة العاصمة رقم(٣٤) لسنة .١٩٥٥

٨٣- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦،القسم الثاني، نظام التعديل الثالث لنظام وزارة الداخلية رقم(٤٦) لسنة ١٩٥٣ رقم(٢٧) لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٧).

٨٤- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦،القسم الثالث، تعليمات خدمة البلدية وانضباطها رقم(١)لسنة.١٩٥٦

٨٥- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٦،قانون الانتخابات رقم (٥٣)لسنة .١٩٥٦

٨٦- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧،القسم الثاني، نظام تعديل نظام السجون رقم(٣٥) لسنة ١٩٤٠ رقم(٤) لسنة ١٩٥٧،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٨).

٨٧- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧،نظام التعديل الرابع لنظام وزارة الداخلية رقم(٤٦) لسنة ١٩٥٣ رقم(٨) لسنة ١٩٥٧.

٨٨- الحكومة العراقية،وزارة العدلية،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٧،نظام تعديل نظام التفتيش الإداري رقم(٤٢) لسنة ١٩٤٠رقم(٣٨) لسنة ١٩٥٧.

٨٩- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،قانون إدارة القرى رقم(١٦) لسنة ١٩٥٧،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٧).

## ء-التقارير الإدارية

١- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٢٩،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٠).

٢- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٣).

٣- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٤).

٤- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٦).

٥- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٣٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٦).

٦- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية الشرطة العامة،التقرير السنوي لشرطة العراق لسنة ١٩٤٨،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٠).

٧- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد رقم(٥) لسنة ١٩٤١،مطبعة سكك حديد الحكومة،(بغداد،د.ت).

٨- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٢،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

٩- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة اسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٣،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٠- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٤،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١١- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٥،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٢- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٦،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٣- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٧،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٤- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد
٤٠٠
١٩٤٨،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٥- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٤٩،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٦- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٠،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٧- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥١،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٨- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٢،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

١٩- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٣،مطبعة السكك ،(بغداد،د.ت).

٢٠- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،التقرير الإداري للجنة إسالة الماء لمنطقة بغداد لسنة ١٩٥٥،مطبعة الرابطة ،(بغداد،١٩٥٨).

٢١- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،الإدارة المحلية للواء البصرة،مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،شركة التايمس للطباعة والنشر،(بغداد،د.ت).

٢٢- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،الإدارة المحلية للواء بغداد،مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥،شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة،(بغداد،د.ت).

٢٣- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،مديرية التوجيه والإذاعة العامة،الانتخابات النيابية في العراق،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٦).

٢٤- الحكومة العراقية،وزارة الداخلية،متصرفيــة لواء الديوانية،الإدارة المحلية ،مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٨-١٩٥٩،مطبعة الغرى الحديثة ،(النجف،د.ت).

## هـ - تقارير وزارة المالية/الميزانية



١- الحكومة العراقية،وزارة المالية،لائحة ميزانية الدولة للسنة ١٩٣٤ المالية،القسم الرواتب،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٤).

٢- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٥).

٣- الحكومة العراقية،وزارة المالية،الميزانية العامة المؤقتة لشهري حزيران وتموز ١٩٣٩، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣٩).

٤- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة رقم(٤٠)لسنة ١٩٤١المالية ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٢).

٥- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة رقم(٥٢)لسنة ١٩٤٣المالية ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٤).

٦- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة رقم(٢٤)لسنة ١٩٤٤المالية ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٥).

٧- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة رقم(٣٢)لسنة ١٩٤٥المالية ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).

٨- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة رقم(٢٢)لسنة ١٩٤٧المالية ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٨).

٩- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون ضمان قروض البلديات رقم(٣٦)لسنة ١٩٥٠المالية ،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥١).

١٠- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة رقم(٤٠)لسنة ١٩٥٠المالية ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥١).

١١- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥١المالية رقم(٣٠) لسنة ١٩٥١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٢).

١٢-الحكومة العراقية،وزارة المالية،نظام مراقبة وادارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم(٣) لسنة ١٩٥١.

٤٠٢

١٣- الحكومة العراقية،وزارة المالية،نظام التصرف بالأموال المجمدة وادارتها وتصنيفها رقم(١١) لسنة ١٩٥١،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٢).

١٤- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣المالية ،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤).

١٥- الحكومة العراقية،وزارة المالية،قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٧المالية رقم(٦)لسنة ١٩٥٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٨).

## و-قرارات مجلس الوزراء

١-قرارات مجلس الوزراء الصادرة سنة ١٩٢٢،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٣).

٢- قرارات مجلس الوزراء الصادرة سنة ١٩٢٤،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٥).

٣-قرارات مجلس الوزراء الصادرة في كانون الثاني وشباط واذار ١٩٢٥،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٢٦).

٤- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في نيسان وايار وحزيران١٩٢٦ ،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٢٧).

٥- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في نيسان وايار وحزيران١٩٣٠ ،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٣١).

٦- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٣٠ ، مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٣٢).

٧- قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ايلول ١٩٣٩ ،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٠).

## ز- محاضر جلسات مجلس النواب

١-محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٢٥،الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥، الجلسة(٤٢)في ١٩/١٠/١٩٢٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٢٦).



٢- محاضر جلسات مجلس النواب لسنة ١٩٣٠،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠،جلسة٢٧تشرين الثاني١٩٣٠،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣١).

٣- محاضر جلسات مجلس النواب لسنة١٩٣٩،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٣٩،الجلسة(٣) ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٠).

٤- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤١).

٥- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٢-١٩٤٣،الجلسة (١٦)،الجلسة(٣١)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٣).

٦- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤،جلسة٢٨ اذار١٩٤٤ ، الجلسة(٣)،الجلسة(٤٠)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٥).

٧- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٤-١٩٤٥،الجلسة(٣٦)في ١٩٤٦/٣/١٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).

٨- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥،الجلسة(٣٠)،الجلسة (٣٦)، الجلسة(٣٨)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).

٩- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٥-١٩٤٦،الجلسة(١٥) ، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).

١٠- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٦جلسة ١٩٤٦/٥/١١، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٧).

١١- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٨).

١٢- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨،الجلسة (٩)،الجلسة (١٦)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٩).

٤٠٤

١٣- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٨-١٩٤٩،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٩).

١٤- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩،الجلسة(٩)،الجلسة (١٠) ،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٠).

١٥- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٩،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٠).

١٦- محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠،الجلسة(٢٧) ،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٠).

١٧- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٢-١٩٥٣،الجلسة(٥) في ١٩٥٣./١٢/١٢

١٨- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٣،الجلسات (٥)و(٨) و(٢٤) في ٢/١٢، ١٩٥٣/١٢/٣٠ ،١٩٥٤/٢/٢٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤).
١٩- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٣-١٩٥٤،الجلسة(٧) في ١٩٥٣/١٢/٢٩ والجلسة (١٢) في١٩٥٤/١/١٦ والجلسة(٢٩)في ١٩٥٤/٤/٢٠، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٤).
٢٠- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة١٩٥٤،الجلسة(١٠)في ١٩٥٥/١/١مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٥).
٢١- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٥-١٩٥٦،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٧).
٢٢- محاضر جلسات مجلس النواب ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦-١٩٥٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٧).



## ح-محاضر جلسات مجلس الأعيان

١- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتمـــاع الاعتيادي السادس،الجلسة(١١٥)في ١٩٣١/١/٢٨،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٣١).
٢- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي العاشر لسنة١٩٣٩،الجلسة(٣)في ١٩٣٩./٦/٤
٣- محاضر جلسات مجلس الاعيان،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩،مطبعة الحكومة، ( بغداد،١٩٤٠).
٤- محاضر جلسات مجلس الاعيان،الاجتماع الاعتيادي الخامس عشر لسنة١٩٤٠-١٩٤١، الجلسة(١٣)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤١).
٥- محاضر جلسات مجلس الاعيان،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة١٩٤٤،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٤).

٦- محاضر جلسات مجلس الاعيان،الاجتماع الاعتيادي السابع عشر لسنة١٩٤٢-١٩٤٣، الجلسة(٧)،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٣).
٧- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٣،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٤).
٨- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٤-١٩٤٥،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٤٥).
٩- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٥-١٩٤٦،الجلسة(٢٠)، مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٦).
١٠- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٤٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٤٨).
١١- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٢-١٩٥٣،مطبعة الحكومة، (بغداد،١٩٥٣).



١٢- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٤-١٩٥٥،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٥).
١٣- محاضر جلسات مجلس الأعيان،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦-١٩٥٧،الجلسة(٥)في١٤/٣/١٩٥٧،مطبعة الحكومة،(بغداد،١٩٥٧).

## ط-مطبوعات حكومية أخرى

١-الحكومة العراقية ،وزارة الداخلية،الدليل الرسمي للمملكة العراقية لسنة ١٩٣٦،مطبعة الياهو دنكور،.١٩٣٦
٢-الحكومة العراقية،وزارة الشؤون الاجتماعية،مديرية النفوس العامة،إحصاء السكان لسنة ١٩٤٧،(بغداد،١٩٥٤).

٣-وزارة الداخلية،مديرية النفوس العامة،المجموعة الإحصائية لتسجيل النفوس العام لسنة ١٩٥٧.

٤-وزارة الدفاع،القيادة العامة للقوات المسلحة،محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، الأجزاء ١-٤، ٧- ٨ ،١٠-١١،(بغداد،١٩٥٨-١٩٦٠).

## ثالثاً :الوثائق البريطانية المنشورة/التقارير الإدارية

1-British Colonial Office Report, April 1923-December1924,(London, 1925).
2-British Colonial Office Report,Special Report by H.B-M.S government to the Conncil of the league of Nations on the progress of Iraq during the Period 1920-1931,(London,1931).

## رابعاً : الرسائل العلمية غير المنشورة

### أ- رسائل الماجستير



١-بشرى سكر خيون الساعدي، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام [illegible] رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،.٢٠٠٤

٢-زهير علي احمد النحاس،التموين في العراق١٩٣٩-١٩٤٨،رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية الاداب/جامعة الموصل،.١٩٨٩

٣-حيدر حميد رشيد،الأوضاع الصحية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥ دراسة تاريخية،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،.٢٠٠٠

٤-حسن هادي الشلاة،طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث،رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة القاهرة،.١٩٧٠

٥-طالب حسين الخفاجي،العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير،(غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة الكوفة،.٢٠٠١

٦-يحيى كاظم المعموري،طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،.١٩٨٩

٧-كريم حيدر خضير ،نشأة الشرطة العراقية وتطورها ١٩٢١-١٩٣٢،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،.١٩٩٣

٨-ماجدة كريم حسن الجنابي،وزارة الداخلية(المرحلة التاسيسية)،دراسة في هيكلها التنظيمي والإداري ومسؤولياتها التخصصية ١٩٢١-١٩٢٤،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية/جامعة القادسية،.٢٠٠٢

٩-مأمون شاكر إسماعيل،احمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،١٩٩٩.



١٠-مها عبد اللطيف حسن ،انتفاضة تشرين الثاني في العراق١٩٥٢،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة/جامعة بغداد،.١٩٨٤

١١-مؤيد شاكر كاظم،السيد عبدالمهدي ودوره السياسي في العراق،،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية -ابن رشد/جامعة بغداد،.٢٠٠٠

١٢-محمد يوسف ابراهيم القريشي ، المس بيل وأثرها في السياسة العراقية ١٩١٤-١٩٢٣، رسالة ماجستير(غير منشورة )، كلية الآداب/ جامعة بغداد، .١٩٩٣

١٣- محمد عويد الدليمي،الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٩-١٩٤٥،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،.١٩٨٨

١٤-محمد صالح العجيلي،الخدمات الصحية لمدينة بغداد،دراسة في جغرافية المدن،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كليةالاداب/جامعة بغداد،.١٩٨٩

١٥-متعب خلف الجابري،تاريخ التطور الصحي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة البصرة،.١٩٨٩

١٦-سهيلان منذر خليل الجبوري،الصحافة العراقية والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،.١٩٩٦

١٧-عباس عطية جبار،الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩ دراسة تاريخية،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،.١٩٧٢

١٨-عباس فرحان ظاهر الزاملي،رستم حيدر ودوره السياسي،رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،.١٩٩٧

١٩-عبدالله شاتي عبهول،مجلس الاعمار في العراق١٩٥٠-١٩٥٨،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،.١٩٨٣

٢٠-عبدالنافع محمود،ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق،رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،.١٩٧٣

٢١-عدي محسن غافل الهاشمي،كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٤٥،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،٢٠٠٠.

٤٠٩

٢٢-صفاء عبدالوهاب المبارك،انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق((ممهداته واحداثه ونتائجه)) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،.١٩٧٣

٢٣-قحطان حميد كاظم العنبكي،وزارة الداخلية،الهيكل الوظيفي وتطور مؤسسات العمل التخصصي١٩٢٥-١٩٣٩ دراسة إحصائية تحليلية مقارنة،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كليةالتربية/جامعة ديالى،.٢٠٠٣

٢٤-رجاء زامل كاظم الموسوي،جلال بابان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،.٢٠٠٢

٢٥-رياض رشيد الحيدري،الاثوريين في العراق١٩١٨-١٩٣٦،رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة القاهرة،١٩٧٣.

## ب-أطاريح الدكتوراه

١-كريم حيدر خضير،تاريخ الشرطة العراقية ١٩٣٢-١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،.٢٠٠٠

٢-محمد رشيد عباس،مجلس الاعيان العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تاريخية،كلية التربية-ابن رشد/جامعة بغداد،.١٩٩٥

٣-نمير طه ياسين،الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة الموصل،.١٩٩٢

٤-سعد كاظم حسن،تاريخ النقود العراقية ١٩٢١-١٩٥٨،دراسة تاريخية ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية التربية -ابن رشد/جامعة بغداد،.١٩٩٨

٥-عباس فرحان ظاهر الموسوي،الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد١٩٣٩-١٩٥٨دراسة تاريخية،أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ،كلية التربية -ابن رشد/جامعة بغداد.٢٠٠٣

٦-عباس عطية جبار،العراق والقضية الفلسطينية من عام١٩٣٢-١٩٤١،أطروحة
٤١٠
(غير منشورة)،جامعة بغداد،.١٩٨٢

٧-عبدالله شاتي عبهول،تاريخ سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،.١٩٩٥

٨-عبدالرزاق مطلك الفهد،تاريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٨،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،جامعة القاهرة،.١٩٧٧

٩-علي ناصر حسين،الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١،اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الاداب/جامعة بغداد،.١٩٩١

١٠-علي عبد شناوه ، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي ١٩٣٢-١٩٦٥، اطروحة دكتوراه (غير منشورة )، كلية الآداب / جامعة بغداد،.٢٠٠٢

١١-عماد احمد الجواهري،تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة بغداد،.١٩٨٢

١٢-رحيم كاظم محمد الهاشمي،محمد فاضل الجمالي،دوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة البصرة،.١٩٩٧

١٣-رياض رشيد الحيدري،الحركة الوطنية في العراق١٩٤٨-١٩٥٨،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة عين شمس،.١٩٧٧

١٤-ذنون يونس الطائي،الأوضاع الإدارية في الموصل ١٩٢١-١٩٥٨،،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الاداب/جامعة الموصل،١٩٩٨.

## خامساً: الدوريات

### أ-الجرائد

| ت | الجريدة | العدد | التاريخ |
|---|---|---|---|
| ١ | الأهالي | ١ | ١٩٥٢/٦/١ |
| | | ١٢ | ١٩٥٢/٦/١٣ |
| | | ١٢١ | ١٩٥٢/١٠/٢٩ |
| | | ١٣٣ | ١٩٥٢/١١/١٣ |
| | | ١٣٨-١٤١ | ١٩٥٢/١١/١٨-١٩٥٢/١١/٢١ |
| ٢ | الأحرار | ٥ | ١٩٣٣/٦/١٤ |
| | | ٩ | ١٩٣٣/٦/٢٠ |
| ٣ | الأيام | ٣٥ | ١٩٥٤/٤/٢ |
| | | ٣٩ | ١٩٥٤/٤/٨ |
| ٤ | الأمة | -- | الصادرة في كانون الثاني وشباط١٩٥٢ |
| ٥ | الإنقاذ | ١٦ | ١٩٤٩/٢/٢٦ |
| ٦ | الأسرار | ٢٣١ | ١٩٥٣/١١/٢٩ |
| | | ٢٦٣ | ١٩٥٤/١/٥ |
| | | ٢٦٠٩ | ١٩٣٥/١/٣١ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ٣٦٣٩ | ١٩٤٠/٤/٢٥ |
| | | ٣٦٤١ | ١٩٤٠/٤/٢٨ |
| | | ٣٦٥٢ | ١٩٤٠/٥/١٢ |
| | | ٣٦٥٥ | ١٩٤٠/٥/١٥ |
| ٧ | الاستقلال | ٣٦٦٠ | ١٩٤٠/٥/٢١ |
| | | ٣٦٦٦ | ١٩٤٠/٥/٢٨ |
| | | ٤٠١٣ | ١٩٤١/٤/١٣ |
| | | ٤٠٥٦ | ١٩٤٨/٢/٩ |
| | | ٤٠٦٢ | ١٩٤٨/٢/١٧ |
| | | ٤٠٦٣ | ١٩٤٨/٢/١٨ |
| | | ٤٠٨٤ | ١٩٤٨/٣/١٩ |
| | | ٤٠٩١ | ١٩٤٨/٣/٢٧ |
| | | ٤١٦٠ | ١٩٤٨/٦/٢٣ |
| | | ٤١٩٤ | ١٩٤٨/٩/٢٧ |
| | | ٤٢٠٣ | ١٩٥٠/٧/١٥ |
| | | ٤٢١٠ | ١٩٥٠/٧/٢٦ |
| | | ٤٢٤٣ | ١٩٥٠/٨/١٣ |
| | | ٤٢٥٠ | ١٩٥٠/٩/٢٢ |
| | | ٤٢٧٢ | ١٩٥٠/١٠/٢٥ |
| | | ٤٢٧٣ | ١٩٥٠/١٠/٢٦ |
| ٨ | الاخاء الوطني | ٦٥ | ١٩٣١/١٠/١٥ |
| | | ٤٤٣ | ١٩٣٣/٨/٢٩ |
| | | ٤٤٩ | ١٩٣٣/٩/٥ |

٤١٢

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٩ | الاخبار | ١٥٦٩ | ١٩٤٦/٢/٢٤ |
| | | ١٦٧٨ | ١٩٤٦/٧/٦ |
| | | ٢٧٨٤ | ١٩٥٠/٣/٣ |
| | | ٢٧٨٥ | ١٩٥٠/٣/٤ |
| | | -- | ١٩٥٤/٦/٩ |
| | | ٤٣٤٥ | ١٩٥٦/٥/٨ |
| ١٠ | البلاد | ١٣٥٢ | ١٩٤٠/٣/١١ |
| | | ١٣٥٩ | ١٩٤٠/٣/١٧ |
| | | ١٣٦١ | ١٩٤٠/٣/١٩ |
| | | ١٦٧٦ | ١٩٤١/٤/١١ |
| ١١ | البلد | ٤٣٥ | ١٩٥٢/١١/٢٥ |
| ١٢ | البعث القومي | ٧٨ | ١٩٤٦/٥/٢١ |
| ١٣ | الجبهة الشعبية | ٣٧٩ | ١٩٥٢/١١/٢٩ |
| ١٤ | الجريدة | ٧ | ١٩٥٣/١٠/٤ |
| | | ١٩-١٣ | ١٠-١٩٥٣/١٠/١٧ |
| | | ٢٥ | ١٩٥٣/١٠/٢٥ |
| | | ٢٧ | ١٩٥٣/١٠/٢٧ |
| | | ٣٤-٣٣ | ٣-١٩٥٣/١١/٤ |
| | | ٣٨-٣٧ | ٨-١٩٥٣/١١/٩ |
| | | ٦٥-٤٤ | ١١/١٦-١٩٥٣/١٢/١٥ |
| ١٥ | الدفاع | ٢١٨ | ١٩٥٣/٦/٢ |
| | | ٢٣٦ | ١٩٥٣/٦/٢٠ |
| ١٦ | الهدى | ٤٠ | ١٩٤٧/٨/١٩ |

٤١٣

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٧ | الوطن | ٣٣٠ | ١٩٤٧/٣/١٠ |
| | | ٣٣٦ | ١٩٤٧/٣/١٧ |
| ١٨ | الوقائع | ٢ | ١٩٢٢/١٢/١٠ |
| | | ٢٦٦ | ١٩٢٤/١٠/٥ |
| | | ٤٦٢ | ١٩٢٦/٨/٩ |
| | | ٥٦٦ | ١٩٢٧/٧/٣٠ |
| | | ٥٧٨ | ١٩٢٧/٩/١١ |
| | | ٨٢٢ | ١٩٣٠/١/٦ |
| | | ٨٣٦ | ١٩٣٠/٢/٢٤ |
| | | ١٢٤٠ | ١٩٣٣/٤/١٣ |
| | | ١٢٧٤ | ١٩٣٣/٧/١٧ |
| | | ١٢٨٠ | ١٩٣٣/٨/٣ |
| | | ١٣٥٢ | ١٩٣٤/٥/١ |
| | | ١٤١١ | ١٩٣٥/٤/١٥ |
| | | ١٤٢٩ | ١٩٣٥/٦/١١ |
| | الوقائع | ١٤٦٢ | ١٩٣٥/٧/١٤ |
| | | ١٤٩١ | ١٩٣٦/٢/٢٧ |
| | | ١٥٣٠ | ١٩٣٦/٨/١٠ |
| | | ١٦٣٣ | ١٩٣٨/٥/٩ |
| | | ١٧٠١ | ١٩٣٩/٥/٢٧ |
| | | ١٧٠٥ | ١٩٣٩/٦/١٧ |
| | | ١٧١١ | ١٩٣٩/٦/٢٩ |
| | | ١٧١٤ | ١٩٣٩/٧/١١ |

٤١٤

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ١٧٣٤ | ١٩٣٩/٩/١١ |
| | | ١٧٤٧ | ١٩٣٩/١٠/٦ |
| | | ١٧٨٥ | ١٩٤٠/٣/٣١ |
| | | ١٧٨٧ | ١٩٤٠/٤/٨ |
| | | ١٨٠٤ | ١٩٤٠/٦/١ |
| | | ١٨١٥ | ١٩٤٠/٨/١١ |
| | | ١٨٧٣ | ١٩٤١/٢/٥ |
| | | ١٨٩٢ | ١٩٤١/٣/٣٠ |
| | | ١٩١٨ | ١٩٤١/٦/٣ |
| | | ١٩٤٣ | ١٩٤١/٨/١١ |
| | | ٢٠٢٢ | ١٩٤٢/٥/٧ |
| | | ٢٠٢٨ | ١٩٤٢/٥/٢١ |
| | | ٢٠٩٥ | ١٩٤٣/٥/٣ |
| | | ٢١٩٥ | ١٩٤٤/٦/١ |
| | الوقائع | ٢١٩٨ | ١٩٤٤/٦/١٢ |
| | | ٢٢١٠ | ١٩٤٤/٨/٧ |
| | | ٢٢٣٠ | ١٩٤٤/١٠/١٦ |
| | | ٢٢٧٩ | ١٩٤٥/٥/٧ |
| | | ٢٢٩٣ | ١٩٤٥/٧/٢ |
| | | ٢٢٩٩ | ١٩٤٥/٨/١٣ |
| | | ٢٣٠٣ | ١٩٤٥/٩/٣ |
| | | ٢٣٤٦ | ١٩٤٦/٣/٤ |
| | | ٢٣٥٩ | ١٩٤٦/٤/١٠ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ٢٣٦٥ | ١٩٤٦/٥/٤ |
| | | ٢٣٧٧ | ١٩٤٦/٦/٨ |
| | | ٢٣٩٩ | ١٩٤٦/٨/٢٠ |
| | | ٢٤٦٧ | ١٩٤٧/٥/١٣ |
| | | ٢٤٩٨ | ١٩٤٧/٧/٢٤ |
| | | ٢٥١٤ | ١٩٤٧/٨/٢٣ |
| | | ٢٥٣٩ | ١٩٤٧/١٠/٢٢ |
| | | ٢٨٤٠ | ١٩٥٠/٦/٥ |
| | | ٢٨٦١ | ١٩٥٠/٧/٢٣ |
| | | ٢٩٣٩ | ١٩٥١/٣/١٠ |
| | | ٢٩٤٦ | ١٩٥١/٣/١٩ |
| | | ٢٩٦٥ | ١٩٥١/٤/٢٦ |
| | | ٣٠١٨ | ١٩٥١/٩/١٧ |
| | الوقائع | ٣١٠٩ | ١٩٥٢/٥/٢٨ |
| | | ٣١٢٣ | ١٩٥٢/٧/٣ |
| | | ٣١٣٤ | ١٩٥٢/٧/١٦ |
| | | ٣١٥٩ | ١٩٥٢/٩/١٥ |
| | | ٣١٨٧ | ١٩٥٢/١١/٢٤ |
| | | ٣١٩٣ | ١٩٥٢/١٢/٧ |
| | | ٣١٩٤ | ١٩٥٢/١٢/٨ |
| | | ٣٢٠٨ | ١٩٥٣/١/١٢ |
| | | ٣٣٠٢ | ١٩٥٣/٩/٢٨ |
| | | ٣٣٢١ | ١٩٥٣/١١/٩ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ٣٣٣٣ | ١٩٥٣/١٢/١٧ |
| | | ٣٣٣٧ | ١٩٥٣/١٢/٣١ |
| | | ٣٣٩٠ | ١٩٥٤/٤/٩ |
| | | ٣٤٠٤ | ١٩٥٤/٥/٢٤ |
| | | ٣٤١٨ | ١٩٥٤/٦/٢٦ |
| | | ٣٤٣٧ | ١٩٥٤/٧/٢٦ |
| | | ٣٤٥٤ | ١٩٥٤/٨/٣ |
| | | ٣٤٥٥ | ١٩٥٤/٩/١٤ |
| | | ٣٤٦٧ | ١٩٥٤/٩/٢٢ |
| | | ٣٤٧٣ | ١٩٥٤/٩/٢٩ |
| | | ٣٤٨٠ | ١٩٥٤/١٠/١٢ |
| | | ٣٥١٠ | ١٩٥٤/١١/١٦ |
| | | ٣٥١٣ | ١٩٥٤/١١/١٨ |
| | الوقائع | ٣٥٨٣ | ١٩٥٥/٣/٢٤ |
| | | ٣٦٢٧ | ١٩٥٥/٦/١ |
| | | ٣٦٦٨ | ١٩٥٥/٧/٢٥ |
| | | ٣٨٣١ | ١٩٥٦/٧/١٦ |
| | | ٣٩٠٤ | ١٩٥٦/١١/٢٤ |
| | | ٣٩٣٤ | ١٩٥٧/١/٣١ |
| | | ٣٩٤٢ | ١٩٥٧/٢/٢٠ |
| | | ٣٩٧٥ | ١٩٥٧/٤/١٤ |
| | | ٣٩٨١ | ١٩٥٧/٥/٦ |
| | | ٣٩٩٧ | ١٩٥٧/٦/٥ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ٤٠٤٢ | ١٩٥٧/٩/١٩ |
| ١٩ | الزمان | ١١٢٩ | ١٩٤٢/٦/٦ |
| | | ١١٣٠ | ١٩٤٢/٦/٧ |
| | | ٢٤٣٩ | ١٩٤٥/١٠/١ |
| | | ٢٤٤٢ | ١٩٤٥/١٠/٥ |
| | | ٢٤٤٤ | ١٩٤٥/١٠/٧ |
| | | ٢٤٤٦ | ١٩٤٥/١٠/٩ |
| | | ٢٧٧٢ | ١٩٤٦/١١/٢٣ |
| | | ٢٧٧٨ | ١٩٤٦/١١/٢٩ |
| | | ٣١٢٦-٣١٢٨ | ١٩٤٨/١/٢٩-٢٧ |
| | | ٣٥١٢ | ١٩٤٩/٥/٢ |
| | الزمان | ٣٧٤٠ | ١٩٥٠/١/٣١ |
| | | ٤٥٨٧ | ١٩٥٢/١١/١٧ |
| | | ٤٥٩٠-٤٥٩٣ | ١٩٥٢/١١/٢٥-٢٣ |
| | | ٤٦٠٧ | ١٩٥٢/١٢/١٢ |
| | | ٤٦١١ | ١٩٥٢/١٢/١٦ |
| | | ٤٩١١ | ١٩٥٣/١٢/١٦ |
| | | ٤٩٢٩ | ١٩٥٤/١/٦ |
| | | ٤٩٩٧ | ١٩٥٤/٣/٢٧ |
| | | ٥١١٦ | ١٩٥٤/٨/٢٢ |
| | | ٥١٢٦ | ١٩٥٤/٩/٣ |
| | | ٥١٣٩ | ١٩٥٤/٩/١٩ |
| | | ٥١٤٠ | ١٩٥٤/٩/٢٠ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ٥٦٨٨ | ١٩٥٦/٧/١٠ |
| | | ٥٧٥٦ | ١٩٥٦/١٠/٣ |
| | | ٥٨٤٩ | ١٩٥٧/١/٢١ |
| | | ٥٨٨٠ | ١٩٥٧/٢/٢٦ |
| | | ٥٩٢٥ | ١٩٥٧/٤/٢٢ |
| | | ٦١٥٩ | ١٩٥٨/١/٣١ |
| | | ٦١٦٥ | ١٩٥٨/٢/٧ |
| | | ٦١٧٢ | ١٩٥٨/٢/١٥ |
| | | ٦١٧٥ | ١٩٥٨/٢/٢١ |
| | | ٦١٨٤ | ١٩٥٨/٣/٤ |
| | | ٦١٩٢ | ١٩٥٨/٣/١٤ |
| ٢٠ | الحوادث | ١٦٤٤ | ١٩٤٨/٣/٨ |
| | | ٣١٩٨ | ١٩٥٣/٩/١٠ |
| | | ٣٥٠٤ | ١٩٥٤/٩/٢١ |
| | | ٤١٠٠ | ١٩٥٦/٩/١٠ |
| | | ٤١٠٤ | ١٩٥٦/٩/١٤ |
| | | ٤١٥١ | ١٩٥٦/١١/١٠ |
| | | ٤١٥٤ | ١٩٥٦/١١/١٤ |
| | | ٢٣٢٧ | ١٩٥٧/١٠/٢١ |
| ٢١ | الحرية | ٨٨٥ | ١٩٥٧/٥/١٩ |
| ٢٢ | الطريق | ٣٦ | ١٩٣٣/٤/١٩ |
| | | ١٠٨ | ١٩٣٣/٨/٤ |
| ٢٣ | اليقظة | ١٥٨١ | ١٩٥٢/١١/٢٣ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ١٩١٤ | ١٩٥٤/٦/١٠ |
| | | ١٩٤٧ | ١٩٥٤/٧/١٤ |
| | | ١٩٧٢ | ١٩٥٤/٨/١٧ |
| | | ١٩٩٧ | ١٩٥٤/٩/١٧ |
| ٢٤ | لواء الاستقلال | ٢٦ | ١٩٤٦/٩/٤ |
| | | ٤٧ | ١٩٤٦/١٠/٤ |
| | | ٥٠ | ١٩٤٦/١٠/٩ |
| | | ١٦٥ | ١٩٤٧/٨/٢٥ |
| | | ١٧٨ | ١٩٤٧/٩/١٠ |
| | لواء الاستقلال | ٢٤٣ | ١٩٤٧/١٢/١ |
| | | ٥٦٥ | ١٩٤٨/١٢/٣١ |
| | | ٧٤٧ | ١٩٤٩/٨/١٠ |
| | | ٨٤٢ | ١٩٤٩/١٢/٥ |
| | | ٨٩٥ | ١٩٥٠/٢/٧ |
| | | ٩٠٢ | ١٩٥٠/٢/١٤ |
| | | ١٢٥٧ | ١٩٥١/٥/١١ |
| | | ١٦٥٩ | ١٩٥٢/٨/٢٢ |
| | | ١٧١١ | ١٩٥٢/١١/٢٩ |
| | | ١٨٠٥ | ١٩٥٤/٢/٢٤ |
| | | ١٨١٣ | ١٩٥٤/٣/٤ |
| | | ١٨٦١ | ١٩٥٤/٤/٢٧ |
| | | ١٨٦٤ | ١٩٥٤/٤/٣٠ |
| | | ١٨٦٩ | ١٩٥٤/٥/٥ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ١٨٩٧ | ١٩٥٤/٦/١٠ |
| | | ١٩٥٤ | ١٩٥٤/٨/٢٢ |
| | | ١٩٦٥ | ١٩٥٤/٩/٣ |
| | | ١٩٧٤ | ١٩٥٤/٩/١٦ |
| | | ١٩٧٧ | ١٩٥٤/٩/٢٠ |
| ٢٥ | لواء الجهاد | ٢١ | ١٩٥٣/٦/٢١ |
| ٢٦ | الموصل | ٣١٤ | ١٩٢٠/١٢/٢٤ |
| ٢٧ | النبأ | ٩٩٣-١٠٤٢ | كانون الثاني وشباط١٩٥٢ |
| ٢٨ | النداء | ٣٢١ | ١٩٤٥/٩/٢١ |
| ٢٩ | الساعة | ٥٠٥-٥١٠ | ٢-١٩٤٦/٧/١٠ |
| | | ٩٦١-٩٦٢ | ٢٧-١٩٤٨/١/٢٨ |
| ٣٠ | السياسة | ١-٢ | الصادرة في تموز ١٩٤٦ |
| | | ٣ | ١٩٤٦/٧/١٠ |
| | | ١٢ | ١٩٤٦/١٢/١٧ |
| | | ١٨ | ١٩٤٧/١/٤ |
| ٣١ | العالم العربي | ٢٨٨١ | ١٩٣٣/٨/٣ |
| | | ٦٨١٦ | ١٩٤٩/٩/٨ |
| | | ٦٨١٩ | ١٩٤٩/٩/١٢ |
| | | ٦٨٢١ | ١٩٤٩/٩/١٤ |
| | | ٦٨٨٨ | ١٩٤٩/١٢/٧ |
| ٣٢ | العمال | ١٢١ | ١٩٣٣/١/٢٦ |
| | | ١٣٠ | ١٩٣٣/٤/٦ |
| ٣٣ | العمل | ١٠٥ | ١٩٥٨/٤/١٦ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ١٥٦ | ١٩٥٨/٦/٢٠ |
| | | ١٥٧ | ١٩٥٨/٦/٢٢ |
| ٣٤ | العصور | ١٩ | ١٩٤٨/٥/١٤ |
| ٣٥ | العراق | ٢٢٤ | ١٩٢١/٣/١٦ |
| | | ٢٤٩ | ١٩٢١/٣/٢٤ |
| | | ٢٧١ | ١٩٢١/٤/١٩ |
| | | ٦٣٣٦ | ١٩٤٣/٣/١٢ |
| | | ٧١٤٧-٧١٥٠ | ٤و٦و٩و١١/٧/١٩٤٦ |
| ٣٦ | صدى الاهالي | ١٢٤ | ١٩٥٠/٢/١٥ |
| | | ٥٣٢ | ١٩٥١/٦/٢٧ |
| ٣٧ | صوت الاهالي | ٦٢٧ | ١٩٤٥/١٢/٢٨ |
| | | ١١٨٢ | ١٩٤٦/٦/٣ |
| | | ١١٨٤ | ١٩٤٦/٦/٥ |
| | | ١٢٠٧ | ١٩٤٦/٧/٢ |
| | | ١٢٠٨ | ١٩٤٦/٧/٣ |
| | | ١٢١١ | ١٩٤٦/٧/٧ |
| | | ١٢٢٣ | ١٩٤٦/٧/٢٢ |
| | | ١٢٤١ | ١٩٤٦/٨/١٢ |
| | | ١٢٤٤ | ١٩٤٦/٩/١٠ |
| | | ١٢٥٠ | ١٩٤٦/٩/١٦ |
| | | ١٢٨٠ | ١٩٤٦/١٢/١٦ |
| | | ١٢٩٠ | ١٩٤٦/١٢/٢٧ |
| | | ١٢٩٢ | ١٩٤٦/١٢/٣٠ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | ١٢٩٧ | ١٩٤٧/١/٢ |
| | | ١٣٦٢ | ١٩٤٧/٣/٢٣ |
| | | ١٣٧٥ | ١٩٤٧/٤/٧ |
| | | ١٣٩٥ | ١٩٤٧/٤/٢٧ |
| | | ١٤٢٩ | ١٩٤٨/٢/٨ |
| | | ١٤٦٩ | ١٩٤٨/٣/٢٥ |
| | | ١٤٧٠ | ١٩٤٨/٣/٢٦ |
| | | ٤٥ | ١٩٥٢/١١/٢٧ |
| | | ١ | ١٩٥٣/١٠/٦ |
| | | ١٢ | ١٩٥٣/١٠/١٩ |
| | | ١٧ | ١٩٥٣/١٠/٢٥ |
| | صوت الاهالي | ٢١ | ١٩٥٣/١٠/٢٩ |
| | | ٢٣ | ١٩٥٣/١١/١ |
| | | ٢٤ | ١٩٥٣/١١/٢ |
| | | ٢٦ | ١٩٥٣/١١/٤ |
| | | ٢٩ | ١٩٥٣/١١/٨ |
| | | ٤٥ | ١٩٥٣/١١/٢٧ |
| | | ٦١ | ١٩٥٣/١٢/١٦ |
| | | ٦٢ | ١٩٥٣/١٢/١٧ |
| | | ١٧٠ | ١٩٥٤/٤/٣٠ |
| | | ٢٠٥ | ١٩٥٤/٦/١١ |
| | | ٢٧٥ | ١٩٥٤/٩/٢ |
| ٣٨ | صوت الاحرار | ١٨ | ١٩٤٦/٥/١٩ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | صوت الاحرار | ٥٥-٥٦ | ١٩٤٦/٧/٣-٢ |
| | | ٦٨ | ١٩٤٦/٧/١٥ |
| | | ٢٥٣ | ١٩٤٧/٥/١ |
| | | ٢٦٣ | ١٩٤٧/٥/١٣ |
| | | ٢٧٩ | ١٩٤٧/٦/١٠ |
| | | ٢٩١ | ١٩٤٧/٦/٢٤ |
| | | ٣١١ | ١٩٤٧/٧/١٨ |
| | | ٣١٩-٣٢١ | ١٩٤٧/٧/٢٨-١٩٤٧/٧/٣٠ |
| | | ٣٣٢ | ١٩٤٧/٨/١٢ |
| | | ٣٤٣ | ١٩٤٧/٨/٢٨ |
| | | ٣٤٧ | ١٩٤٧/٩/٢ |
| | | ٣٥٤ | ١٩٤٧/٩/١٠ |
| | | ٣٥٩ | ١٩٤٧/٩/١٦ |
| | | ٣٨٠ | ١٩٤٧/١٠/١٢ |
| | | ٣٨٦ | ١٩٤٧/١٠/٢٠ |
| | | ٥٧٧ | ١٩٤٨/٥/١٣ |
| ٣٩ | الرأي العام | ٩٥٦ | ١٩٤٤/٣/١٠ |
| | | ٩٦٦ | ١٩٤٤/٣/٢٠ |
| | | ١٠٤٧ | ١٩٤٤/٧/٣ |
| | | ١٣٦٠ | ١٩٤٥/١١/٢١ |
| | | ١٤٧٩ | ١٩٤٦/٣/١٨ |
| | | ٩٥ | ١٩٤٧/٦/٣ |
| | | ١٨٦ | ١٩٤٧/١٠/٣ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤٠ | الشعب | ١٧٠-١٧٦ | ٥-١١/٩/١٩٤٤ |
| | | ١٧٨ | ١٥/٩/١٩٤٤ |
| | | ١٨٥ | ٢٢/٩/١٩٤٤ |
| | | ١٩٢ | ٢٩/٩/١٩٤٤ |
| | | ١٩٤ | ٢/١٠/١٩٤٤ |
| | | ١٩٦ | ٤/١٠/١٩٤٤ |
| | | ٥٣٦ | ١٥/٧/١٩٤٦ |
| | | ٥٤٠ | ١٩/٧/١٩٤٦ |
| | | ٥٥١ | ١/٨/١٩٤٦ |
| | | ٨٥٧ | ١٥/٨/١٩٤٧ |
| | | ٢٣٨١ | ٢٥/١١/١٩٥٢ |
| | | ٢٣٩٦ | ١٢/١٢/١٩٥٢ |
| | | ٢٤٠٠ | ١٦/١٢/١٩٥٢ |
| | | ٢٦٥٠ | ١٥/١٠/١٩٥٣ |
| | | ٢٦٥٨ | ٢٥/١٠/١٩٥٣ |
| | | ٣٥٦٢ | ١٠/٧/١٩٥٦ |
| | | ٣٦١١ | ٥/٩/١٩٥٦ |



## ب- المجلات

١-مجلة أمانة العاصمة،العدد(٢)،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٥).

٢- مجلة أمانة العاصمة،العدد(٤)،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٦).

٣- مجلة أمانة العاصمة،العدد(١٨)،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨).

٤- مجلة الشرطة،العدد(٢)،(بغداد،١٩٦١).

٥-مجلة الثقافة الجديدة،العدد(٤٢)في تشرين الثاني.١٩٧٢

٦- مجلة غرفة تجارة بغداد،الأعداد(١-٣)،الصادرة في كانون الثاني-اذار١٩٤٤.

## سادساً: البحوث والمقالات

١-جعفر عباس حميدي،الاثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق،مجلة الحكمة، العدد(٢)في ايار .١٩٩٨

٢- ———— ،انتفاضة عام ١٩٥٦ ودور ثانوية الكرخ،قراءة في تقارير الشرطة والتحقيقات الجنائية ،مجلة افاق عربية،العدد٩-١٠ ،.١٩٩٨

٣- ———— ،الديمقراطية والتعددية السياسية في مناهج ومواقف الاحزاب السياسية العلنية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٤،مجلة الحكمة،العدد(٣٨)في كانون الاول ٢٠٠٤.

٤-محمد يوسف ابراهيم القريشي،علاقة المس بيل بالملك فيصل الأول،مجلة افاق عربية، العدد(٥-٦)،ايار-حزيران .١٩٩٨

٥-محمود الدرة،سعد صالح والحياة الحزبية،جريدة الاتحاد،العدد(١٨١) في ١٩٩٠./٧/٢

٦-مكي الجميل،سعد صالح هكذا عرفته،جريدة الحياد،العدد(٤٦) في ١٩٥٤./٢/١٧

٧-معن حمدان علي،مصرع ملك العراق غازي الاول،مجلة البلاغ،العدد(٥)،بغداد،.١٩٧٦

٨-نوري عبدالحميد العاني،أثر الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق



مجلة الحكمة،العدد(٢)،ايار.١٩٩٨

٩- ———— ،(ظاهرة الفرهود) دراسة تاريخية عن النهب والسلب والتخريب في المجتمع،مجلة الحكمة،العدد(٣٤) في ايلول.٢٠٠٣

١٠- ـــــــــــــــــ ،التجربة الديمقراطية في العراق في عهد الانتداب ١٩٢١-١٩٣٢، مجلة الحكمة،العدد(٣٨)،كانون الاول.٢٠٠٤

١١-سعدي العبيدي،سلام عادل والحزب الشيوعي العراقي،مجلة الثقافة الجديدة،العدد(٥٨)في اذار.١٩٥٨

١٢-عادل محمد علي،حدائق الحيوانات في بغداد،مجلة المورد،العدد(٤)،المجلد(٨)،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٩).

١٣-عبدالجبار العمر،حكم الانقلاب أمام المجلس العرفي العسكري.القضية بين الثأر لمقتل جعفر العسكري وحادثة اغتيال الملك غازي،مجلة افاق عربية،العدد(١٢)،آب.١٩٧٦

١٤-عبدالوهاب محمود،سعد في مجده الشعبي،جريدة الحارس،العدد(٦٥)في٢٠/٢/.١٩٥٤

١٥-عبدالرزاق الحسني،انتفاضة تشرين الثاني١٩٥٢،مجلة المثقف العربي،العدد(٥)كانون الثاني.١٩٧٢

١٦-عماد عبدالسلام رؤوف،تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد،مجلة المورد،العدد (٤)،المجلد(٨)،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٩).

١٧-فاروق صالح العمر،حادث مقتل الملك غازي في ضوء الوثائق البريطانية،مجلة((اداب المستنصرية))،(بغداد،١٩٨٤).

١٨-صالح محمد العابد،انتفاضة العراق في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦،مجلة افاق عربية،العدد(٥)،(بغداد،١٩٩٠).

١٩-صباح مهدي رميض،سامي شوكت وفكره الإصلاحي في العراق ١٨٩٥-١٩٨٦،مجلة اليرموك،العدد(٨)،٢٠٠٢.



٢٠- ـــــــــــــــــ ،جريدة لواء الاستقلال وموقفها القومي تجاه القضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٤٨)،بحث مقدم الى هيئة رعاية العلماء والمبدعين،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،٢٠٠٦.

## سابعاً: الكتب المطبوعة

### أ-الكتب العربية

١-ابراهيم كبه،الإقطاع في العراق،مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٥٧).

٢-ابراهيم الراوي،من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث،(بيروت،١٩٧٨).

٣-ابراهيم خليل احمد،تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢،(البصرة،١٩٨٢).

٤-أديب مردة،الصحافة العربية-نشأتها وتطورها،منشورات دار مكتبة الحياة،(بيروت،١٩٦١).

٥-أحمد نسيم سوسه،فيضانات بغداد في التاريخ،مطبعة الأديب،جـ٢،(بغداد،١٩٦٥).

٦-احمد فوزي،حكايات سياسية وصحفية،١٢رئيس وزراء في العهد الملكي،دار الجاحظ للطباعة، (بغداد،١٩٨٤).

٧- ———— ،أشهر الاغتيالات السياسية في العهد الملكي،مطبعة الديواني،ط١، (بغداد،١٩٨٧).

٨- ———— ،اشهر المحاكمات الصحفية في العراق،مطبعة الانتصار،(بغداد،١٩٨٥).

٩- ———— ،المثير من أحداث العراق السياسية،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٨٨).

١٠-أمين المميز،بغداد كما عرفتها،شذرات من ذكريات،دار افاق عربية،ط١،(بغداد،١٩٨٥).

١١-أميرة حسين محمود الكريمي،الحركة العمالية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥،مطبعة (بغداد،١٩٩٠).



١٢- إسماعيل احمد ياغي،حركة رشيد عالي الكيلاني-دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة للطباعة والنشر،(بيروت،١٩٧٤).

١٣- ———— ،تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١-١٩٥٢،مطبعة الارشاد،(بغداد،١٩٧٩)

١٤-باقر أمين الورد،حوادث بغداد في اثنتي عشر قرناً،مطبعة النهضة،ط١،(بغداد،١٩٨٩).

١٥-بهاءالدين نوري،مذكرات بهاءالدين نوري،دار الحكمة،ط١،(لندن،٢٠٠١).

١٦-جاسم كاظم العزاوي،ثورة ١٤تموز ،اسرارها،احداثها،رجالها،شركة المعرفة للنشر، (بغداد،١٩٨٠).

١٧-جبار محمد جباري،تاريخ الصحافة الكردية في العراق،مطبعة الأمة،(بغداد،١٩٧٥).

١٨-جبار عبدالله الجويبراوي،عشائر الفرات الأوسط والجنوبي في الحلة والديوانية والسماوة والناصرية،مطبعة الاديب البغدادية،(بغداد،١٩٩٢).

١٩-جمال مصطفى مردان،عبدالكريم قاسم ،البداية والسقوط،المكتبة الشرقية،(بغداد،١٩٥٩).

٢٠-جميل الاورفه لي،لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق،دار مكتبة الحياة،ط١،(بيروت،١٩٧١).

٢١-جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية في العراق١٩٤١-١٩٥٣،مطبعة النعمان،(النجف،١٩٧٦).

٢٢- ———— ،التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨،(بيروت،١٩٨٠).

٢٣- ———— ،انتفاضة العراق عام ١٩٥٦،بيت الحكمة،الدورية الوثائقية،المطبعة العربية،(بغداد،٢٠٠٠).

٢٤-هادي حسن،دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨،مطبعة معهد الثقافة العمالية،ط٢،(بغداد،١٩٨٤).



٢٥- وجيه يونس واسماعيل الراشد،المحيط في تشكيلات الشرطة العراقية ، د.م،جـ٢ ، (بغداد،١٩٥٤).

٢٦-وليد محمد سعيد الاعظمي،انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية-البريطانية ١٩٤١،دار واسط للدراسات والنشر،(بغداد،١٩٨٧).

٢٧-زاهدة ابراهيم،دليل الجرائد والمجلات العراقية١٨٦٩-١٩٧٨،ط٢،(الكويت،١٩٨٢).

٢٨-زكي صالح،مقدمة في دراسة العراق المعاصر،مطبعةالرابطة،(بغداد،١٩٥٣).

٢٩- الحكومة العراقية ، القانون الأساسي العراقي ، مطبعة دار السلام ، (بغداد ، ١٩٢٥).

٣٠-حسين جميل،الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦،موقف جماعة الاهالي منها،مكتبة المثنى،(بغداد،١٩٨٣).

٣١-حسين مروة،ثورة العراق،دار الفكر الجديد،(د.م،١٩٥٨).

٣٢-حسين فوزي النجار،الشرق العربي بين حربين،(القاهرة،د.ت).

٣٣- حسين الرحال وعبدالمجيد كمونـة،القانون الاداري،الادارة المركزية والادارة المحلية في العراق، مطبعةعبد الكريم زاهد،(بغداد،١٩٥٣).

٣٤-حسن مصطفى،البارزانيون وحركات بارزان ١٩٣٢-١٩٤٧،دارافاق عربية،(بغداد،١٩٨٣).

٣٥-حسن العلوي،الشيعة والدولة القومية في العراق١٩١٤-١٩٩٠،دار الثقافة للطباعة والنشر، ط٢،(قم،١٩٩٠).

٣٦-طالب مشتاق،أوراق أيامي،بغداد والعراق والوطن العربي ١٩٠٠-١٩٥٨،دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع،جـ١،ط٢،(بغداد،١٩٨٩).

٣٧-طارق الناصري،عبدالاله ،الوصـي علـى عرش العراق(١٩٣٩-١٩٥٨)حياته ودوره السياسي، مطابع افاق عربية،جـ١-جـ٢،(بغداد،١٩٩٠).

٣٨- طارق عبدالحميد الكنين،محنة الجهاز الإداري العراقي،مطبعة شفيق،(بغداد،٢٠٠٥)

٤٣١

٣٩-طه الهاشمي،مذكرات طه الهاشمي١٩١٩-١٩٤٣،د.م،(بيروت،١٩٦٧).

٤٠-طلعت الشيباني،واقع الملكية الزراعية في العراق،دار الاهالي للنشر والتوزيع ، (بغداد، ١٩٥٨) .

٤١-كامل الجادرجي،من أوراق كامل الجادرجي،دار الطليعة،ط١،(بيروت،١٩٧١).

٤٢- ـــــ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، منشورات الجمل ، ط٢ ، (المانيا ،٢٠٠٢ ).

٤٣-كاظم حبيب وزهدي الداوودي،فهد والحركة الوطنية في العراق،دار الكنوز الأدبية،ط١، (بيروت،٢٠٠٣).

٤٤-كمال مظهر احمد ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر ، دار الشؤون الثقافية ، (بغداد ،١٩٨٧).

٤٥- ــــــــــــــــ ،الطبقة العاملة العراقية،التكوين وبدايات التحرك،دار الرشيد للنشر، (بغداد،١٩٨١).

٤٦-لطفي جعفر فرج،عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٨٨).

٤٧- ـــــ،الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩،مكتبة اليقظة العربية(بغداد،١٩٨٧).

٤٨- ــــــــــــــــ ،الملك فيصل الثاني اخر ملوك العراق،الدار العربة للموسوعات، ط١،(بيروت،٢٠٠١).

٤٩-ليث عبدالحسن الزبيدي ، ثورة ١٤تموز١٩٥٨ في العراق ، دار الرشيد للنشر ، ( بغداد ، ١٩٧٩).

٥٠- المؤلف مجهول ،سجل الحركة الوطنية ضد معاهدة جبر-بيفن ودور الحزب الوطني الديمقراطي فيها،مطبعة الاهالي،(بغداد،١٩٦٠).



٥١-موسيس ديرها كوبيان،حالة العراق الصحية في نصف قرن،دار الرشيد للنشر،ط٢، (بغداد،١٩٨١).

٥٢-محمد حديد،مذكراتي،الصراع من اجل الديمقراطية في العراق،دار الساقي للطباعة والنشر،(بيروت،٢٠٠٦).

٥٣-محمد حمدي الجعفري،بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،٢٠٠٠).

٥٤- ـــــــــــــــ ،انقلاب الوصي في العراق عام ١٩٥٢،مطبعة أسفار،ط٢،(بغداد،٢٠٠١).

٥٥-محمد حسين الزبيدي،السياسيون العراقيون المنفيون الى جزيرةهنجام سنة١٩٢٢، دار الحرية للطباعة،ط٢، (بغداد،١٩٨٩).

٥٦-محمد مهدي كبه،مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨-١٩٥٨،(بيروت،١٩٦٥).

٥٧-محمد مظفر الادهمي،المجلس التاسيسي العراقي،جـ١،(بغداد،١٩٨٩).

٥٨-محمد سلمان حسن ،دراسات في الاقتصاد العراقي،دار الطليعة،(بيروت،١٩٦٦).

٥٩-محمد عويد الدليمي،كامل الجادرجي ودوره في السياسية العراقية ١٨٩٧-١٩٦٨، مطبعة الاديب البغدادية،(بغداد،١٩٩٧).

٦٠-محمد علي الصوري،الاقطاع في لواء الكوت،مطبعة أسعد،(بغداد،١٩٥٨).

٦١-محمد فاضل الجمالي،العراق بين أمس واليوم،د.م،(بغداد،١٩٥٤).

٦٢-محمد توفيق حسن،عندما يثور العراق،دار العلم للملايين،(بيروت،١٩٥٩).

٦٣-محمود الجندي،المشكلة الزراعية في العراق،دار البصرة للتوزيع والنشر،(بغداد،١٩٥٠).

٦٤-محمود الدرة،الحرب العراقية-البريطانية ١٩٤١،(بغداد،١٩٨٨).

٦٥-محمود القاضي،كانون الثاني شهر الجهاد الوطني،دار دجلة والنشر،(بغداد،١٩٤٨).

٦٦- محمود شبيب،بكر صدقي وانقلابه العاصف،دار الجماهير للصحافة،(بغداد،١٩٩٢).

٦٧- ـــــــــــــــ ،قضايا ملتهبة في السياسة العراقية١٩٥٠-١٩٥٨،مطبعة عشتار، (بغداد،١٩٨٤).

٦٨- مير بصري،اعلام السياسة في العراق الحديث،رياض الريس للكتب والنشر، (لندن، د.ت).

٦٩-مكي الجميل،البدو والقبائل الرحالة في العراق،مطبعة الرابطة،(بغداد،١٩٥٦).

٧٠-منذر الشاوي،القانون الدستوري،مطبعة شفيق،جـ١،(بغداد،١٩٦٧).

٧١- مصطفى كامل،شرح القانون الإداري، المبادئ العامة والقانون الإداري العراقي،مطبعة النجاح،ط١،(بغداد،١٩٤٩).

٧٢-مصطفى محمد حسنين،نظام المسئولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة، مطبعة الاستقلال الكبرى،(القاهرة،١٩٦٧).

٧٣-مظفر حسين جميل،سياسة العراق التجارية،د.م،(القاهرة،١٩٤٩).

٧٤- ناجي شوكت،سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، مطبعة الخلود،جـ١، (بغداد،١٩٩٠).

٧٥- ناهض عبدالرزاق القيسي،النقود في العراق ،بيت الحكمة،ط١، (بغداد،٢٠٠٢).

٧٦-نجدة فتحي صفوة،العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب،المكتبة العصرية،ط١، (صيدا-لبنان،١٩٦٩).

٧٧-نجيب الصائغ،من اوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري١٩٤٧-١٩٦٣، مطبعة الاديب البغدادية المحدودة،(بغداد،١٩٩٠).

٧٨-نوري جعفر،وقائع تزوير الانتخابات في القورنة لمصلحة السيدين احمد النقيب وحميد الحمود، مطبعة دار القدسي،(بغداد،١٩٥٤).

٤٣٤

٧٩-نوري عبدالحميد خليل،التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥- (بغداد،١٩٨٠).

٨٠- نزار توفيق سلطان الحسو،الصراع على السلطة في العراق الملكي،دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة،مطابع دار آفاق عربية،(بغداد،١٩٨٤).

٨١-سامي عبدالحافظ القيسي،ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي١٩٢٢ - ١٩٣٦،مطبعة حداد،جـ١،جـ٢،(البصرة،١٩٧٥).

٨٢-سلوى زكو،العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق،مطبعة دار الجمهورية،(بغداد،١٩٦٩).

٨٣- سلمان عبدالجبار،شرح قانون خدمة الشرطة وانضباطها والأنظمة الملحقة به ١٩٤٦- ١٩٤٧،مطبعة الاستقلال،ط١،(بغداد،١٩٤٧).

٨٤-سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨،مطبعة الاديب البغدادية،جـ١،(بغداد،د.ت).

٨٥-سعاد رؤوف شير محمد،نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٢-١٩٤٥، مكتبة اليقظة العربية،ط١،(بغداد،١٩٨٨).

٨٦- ستار جبار الجابري،سعد صالح ودوره السياسي في العراق، مطبعة المشرق، (بغداد،١٩٩٧).

٨٧-عادل غفوري خليل،احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤،مطبعة الانتصار،(بغداد،١٩٨٤).

٨٨-عارف رشيد العطار،الاجرام في الخالص،د.م،(بغداد،١٩٧٠).

٨٩-عبدالله اسماعيل البستاني،حرية الصحافة-دراسة مقارنة،د.م،(القاهرة،١٩٥٠).

٩٠- عبدالله الفياض،الثورة العراقية الكبرى سنة١٩٢٠،(بغداد،١٩٤٩).

٩١-عبدالامير هادي العكام،تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٨٠).

٤٣٥

٩٢-عبدالجبار داود البصري،الصحافة والرقابة،د.م،د.ت.

٩٣- عبد الجبار حسن الجبوري،الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٧).

٩٤-عبدالجبار عبد مصطفى،تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨).

٩٥-عبدالجبار الراوي،مذكرات عبدالجبار الراوي،مطبعة الراية،(بغداد،١٩٩٤).

٩٦-عبدالجليل الطاهر،العشائر العراقية،(بيروت،١٩٧٢).

٩٧- ———— ،البدو والعشائر في البلاد العربية،مطبعة الاعتماد،(مصر،١٩٥٥).

٩٨-عبدالمجيد كامل التكريتي،مجلس الامة العراقي(البرلمان) الاعيان والنواب ١٩٤٥-١٩٥٣،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،٢٠٠٢).

٩٩- ————،الملك فيصل الاول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة١٩٢١-١٩٣٣،(بغداد،١٩٩١).

١٠٠-عبدالمناف شكر جاسم،العلاقات العراقية-السوفيتية ١٩٤٤—٨شباط١٩٦٣،مطبعة جميل،ط٢،(بغداد،١٩٨٠).

١٠١-عبدالستار طاهر شريف،الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨،شركة المعرفة للنشر والتوزيع،(بغداد،١٩٨٩).

١٠٢-عبدالعزيز القصاب،من ذكرياتي،منشورات عويدات،ط١،(بيروت،١٩٦٢).

١٠٣- عبدالرزاق الهلالي،تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢،دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد،٢٠٠٠).

١٠٤- ———،معجم العراق ،مطبعة النجاح ،جـ١،(بغداد،١٩٥٣).

١٠٥-———،معجم العراق،دار الكشاف للنشر والطباعة،جـ٢،(بيروت،١٩٥٦).

١٠٦- ———،الهجرة من الريف الى المدن،د.م،د.ت.

١٠٧-عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية،دار الكتب للطباعة،جـ١-١٠ (بيروت،١٩٧٤).

١٠٨-——— ،تاريخ العراق السياسي الحديث،مطبعة دار الكتب،جـ١، جـ٣، ط٦، (بيروت،١٩٨٣).

١٠٩-ـــ، العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة دار الكتب ، ط٦، (بيروت، ١٩٨٠).

١١٠-ـــ ،الثورة العراقية الكبرى،مطبعة دار الكتب،ط٤،(بيروت،١٩٨٢).

١١١- ——— ،تاريخ الأحزاب السياسية العراقية،مركز الأبجدية للطباعة والنشر، ط٢، (بيروت،١٩٨٣).

١١٢- ———،العراق في ظل المعاهدات،مطبعة دار الكتب،ط٥،(بيروت،١٩٨٢).

١١٣-——— ،الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية،مركز الأبجدية للطباعة والنشر،ط٥،(بيروت،١٩٨٢).

١١٤-عبدالرزاق محمد اسود ، موسوعة العراق السياسية ، الدار العربية للموسوعات ، المجلد (٢-٣).

١١٥-عبدالرزاق الظاهر،الاقطاع والديوان في العراق،مطبعة السعادة،(القاهرة،١٩٤٦).

١١٦- عبدالرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مطبعة العاني ، ط ٣، (بغداد،١٩٦٧).

١١٧-عبدالرحمن البياتي،سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط١،(بيروت،٢٠٠١).

١١٨- عدنان الباجه جي ،مزاحم الباجه جي سيرة سياسية،منشورات مركز الوثائق والدراسات،(لندن،د.ت).

١١٩-عدنان سامي نذير،عبدالجبار الجومرد،نشاطه الثقافي ودوره السياسي،شركة المعرفة للنشر،(بغداد،١٩٩١).

١٢٠-عزيز الشيخ،جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن،مطبعة الزهراء،(بغداد،د.ت).



١٢١-علاء جاسم محمد ، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨ ، بيت الحكمة ، (بغداد ، ٢٠٠٠ ).

١٢٢- ———— ،فصول من تاريخ العراق المعاصر،دار الحوراء للطباعة والنشر، ط١،(بغداد،٢٠٠٦).

١٢٣- ———— ،الملك فيصل الاول،حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسورية والعراق١٨٨٣-١٩٣٣،مكتبة اليقظة العربية،(بغداد،١٩٩٠).

١٢٤-علي الوردي،دراسة في طبيعة المجتمع العراقي،مطبعة العاني،(بغداد،١٩٦٥).

١٢٥-علي كاشف الغطاء،سعد صالح في مواقفه الوطنية ١٩٢٠-١٩٥٠،مطبعة الراية، (بغداد،١٩٨٩).

١٢٦-علي مهدي حيدر،الإدارة العامة للألوية في الجمهورية العراقية ،مطبعة الإرشاد،ط٢، (بغداد،١٩٦٢).

١٢٧-علي محمد مهدي،التطور الحضري لمدينة بغداد،مطبعة امانة العاصمة(بغداد،١٩٨٦).

١٢٨- علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق ١٩١٤-١٩٤٥،مطبعة السكك، (بغداد،١٩٨٦) .

١٢٩- علي عبد شناوه ، الشبيبي في شبابه السياسي .محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى عام ١٩٣٢ ، دار كوفان للنشر ، (لندن، ١٩٩٥).

١٣٠-علي الشرقي،الاحلام،شركة الطبع والنشر الاهلية،(بغداد،١٩٦٣).

١٣١- عماد احمد الجواهري،نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤-١٩٤٢،مطبعة دار الجاحظ،(بغداد،١٩٨٤).

١٣٢-_____ ،تاريخ مشكلة الأراضي في العراق١٩١٤-١٩٣٢،(بغداد،١٩٧٨).

١٣٣-فائز عزيز اسعد،انحراف النظام البرلماني في العراق،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٥).

٤٣٨

١٣٤-فائق بطي،قضايا صحفية،مطبعة دار البلاد للطباعة والنشر،(بغداد،١٩٦٢).

١٣٥-___ ، صحافة الاحزاب وتاريخ الحركة الوطنية ، مطبعة الاديب البغدادية ، (بغداد ،١٩٦٩ ).

١٣٦-___ ، صحافة العراق . تاريخها وكفاح اجيالها ، مطبعة الاديب البغدادية ، (بغداد ، ١٩٦٨).

١٣٧- فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٧).

١٣٨- ___ ، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢، مطبعة الارشاد ، (بغداد ،١٩٧٨ ).

١٣٩-فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، مطبعة الشعب ، (بغداد ،١٩٦٣).

١٤٠-_____ ،الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨،مؤسسة الخليج للطباعة والنشر،(الكويت،١٩٨٤).

١٤١-ـــــ،سقوط النظام الملكي في العراق،مكتبة افاق عربية،(بغداد،١٩٨٦).

١٤٢- ـــــــــــــ ،مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام،ط٣،(بغداد،١٩٧٧).

١٤٣- فاضل عوني، شرح نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨، (بغداد ، ١٩٥٥).

١٤٤-فؤاد عارف،مذكرات فؤاد عارف،مطبعة خه بات،جـ١،ط٢،(دهوك،٢٠٠٢).

١٤٥-فيبي مار،تاريخ العراق المعاصر،العهد الملكي،المكتبة العصرية،ط١،(بغداد،٢٠٠٦).

١٤٦-فكرت نامق عبدالفتاح،سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية١٩٥٣-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨).



١٤٧-فريد مخلوف،رحلاتي الى البلاد العربية،دار الروائع،ط١،(بيروت،١٩٥٩).

١٤٨-فخري الفخري،مذكرات فخري الفخري ١٩٠٨- ١٩٩٥، دار المثنى للطباعة ، (بغداد،٢٠٠١).

١٤٩-صادق حسن السوداني،النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢،دار الرشيد للنشر،(بغداد،١٩٨٠).

١٥٠-صادق مهدي السعيد،محاضرات في قانون الانتخابات النيابية رقم(١١) لسنة ١٩٤٦، مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٤٦).

١٥١-صادق قدير الخباز،نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق،د.م،(بغداد،د.ت).

١٥٢-صالح صائب الجبوري،محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية،دار الكتب ، (بغداد،١٩٧٠).

١٥٣-صبحي عبدالحميد،أسرار ثورة ١٤تموز في العراق،مطبعة الاديب،(بغداد،١٩٨٣).

١٥٤-صلاح الدين الصباغ،مذكرات صلاح الدين الصباغ،دار الحرية للطباعة ، ط ٢، (بغداد،١٩٨٣).

١٥٥-قيس عبدالحسين الياسري،الصحافة العراقية والحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨).

١٥٦- رجاء حسين حسني الخطاب،العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧،دراسة في تطور العلاقات العراقية- البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٦).

١٥٧ ———— ،تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١، دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٩).

١٥٨- ———— ،المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي،مطبعة الاديب البغدادية المحدودة،(بغداد،١٩٨٥).

٤٤٠

١٥٩-ـــــ، مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق ، د.م، ( بغداد ، ٢٠٠١).

١٦٠-رزاق ابراهيم حسن،تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨-١٩٦٨،(بيروت،١٩٧٦).

١٦١-رعد ناجي الجدة،تشريعات الجمعيات والاحزاب السياسية في العراق،بيت الحكمة،(بغداد،٢٠٠٢).

١٦٢-روفائيل بطي،الصحافة في العراق،مطبعة دار الهنا،(مصر،١٩٥٥).

١٦٣-رفعة الجادرجي،تنشئة النظام الديمقراطي واحباطه في العراق،كامل الجادرجي،في حق ممارسة السياسة والديمقراطية.افتتاحيات جريدة ((الاهالي)) ١٩٤٤-١٩٥٤، منشورات الجمل، (المانيا،٢٠٠٤).

١٦٤-رشيد عبدعلي الحاج حسين،الخالص ، من تاريخ الخالص، مطبعة الايمان ، ( بغداد ، ١٩٧٢) .

١٦٥- شهاب احمد الحميد،الثورة الصامتة،إضراب بغداد ١٩٣١،د.م،(بغداد،١٩٨٧).

١٦٦-توفيق السويدي،مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،دار الكاتب العربي،(بيروت،١٩٦٩).

١٦٧-خالد حبيب الراوي،من تاريخ الصحافة العراقية،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨).

١٦٨-خالد علي الصالح،على طريق النوايا الطيبة ، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، (بيروت،٢٠٠٠).

١٦٩- خيري أمين العمري،يونس السبعاوي،سيرة سياسي عصامي،دار الرشيد للنشر،ط٢، (بغداد،١٩٨٠).

١٧٠- ———— ،حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث،مطبعة دار القادسية، (بغداد،د.ت).

٤٤١

١٧١-خليل ابراهيم حسين،اللغز المحير-عبدالكريم قاسم بدايات الصعود [illegible] ١٤تموز،دار الحرية للطباعة،جـ٦،(بغداد،١٩٨٩).

١٧٢-خليل كنه،العراق أمسه وغده،د.م،ط١،(بيروت،١٩٦٦).

١٧٣-ضياء الدين الحيدري،الإدارة والإداريون في العراق،مطبعة اسعد،(بغداد،١٩٦٣).

١٧٤-غائب طعمة فرمان،الحكم الاسود في العراق،دار الفكر للطباعة والنشر، (القاهرة،١٩٥٧).

## ب-الكتب المعربة(المترجمة)

١-جرالد دي غوري،ثلاثة ملوك في بغداد،ترجمة سليم طه التكريتي،مكتبة المثنى،ط١، (بغداد،١٩٨٣).

٢-جيرترود لوثيان بيل،العراق في رسائل المس بيل ،ترجمة جعفر الخياط،دار الحرية للطباعة، (بغداد،١٩٧٧).

٣- ———— ،فصول من تاريخ العراق القريب١٩١٤-١٩٢٠، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر والطباعة، (بيروت،١٩٤٩).

٤- هـ. سنت جون فيلبي،ايام فيلبي في العراق،ترجمة جعفر الخياط،(بيروت،١٩٥٠).

٥-ولد مار كولمن،عراق نوري السعيد،مؤسسة الانتاج الطباعي،(بيروت،١٩٦٥).

٦-حاييم.ي.كوهين،النشاط الصهيوني في العراق،ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية،(بغداد،١٩٧٣).

٧-حنا بطاطو،العراق،الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية،الكتاب الأول، ط ٢، (بيروت ،١٩٩٥).

٨- ———— ،العراق، الحزب الشيوعي،ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الأبحاث العربية، الكتاب الثاني ،ط٢،(بيروت،١٩٩٦).

٩-———— ،العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار،ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الأبحاث العربية،الكتاب الثالث ،ط٢،(بيروت،١٩٩٩).

١٠- كاراكتاكوس،ثورة العراق ١٤تموز،ترجمة خيري حماد،المكتب العالمي
٤٤٢
(بيروت،د.ت).

١١- كونثر بلونتريت، المشير فون رونشتد القائد الإنسان وأسرار الحرب العالمية الثانية، ترجمة محمود شيت خطاب،مكتبة النهضة،ط١٣، (بغداد،١٩٨٩).

١٢- لوكاز هير زويز،ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي،ترجمة احمد عبدالرحيم مصطفى،دار المعارف،(مصر،١٩٦٨).

١٣- ل.ن.كوتلوف،ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق،ترجمة عبد الواحد كرم، دار الفارابي،ط٢،(بيروت،١٩٧٥).

١٤-المؤلف مجهول،ميثاق بغداد،حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني،ترجمة حسن الدجيلي ، مطبعة الرابطة،(بغداد،١٩٥٦).

١٥- سندرسن باشا،مذكرات سندرسن باشا،طبيب العائلة الملكية في العراق١٩١٨-١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي،مكتبة التحرير،ط٣،(بغداد،١٩٨٥).

١٦- ستيفن همسلي لونكريك،العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠،ترجمة سليم طه التكريتي، جـ١، ط١،(بغداد،١٩٨٨).

١٧- تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، ترجمة عبدالجليل الطاهر،(بغداد،١٩٥٨).

## ج-الكتب الأجنبية

**1-Doreen Warriner,Land Reform and Development in the Middle East, 2nd ,(London,1962).**
**2-Food and Agriculture Organization of the United Nations Center on Land Problems in the Near East,(Salahuddin,Iraq), October 1955,Country Information Report:Iraq.No.C19.**
**3-G.Bell,The Letters of Certrude Bell ,Vol 11,(London,1927).**
**4-Majid Khadduri, Independent Iraq,1932-1958 Astudy in Iraqi Politics,2nd ed ,(London,1960).**
**5- ———— ,'The Army Officer:His Role in Middle Eastern Politics' ,Social forces in Middle East,ed,Sydney Nettleton Fisher, (NewYork,1955).**
**6-P.Grave,The Lift of Sir Percy Cox,(London,1941).**
**7-W.S.Churchill,The Second Warld War,6Vols,(London,1950-1954).**

١٤٧-فريد مخلوف،رحلاتي الى البلاد العربية،دار الروائع،ط١،(بيروت،١٩٥٩).

١٤٨-فخري الفخري،مذكرات فخري الفخري ١٩٠٨- ١٩٩٥، دار المثنى للطباعة ، (بغداد،٢٠٠١).

١٤٩-صادق حسن السوداني،النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤-١٩٥٢،دار الرشيد للنشر،(بغداد،١٩٨٠).

١٥٠-صادق مهدي السعيد،محاضرات في قانون الانتخابات النيابية رقم(١١) لسنة ١٩٤٦، مطبعة المعارف،(بغداد،١٩٤٦).

١٥١-صادق قدير الخباز،نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق،د.م،(بغداد،د.ت).

١٥٢-صالح صائب الجبوري،محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية،دار الكتب ، (بغداد،١٩٧٠).

١٥٣-صبحي عبدالحميد،أسرار ثورة ١٤تموز في العراق،مطبعة الاديب،(بغداد،١٩٨٣).

١٥٤-صلاح الدين الصباغ،مذكرات صلاح الدين الصباغ،دار الحرية للطباعة ، ط ٢، (بغداد،١٩٨٣).

١٥٥-قيس عبدالحسين الياسري،الصحافة العراقية والحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨).

١٥٦- رجاء حسين حسني الخطاب،العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧،دراسة في تطور العلاقات العراقية- البريطانية واثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٦).

١٥٧———— ،تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي ١٩٢١-١٩٤١، دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٩).

١٥٨-———— ،المسؤولية التاريخية في مقتل الملك غازي،مطبعة الاديب البغدادية المحدودة،(بغداد،١٩٨٥).

١٥٩-ـــــ، مؤتمر القاهرة وتأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق ، د.م، ( بغداد ، ٢٠٠١).

١٦٠-رزاق ابراهيم حسن،تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨-١٩٦٨،(بيروت،١٩٧٦).

١٦١-رعد ناجي الجدة،تشريعات الجمعيات والاحزاب السياسية في العراق،بيت الحكمة،(بغداد،٢٠٠٢).

١٦٢-روفائيل بطي،الصحافة في العراق،مطبعة دار الهنا،(مصر،١٩٥٥).

١٦٣-رفعة الجادرجي،تنشئة النظام الديمقراطي واحباطه في العراق،كامل الجادرجي،في حق ممارسة السياسة والديمقراطية.افتتاحيات جريدة ((الاهالي)) ١٩٤٤-١٩٥٤، منشورات الجمل، (المانيا،٢٠٠٤).

١٦٤-رشيد عبدعلي الحاج حسين،الخالص ، من تاريخ الخالص، مطبعة الايمان ، ( بغداد ، ١٩٧٢) .

١٦٥- شهاب احمد الحميد،الثورة الصامتة،إضراب بغداد ١٩٣١،د.م،(بغداد،١٩٨٧).

١٦٦-توفيق السويدي،مذكراتي،نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية،دار الكاتب العربي،(بيروت،١٩٦٩).

١٦٧-خالد حبيب الراوي،من تاريخ الصحافة العراقية،دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٨).

١٦٨-خالد علي الصالح،على طريق النوايا الطيبة ، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، (بيروت،٢٠٠٠).

١٦٩- خيري أمين العمري،يونس السبعاوي،سيرة سياسي عصامي،دار الرشيد للنشر،ط٢، (بغداد،١٩٨٠).

١٧٠- ———— ،حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث،مطبعة دار القادسية، (بغداد،د.ت).

١٧١-خليل ابراهيم حسين،اللغز المحير-عبدالكريم قاسم بدايات الصعود،موسوعة ١٤تموز،دار الحرية للطباعة،جـ٦،(بغداد،١٩٨٩).

١٧٢-خليل كنه،العراق أمسه وغده،د.م،ط١،(بيروت،١٩٦٦).

١٧٣-ضياء الدين الحيدري،الإدارة والإداريون في العراق،مطبعة اسعد،(بغداد،١٩٦٣).

١٧٤-غائب طعمة فرمان،الحكم الاسود في العراق،دار الفكر للطباعة والنشر، (القاهرة،١٩٥٧).

## ب-الكتب المعربة(المترجمة)

١-جرالد دي غوري،ثلاثة ملوك في بغداد،ترجمة سليم طه التكريتي،مكتبة المثنى،ط١، (بغداد،١٩٨٣).

٢-جيرترود لوثيان بيل،العراق في رسائل المس بيل ،ترجمة جعفر الخياط،دار الحرية للطباعة، (بغداد،١٩٧٧).

٣-_____ ،فصول من تاريخ العراق القريب١٩١٤-١٩٢٠، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر والطباعة، (بيروت،١٩٤٩).

٤- هـ. سنت جون فيلبي،ايام فيلبي في العراق،ترجمة جعفر الخياط،(بيروت،١٩٥٠).

٥-ولد مار كولمن،عراق نوري السعيد،مؤسسة الانتاج الطباعي،(بيروت،١٩٦٥).

٦-حاييم.ي.كوهين،النشاط الصهيوني في العراق،ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية،(بغداد،١٩٧٣).

٧-حنا بطاطو،العراق،الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية،الكتاب الأول، ط ٢، (بيروت ،١٩٩٥).

٨- _____ ،العراق، الحزب الشيوعي،ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الأبحاث العربية، الكتاب الثاني ،ط٢،(بيروت،١٩٩٦).

٩-_____ ،العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار،ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الأبحاث العربية،الكتاب الثالث ،ط٢،(بيروت،١٩٩٩).

١٠- كاراكتاكوس،ثورة العراق ١٤تموز،ترجمة خيري حماد،المكتب العالمي [illegible]



(بيروت،د.ت).

١١- كونثر بلونتريت، المشير فون رونشتد القائد الإنسان وأسرار الحرب العالمية الثانية، ترجمة محمود شيت خطاب،مكتبة النهضة،ط١٣، (بغداد،١٩٨٩).

١٢- لوكاز هير زويز،ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي،ترجمة احمد عبدالرحيم مصطفى،دار المعارف،(مصر،١٩٦٨).

١٣- ل.ن.كوتلوف،ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق،ترجمة عبد الواحد كرم، دار الفارابي،ط٢،(بيروت،١٩٧٥).

١٤-المؤلف مجهول،ميثاق بغداد،حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني،ترجمة حسن الدجيلي، مطبعة الرابطة،(بغداد،١٩٥٦).

١٥-المؤلف مجهول،تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة، ترجمة عبدالجليل الطاهر،(بغداد،١٩٥٨).

١٦-سندرسن باشا،مذكرات سندرسن باشا،طبيب العائلة الملكية في العراق١٩١٨-١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي،مكتبة التحرير،ط٣،(بغداد،١٩٨٥).

١٧-ستيفن همسلي لونكريك،العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠،ترجمة سليم طه التكريتي، جـ١، ط١،(بغداد،١٩٨٨).

## ج-الكتب الاجنبية

**1-Doreen Warriner,Land Reform and Development in the Middle East, 2nd ,(London,1962).**

**2-Food and Agriculture Organization of the United Nations Center on Land Problems in the Near East,(Salahuddin,Iraq), October 1955,Country Information Report:Iraq.No.C19.**

**3-G.Bell,The Letters of Certrude Bell ,Vol 11,(London,1927).**

**4-Majid Khadduri, Independent Iraq,1932-1958 Astudy in Iraqi Politics,2nd ed ,(London,1960).**

**5- ———— ,'The Army Officer:His Role in Middle Eastern Politics' ,Social forces in Middle East,ed,Sydney Nettleton Fisher, (NewYork,1955).**

**6-P.Grave,The Lift of Sir Percy Cox,(London,1941).**

**7-W.S.Churchill,The Second Warld War,6Vols,(London,1950-1954).**

# الملاحق

## ملحق رقم ( ١ ) [١]

## جدول بوزراء الداخلية العراقية للمدة ١٩٢٠-١٩٥٨مع مدد اشتغالهم[٢]

| ت | الوزير | المهام الوظيفية | | اشغال المنصب | سبب ترك المنصب | الوزراة التي شغل فيها المنصب | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | من | الى | | | | |
| ١ | طالب النقيب | ١٩٢٠/١٠/٢٥ | ١٩٢١/٤/١٦ | أصالة | الاستقالة | الحكومة العراقية المؤقتة | |
| ٢ | الحاج رمزي بك | ١٩٢١/٩/١٢ | ١٩٢٢/٣/٣٠ | أصالة | الاستقالة | وزارة عبدالرحمن النقيب الثانية | |
| ٣ | توفيق الخالدي | ١٩٢٢/٤/١ | ١٩٢٢/٨/١٤ | أصالة | الاستقالة | وزارة عبدالرحمن النقيب الثانية | |
| ٤ | عبدالمحسن السعدون | ١٩٢٢/٩/٣٠ | ١٩٢٢/١١/٦ | أصالة | الاستقالة | وزارة عبدالرحمن النقيب الثالثة | |
| ٥ | ناجي السويدي | ١٩٢٢/١١/٢٠ | ١٩٢٣/١/١٠ | أصالة | تعديل وزاري | وزارة عبدالمحسن السعدون الاولى | |
| ٦ | عبدالمحسن السعدون | ١٩٢٣/١/١٠ | ١٩٢٣/١١/١٥ | وكالة | تبدل الوزارة | وزارة عبدالمحسن السعدون الاولى | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٧ | علي جودة الايوبي | ١٩٢٣/١١/٢٦ | ١٩٢٤/٨/٢ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة جعفر العسكري الاولى | |
| ٨ | عبدالمحسن السعدون | ١٩٢٤/٨/٢ | ١٩٢٥/٦/٢١ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة ياسين الهاشمي الاولى | |
| ٩ | رشيد عالي الكيلاني | ١٩٢٥/٦/٢٦ | ١٩٢٥/٧/١٨ | أصالة | تعديل وزاري | وزارة عبدالمحسن السعدون الثانية | |
| ١٠ | حكمت سليمان | ١٩٢٥/٧/١٩ | ١٩٢٦/١١/١ | وكالة[٣] | تبدل الوزارة | وزارة عبدالمحسن السعدون الثانية | |
| ١١ | رشيد عالي الكيلاني | ١٩٢٦/١١/٢١ | ١٩٢٧/١٢/١٨[٤] | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة جعفر العسكري الثانية | |
| ١٢ | عبدالعزيز القصاب | ١٩٢٨/١/١٤ | ١٩٢٨/٥/١٩[٥] | أصالة | تعديل وزاري | وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة | |
| ١٣ | عبدالمحسن السعدون | ١٩٢٨/٥/١٩ | ١٩٢٨/٦/٣ | وكالة | تعديل وزاري | وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ١٤ | ناجي شوكت | ١٩٢٨/٦/٣ | ١٩٢٩/١/٢٠ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة | |

---

[١] الملحق من عمل الباحث.

[٢] المعلومات في الجدول مأخوذة عن:عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،الاجزاء(١-١٠)؛نزار توفيق سلطان الحسو،المصدر السابق،ص ص،١٥٨-٢١١.

[٣]في ٢٥ تموز من السنة ذاتها اصبح وزيراً للداخلية بعد تركه وزارة المعارف.

[٤]بعد هذا التاريخ ظلت حقيبة الداخلية دون وزير لان رشيد عالي الكيلاني شغل منصب رئاسة الوزارة وكالة بعد سفر رئيس الوزراء خارج العراق وبقي المنصب شاغراً حتى ١٤كانون الثاني ١٩٢٨ عندما تشكلت الوزارة السعدونية الثالثة.

[٥]في هذا التاريخ عين عبدالعزيز القصاب رئيساً لمجلس النواب وشغل عبدالمحسن السعدون حقيبة الداخلية بدله حتى ٣حزيران ١٩٢٨ حيث أسندت الى ناجي شوكت.

| ت | الوزير | المهام الوظيفية | | اشغال المنصب | سبب ترك المنصب | الوزراة التي شغل فيها المنصب | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | من | الى | | | | |
| ١٥ | عبدالعزيز القصاب | ١٩٢٩/٤/٢٨ | ١٩٢٩/٨/٢٥ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة توفيق السويدي الاولى | |
| ١٦ | ناجي السويدي | ١٩٢٩/٩/١٩ | ١٩٢٩/١١/١٣ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة عبدالمحسن السعدون الرابعة | تبدلت الوزارة بعد وفاة رئيسها السعدون |
| ١٧ | ناجي شوكت | ١٩٢٩/١١/١٨ | ١٩٣٠/٣/١١ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة ناجي السويدي | |
| ١٨ | جميل المدفعي | ١٩٣٠/٣/٢٣ | ١٩٣٠/١٢/١٥ | أصالة | تعديل وزاري | وزارة نوري السعيد الاولى | |
| ١٩ | نوري السعيد | ١٩٣٠/١٢/١٥ | ١٩٣١/٤/٢٥ | وكالة | تعديل وزاري | وزارة نوري السعيد الاولى | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٢٠ | مزاحم الباجه جي | ١٩٣١/٤/٢٥ | ١٩٣١/١٠/١٩ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة نوري السعيد الاولى | |
| ٢١ | نوري السعيد | ١٩٣١/١٠/١٩ | ١٩٣١/١١/٥ | وكالة | تعديل وزاري | وزارة نوري السعيد الثانية | |
| ٢٢ | ناجي شوكت | ١٩٣١/١١/٥ | ١٩٣٢/١٠/٢٧ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة نوري السعيد الثانية | |
| ٢٣ | ناجي شوكت | ١٩٣٢/١١/٣ | ١٩٣٣/٣/١٨ | وكالة | تبدل الوزارة | وزارة ناجي شوكت | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٢٤ | حكمت سليمان | ١٩٣٣/٣/٢٠ | ١٩٣٣/٩/٩ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة رشيد عالي الكيلاني الاولى | استقالت الوزارة بسبب وفاة الملك فيصل الاولى |
| ٢٥ | حكمت سليمان | ١٩٣٣/٩/٩ | ١٩٣٣/١٠/٢٨ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة رشيد عالي الكيلاني الثانية | |
| ٢٦ | ناجي شوكت | ١٩٣٣/١١/٩ | ١٩٣٤/٢/١٩ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة جميل المدفعي الاولى | |
| ٢٧ | جميل المدفعي | ١٩٣٤/٢/٢١ | ١٩٣٤/٨/٢٦ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة جميل المدفعي الثانية | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٢٨ | علي جودة الايوبي | ١٩٣٤/٨/٢٧ | ١٩٣٥/٢/٢٧ | وكالة | تبدل الوزارة | وزارة علي جودة الايوبي الاولى | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٢٩ | عبدالعزيز القصاب | ١٩٣٥/٣/٤ | ١٩٣٥/٣/١٥ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة جميل المدفعي الثالثة | ١٢ يوم فقط |
| ٣٠ | رشيد عالي الكيلاني | ١٩٣٥/٣/١٧ | ١٩٣٦/١٠/٢٩ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة ياسين الهاشمي الثانية | |
| ٣١ | حكمت سليمان | ١٩٣٦/١٠/٢٩ | ١٩٣٧/٦/٢٨ | وكالة | تعديل وزاري | وزارة حكمت سليمان(وزارة الانقلاب) | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٣٢ | مصطفى العمري | ١٩٣٧/٦/٢٨ | ١٩٣٧/٨/١٧ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة حكمت سليمان(وزارة الانقلاب) | |
| ٣٣ | مصطفى العمري | ١٩٣٧/٨/١٧ | ١٩٣٨/١٠/٢١ | أصالة | تعديل وزاري | وزارة جميل المدفعي الرابعة | |
| ٣٤ | جميل المدفعي | ١٩٣٨/١٠/٢١ | ١٩٣٨/١٢/٢٥ | وكالة | تبدل الوزارة | وزارة جميل المدفعي الرابعة | اضافة الى رئاسة الوزارة |

| ت | الوزير | المهام الوظيفية | | اشغال المنصب | سبب ترك المنصب | الوزراة التي شغل فيها المنصب | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | من | الى | | | | |
| ٣٥ | طه الهاشمي | ١٩٣٨/١٢/٢٥ | ١٩٣٨/١٢/٢٧ | وكالة | تعديل وزاري | وزارة نوري السعيد الثالثة | ثلاثة ايام فقط لانه كان يشغل منصب وزارة الدفاع اصالة وكان ناجي شوكت في مهمة رسمية في انقرة فلما عاد اسندت اليه وزارة الداخلية |
| ٣٦ | ناجي شوكت | ١٩٣٨/١٢/٢٧ | ١٩٣٩/٤/٦ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة نوري السعيد الثالثة | |
| ٣٧ | ناجي شوكت | ١٩٣٩/٤/٦ | ١٩٣٩/٤/٢٥ | اصالة | الاستقالة | وزارة نوري السعيد الرابعة | ٢٠ يوم فقط |
| ٣٨ | نوري السعيد | ١٩٣٩/٤/٢٥ | ١٩٣٩/٩/٢١ | وكالة | تعديل وزاري | وزارة نوري السعيد الرابعة | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٣٩ | عمر نظمي | ١٩٣٩/٩/٢١ | ١٩٤٠/٢/٢٢ | أصالة | تعديل وزاري | وزارة نوري السعيد الرابعة | |
| ٤٠ | عمر نظمي | ١٩٤٠/٢/٢٢ | ١٩٤٠/٣/٣١ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة نوري السعيد الخامسة | |
| ٤١ | رشيد عالي الكيلاني | ١٩٤٠/٣/٣١ | ١٩٤١/٢/١ | وكالة | تبدل الوزارة | وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٤٢ | عمر نظمي | ١٩٤١/٢/١ | ١٩٤١/٤/١ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة طه الهاشمي | |
| ٤٣ | رشيد عالي الكيلاني | ١٩٤١/٤/٢١ | ١٩٤١/٦/١ | وكالة | تبدل الوزارة | وزارة رشيد عالي الكيلاني الرابعة | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٤٤ | مصطفى العمري | ١٩٤١/٦/٣ | ١٩٤١/١٠/٧ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة جميل المدفعي الخامسة | |
| ٤٥ | صالح جبر | ١٩٤١/١٠/٨ | ١٩٤٢/١٠/٤ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة نوري السعيد السادسة | |
| ٤٦ | تحسين العسكري | ١٩٤٢/١٠/٨ | ١٩٤٣/٦/٢٣ | أصالة | تعديل وزاري | وزارة نوري السعيد السابعة | |
| ٤٧ | صالح جبر | ١٩٤٣/٦/٢٣ | ١٩٤٣/١٠/٦ | أصالة | الاستقالة | وزارة نوري السعيد السابعة | |
| ٤٨ | عمر نظمي | ١٩٤٣/١٢/٢٥ | ١٩٤٤/٦/٤ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة نوري السعيد الثامنة | |
| ٤٩ | مصطفى العمري | ١٩٤٤/٦/٤ | ١٩٤٤/٨/٢٩ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة حمدي الباجه جي الاولى | |
| ٥٠ | مصطفى العمري | ١٩٤٤/٨/٢٩ | ١٩٤٦/١/٣١ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة حمدي الباجه جي الثانية | |
| ٥١ | سعد صالح | ١٩٤٦/٢/٢٣ | ١٩٤٦/٥/٣٠ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة توفيق السويدي الثانية | |
| ٥٢ | عبدالله القصاب | ١٩٤٦/٦/٢ | ١٩٤٦/٨/١٧ | أصالة | استقالة | وزارة ارشد العمري الاولى | |
| ٥٣ | ارشد العمري | ١٩٤٦/٨/٢٦ | ١٩٤٦/١١/١٤ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة ارشد العمري الاولى | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٥٤ | نوري السعيد | ١٩٤٦/٨/٢٦ | ١٩٤٧/٣/١١ | وكالة | تبدل الوزارة | وزارة نوري السعيد التاسعة | اضافة الى رئاسة الوزارة |

| ت | الوزير | المهام الوظيفية | | اشغال المنصب | سبب ترك المنصب | الوزراة التي شغل فيها المنصب | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | من | الى | | | | |
| ٥٥ | صالح جبر | ١٩٤٧/٣/٣٠ | ١٩٤٨/١/٥ | وكالة | تعديل وزاري | وزارة صالح جبر | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٥٦ | توفيق النائب | ١٩٤٨/١/٥ | ١٩٤٨/١/٢٧ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة صالح جبر | (٢٣) يوم فقط |
| ٥٧ | جميل المدفعي | ١٩٤٨/١/٢٩ | ١٩٤٨/٣/٤ | اصالة | الاستقالة | وزارة السيد محمد الصدر | |
| ٥٨ | نصرت الفارسي | ١٩٤٨/٣/٤ | ١٩٤٨/٣/٣٠ | أصالة | تعديل وزاري | وزارة السيد محمد الصدر | |
| ٥٩ | مصطفى العمري | ١٩٤٨/٣/٣٠ | ١٩٤٨/٦/١٦ | وكالة | تبدل الوزارة | وزارة السيد محمد الصدر | اضافة الى وزارة الاقتصاد |
| ٦٠ | مصطفى العمري | ١٩٤٨/٦/٢٦ | ١٩٤٨/١٠/٢٠ | اصالة | الاستقالة | وزارة مزاحم الباجه جي | |
| ٦١ | عمر نظمي | ١٩٤٨/١٠/٢٠ | ١٩٤٩/١/٦ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة مزاحم الباجه جي | |
| ٦٢ | نوري السعيد | ١٩٤٩/١/٦ | ١٩٤٩/٣/١٧ | وكالة | تعديل وزاري | وزارة نوري السعيد العاشرة | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٦٣ | توفيق النائب | ١٩٤٩/٣/١٧ | ١٩٤٩/٩/ | أصالة | تعديل وزاري | وزارة نوري السعيد العاشرة | |
| ٦٤ | عمر نظمي | ١٩٤٩/٩/ | ١٩٤٩/١٢/١٠ | وكالة | تبدل الوزارة | وزارة نوري السعيد العاشرة | |
| ٦٥ | عمر نظمي | ١٩٤٩/١٢/١٠ | ١٩٥٠/٢/١ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة علي جودة الايوبي الثانية | |
| ٦٦ | صالح جبر | ١٩٥٠/٢/٢ | ١٩٥٠/٩/١٣ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة توفيق السويدي الثالثة | |
| ٦٧ | نوري السعيد | ١٩٥٠/٩/١٥ | ١٩٥١/٢/٥ | وكالة | تعديل وزاري | وزارة نوري السعيد الحادية عشرة | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٦٨ | عمر نظمي | ١٩٥١/٢/٥ | ١٩٥٢/٧/١٠ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة نوري السعيد الحادية عشرة | |
| ٦٩ | مصطفى العمري | ١٩٥٢/٧/١٢ | ١٩٥٢/١١/٥ | وكالة | تعديل وزاري | وزارة مصطفى العمري | اضافة الى رئاسة الوزارة |
| ٧٠ | حسام الدين جمعة | ١٩٥٢/١١/٥ | ١٩٥٢/١١/٢٢ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة مصطفى العمري | (١٧) يوم فقط |
| ٧١ | نورالدين محمود | ١٩٥٢/١١/٢٣ | ١٩٥٣/١/٢٤ | وكالة | تبدل الوزارة | وزارة نور الدين محمود | |
| ٧٢ | حسام الدين جمعة | ١٩٥٣/١/٢٩ | ١٩٥٣/٥/٥ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة جميل المدقعي السادسة | |
| ٧٣ | حسام الدين جمعة | ١٩٥٣/٥/٧ | ١٩٥٣/٩/١٥ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة جميل المدقعي السابعة | |
| ٧٤ | سعيد قزاز | ١٩٥٣/٩/١٧ | ١٩٥٤/٢/٢٧ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة محمد فاضل الجمالي الاولى | |
| ٧٥ | سعيد قزاز | ١٩٥٤/٣/٨ | ١٩٥٤/٤/٢٩ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية | |
| ٧٦ | سعيد قزاز | ١٩٥٤/٤/٢٩ | ١٩٥٤/٦/١٢ | اصالة | الاستقالة | وزارة ارشد العمري الثانية | |
| ٧٧ | فخري الطبقجلي | ١٩٥٤/٦/١٤ | ١٩٥٤/٦/١٧ | وكالة | تبدل الوزارة | وزارة ارشد العمري الثانية | اربعة ايام فقط |
| ٧٨ | سعيد قزاز | ١٩٥٤/٨/٣ | ١٩٥٥/١٢/١٧ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة نوري السعيد الثانية عشرة | |

| ت | الوزير | المهام الوظيفية | | اشغال المنصب | سبب ترك المنصب | الوزراة التي شغل فيها المنصب | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | من | الى | | | | |
| ٧٩ | سعيد قزاز | ١٩٥٥/١٢/١٧ | ١٩٥٧/٦/٨ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة | |
| ٨٠ | سامي فتاح | ١٩٥٧/٦/١٧ | ١٩٥٧/١٢/١١ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة علي جودة الايوبي الثالثة | |
| ٨١ | سامي فتاح | ١٩٥٧/١٢/١٤ | ١٩٥٨/٣/٢ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة عبدالوهاب مرجان | |
| ٨٢ | سعيد قزاز | ١٩٥٨/٣/٣ | ١٩٥٨/٥/١٣ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة | |
| ٨٣ | سعيد قزاز | ١٩٥٨/٥/١٨ | ١٩٥٨/٧/١٤ | أصالة | تبدل الوزارة | وزارة احمد مختار بابان | |

# ملحق رقم(٢)

## جدول بإعلان الأحكام العرفية في العراق خلال العهد الملكي[١]

| ت | الوزارة | تاريخ الإعلان | منطقة الإعلان | مدة الإعلان بالأيام | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | ياسين الهاشمي الأولى | ١٩٢٤/٩/١٤ | العمادية،زاخو | ٤ | تعود أسباب معظم حالات إعلان الأحكام العرفية إلى تردي الأوضاع الأمنية أو خشية اضطرابها وقد تناول الباحث في متن الأطروحة العديد من العلل التي أدت إلى الأحكام العرفية في مناطق العراق المختلفة[٢] |
| ٢ | ياسين الهاشمي الثانية | ١٩٣٥/٥/١١ | الرميثة | ٧٥ | |
| | | ١٩٣٥/٥/٢٥ | سوق الشيوخ | ٦١ | |
| | | ١٩٣٥/٨/١٥ | بارزان | ٧٦ | |
| | | ١٩٣٥/١٠/١٢ | سنجار | ٣٣ | |
| | | ١٩٣٦/٥/٥ | الرميثة ،الدغارة | ٨٢ | |
| ٣ | نوري السعيد الثالثة | ١٩٣٩/٣/٥ | معسكر الرشيد | ٣٩٣ | |
| | | ١٩٣٩/٤/٤ | الموصل | ١٢٩ | |
| ٤ | جميل المدفعي الخامسة | ١٩٣٩/٦/٢ | بغداد وضواحيها | ١٧٣١ | |
| | | ١٩٤١/٧/١٤ | السليمانية | ٣٧ | |
| ٥ | حمدي الباجه جي الثانية | ١٩٤٥/٨/١٩ | الزيبار وماجاوره | ١٥٢ | |
| ٦ | صالح جبر | ١٩٤٧/٥/٧ | راوندوز ،زيبار | ٦١ | |
| ٧ | السيد محمد الصدر | ١٩٤٨/٥/١٥ | العراق باجمعه | ٥٨٣ | |
| ٨ | نورالدين محمود | ١٩٥٣/١١/٢٣ | لواء بغداد | ٣١٨ | |
| ٩ | محمد فاضل الجمالي الأولى | ١٩٥٣/١٢/١٥ | البصرة | ٤٦ | |
| ١٠ | نوري السعيد الثالثة عشرة | ١٩٥٦/١١/١ | العراق بأجمعه | ٢١١ | |

[١] نقلاً عن:عبدالرزاق محمد اسود،المصدر السابق،المجلد الثالث،ص١٢١؛عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارت،جـ١٠، ص ص،٣٢٢-٣٢٣.

[٢] وللاستزادة عن الموضوع انظر:عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات،الاجزاء(٢-١٠).

# ملحق رقم(٣)

## الانتفاضات والانقلابات والثورات في العراق ١٩٢٠-١٩٥٨ [١]

| السنة | الانتفاضات والانقلابات والثورات ذات الطابع الوطني العام | انتفاضات وتمردات وحركات محلية |
|---|---|---|
| ١٩٢٠ | الثورة ضد البريطانيين | |
| ١٩٢٤ | | انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود |
| ١٩٢٧ | | انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود |
| ١٩٣٠ | | انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود |
| ١٩٣١ | إضراب عام(١٤) يوم | انتفاضة كردية بقيادة الشيخ احمد البارزاني |
| ١٩٣٣ | | تمرد الاثوريين[٢] |
| ١٩٣٥ | | تمرد اليزيديين،تمردعشائرالفرات الاوسط،تمرد شيخ بارزان |
| ١٩٣٦ | انقلاب بكر صدقي العسكري | تمرد عشائرالفرات الاوسط |
| ١٩٣٧ | انقلاب عسكري مضاد | تمرد عشائري في الديوانية |
| ١٩٤١ | حركة[٣]رشيد عالي الكيلاني | |
| ١٩٤٣ | | انتفاضة كردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني |
| ١٩٤٥ | | انتفاضة كردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني |
| ١٩٤٧ | | انتفاضة فلاحي عربت[٤] |
| ١٩٤٨ | الوثبة(انتفاضة كانون الثاني١٩٤٨) | |

[١] نقلاً عن:حنا بطاطو،العراق،الحزب الشيوعي،الكتاب الثاني،ص ص،١٢١-١٢٢.

[٢] وردت في المصدر(الاشوريين).

[٣] وردت في المصدر(انقلاب).

[٤] قرية صغيرة جنوب شرقي السليمانية.

**الملحق رقم ( ٣ )**

| السنة | الانتفاضات والانقلابات والثورات ذات الطابع الوطني العام | انتفاضات وتمردات محلية |
|---|---|---|
| ١٩٥٢ | انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢[١] | انتفاضة فلاحي آل ازيرج ضد ملاك الاراضي في لواء العمارة |
| ١٩٥٣ | | انتفاضة الفلاحين في دزه ئي في لواء اربيل،انتفاضة فلاحي قضاء ورماوة في لواء السليمانية |
| ١٩٥٣ | | انتفاضة فلاحي قضاء هورين شيخان |
| ١٩٥٤ | | انتفاضة فلاحي الشامية في الفرات الاوسط |
| ١٩٥٥ | | انتفاضة فلاحي بني ازيرج في الرميثة في لواء الديوانية |
| ١٩٥٦ | انتفاضة العراق١٩٥٦(رد فعل للهجوم الثلاثي على مصر) | انتفاضة بلدة الحي في لواء الكوت ضد مشايخ آل ياسين |
| ١٩٥٨ | ثورة ١٤ تموز | انتفاضة الفلاحين في مناطق الدغارة–الرميثة في لواء الديوانية[٣] |

---

[١] انظر: عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، جـ ٨ ، ص ص ، ٣٥٦ – ٣٥٧.

[٢] حدثت هذه الانتفاضة في نيسان ١٩٥٨.

# ABSTRACT

**The ministry of interior is one of the main mastery of the new Iraqi ministries.During (1939-1958) many external and internal political events happend reflected on the internal position especially the security side which is the most important matters of this ministry with all its offices.It has the acts toward the political, economic, Social & Cultural change ables in iraq during the limited period for studying.**

**Many achievements in the service, architecture, Security and administration situatwins are recorded to the ministry of interior which formed an important ring to follow the people affairs when it submit the dealing with all people and the state offices.**

**So that the interior minister position have an exceptional importance with all royal era up to date when choose him for this responsibility.**

**The research subject came with the searcher wish to complete his scientific effort to cover the ministry activities up to the end of the royal era in 14 July 1958.**

**I had finished my master research about the importance act of this ministry from 1921-1939.the(first part)is treated the foundation stage up to 1924,and completed the (second part)during the Function & offices development to this ministry up to 1939.**

**The research had been exposed to show the strategy of Iraqi ministry of interior and its act program with the general view vision more over to estimate its act (positive or negative) according the subject & historic vision.**

**The studying period is limited between (1939-1958) when its importance in new Iraqi history and the difference of the ministry acts with its external & internal developments that affected in the internal positions related with its act.**

**The research is distributed with introduction fife chapters and summery. The first chapter discussed the ministry of interior its establishment and duties 1920-1939 as preliminary studying. included**

**four lessons. the first part deal with establishment importance and duties(1920-1925) the second part per suit the development of the ministry in security, service and duty(1925-1939).The third part deal with analysis the function and administrative form to its foundations(1925-1939).when the fourth parts deal financial affairs of the ministry up to 1939.**

**The second chapter ((The function, service & administration development to the ministry of interior foundation 1939-1958)) its scientific subject in fife lessons. the first one deal the administration and duty at the second world war. The second deal the development of the ministry duties at 1946-1953.The third deal the duty & administration variables at 1954-1958.The fourth lesson deal the financial variables treatment at 1939-1958 in the ministry expenses, incomes and failure in the equilibrium. The fifth lesson deals the service activity extent 1939-1958.**

**The third chapter shows the ministry of interior situation with the events and developments in the external-internal political 1939-1952 included three lessons. The first one deal the ministry situation with the external-internal political events 1939-1945,the second part deal the ministry situation events 1945-1947,the third part deal the situation events 1948-1952.**

**The fourth deal the ministry situation events 1953-1958 included four lessons, the first deal the ministry situation at 1953,the second deal the events at 1954,the third deal the ministry situation at1955-1956. The fourth deal the ministry situation events 1957-1958.**

**The fifth chapter deals the relation between the ministry of interior and the civil community foundations 1939-1958.included three lessons. The first part deal the ministry situation with the parties and societies. The second part deal its situation with the general view and press. The third part deals its relation with Iraqi tribes.**

**The research depends on different sources. one of those is the Iraqi documents not spreaded in archer of Baghdad documents & books house, and the Iraqi document spreaded more over the Arabic books, articles, Iraqi press and Iraqi Newspapers.**

**The ministry of interior followed its security, service, political & administration responsibilities in arariable conditions in Iraq during the 2nd world war and then after up to fall the royal regim at 1958.The ministry attempted during the 2nd world war(1939-1945) to develop . The duty & the administration when its but the necessary raw briers to establish the scientific & a cade my foundations like the high police school, the commissioners prepatory school with vice commissioners at 1944 with high conditions like the hight graduate, management efficiency, prevbuse experience, moreover to increase the officers numbers & security employees untill to reach the police men at 1945 approx (24)thousand with security police.**

**The ministry of interior presented multi-changeable in its foundations & offices from and it differend departments along the studying period in case of administration, securite, enconomical, political and social all collected in one aim to developeits foundations working to achieve the better service to the people, So founded the tribes directorates and the provences local administration at 1945,increase the manicipalities, the passen gers cramsporting, radio directorate, sewage and water flow directorates at 1955,the general security directorate at 1957 as apolice office in brunches and departments not exsist in any other security foundations.**

**The minister of interior have a high authorities like the hobility on the parties programs, the press, the personal and general freedoms, when there isn't presented to any other minister, was pay asalary reach dowble amount to the others. So the competition to this position in more dangerous to the pri-ministers to found the ministry along the royal era.**

**The ministry expenses exposed agradnate increasing during the second world war, became wideness after the war up to 1958 in a result of the development of the internal conditions, in the labour projects, services, the security forces expenses and the livli hood expenses. when the incoms of the ministry is contradict with clear during 1940-1941 because of April-May events, its increased at the**

**following years with simple instead the expenses. its made the failure in the ministry balance clearly along the studying period.**

**In most times the ministry situations made with force & hardness against the different internal events without the trooth side when its proccedings with the troubles & events are high during the studying period, so its made the people hatred against the ministry and its employees after falling many killers & wounders in addition of internment hunderds of them in the prisons with out any human rights, the ministry supported in most time by the army forces according the capital security plan which put by the ministry at 1953 with many modifications at the following years arromsed with the security plan put by the ministry of defense as occurred at shaking events at 1952 the shaking of 1956.**

**The political un stability event in iraq with submission the followed iraqi governments to the British in fluence and reoccoupation of iraq again after April-May events 1941 which weaken the government respect and encourase the people to disagree the laws with working contact to the social correction during the second world war like killing stealing, robbery ineidents with the bribe, embezzlement, and tumble down the livlihood conditions, in most cases the ministry department be dilatory to stop this events, but its decreased after the war period and improve the social, economical livlihood conditions in addition to develop the security powers to the ministry.**

**The ministry made to develop the different regions in iraq by the service projects with millions dinners in the sewage, electricity & water fields side by side with its administration & security working.**

**The ministry achieved many matters imaddition to its provisions with help the disasters and harmfuls by the in undation and other natural accidents like the in undation at 1954 which save Baghdad by its working.**

**All the ministry departments & employees had the national situations that appearance after the second British occupation to iraq at 1941 when the police forces with Basrah liberal people fight the occupied forces and falled many injuries from them which affected to**

**the British side to make the destruction working and encourage the thiefs to steel & pillage to divert the people by the forces entering in addituin to enter Baghdad after failur April-May accord with steeling & pillage the jews houses and shops that put a negative indication on the security departments with remissness in its job.**

**The ministry of interior attempted to develop its powers especially the security, they provided its department the new cars & weapons to content the trouble working and delegation its staffs to British & U.S.A for training the new ways and equipments to develop its departments to achieve its aims.**

**Many native persons worked in the ministry of interior provided all its efforts to develop the working to serve the comunity and people intrest like Saad Saleh, Abdullah Al Qassab, Mostafa Al Omary & Sae'd Qazzaz.**

**The research recorded in clear the ministry interference in the parliaments elections, with designation the forgery of the elections to success the government condidato and prevent the objation candidates to reach the parliaments. The condidato must approach to the minister of interior and the grandees employees in the ministry to success in the elections but the ministry almost said that the elections are free and the complaints are not correct or exact.**

**The ministry sharholded in the national events with encourage to collect the money to the west-Tarablus (Libya) when threated by famine at 1947 with many volunteering of its of ficers and attributed to defence on palastian with them brothers in iraqi army at 1948.**

**The proceedings of the ministry is not safe in most of times with the political parties & assemblies due to the weak ness of the culture & political informations to the ministry employees, especially with the parties programs and the press when that work against its duties line. But the press vision to the ministry is not negative and there are situations gained appreciation & satisfication from many newspapers in different parts of service, economical, social and administration of life. as the press said in many places about the good job of the ministries of interior like Sa'ed Qazzaz & Saad Saleh.**

**The ministry of interior toke cares by the Iraqi tribes affairs & its problems from the foundation of Iraq government with limited relation in the civilian & criminal by toke the tribes sheikhs the wide authorities also the ministry employees to deal with the tribes problems out of the civilian courts.**

**Many proceedings with the tribes is made by the ministry with decided the problems by agreement & loyalty without disputes & aversions with removal the injustice against the farmers. The ministry faced a big problems to treat the tribes problems, its attempted to sows the problems of flight to the city with encourase the migratory tribes to stay after found a good places for residence & agriculture with wide projects in the irregation at the end of the royal era & digging the wells in the desines, au that put the security position in good stable to encourage the tribes to pay the taxs to the state & prevaile them by the civil defence law.**

**The ministry of interior followed in continousty the tribes affaires were the intelligence reports provided to the Minister of interior about stability & transporting the tribes when the relation between both is swing so the power is the umpire as happened in many troubles & rebellions along the studying period. The cause of this event is the British embassy in Iraq approach the tribes and advised the government in Iraq to deal with positive with gave them the gifts & weapons & lands instead of security & protect the roals & commonications as the iraqi tribes community naturality.**

**The previous pages of the research show one of the responsibalities of importance foundations in the new Iraqi state (ministry of interior)one of the most complicated in its foundations form & duties when it was attracting place some times positive & the other negative.**

# The Ministry of Al Iraqia Interior 1939—1958

**A Thesis Submitted to the Council of College of Education- Ibn Russid, University of Baghdad as Partial fulfillment of the Degree of Philosophy Doctorah in Modern and Contemporary History.**

By

**Qahatan Hameed Kadhim Al-Unbaqi**

**Supervised by**

**Prof.Dr.Nuri Abid Al Hameed Al-Auni.**

1428 2007